

قرن أمريكي آخر

تصوير

أحمد ياسين

نيكولاس غايات

ترجمة

رياض حسن



قرن أميركي آخر؟

NICHOLAS GUYATT

ANOTHER AMERICAN CENTURY?

The United States and the World after 2000

PLUTO PRESS
Sydney
UNIVERSITY PRESS LTD
Dhaka
WHITE LOTUS
Bangkok
FERNWOOD PUBLISHING LTD
Halifax
DAVID PHILIP
Claremont

ZED BOOKS
London & New York

نيكولاس غايات

قرن أميركي آخر؟

ترجمة: رياض حسن
تدقيق: تانيا بشارة

دار الفارابي



الكتاب: قرن أميركي آخر؟

المؤلف: نيكولاس غايات

المترجم: رياض حسن

التدقيق: تانيا بشارة

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)

ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107

e-mail: farabi@inco.com.lb

الطبعة الأولى 2003

ISBN: 9953-438-34-x

بالتعاون مع مؤسسة تقدم الإنسان

المحتويات

الفصل الأول
الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي

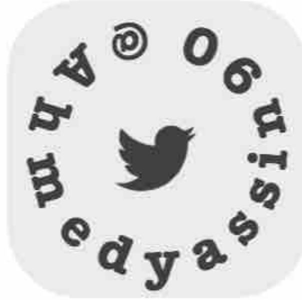
الفصل الثاني
الولايات المتحدة والمجتمع الدولي

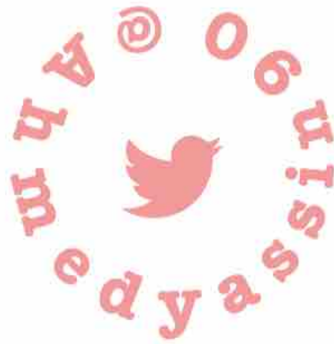
الفصل الثالث
الولايات المتحدة والقوة العسكرية

الفصل الرابع
المهام الأميركية

الكلمة الأخيرة

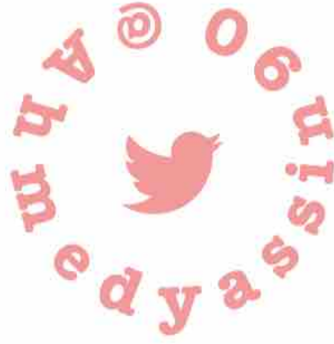
«القرن الأميركي القادم»؟




@Ahmedyassin90

إهداء

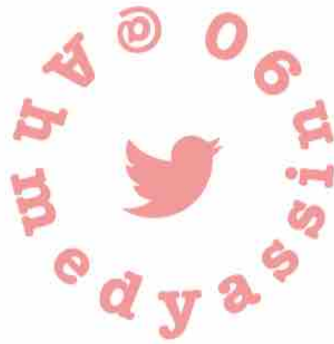
إلى كريستن


@Ahmedyassin90

كلمة شكر وتقدير

تم إنجاز هذا الكتاب في برنستون، في واشنطن دي سي، وكامبريدج في إنكلترا، بين شهري تموز/ جويليه وكانون الأول/ ديسمبر 1999. أود أن أشكر في الولايات المتحدة: سارة إيغو وأندرو غرايبل ولورا فيسك وونيدي كايج ونينا پانيترو ودرو ليڤي وإيلين سكالّي لقراءتهم للنص بأكمله وتقديم عدة اقتراحات مفيدة. كان لإيلين سكالي الفضل الأكبر في إيجاد عدد كبير من القراء من خارج پرنستون لقراءة النص وأنا كثير الامتنان لذلك. أود أن أشكر أيضاً، جيرمي أدلمان وآسلي بالي وعزرا بلوك وجون سي كولڤر ومايكل دالبا وأليك وكيلّي ومالي دانّ وجنيفر وابينغر وفيليب غورڤيتش وكريستن هاركنتّ ودايڤد ڤازانيك وجنيفر مورشيد وستيفن سيغل وإميلي سلڤرمان وكريس ورن سايمون وإلري تيلر وتودّ ستيڤنز. من أجل مساعدتهم في بعض الأسئلة المحددة واللطف الذي أظهروه لي أثناء إنجاز هذا الكتاب. أمضى كريستن هاركنتّ واندرو غرايبل وقتاً طويلاً في عملية التصحيح المضنية وأنا أقدم لهما امتناني واعتذاري. قدمت كلير مينتون نصائح قيمة فيما خص الفهرسة.

في بريطانيا أنا مدين لروبرت مولتينو من مكتبة Zed Books لاقتراحه هذا المشروع علي ولتحفظه حيال تقديمي ضعف الكلمات التي كان يتوجب علي تسليمها. أود أن أشكر أفراد عائلتي لتشجيعهم الدائم. أنا أيضاً ممتن لتشجيع وكرم وليم فلمينغ وكونور هوغتون وروبرت پالمر ونانسي وإدوارد وكاترن شوّ وماتّ ثورن. قرأ سرجينتسون المخطوط بكامله وسمح لي بإتمام الكتاب في غرفته في كامبريدج بالرغم من إصابته بإنفلوانزا قوية. كان يجب أن يظهر اسم بن جاكسون في الكتاب السابق والآن أهديه اعتذاري وامتناني. أنا أيضاً شديد الامتنان للوسي مورتون وروبن غابل لمهارتهما، عطائهما وتركيزهما في وضع المخطوطة. بالطبع جميع الأخطاء في الوقائع والتأويل في الكتاب تعود لي.


@Ahmedyassin90

مقدمة

هذا كتاب مختصر لموضوع واسع: العلاقة بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم. أرى أنه من المناسب إذاً أن أبدأ بالإقرار بوجود بعض النواقص فيه. بالرغم من العنوان، هذا الكتاب ليس تكهناً أو تنبؤاً. كما أنه ليس معنياً بغالبية الأحداث التي يمكن أن تقع بعد العام 2000. ما حاولت أن أفعله بدلاً من ذلك هو أن أرسم صورة لبعض الارتباطات الأميركية الحديثة في أنحاء العالم وأن أستخلص من ذلك بعض الأنماط العامة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وآثارها على باقي دول العالم - في المجال الاقتصادي، السياسي، العسكري والأيديولوجي. إن انهيار الاتحاد السوفياتي، ونظرية «نهاية التاريخ» التي هلل لها الكثيرون والانتصار المزعوم للفكر السياسي الاقتصادي الغربي، يجعل هذا الوقت وقتاً مناسباً لهذه الدراسة. ولهذا تركت لنفسي حرية التركيز بالمجمل على حقبة التسعينات وعلى إدارة الرئيس كلنتون بشكل خاص.

على صعيد آخر، إن إحدى الأفكار البالغة الأهمية في هذا الكتاب هي أن النقاشات السياسية التي تعبر عن رأي الأكثرية في أميركا كما في أرجاء مختلفة من العالم أصبحت أكثر توافقية في العقد الماضي بعدما اعتنقت أحزاب سياسية لها ميول يسارية سابقة (حزب كلنتون الديموقراطي) كثيراً من سياسات خصومها اليمينيين، خصوصاً في الحقل الاقتصادي. لذلك يمكن القول إن إدارة الرئيس كلنتون لا تمثل فترة فاصلة لجناح اليسار في التاريخ الأميركي بقدر ما تعكس الفكر الحالي للأكثرية السياسية. هكذا يبدو الحال عندما نركز على السياسة الخارجية والاقتصادية العالمية بدلاً من القضايا الاجتماعية، وسوف أشدد في الصفحات التالية على هذه النقطة. كما سنرى فإن بل كلنتون قد حقق نجاحاً ملحوظاً في تصدير السياسات الاقتصادية

الأميركية حول العالم وهذا الواقع سيشكل نقطة التركيز الأساسية في كتابي. أخيراً، لقد انتخب كلنتون للرئاسة بعد حقبة الحرب الباردة، وهو أول رئيس أميركي منذ أيام فرانكلن روزفلت يصوغ أفكاره حول القضايا العالمية من دون أن يضطر لمواجهة الاتحاد السوڤياتي. إن خطابه الشخصي أدى إلى توقع الكثير من الولايات المتحدة كما أعطى مقياساً يمكن بواسطته الحكم على أعمال إدارته.

يجب أن أوضح هنا أن هذا الكتاب ليس بتقييم للسياسة الخارجية لإدارة الرئيس كلنتون وإنما هو محاولة أوسع لتقييم أهم الاتجاهات والحالات النفسية التي تساهم في صياغة علاقات الولايات المتحدة مع باقي العالم في نهاية القرن العشرين. مع أني أخصص صفحات عديدة لنشاطات ومعتقدات المسؤولين، فأنا أريد أيضاً أن أتطرق إلى الاجتهادات والأطر الفكرية لعمل المجتمع الأميركي بشكل عام. هذا بالطبع (عمل شاق ولكن آمل أن أعطي صورة أعم عن الرؤى الأميركية المختلفة - في قطاع الأعمال، الإعلام وعلى صعيد الشعب عامة - لدور الولايات المتحدة في العالم. أريد أيضاً أن أشجع القراء على التفكير بهذه المسائل ليس في السياق التاريخي فقط وإنما بالنظر إلى العقود القادمة نظرة مستقبلية. أنا لا أزعم أني أجيب على الطرح الذي يعتقد أن القرن الحادي والعشرين سيكون «أميركياً»، ولكن أعتقد أنه يتوجب علينا التوقف للأخذ بعين الاعتبار وبتعمق الظروف التي رافقت هذا السؤال والنتائج المحتملة التي يتضمّنها، والمزاج الانتصاري الذي دفع غالبية الأميركيين إلى الإجابة بنعم عن هذا السؤال.

في شهر شباط/فيڤريه عام 1941، قبل عشر سنوات من دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ساهم المليونير والقطب الإعلامي الشهير هنري لوس بنشر مقال في مجلته «لايف» عن حالة الأمة. قال لوس إنّ الأميركيين فشلوا طوال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين في التنبه إلى مدى سيطرة بلدهم على مصير العالم، وهذا ما جعل المسار التاريخي للبشرية يأخذ منعطفاً بائساً:

> لننظر إلى القرن العشرين. إنه ليس قرن الأميركيين بمعنى أننا نعيش في هذا القرن فحسب بل انه أول قرن تكون فيه أميركا القوة المسيطرة في العالم. لغاية الآن كان قرننا هذا خيبة أمل عميقة ومفجعة. لم يكن هناك حتى الآن أي قرن يبشر بالسعادة والتقدم كهذا القرن. مع ذلك لم يعان الإنسان في أي

قرن مضى بعدد كبير من رجاله وأطفاله ونسائه الألم والقلق والموت المر بقدر ما عاناه في هذا القرن[1].

بالطبع كانت الحروب العظمى التي عاصرها لوس نصب عينيه عندما توصل إلى هذه الخلاصة؛ ولكن نظرته لم تكن تشاؤمية أو دعوة إلى قرائه ليكونوا متواضعين في تطلعاتهم المستقبلية. على العكس، رأى لوس أن المشكلة الأساسية التي يواجهها العالم هي أن أميركا لم تقبل حتى الآن كامل المسؤولية لتثبيت ملكيتها للقرن العشرين. لقد كان الأميركيون انعزاليين، ومفرطين بالتردد في مد أياديهم لبقية العالم. لقد أعطى لوس نماذج متعددة أفضل للارتباط الأميركي، وقدمها لقرائه كتحدٍ يمكن لهم تبنيه:

أميركا كمركز فعال للحلقات الدائمة التوسع في حقل الأعمال. أميركا كمركز تدريب لخدام الجنس البشري المهرة، أميركا الكريمة التي تؤمن مجدداً أن العطاء مبارك أكثر من الأخذ، وأميركا كمحطة لتوليد المثل العليا في الحرية والعدالة ـ من المؤكد أنه من جميع هذه العناصر يمكن أن نكوّن رؤى عن القرن العشرين نستطيع أن نكرس أنفسنا لها بكل محبة وسرور ونشاط وحماس.

لهذا، قال لوس إنّه آن الأوان للأميركيين أن يفكروا بطريقة تتناسب مع عنوان مقاله ـ أن نتبنى «القرن الأميركي». بعد انقضاء ستة عقود تلقى لوس ترحيباً حاراً كصاحب رؤى مستقبلية من أجل هذا التبصر ـ التحقق أن أمركة القرن العشرين قد تعني أمركة العالم، هذه العملية أصبحت في طور متقدم ـ على الأرجح ـ منذ ذاك الوقت[2].

في خطاب «حالة الأمة» في شهر كانون الثاني/جانفيه 1999، أرجع بل كلنتون صدى كلمات لوس عندما شجع الأميركيين ببسط أيديهم لـ «القرن الأميركي التالي». في نهاية عام 1999، اعتبرت جملة لوس المبتكرة، من قبل السياسيين والمعلقين، إما كعبارة انتصارية للإنجازات الأميركية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية أو كوصف بسيط وسطحي للمائة سنة التي تلت سنة 1900[3]. يمكن أن ننسى بسهولة أن مقال لوس الأصلي كان موضع جدل وخلاف في الوقت الذي نشر فيه، لأنه بدا شديد التحزب لأميركا وشديد القومية بصورة غير مقبولة حتى في زمن الحرب. نائب الرئيس فرنكلن روزفلت، هنري أ. والاس تطرق بصراحة لمقال لوس، «القرن

الأميركي»، في كلمة ألقاها عام 1942، والتي أعيد طبعها وتوزيعها على نطاق واسع خلال الحرب. كانت اعتراضات والاس على لوس واضحة ومباشرة.

> تكلم البعض عن «القرن الأميركي». أنا أقول إن القرن الذي نتهيأ لدخوله ـ القرن الذي سيتمخض عن هذه الحرب ـ يمكن ويجب أن يكون قرن الإنسان العادي. يمكنها أن تكون فرصة أميركا لتوفير الحريات والواجبات التي يجب على الإنسان العادي أن يعيش بهداها. لن يكون لأي أمة أي حق إلهي باستغلال باقي الأمم. سيكون للبلدان العريقة الامتياز في مساعدة الأمم الناشئة للانطلاق في مجال التصنيع، ولكن لا يجوز ممارسة أي استعمار عسكري أو اقتصادي. إنّ الطرق المستخدمة في القرن التاسع عشر لن تنجح في قرن الشعب الذي سيبدأ الآن[4].

أكثر ما أزعج والاس في مقالة لوس هو المقاطع التي تظهر بشكل مفضوح اهتمامه بالمصالح الخاصة والتجارية ومن ضمنها توقعات لوس للـ «إمكانيات الهائلة» للمتاجرة العالمية. في طرحه لـ «قرن الشعب» مقابل رؤية لوس لأمركة العالم، عبر والاس عن أمله بأن يختلف نظام ما بعد الحرب عن الوضع الراهن واعتقاده أن الوسيلة السلمية الوحيدة لاستيعاب القوى السياسية والاجتماعية الهائلة للبلدان السائرة على طريق النمو هو نظام عالمي عادل.

أود أن أسترجع هذا الجدال بين لوس ووالاس لأنه يقدم تمييزاً هاماً من الناحية السياسية والأيديولوجية بين «الأمركة» و«التعاون الدولي»، هذا التمييز الذي كان غائباً خلال أربعة عقود من الحرب الباردة. بالنسبة إلى لوس كانت الفرصة سانحة للولايات المتحدة باستخدام قوتها وسيطرتها لكسب أسواق جديدة في الخارج وتوسيع نفوذها في المجال السياسي والثقافي. من الناحية الثانية تكلم والاس عن مسؤولية الولايات المتحدة تجاه البلدان السائرة على طريق النمو والأهم من ذلك حق البلدان الفقيرة في تقرير النهج الذي ستتبعه في التنمية بمساعدة أميركا ولكن من دون الخضوع للسيطرة الأميركية. عطلت الحرب الباردة حياة والاس ـ المهنية والسياسية الدولية التي كان يأمل في خلقها. ولكن بعد نهاية الحرب الباردة وبعد خمسين عاماً تقريباً من مناظرة والاس ولوس، برز من جديد توجه عالمي في الحياة السياسية الأميركية. بعد انتهاء الاتحاد السوڤياتي، كان هناك أمل بجني أرباح كبيرة من جراء السلم. وعد الرئيس الأميركي كلنتون عام 1992 بتقوية الأمم المتحدة ووضع الولايات المتحدة في

خدمتها، والتقدم في الحقل التقني وحقل الاتصالات. كما وعد بوصل أقطار العالم وجعلها أقرب إلى بعضها البعض، جامعاً حتى أفقر وأبعد الأقطار مع دول غنية كالولايات المتحدة.

يحكي هذا الكتاب قصة سياسة التعاون الدولي المقترحة وبروز موجة جديدة من أمركة العالم. التدشين الانتصاري لـ «القرن الأميركي التالي» من قبل كلنتون عام 1999 هو نقطة انطلاق مفيدة لبحثنا، وكل من الفصول التي تلي سيحمل في أعلاه فقرة من خطاب كلنتون لحالة الأمة عام 1999. أنا آمل أن أمتحن خطاب كلنتون (وبالإضافة إلى ذلك، فكرة «قرن أميركي» آخر) بمقارنته مع السجل التاريخي في السنوات الحديثة، بينما أحاول أيضاً وصف التحولات في الفكر والعمل السياسي الأميركي فيما يتعدى إدارة كلنتون وواشنطن. يتضمن الكتاب أربعة فصول، كل منها يعالج ناحية معينة من علاقة الولايات المتحدة بباقي الدول ـ وتغطي بشكل عام الارتباطات الاقتصادية، السياسية، العسكرية والأيديولوجية مع باقي دول العالم.

يبحث الفصل الأول في تأثير الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي منذ 1945، مع الاهتمام بشكل خاص بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبحث عن أسواق جديدة للمنتجات الأميركية في الخارج وغياب إدارة الدولة للاقتصاد لصالح اعتماد أكثر على نهج السوق الحر. أنا أعتبر أن هذا التطور الأخير ظهر بوضوح منذ أزمة الدَين العالمية في عام 1982، والتي كان لها آثار جدية على بلدان العالم السائرة على طريق النمو. إضافة إلى ذلك، بالرغم من عدم تدخل الدولة الظاهري في نظام السوق الحرة، فإن الدلائل تشير إلى أن الولايات المتحدة قد دفعت جانباً وبقوة هذا الترتيب الاقتصادي الظاهري، مستخدمة موارد الحكومة الأميركية الضخمة في حملتها لتغييب حكومات أخرى عن إدارة اقتصادها الوطني. لإعطاء نظرة أوضح عن كيفية حصول ذلك عملياً، أقدم ثلاثة أمثلة عن آثار السياسات الاقتصادية الأميركية في الخارج: أزمة الپيسو (PESO) المكسيكية عام 1994 ـ 1995، المحاولات الجارية لخلق معاهدة تبادل تجاري حر بين أفريقيا والولايات المتحدة والمحاولة التي تقودها الولايات المتحدة لإعادة بناء الاقتصاد الروسي بعد انهيار الاتحاد السوڤياتي.

يركز الفصل الثاني على علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، وخاصة في

سياق الوعد الذي قطعه بل كلنتون عام 1992 بتقوية هذه العلاقة. أتتبع في هذا الفصل بروز «المجتمع الدولي» في الخطاب الأميركي، كما أقيّم مصالح الولايات المتحدة في التقيد بقواعد هذا المجتمع من خلال دراسة إجابة الولايات المتحدة على مبادرتين أساسيتين تبنّتهما من عدة جهات في التسعينات: الجهد المتعلق بخلق محكمة جزائية دولية والحملة العالمية التي تدعو إلى منع استخدام الألغام الأرضية. كما أني أستعرض الالتزام الأميركي بعمليات حفظ الأمن في العقد الماضي، متمعناً بدقة بفشل التدخل في الصومال عام 1993، الكارثة التي نتجت عن تجنب التدخل لوقف الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 والسياسة المرتبكة تجاه البوسنة قبل اتفاقات دايتون التي قادتها الولايات المتحدة عام 1995. هذه السلسلة المتنوعة من الأحداث تشير إلى سياسة تعاون دولي انتقائية ولا تراعي المصالح الأميركية، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات الأميركية مع الأمم المتحدة والاختفاء الفعلي لهذه الهيئة في أقل من عشر سنوات بعد الاحتفاء بها من قبل كلنتون والمسؤولين الأميركيين.

يعالج الفصل الثالث مصير القوى المسلحة الأميركية في أعقاب الحرب الباردة، ويستكشف الطرق التي اعتمدها مخططو وزارة الدفاع والمسؤولون الحكوميون للإبقاء على مستويات عالية من الإنفاق العسكري حتى بعد انهيار الاتحاد السوڤياتي. في هذا الفصل أناقش نظرية «الدول المارقة»، التي استخدمت لتبرير الزيادات في موازنة الدفاع الأميركية والجهود لصيانة «تحالف غربي» قوي بتوسيع حلف شمال الأطلسي (مجدداً، من دون وجود الاتحاد السوڤياتي). وفقاً لهذا التحليل، أصرّ على أن معدلات الإنفاق العسكري الحالية في الولايات المتحدة هي مفرطة ـ أحاول أن أقدم بعض الأسباب لبقاء هذه المعدلات مرتفعة من خلال إلقاء نظرة على علاقة وزارة الدفاع وأهم الشركات الأميركية المساهمة. في القسم الأخير من هذا الفصل، أقدم مناقشة أشمل للعمل العسكري في الخارج، مستشهداً على سبيل المثال بأزمة العراق عام 1991 (والهجوم اللاحق على هذا البلد) وحملة الأمم المتحدة في كوسوفو عام 1999. إن اهتمامي ينصب هنا على موقع العمل العسكري ضمن مخطط أوسع للسياسة الخارجية الأميركية، وبالأخص العلاقة بين إدارة العمليات العسكرية الحالية ونتائجها وبين الخطاب السياسي (التوجه الدولي) للحكومة الأميركية بعد الحرب

الباردة. في الختام، أتوقّع تهديد الإرهاب، واحتمال إغضاب (والدفع نحو التطرف) أخصام أميركا في الخارج وبالأخص الذين تضرروا من تدخلها العسكري.

الفصل الرابع يأخذ منحىً مختلفاً ويحاول تقديم إطار أعم للتمعن في المحتوى الذي ناقشته في الفصول السابقة. بالرغم من الأهمية القصوى لتقييم السلوك الأميركي في الخارج، يجب ألّا نتغافل عن التحديات الكبيرة التي نواجهها كمراقبين للسياسة الأميركية - ليس فقط لفهم ما حدث وإنما كيف ولماذا حصلت هذه الأحداث. يحاول الفصل الأخير الإجابة عن هذه الأسئلة على الأقل مؤقتاً، بالتمعن بدقة في مجموعات مختلفة من الآراء الأميركية، والإطارات المختلفة التي تم فيها التعبير عن هذه الآراء. أقدم في القسم الأول من هذا الفصل، عرضاً مختصراً للفكر الأكاديمي في الولايات المتحدة المتعلق بالعلاقات الخارجية، بالإضافة إلى وصف مختصر للامتيازات النسبية التي تحظى بها هذه المجموعة من الخبراء. القسم الثاني يتعدى في أبعاده الحكومة، الجامعات والمجموعات الفكرية ليتناول القيود الواسعة التي تعترض صياغة الأفكار في مجال السياسة الخارجية في الولايات المتحدة. أدرس الضغوطات التي يتعرض لها رجال السياسة للوقوف في خط معين في بعض القضايا الخارجية؛ قيود وتحيز وسائل الإعلام الشامل في الولايات المتحدة (التي تسيطر عليها الشركات المساهمة)؛ ونظرة الشعب الأميركي ووعيه.

آمل أن يذهب هذا العمل إلى أبعد من تفسير للعلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ليضع كل حدث أو مشكلة في إطار مبسط - أكان الإطار سياسياً أو اقتصادياً. بالرغم من أن الشركات المساهمة الكبرى والمتمولين الكبار في الولايات المتحدة يمارسون تأثيراً كبيراً على السياسة الخارجية الأميركية، فإن الطريقة التي تتصرف بها الولايات المتحدة في الخارج معقدة ومتعددة الجوانب. بالإضافة إلى الملاحظات المباشرة بأن الولايات المتحدة يمكن أن تتصرف بطريقة مباشرة لحماية مصالح الأقلية الثرية (الأميركية) أود أن أشرح العوامل المتعددة المختلفة التي ساهمت بالسياسات الأميركية الخارجية الأكثر تدميراً ومدعاة للأسف. هذا التفهم الأوسع للفكر والتصرف الأميركي هو في غاية الأهمية لأي تصحيح في مسار العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ولإقناع أكثرية المواطنين فيها أن «قرناً أميركياً آخر» لا يؤدي إلى نتائج مرغوبة.

الهوامش

(1) Henry Luce, «The American Century», *Life*, 17 February 1941. أعيد طبع المقال مع عدد من أجوبة المؤرّخين في «التاريخ الدبلوماسيّ» 23، رقم 2 (1999): 71 ـ 159. أمّا المراجع اللاحقة فهي متعلقة بنسخة «التاريخ الدبلوماسيّ الجديدة».

(2) بقدر الإشارة إلى أنّ لوس لم يكن أوّل الملمّحين إلى أن القرن العشرين سيخضع لتأثير الولايات المتحدة القوي، أو أن مسيرة «العولمة» ستؤدّي بشكل كبير إلى «أمركة» العالم خارج الولايات المتحدة. للإطلاع على رأي أكثر قدماً راجع: W.T. Stead, *The Americanization of the World; or, The Trend of the Twentieth Century* (New York: H. Markley, 1902). وذكر لوس في مقاله أن هناك أممية أميركية واسعة، مشيراً إلى موسيقى الجاز، والأفلام الأميركيّة «والآلات الأميركية والمنتجات المرّخص لها» كدليل على مدى التأثير الأميركيّ. لوس 169. أمّا للحصول على رأي أكثر حداثة «لأمركة» ما قبل الحرب العالميّة الثانية. راجع: Emily S. Rosenberg, *Spreading the American Dream: American Economic and Cultural Expansion, 1890-1945* (New York: Hill & Wang, 1982).

(3) Bill Clinton, 'State of the Union Address' Capitol Hill, Washington, DC, 19 January 1999. إنّ أناشيد الثناء لـ«قرن لوس الأميركي» مفصّلة في الخاتمة. وقد أيّد الرئيس كلنتون ذاته هذه العبارة حتى قبل خطابه عام 1999، راجع: his remarks at the 75th anniversary celebration for *Time* magazine, Radio City Music Hall, New York City, 3 March 1998. «الليلة لم تكثر من مجلة التايم من الوقت الذي راقبته فحسب، بل ذاك الذي ساهمت في خلقه. إنّها السنوات المذهلة التي أطلق عليها مؤسسكم هنري لوس عبارة لا تُنسى هي «القرن الأميركي». ويرى مدير التحرير في التايم والترايزاكسن أنّ مهمّة المجلّة مستمرّة: «طالما أنّ أميركا تجسّد الحريّة، فإنّ القرن العالميّ الذي سيبزغ فجره، سيكون وفقاً لكلام لوس قرناً أميركيّاً آخر. 'Luce's Values - Then and Now', *Time*, 8 March 1998.

(4) Henry A. Wallace, 'The Price of Free World Victory', address before the Free World Association, New York City, 8 May 1942; reprinted in Leland M. Goodrich, ed., *Documents on American Foreign Relations, Vol. IV: July 1941-June 1942* (Boston: World Peace Foundation, 1942), 62-9. طُبع هذا المقال ضمن مجموعة منوّعة من النسخات (إضافة إلى أعمال أخرى لوالاس). Russell Lord, ed., *The Century of the Common Man* (New York: Reynal & Hitchcock, 1943).

الفصل الأول

الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي

بعد أن أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملاً الآن، إذا أردنا التعاطي بصدق، يجب أن نحقق في العالم ما عملنا على تحقيقه في وطننا غالبية هذا القرن. يجب أن نعطي الاقتصاد العالمي وجهاً إنسانياً.

وليم جفرسون كلنتون،
1999، خطاب حالة الأمة[1]

طيلة القسم الأكبر من القرن العشرين، كان اقتصاد الولايات المتحدة الاقتصاد الأكبر في العالم. نتيجة لذلك، اعتمدت عملية التطوير التدريجي لاقتصاد عالمي، شديد التكامل ومتنوع، على إرشاد وتوجيه الأميركيين. في نهاية القرن، سيطرت الشركات الأميركية المساهمة ومؤسسات ومعايير موضوعة بغالبيتها من قبل الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي. في هذه الأثناء، أثارت الأزمة المالية الحديثة التي اجتاحت آسيا، روسيا وأميركا اللاتينية، تساؤلات جدية حول استقرار النظام العالمي.

أود أن أطرح سؤالين في هذا الفصل: كيف شكلت الولايات المتحدة الاقتصاد العالمي منذ العام 1945؟ وما هو مدى استقرار وعدالة النظام العالمي الحالي؟ في القسم الأول، سوف أعتمد إطاراً واسعاً لهذه الأسئلة؛ في القسم الثاني، أود أن أتمعن بدقة في ثلاثة أمثلة ـ المكسيك وأفريقيا وروسيا ـ لأتبين الطرق التي تمارس فيها السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة في أنحاء العالم. في الخلاصة سأتكلم

بتوسع عن الميزات الحالية للاقتصاد العالمي، والطرق الكثيرة التي شوه بها وجهه الإنساني.

الاقتصاد العالمي منذ 1945

الركود الاقتصادي والحجة المبررة للتنظيم

إذا ألقينا نظرة إلى الوراء عبر القرن العشرين يبرز حدثان كعاملين حاسمين في مسرى الاقتصاد العالمي: الركود الاقتصادي الكبير في الثلاثينات والحرب العالمية الثانية التي تلته. كان الركود الاقتصادي محورياً في الدلالة إلى أن الاقتصاد يحتاج إلى التنظيم والتعقل، كما يحتاج إلى الجرأة والمغامرة. إن التعاظم السريع في مضاربة الأسواق المالية، والتسليفات العالمية المصرفية عام 1929 عجلت في إحداث انهيار في الثقة وفي المؤسسات المالية بحجم لم يسبق له مثيل. تعرضت شركات وبنوك في الولايات المتحدة للإفلاس، استعيدت القروض في أنحاء العالم مما أدى إلى إفلاس عدد كبير من الشركات والبنوك خارج الولايات المتحدة؛ والمواطنون العاديون خسروا وظائفهم ومدخراتهم منزلقين تحت خطر الفقر. بالرغم من أن كل بلد قد اختبر دورة الإزدهار - الإفلاس في مرحلة معينة، فإن حجم الركود الاقتصادي الكبير ومدته أظهرا للولايات المتحدة والحكومات الأخرى أنه يجب القيام بعمل ما لمنع تكرار هذه الكارثة. بينما كان الرئيس فرانكلن روزفلت يقدم المساعدة لشعب الولايات المتحدة في احتياجاته الفورية، باشرت إدارته بوضع سلسلة من الإصلاحات والقيود المالية فيها رؤية مستقبلية: حصر عمل البنوك في مناطق معينة ونوعيات معينة من التسليف؛ التأمين على ودائع البنوك من قبل الحكومة لحماية المدخرات؛ وضع قيود على مقامرة المضاربين. كانت النتيجة النهائية لذلك، اقتصاداً أميركياً تلعب فيه الحكومة دوراً واسعاً، وتهميشاً لمؤيدي الأسواق الحرة والنشاطات المالية غير المقيدة[2].

إذا كان الركود الاقتصادي قد أظهر مخاطر المضاربات المتعاظمة والتسليفات المفرطة، فإن الحرب العالمية الثانية أظهرت الحاجة إلى تعاون دولي عبر مجموعة كبيرة من المسائل، وخاصة الاقتصادية. بالرغم من أنه كان ينظر إلى الحرب تقليدياً كصراع أفكار، معركة بين الفاشية والحرية، فإن التوترات الاقتصادية والمتعلقة بالمصالح بين المتقاتلين كانت بادية بوضوح. خرجت الولايات المتحدة من الحرب

كأعظم قوة اقتصادية في العالم وقامت بتدابير ـ حتى قبل توقف الأعمال العدائية ـ لوضع إطار عمل لاقتصاد عالمي، عبارة عن خريطة تفصيلية توجه الاقتصاد العالمي الذي سيتضمن طموحات وتوترات مستقبلية. في «بريتن وودز» (Bretton Woods)، «نيو هامشير» عام 1944 عقد مؤتمر عالمي، أرسى على نطاق واسع القواعد والمؤسسات التي ستعتمد في إدارة اقتصاد ما بعد الحرب: سيصار إلى تثبيت العملات، مع تدابير احتياطية لبعض التعديلات العرضية؛ سيتدخل صندوق النقد الدولي الحديث لإعطاء القروض الملحة لأي بلد يواجه صعوبة في الحفاظ على سعر الصرف لعملته؛ وسيقدم البنك الدولي قروضاً للدول الفقيرة لتسهيل عملية التنمية فيها. على الصعيد النظري كان من المفترض أن تشجع هذه التدابير ازدهار الدول الصغيرة وأن تؤمن استقرار الاقتصاد الوطني فيها، وخاصة تلك التي تكافح من أجل الخروج من ظل الاحتلال والاستعمار. على الصعيد التطبيقي، في مطلق الأحوال، عوائق ضخمة اعترضت إنجاز هذه الأهداف[3].

هل كان نظام «بريتن وودز» اختراعاً أميركياً؟ هل أدى إلى خدمة المصالح الأميركية؟ يمكننا أن نجيب بنعم على هذين السؤالين: انعقد مؤتمر «بريتن وودز» تحت إشراف الولايات المتحدة، وكانت نماذج التنمية الاقتصادية التي انبثقت منه مدعومة بقوة من قبلها[4]. يجب ألّا ننسى أنه في الفترة التي كان يتم فيها إرساء قواعد «بريتن وودز» كانت الولايات المتحدة تدخل في نزاع سياسي واقتصادي مع الاتحاد السوڤياتي: إن إغراء الاشتراكية قد ولّد حماساً حقيقياً لتغيير اقتصادي جذري في عدة دول، وكانت الولايات المتحدة على استعداد للتدخل بالقوة لدعم رؤيتها في التنمية على أن تسمح بالبديل الاشتراكي. لمست حكومة ما بعد الحرب الأميركية بوضوح أنه يجب على البلدان الأخرى أن تعتمد نظام «بريتن وودز» لدرجة أنها استخدمت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في إيطاليا واليونان لإضعاف قوى الأحزاب اليسارية التي كان لديها أفكار بديلة في الإصلاح الاقتصادي[5].

يجب على كل حال أن نكون حذرين، حتى لا ننظر إلى مؤتمر «بريتن وودز» على أنه أول مرحلة من سيطرة أميركية أحادية الجانب ومستمرة على الاقتصاد العالمي. في المرحلة الأولى، اعتمد المؤتمر بإسراف على أفكار الاقتصادي البريطاني

جونماينرد كينز الذي كان أشهر مسوّق لوجهة النظر القائلة إنّ على الحكومات أن تلعب دوراً كبيراً في إدارة وتشجيع النمو الاقتصادي[6]. بالإضافة إلى ذلك، كانت تلك الآراء الداعية للمشاركة والتنظيم من قبل الدولة هي الطاغية. قبل عام 1930 كان الحديث عن مسؤولية الحكومة في المراقبة الشديدة لاقتصادها الوطني قليلاً نسبياً، ناهيك عن الاقتصاد العالمي الذي كان يمارس تأثيراً كبيراً على الأوضاع الداخلية. بعد الركود الاقتصادي الكبير، أصبح عدم قيام الحكومة بمراقبة الأسواق المالية ووقوفها وقفة المتفرج، فيما كانت الظروف مهيأة لوقوع أزمة جديدة، عملاً لا مسؤولاً. لقد أصاب الانهيار الاقتصادي العالمي الولايات المتحدة بكل تأكيد كما أصاب أوروبا وأميركا اللاتينية، ولقد اقترح مؤتمر «بريتن وودز» أن من مصلحة كل بلد أن يتبنى نشاطاً مالياً أقل مخاطرة وأكثر تنظيماً في المستقبل[7]. في هذا المضمار على الأقل، كانت اتفاقية «بريتن وودز» الأساسية مختلفة جداً عن التسوية في نهاية القرن.

كانت فكرة التجارة الحرة مرتبطة بقوة في عقول الأميركيين بالبحث عن أسواق خارجية للمنتجات الأميركية؛ بعد الركود الاقتصادي، أقر المسؤولون الأميركيون بالحاجة إلى تنظيم الاقتصاد بطرق مختلفة من قبل الحكومة، ولكنهم أبقوا اهتمامهم بإيجاد أسواق خارجية للبضائع الأميركية. بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة في وضع جيد لتصدير منتجاتها، ما دام في استطاعتها إيجاد وسائل للدول المتعطشة للسيولة النقدية في أوروبا وفي أنحاء أخرى من العالم لدفع الفواتير. كان هذا هو الإطار لبرنامج المساعدة الضخم لعام 1948 «MARSHAL AID»؛ والإطار لتدشين الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (GATT) ومنظمة التجارة العالمية التي سعت إلى صياغة اتفاقيات دولية تسمح بالتجارة الحرة. عبارة التجارة الحرة[8] هي تسمية مغلوطة نوعاً ما وفكرة التجارة الحرة زالت مع التزامات مؤتمر «بريتن وودز» بتدخل وإدارة الحكومة. بالرغم من أن الولايات المتحدة برهنت بوضوح مساهمة الحمائية (حماية الانتاج الوطني) والامتيازات الاستعمارية باندلاع الحرب العالمية الأخيرة، فإن الزعم بأن التجارة الحرة كانت لصالح الجميع كان مخادعاً. تخطى اقتصاد الولايات المتحدة الحرب وهو بحالة أفضل بكثير من منافسيه في أوروبا

وآسيا، وقد شعرت هذه الحكومات بحاجتها لحماية صناعاتها المحتضرة بسبب الواردات الأميركية الرخيصة[9].

في هذه الأثناء، أخذت بلدان جديدة في طور النمو، وبعض البلدان القديمة التي خاضت صراعاً لتنتقل إلى مرتبة البلدان المتطوّرة، بعين الاعتبار فكرة حماية الانتاج الوطني كوسيلة لإرساء استقلالها الاقتصادي عن أميركا وأوروبا. كانت البلدان الغنية بالمواد الأولية شديدة الحساسية تجاه تغير أسعار صادراتها في الأسواق العالمية، وكانت غير واثقة من أن «التجارة الحرة» قد تحررها من تقلبات الأسعار في بورصات السلع. ابتعدت بلدان عديدة عن النموذج الأميركي في التجارة الحرة وقررت تشجيع الصناعة الوطنية وحماية السوق الوطنية عوضاً عن ذلك. بما أن الشركات الأميركية كانت لها مصلحة كبيرة في استخراج وتجميع السلع لتصديرها إلى البلدان الأجنبية، فإن قرارات المسؤولين بالتركيز على الإنماء الصناعي كانت غالباً ما تثير ردود فعل عدائية من قبل حكومة الولايات المتحدة[10].

من أجل ذلك، كانت الولايات المتحدة متعاونة تارة وقسرية تارة أخرى في إدارتها للاقتصاد العالمي في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية. عند تعاطيها مع دول كبيرة ومتطوّرة، كانت الولايات المتحدة تدعم الكثير من قواعد مؤتمر «بريتن وودز» وتتعاون مع هذه الدول من أجل الحفاظ على أسعار العملة المثبتة التي عززت الاستقرار الاقتصادي[11]. في الوقت نفسه، عمدت الولايات المتحدة إلى تعزيز نموذج «التجارة الحرة» التي لا يمكن أن تضمن أي استقرار اقتصادي في البلدان الفقيرة، وكانت على أهبة الاستعداد للتدخل (عسكرياً بعض الأحيان) عندما كانت إحدى الحكومات أو المعارضة الشعبية تهدد بالانشقاق عن النظام العالمي. في إيران، غواتيمالا وتشيلي، عمد المسؤولون الأميركيون إلى استغلال التهديد الشيوعي لتبرير فرض ترتيبات أميركية على السياسات الاقتصادية لهذه البلاد. تحت ستار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، كانت الولايات المتحدة راغبة وقادرة على فرض نموذجها الخاص المتعلق بالتنمية الاقتصادية، ضاربة عرض الحائط رغبات شعوب هذه البلدان ومسببة قتلهم بعض الأحيان في معرض ذلك[12].

«الأسواق الحرة»، التسليف المصرفي، وعودة المضاربين:

كما سنرى، كانت الدعوة الأميركية «للتجارة الحرة» ثابتة في العقود التي تلت

الحرب العالمية الثانية؛ مع ذلك فإن النظرة الأميركية المتعلقة بتنظيم الحكومة للاقتصاد قد تغيرت جذرياً، إلى الحدّ الذي تلاقت فيه مع نظرية التجارة الحرة. في بادئ الأمر، حاول مؤتمر «بريتن وودز» أن يرسي الشروط لتنمية اقتصادية مستقرة بتثبيت أسعار العملات وبإقناع الدول أن تتعاون فيما بينها للحفاظ على هذه الأسعار وأن تحول دون تدفق المال الذي يمكن أن يفسد التوازن. لذلك، وحتى العام 1970 تعاونت الدول على نطاق واسع فيما بينها (بواسطة شراء وبيع العملات المختلفة) لإبقاء أسعار العملات المتنوعة في مكانها الصحيح. بالإضافة إلى ذلك، حاولت الحكومات الحد من تدفق الرساميل الصادرة عن أفراد وشركات مساهمة، مع أنه كان بوسع الشركات التي تعمل في بلدان أخرى لم يكن يسمح لها التداول في عملات أو سندات مالية أن تؤثر سلباً على الأسعار المثبتة في مؤتمر «بريتن وودز». هذا ما أدى فعلياً إلى تقييد مقدار تدفق الأموال عبر النظام العالمي وسهل على الحكومات الحفاظ على أسعار الصرف[13].

في الستينات، أصبح استقرار أسعار هذه العملات مهدداً. مع تلاشي ذكريات الركود الاقتصادي، أصبحت الحكومات في أميركا وأوروبا أكثر تساهلاً فيما يتعلق بنشاطات الشركات والبنوك وغضت النظر بصورة متزايدة عن مساعي الشركات المساهمة البارعة لزيادة حجم أرباحها. ازداد التبادل التجاري العالمي المتنامي تعقيداً باتباع طرق محاسبة منحرفة كانت بواسطتها بعض الشركات تستغل ضعف العملة في بلد معين لعقد صفقة بيع أو شراء. أثناء ذلك، استغلت البنوك والمؤسسات المالية وخاصة تلك المنشأة في الولايات المتحدة ثغرات في القوانين المحلية لإنشاء فروع لها في الخارج. أصبحت لندن مركزاً لسوق «اليورو دولار» (EURODOLLAR)، حيث عرضت البنوك الأميركية حسابات وقروض بالدولار للزبائن الأجانب بعيداً عن رقابة وقوانين الحكومة الأميركية. بالطبع، كان هذا مخالفاً للمبادئ الأساسية التي أرسيت في أعقاب الركود الاقتصادي، ولكنه في الوقت نفسه عاد بالربح الوفير على بعض أقوى الشركات والأفراد في أوروبا وأميركا ـ مكافأة قيّمة للتخلي عن ذلك التعقل في المرحلة المبكرة[14].

أثناء محاولة الشركات والمستثمرين التلاعب على القوانين وإدخال مضاربات جديدة داخل النظام، واجه الاقتصاد الأميركي بعض الصعوبات، الأمر الذي شكل

ضغطاً على أسعار الصرف الثابتة. تماشياً مع مؤتمر «بريتن وودز»، كانت العملات المتنوعة مثبتة بواسطة الدولار، والدولار بحد ذاته كان مثبتاً بالذهب: نظرياً كان يمكن استبدال أي عملة بالذهب (عن طريق الدولار) بسعر ثابت، وهذا ما يعني أنه كان على الولايات المتحدة أن تؤمن تغطية جميع الدولارات التي هي قيد التداول بواسطة احتياطها من الذهب. مقارنة الذهب مع الدولارات المتداولة ازداد صعوبة في الستينات عندما وضعت أسواق «اليورودولار» مبالغ هائلة من الدولارات من دون مراقبة (أو معرفة) حكومة الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تصعيد أميركا لحربها في فييتنام شكل ضغطاً على الاقتصاد الأميركي بكامله وأدى إلى ارتفاع هائل في نسبة التضخم. في نهاية الستينات أصبحت الدولارات الأميركية واحتياطي الذهب الأميركي غير متلازمة، وقد خشيت إدارتا الرئيسين ليندون جونسون وريتشارد نيكسون من أن يؤدّي التهافت على الدولار إلى تخفيض قيمته ونهاية نظام «بريتن وودز» فيما يتعلق بتثبيت أسعار الصرف. إن اجتذاب المضاربة المتزايد للأثرياء الأميركيين والأوروبيين وتكاليف حرب فييتنام المتصاعدة، هدمت في النهاية نظام سعر الصرف. في عام 1971، أقفل نيكسون «نافذة الذهب» وسمح بتعويم الدولار، بحيث يحدد سعره مقابل باقي العملات من دون تدخل الحكومة في خفض سعر الدولار، وشملت عملية التعويم باقي العملات المثبتة في سوق العملات العالمي الجديد[15].

إن انهيار نظام تثبيت أسعار الصرف قد يبدو أمراً صغيراً غامضاً في تاريخ البشرية. مع ذلك، فإن نتائجه كانت بعيدة المدى ورسمت وجه الاقتصاد العالمي في منعطف القرن. شكّل انهيار نظام سعر الصرف ضربة قاسية لرؤية كينز الأصلية عن اقتصاد عالمي تديره دول متعاونة. إضافة إلى ذلك إن انتصار «السوق» على الدولة سمح (حتى أنه شجع) بظهور أشكال من الاستثمار والمضاربات الشديدة الخطورة التي كانت تعتبر معيبة. في أواسط السبعينات، أزيل الكثير من القيود المتبقية على حركة الرساميل وتخلى الجميع عن الحذر الموروث من فترة الركود الاقتصادي. في مدى سنوات قليلة، كانت مبالغ ضخمة تنتقل حول العالم، بعيداً عن مراقبة الحكومات المحلية على نطاق واسع؛ ابتكرت أشكال جديدة من الاقتراض والتسليف وخاصة المضاربة؛ اعتمدت أرباح الشركات المساهمة المالية بشكل متزايد على

نشاطاتها في الخارج. قادت البنوك والشركات الأميركية الهجوم مستغلة إلى أقصى درجة رفع القيود التنظيمية لتوسيع نشاطاتها في أنحاء العالم[16].

المضاربة بأغلبها كانت محصورة في الدول المتطوّرة، وتركزت على الأسهم، سندات الدين الحكومية والعملات. وقعت البلدان السائرة على طريق النمو، تدريجياً فريسة لهذا العالم الجديد من التمويل السهل ونفوذ الشركات المساهمة. في الخمسينات والستينات، اعتمدت هذه البلدان بشكل رئيسي على قروض ومنح تنمية من بعض الدول أو البنك الدولي لتمويل مشاريعها المختلفة. نظراً لطبيعة هذه المشاريع المتعلقة بالمصلحة العامة (إنشاء شبكات كهرباء، بناء جسور، مد طرقات وغيرها)، كانت الشروط المؤاتية لقروض التنمية هذه تفصّل بطريقة تتناسب مع المردود المتوقع. كان التسليف يرتكز بشكل خاص على فرضية أن هذه الدول الفقيرة كانت بحاجة للمساعدة، وأنه من غير المحتمل أن تستطيع اجتذاب المصالح الخاصة أو إعادة تسديد القروض بنسبة فائدة المصارف الخاصة. في العقدين اللذين تليا الحرب العالمية الثانية، أبقى مزيج من الحذر من قبل البنوك والقوانين التنظيمية في الولايات المتحدة وأوروبا مصارف التسليف الخاصة خارج البلدان السائرة على طريق النمو[17].

في السبعينات، أقنعت الاتجاهات الأكثر شيوعاً التي اتبعناها ـ رفع القيود التنظيمية من قبل الحكومة والنسيان الكلي للركود الاقتصادي ـ المصارف، خاصة في الولايات المتحدة، بالبحث عن مشاريع عمل في البلدان السائرة على طريق النمو. في الوقت الذي بقيت فيه نسب التضخم عالية في أسواقها التقليدية، أدّت توقعات الحصول على فائدة عالية لقروض كبيرة، إلى جذب المصارف، إلى أفريقيا وبالأخص إلى أميركا اللاتينية. في غضون ذلك، اشتركت الدول السائرة على طريق النمو بهذه الصفقة لأسباب مختلفة. بعض هذه الدول كان محكوماً دكتاتورياً وكان يقدم مصالح النخبة الحاكمة على مصالح الشعب؛ البعض الآخر كان يكافح لتعزيز الصناعة أو لتطوير نماذجها الخاصة بالتنمية من دون مساعدة أو موافقة البنك الدولي. واجهت البلدان السائرة على طريق النمو سابقاً صعوبات في الحصول على قروض ومنح من مصادر رسمية لمشاريع ذات توجه يساري أو مهتمة بإعادة توزيع الثروات؛ توجّه كثير من هذه البلدان إلى البنوك الخاصة في السبعينات كمحاولة أخيرة، متحمسة لتحقيق

إصلاحاتها ومتأملة أن تتمكن بطريقة ما من دفع الفائدة التي تتطلبها هذه القروض الخاصة. كانت البنوك خلال ذلك تتنافس في ما بينها لتقديم القروض عملياً لأي بلد يطلبها، حتى ولو كانت حالة هذا البلد الاقتصادية غير مضمونة[18].

من الصعب أن نغالي في تقدير المنجم الوفير للقروض في السبعينات وتأثيره على اقتصاد الدول المتطوّرة[19]. في الولايات المتحدة، كانت بنوك كبرى كـ «سيتي كورب» و«بانكر تراست» (BANKER TRUST) تجني تقريباً 80% من أرباحها من خلال أعمالها في الخارج وكانت تقدم سلفات نقدية تتخطى بكثير ودائعها الخاصة[20]. في هذه الأثناء، تعاظمت القروض في البلدان السائرة على طريق النمو بشكل خطير وأجبرت دفعات خدمة الدين الحكومات على اقتراض المزيد من المال. مع اقتصاد عالمي في حالة ركود في السبعينات، ومع تباطؤ مردود الاستثمارات في المشاريع الإنمائية، قاربت الحكومات المدينة وضعاً كارثياً. في الوقت نفسه، كانت البنوك تطرح جانباً التحذيرات بوقوع الكارثة استناداً إلى مزاعم متفائلة بأن الحكومات في البلدان السائرة على طريق النمو لن تعلن إفلاسها وسوف تستمر بدفع ديونها[21]. في آب/أوت 1982، أعلن هيسوس سيلفا هرتزوغ (JESUS SILVA HERTZOG) وزير المالية المكسيكي، أعلن العكس تماماً: كانت حكومة المكسيك مفلسة تماماً، ولن تتمكن حتى من تسديد خدمة الدين بعد الآن. هكذا بدأت «أزمة الدين» وسلسلة من السياسات والقرارات التي تزعمتها الولايات المتحدة والتي حددت الاقتصاد العالمي بصورته الحالية[22].

من الأزمة إلى «التوافق»:
الدين والتنمية في الثمانينات والتسعينات

بعد أن ترسخت مضامين إعلان المكسيك في الأذهان، تبين للمعلقين السياسيين ورجال السياسة في الولايات المتحدة وأوروبا حجم المشكلة. قدّم بعض أكبر البنوك في العالم التزامات تفوق احتياطه بكثير، وأصبح يواجه الآن النتائج الهائلة لهذه القروض المنتفخة والسيئة؛ لو حاول جميع الأفراد والشركات سحب ودائعهم من البنوك في آن معاً، لكانوا استنفدوا الاحتياط بسرعة وتسببوا بانهيار النظام المصرفي وأعادوا العالم إلى كوارث الثلاثينات[23]. إن تهور المصارف في ممارسات التسليف أودى بالاقتصاد العالمي إلى شفير انهيار آخر وأجبر المسؤولين والرسميين على

المسارعة في اتخاذ تدابير حيال عجز المكسيك والدول الأخرى عن دفع الدين المترتب قبل أن يصيب البنوك ما لا يمكن تحاشيه. بالطبع، كانت الخطوة الأولى تقضي بأن تتولى الحكومات إدارة الأزمة، وأن تنتحي البنوك جانباً بينما يحاول رجال السياسة إيجاد حل للأزمة[24].

كانت ردة فعل الحكومات الدائنة هي تحاشي الاعتراف بالكارثة بعمقها وأبعادها، واتخاذ خطوات عملية تُنكر أمراً واقعاً وهو أن عدداً كبيراً من البلدان السائرة على طريق النمو أصبحت مفلسة. كلما طالت المدة التي يمكن فيها لحكومات ومصارف الدول المتطوّرة الإظهار بأنّ البلدان المدينة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، زادت فرصها في تأجيل هلع واسع الانتشار وتردّي الثقة بالمصارف. كان المبدأ الأول في ردة فعل الدائنين هذه يقضي على الأقل بالحفاظ على انتقال بعض المال من المدينين إلى الدائنين. مددت مهلة دفع القروض، أجلّ قسم من دفعات خدمة الدين واتخذت كل الخطوات الممكنة لإبعاد الشبهة عن كون القروض غير قابلة للتسديد. بالتزامن مع ذلك، طلب إلى الحكومات المَدينة إيجاد مداخيل إضافية لتسديد الدفعات، حتى ولو نتج عن ذلك خفض الموازنة في عدد من المجالات التي قد تلحق الضرر بأفقر الناس في مجتمعاتهم. اعتمد هذا التوجه المزدوج المسار - تأجيل بعض القروض وعدد من «تدابير التقشف» لتوليد بعض المداخيل لدفع المستحقات من قبل الحكومات المدينة - من قبل أكثر البلدان النامية في الثمانينات وسمح للبنوك الكبرى في أميركا وأوروبا أن تجنب مودعيها الهلع. لقد تم إنقاذ البلدان المتطوّرة من إفلاس مصرفي وانهيار اقتصادي، بينما تعرضت البلدان السائرة على طريق النمو لتدمير بناها التحتية الاجتماعية - بما فيها العناية الصحية والبرامج التربوية - ولعملية إفقار إضافية[25].

من أدار ردة فعل الدائنين حيال أزمة الدين؟ ما يدعو للسخرية هو أن البنوك الخاصة والأفراد الذين قاموا بعمليات التسليف كانوا ممثلين بواسطة البنك الدولي وخاصة صندوق النقد الدولي، الذي أمن ترتيب الشروط «للتصحيح البنيوي» لاقتصاد البلدان السائرة على طريق النمو وراقب نجاح «تدابير التقشف» المرافقة له. كان صندوق النقد الدولي يعمل تحت تأثير عاملين. أوّلاً كانت حكومات الدول المتطوّرة في حالة رعب من حصول انهيار مصرفي واسع الانتشار، وفضلت بالطبع أن ينتقل

هذا العبء إلى البلدان السائرة على طريق النمو على أن تتقبل نتائج إفلاس المؤسسات المالية. ثانياً، مارست البنوك الخاصة الكبرى الضغط، مهددة باتباع ترتيباتها الخاصة لتحصيل ديونها من الدول المَدينة حتى ولو تسبب ذلك بانهيارٍ أوسع انتشاراً للنظام المالي العالمي[26].

كان دور الولايات المتحدة هاماً جداً في كل ذلك، إذ كانت متورطة جداً في عمليات التسليف السيّئة، كان الاقتصاد الأميركي معرضاً للخطر في حال حصول أزمة مصرفية؛ كانت الولايات المتحدة تتمتع بأوسع نفوذ، مقارنة بأي بلد، على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين يتخذان العاصمة واشنطن مركزاً لإدارة أعمالهما. في هذه الأثناء، كانت البلدان المَدينة مغلوباً على أمرها: إذا اتبعت تعليمات صندوق النقد الدولي، ستضطر إلى خفض الإنفاق في القطاع العام والتوقف عن تقديم خدمات حيوية يعتمد عليها الشعب؛ إذا رفضت المشورة وتخلفت عن تسديد القروض، قد تحرم من أي اعتمادات مالية، قد تحجز ممتلكاتها في الخارج وقد تتعرّض للإنهيار الكلي. إن قبول الدول السائرة على طريق النمو بالتصحيح البنيوي ليس بالأمر المفاجئ إذا نظرنا إلى هذه الخيارات الصعبة[27].

إن قرار فرض التصحيح البنيوي عام 1982 كان شديد الأهمية من عدة جوانب بالنسبة للوضع الاقتصادي الحالي. أولاً، لقد أرسى وتيرة فقر وضائقة اقتصادية لا تزال مستمرة في الدول السائرة على طريق النمو بعد مضي عقدين من الزمن. ثانياً، حال دون حصول ركود كبير، أو حتى انهيار اقتصادي، قد يؤدي إلى إفلاس المصارف الغربية. أخيراً، أكد الابتعاد عن أفكار كينز، الذي لم يكن ليتفهم منطق تدابير التقشف أو تخلي الحكومات عن دورها في البلدان السائرة على طريق النمو أو أي بلد آخر. كما أوحى تعليق نيكسون العمل بـ «معيار الدولار» عام 1971 باستسلام الحكومات الوطنية للسوق العالمي، وهكذا فإن البرامج التصحيحية لعام 1982 أشارت ضمنياً إلى أن الإنفاق الحكومي للدول السائرة على طريق النمو كان مضراً بالصحة الاقتصادية. لقد بدا ذلك وكأنه تبرير أو رد لاعتبار علماء الاقتصاد الذين كانوا ينادون منذ الخمسينات بإخضاع جميع مرافق الحكومة إلى منطق السوق الحرة. وضعت مجموعة من علماء الاقتصاد في جامعة شيكاغو الفلسفة الاقتصادية السياسية المعروفة بالليبرالية الجديدة (NEO-LIBERALISM) ـ طالب هؤلاء العلماء بأن تكون

التجارة الحرة (وخاصة حرية حركة رؤوس الأموال) الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، مترافقة مع مراقبة حكومية شديدة للمعروض المالي. كان إيجاد فرص للعمل، والبرامج الاجتماعية ونظام الخدمات الاجتماعية أقلّ أهمية في نظر النيوليبراليين وقدمت هذه البنود أول ما قدمت قرابين على مذبح إلٰه «الانضباط الاقتصادي» الجديد، أي «التقشف». لم تحظَ الليبرالية الجديدة على كثير من الدعم في أوج حقبة مراقبة رؤوس الأموال وذروة تأثير كينز. بعدما بدأ التعقل القديم وذكريات الركود الاقتصادي بالتلاشي، حولت «مدرسة شيكاغو» عدداً كبيراً من رجال الاقتصاد والسياسة إلى وجهة النظر الليبرالية الجديدة. لقد أتاحت أزمة الدَين الفرصة لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ وتطبيق تدابير سياسية طارئة دعماً للزعم القائل إنّ الأسواق الحرة هي السبيل الوحيد للتقدم[28].

في الثمانينات، تبوأت أفكار الأسواق الحرة هذه مركز الصدارة في أوروبا والولايات المتحدة خاصةً، في الوقت نفسه الذي كان يصر فيه صندوق النقد الدولي على تطبيقها في البلدان الفقيرة. طوال عقد الثمانينات، بينما كانت مبادئ السوق الحر تفرض بصورة انتقائية في البلدان المتطوّرة، كان دواء «التصحيح» يقدم بشكل متزايد كتدبير اعتيادي وليس طارئاً في البلدان السائرة على طريق النمو: كان «التقشف» الخطوة الأولى بدلاً من أن يكون المحاولة الأخيرة لتحسين الوضع الاقتصادي. إن الهبوط النسبي في اقتصاد البلدان النامية خلال فترة السبعينات لعب دوراً بإضفاء الشرعية على هذه الأفكار الجديدة المتعلقة بالأسواق الحرة؛ إنّ إلغاء قيود تنظيمية إضافية في القطاع المالي، في الولايات المتحدة خاصة، شجع أيضاً الاعتقاد بأن القطاع المالي الخاص يمكنه تولي مسؤولية الحكومات. كانت المصارف وشركات الاستثمار الأميركية هي الرائدة في تمويل أنواع جديدة من القروض والسلع في البلدان السائرة على طريق النمو، مستأنفةً ضخ الأموال لبلدان ذات مديونية عالية، ولكنها ركزت مواردها على عمليات الخصخصة وأعمال القطاع الخاص. أما تلك البلدان التي بقيت فقيرة للغاية ولم تجتذب المستثمرين الغربيين، فضعفت بكل بساطة من «التقشف»، وبقيت مكبلة في ديونها وشروط صندوق النقد الدولي، ومنسية كلية في محنتها[29].

في عام 1990، أعطى عالم اقتصاد بريطاني اسماً للسياسات الحديثة المتمثلة

بالليبرالية الجديدة والتصحيح البنيوي: «توافق واشنطن». يعكس هذه التسمية واقعاً وهو أن مركز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو العاصمة الأميركية؛ ولكنه يعطي أيضاً صورة عن النكهة الخاصة «للتوافق» الأميركي[30]. لم يكن التحول باتجاه الأسواق الحرة ليحصل لولا الإلغاء التدريجي للقيود التنظيمية للقطاع المالي في الولايات المتحدة وكان من الممكن أن يتداعى من دون المساندة الفكرية لعلماء الاقتصاد وصانعي القرارات السياسية الأميركيين في أواخر السبعينات والثمانينات. إضافة إلى ذلك، فإن قوة وطول باع البنوك الأميركية لمذهل حقاً، وإن مساندتها التامة لنموذج «السوق الحرة» قد مارس تأثيراً كبيراً على رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين. إن القطاع المالي الأميركي لديه مبررات كثيرة ليحب «توافق واشنطن». أحد شروط هذا التوافق هو أن تتخلى البلدان السائرة على طريق النمو عن مراقبة حركة الرساميل وأن تفتح أبوابها للمستثمرين ورجال الأعمال الأجانب. سمح هذا الأمر لشركات الولايات المتحدة أن تدخل أسواق البلدان السائرة على طريق النمو وتحصل على أفضل صفقات الأعمال، خاصة بين أثرياء هذه المجتمعات. يشجع بند آخر من هذا التوافق خصخصة القطاعات التي تملكها الدولة كشركات الطاقة والهاتف. أثار هذا الأمر الحماسي في (Wallstreet) بسبب منحه الشركات إما فرصة لشراء حصص في هذه القطاعات بأسعار مخفضة، أو المطالبة برسوم سمسرة ضخمة لكفالة صفقة البيع أو تقديم الاستشارة في ما خصّها. أخيراً، أجبرت البلدان السائرة على طريق النمو على المحافظة على عملات قابلة للتحويل، فاسحة المجال للمضاربين الأوروبيين والأميركيين أن يراهنوا ضد بعض العملات في الأسواق العالمية أو سوق العقود المستقبلية. بالرغم من أنّ هذه المراهنة قد يكون لها نتائج كارثية على اقتصاد الدول الفقيرة، كما يمكن أن ينتج عنها أيضاً أرباح مضاربة طائلة للأفراد والشركات الخاصة نتيجة للمضاربة، وهذا أعلى على سلم الأولوية من وجهة نظر واشنطن ونيويورك[31].

كما رأينا، لقد قُدِم «توافق واشنطن» إلى البلدان السائرة على طريق النمو كأمر واقع، كخيار وحيد في النظرية (الاقتصادية) وفي التطبيق (السياسي). على أي حال، فإن زعماء الدول التي اتبعت تعليمات صندوق النقد الدولي، حصلوا على بعض المكافآت. في بادئ الأمر، أصاب خفض الموازنة الطبقة الفقيرة في المجتمع، ولكن

أثره كان أخف بكثير على الطبقات المتوسطة والعليا. في الواقع، أفاد عدد كبير من الأفراد الطموحين للإرتقاء في المجتمعات، من خفض نفقات الدولة، لأن ذلك أتاح فرص عمل للقطاع الخاص المحلي. يصح هذا الأمر أيضاً عن الخصخصة التي حولت ممتلكات حكومية إلى ممتلكات خاصة بأسعار مخفضة جداً. بجانب المستثمرين الأجانب، اشترت النخب المحلية بعض القطاعات الممتلكة من قبل الدولة سابقاً وأدارتها كشركات احتكارية خاصة محققة أرباحاً طائلة. وقد تعززت ثروتهم المستجدة أيضاً بإمكانية التحويل النقدي وتقديم خدمات مالية من قبل شركات أميركية - يمكن للنخبة المحلية أن تختار الآن إبقاء أموالها داخل وطنها، أو تحويلها إلى حسابات مصرفية في الخارج أو حتى المراهنة ضد عملتها المحلية بأمل تحقيق أرباح شخصية[32].

كانت نتائج «توافق واشنطن» واسعة النطاق. مهّد صندوق النقد الدولي الطريق بكل تأكيد أمام أكبر المصارف والشركات المساهمة في العالم للفوز بأرباح وأسواق جديدة. ولكنّه شجع أيضاً توسيع الفجوة بين البلاد الغنية والفقيرة كما التباعد في الثروات بين الغني والفقير داخل مجتمعات البلدان السائرة على طريق النمو حيث تمّت استمالة النخبة في المجتمعات المحلية إلى التوافق. كانت الولايات المتحدة في الطليعة في كل ذلك، مواصلة السعي «للتوافق» في سياستها الخارجية ومعززة سيطرته فكرياً. في التسعينات، كانت الأسواق الحرة مقدسة على نطاق واسع في المعاهد والجامعات الأميركية التي تدرّس إدارة الأعمال؛ إضافة إلى ذلك، فإن غالبية أصحاب الامتياز والنفوذ في المجتمعات السائرة على طريق النمو قد أُرسِلت إلى هذه المعاهد والجامعات لتتعلّم الأفكار الأصلية[33]. في نهاية القرن العشرين، وضع بشكل روتيني زعماء سياسيون من أرجاء العالم على قائمة «متدرب في هارفرد»، وكأن دراستهم لبرامج إدارة الأعمال الأميركية هي ضمانة لسلامة تفكيرهم الاقتصادي.

«تبادل تجاري وليس مساعدة»:
«التنمية» كما تراها الولايات المتحدة

قد تكون أفضل الأمثلة على مدلول هذه التغيرات الاقتصادية متواجدة في فترة رئاسة بل كلنتون الذي أنتخب عام 1992. كان كلنتون يمثل الحزب الديموقراطي،

حزب فرانكلن روزفلت، الذي أبعد عن رئاسة الجمهورية منذ عام 1980 من قبل الرئيسين الجمهوريين رونالد ريغان وجورج بوش. بالرغم عن أن كلنتون صرّح للناخبين عام 1992 أنه كان «ديموقراطياً حديثاً»، وأنه يمثل توجهاً جديداً في الاقتصاد والسياسة يختلف عن الرؤساء الديموقراطيين الذين سبقوه، فهو لم يكن نيوليبرالياً في تفكيره الاقتصادي. كانت أفكار السوق الحرة المنبثقة عن «مدرسة شيكاغو» ملتصقة تقليدياً بحزب اليمين، وقد أثار نجاح كلنتون السؤال حول مدى انتشار أفكار السوق الحرة بين الأكثرية السياسية في الولايات المتحدة. كما أصبح معلوماً، لقد ذهب كلنتون في نهاية الأمر بأفكار السوق الحرة إلى أبعاد جديدة، مؤكداً ابتعاد «الديموقراطيين الجدد» عن ماضي حزبهم. بالرغم عن تردد كلنتون في خفض نفقات القطاع العام وخصخصة الكثير من البرامج الحكومية، فإن موقفه بالنسبة للتجارة العالمية كان نيوليبرالياً علنياً: يجب أن يفتح اقتصاد جميع دول العالم أبوابه للاستثمار الأجنبي؛ يجب إزالة جميع القيود المتبقية على حركة رؤوس الأموال؛ يجب أن تباع البضائع والخدمات الأميركية بحرية في جميع أنحاء العالم[34].

لمساعدته في تحقيق جدول الأعمال هذا، أحاط كلنتون نفسه بمستشارين ومسؤولين كانوا قد أمضوا وقتاً طويلاً في إعداد «توافق واشنطن» والإفادة منه. كان في طليعة هؤلاء روبرت روبن (Robert Rubin)، وزير المالية من 1995 حتى 1999 (ومستشار رئيسي لكلنتون منذ بدء رئاسته)، ولورنس سمّرز (Lawrence Summers)، نائب «روبن» وخليفته المحتمل. شغل روبن مركز رئيس مجلس إدارة غولدمان ساكس (Goldman Sachs)، أحد أكبر المصارف الاستثمارية في العالم، إلى أن طلب منه أن يصبح «ديموقراطياً جديداً»[35]. لقد ذكرت جريدة النيويورك تايمز بصراحة أن روبن حقق ثروة في الأسواق المالية (Wall Street) قبل أن يعمل لصالح الرئيس كلنتون، ونقلت عن أحد المسؤولين في إدارة كلنتون تشدُّد روبن في اعتماد وجهة نظر الأسواق المالية (Wall Street) في مركزه الرسمي الجديد. كان لورنس سمّرز أكاديمياً في هارفرد قبل أن يصبح رئيس القسم الاقتصادي في البنك الدولي في أوائل التسعينات، حيث كان يعمل بصورة خاصة على ملاءمة «تدابير التقشف» وبعض الشروط لإقراض الدول السائرة على طريق النمو[36]. حتى لا يشعر فريق عمله في وزارة المال بالوحدة في وزارة يسارية الميول، اختار كلنتون عدداً من خريجي «وال ستريت» للمراكز العليا

في إدارته؛ وشاهد الكثير من المستشارين (ومن ضمنهم روبن) يستقيلون من الوظيفة العامة ليعودوا إلى إغراءات الأعمال الجريئة في مجال دوائر المال العليا والشركات المساهمة، بعدما تعبوا من العمل في القطاع العام أو توخوا الحصول على مردود أعلى لخبراتهم[37].

بالرغم من أن الاقتصاد الأميركي شهد فترة ازدهار طويلة أثناء إدارة كلنتون، فإن جهوده لتطبيع الاقتصاد العالمي كانت أقل نجاحاً - تلقى الاتفاق الرائد للتبادل التجاري الحر لشمال أميركا (NAFTA) بين الولايات المتحدة، كندا والمكسيك، صدمة عنيفة من أزمة «البيسو» (Peso) المكسيكي عام 95 /1994؛ كما أن الأزمة المالية الآسيوية توسعت في مناطق أخرى من العالم عام 1998، وكان لها أثر كارثي وخاصة على الاقتصاد الحر المتخبط في روسيا. واستمر عدد كبير من البلدان في المعاناة تحت عبء تسديد القروض والتصحيح المطلوب من قبل صندوق النقد الدولي. بما أن الناخبين الأميركيين كانوا منشغلين بسلامة الوضع الاقتصادي في أميركا، لم تحدث هذه التطورات الخارجية وقعاً مباشراً داخل الولايات المتحدة. أريد على كل حال أن أركز على هذه التطورات في بقية هذا الفصل قبل أن أنتقل إلى الخلاصة المقتضبة عن التفكير الأميركي الحالي في الاقتصاد العالمي وبعض الاعتبارات المتعلقة بالمسار المحتمل للأحداث في السنوات القادمة.

المكسيك: «إنها ليست بقرض، ولا بعملية إنقاذ»

عدد كبير من المراقبين في أوائل التسعينات اعتبر المكسيك حالة نموذجية لفوائد «توافق واشنطن». لقد مرت بفترة خفض في الموازنة و«تقشف»، عانت منها بقسوة الطبقات الفقيرة من المجتمع ولكنها حازت على رضى صندوق النقد الدولي. في نهاية الثمانينات، باشرت حكومة كارلوس ساليناس (Carlos Salinas) بأوسع برامج خصخصة عرفها العالم حتى حينه وقد قوبلت بموافقة حماسية من قبل صندوق النقد الدولي والمستثمرين الأجانب. كانت الثقة بتحسن الاقتصاد في المكسيك كبيرة لدرجة أن بل كلنتون دعا ساليناس للإنضمام إلى «نافتا» في 1994 رابطاً اقتصاد البلدين واعداً المكسيكيين بفرص العمل والأميركيين بأجور عمل متدنية. إذا كان للولايات المتحدة أدنى شك في الحكومة المكسيكية، كان لديها أيضاً بعض ما يهدئ هذه الشكوك: ساليناس بنفسه تدرب في جامعة هارفرد ووزير ماليته پدرو أسبِ (Pedro

(Aspe، كان يفاخر بشهادة دكتوراة من جامعة MIT (معهد ماساشوستس للتكنولوجيا)[38].

بوشر بتطبيق اتفاقية «نافتا» في الأوّل من كانون الثاني/ جانفيه 1994، بجو عام متحمس «للمعجزة» الاقتصادية المكسيكية والتوقعات المتفائلة بالنسبة إلى المستقبل. ولكن الأسباب التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، كانت قد أخذت مكانها في المكسيك[39]. كانت المكسيك لا تزال تسدد قروضها الأولى البعيدة العهد، وتعتمد بصورة متزايدة على استمرار القروض والاستثمارات لتغطية العجز في حسابها الجاري. لكي تتحاشى نتائج تخفيض قيمة «البيسو» المدمرة، عمدت الحكومة المكسيكية عام 1998 إلى ربطه بالدولار. كان يمكن تحقيق هذا الربط عام 1994، من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المكسيك فحسب. كان بالإمكان معالجة قلق الحكومة المكسيكية حيال نقطة الضعف هذه بواسطة تخفيض قيمة العملة؛ ولكن هذا التدبير كان من الممكن أن يؤدي أيضاً إلى إثارة عداوة وكراهية المكسيكيين الفقراء الذين سيخسرون القيمة الحقيقية لمدخراتهم بعد انهيار «البيسو»: عام 1994 كان عام انتخابات، وكان ساليناس متنبهاً لضرورة تحاشي اتخاذ أي تدبير غير شعبي إذا أمكن ذلك. كان من الممكن أن يتحمل «إرنستو زيديّو» (ERNESTO ZEDILLO)، مرشح حزبه الذي سيخلفه، الخسارة في عملية الاقتراع لو أساء ساليناس إدارة الاقتصاد في الأشهر المتبقية له في الرئاسة.

لهذا الأمر، لجأ ساليناس إلى عدد من الاستراتيجيات المغامرة ليبقي المكسيك بعيداً عن السقوط. لقد أصدرت الحكومة سندات خزينة إضافية قصيرة الأمد، وربطت ما قيمته 30 بليون دولاً من هذه السندات بسعر ثابت للدولار. هذه السندات المربوطة بالدولار والملقبة «تيسوبونوس» (Tesobonos)، كانت سهلة التسويق ولكن كان من الصعب استرداد قيمتها بتاريخ الاستحقاق في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1994 إذا لم تهدأ الضغوطات على تخفيض قيمة «البيسو». فيما كانت هذه السندات تُمهل المكسيك بعض الوقت، كانت حكومة ساليناس تعلّق آمالها على استمرار صعود السوق المالية المكسيكية وارتفاع الأسعار العالمية للنفط، الذي هو من أهم صادرات المكسيك. في هذه الأثناء، كان أمل ساليناس الوحيد هو ألاّ يتبين المضاربون بالعملة

الأدلة البارزة لضعف «البيسو»: إن تضافر الجهود لإسقاط العملة سيكون له حظ وافر للنجاح في هذا المناخ الضعيف[40].

رغم كل تدابير التقشف والتصحيح البنيوي، ظلّت المكسيك قلقة حيال أسعار النفط في أسواق السلع العالمية واحتمال قيام المضاربين بهدم التقدم المتواضع الذي أحرزته. قد يكون التصحيح البنيوي حافظ على قدرة المكسيك للاقتراض من صندوق النقد الدولي والمصارف الخاصة، ولكنه لم يساعد بأي قدر على تعزيز استقلال المكسيك الاقتصادي أو السياسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد عدد الأثرياء الكبار داخل المكسيك شكل تهديداً إضافياً. بين عامي 1991 و1994، ارتفع عدد أصحاب المليارات المكسيكيين من اثنين إلى أربعة وعشرين، كنتيجة للأرباح الطائلة التي حققتها عمليات الخصخصة ورفع القيود التنظيمية المالية[41]. ولكن هذه النخبة الاقتصادية، لم يكن لها أي ولاء خاص للحكومة أو «البيسو». إن تخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال شجعت الأغنياء على فتح حسابات بالدولار في الولايات المتحدة وأوروبا، وحسابات في بعض الدول التي تؤمن لهم إعفاءات ضريبية. هذا الواقع أعطى المستثمرين والمضاربين المحليين فرصة كبيرة لبيع أسهمهم المكسيكية، وتحصيل سندات ديونهم وحتى المراهنة ضد «البيسو» في أسواق العملة. بدلاً من أن يكون ضعف المكسيك حافزاً لتحصينها حيال رؤوس الأموال الأجنبية، ساهم «توافق واشنطن» في تعميق هذا التهديد والتحكم به[42].

في الأشهر الأخيرة من عام 1994، شاع خبر ضعف «البيسو» بين النخبة المكسيكية وشجع عدداً كبيراً من الأثرياء المكسيكيين على سحب أموالهم من أسواق الأسهم والسندات المحلية. حتى أن البعض منهم راهن على سقوط «البيسو» في رهانات قصيرة الأمد في أسواق العملات، مساهماً في مفاقمة المشكلة. حاولت الحكومة المكسيكية أن تعوض عن تدهور «البيسو» ببيع احتياطها من الذهب، وتمكنت من إخفاء حجم الأزمة بفعالية متناهية مكنت خليفة ساليناس المنتقى، زيديّو، من النجاح في الانتخابات الرئاسية في شهر آب/أوت. ولكن مع مواصلة هروب رؤوس الأموال، كان من الواضح أن حكومة زيديّو الجديدة ستجبر على تخفيض قيمة العملة. علاوة على ذلك، لن يساهم هذا التخفيض في قيمة العملة بالطبع بتسهيل عملية سداد قيمة سندات الخزينة المستحقة في كانون الأول/ديسمبر 1994: توقع

حاملو هذه السندات أن يدفع لهم بالدولار، والحكومة المكسيكية كانت مفلسة. كما فعلت النخبة المحلية، كذلك فعل المستثمرون الأميركيون والأوروبيون فسارعوا إلى الهروب، مما أدى إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها سوق الأسهم وحجب أي رؤوس أموال أجنبية عن الحكومة المكسيكية. في شهر كانون الثاني/جانفيه عام 1995، كان الاقتصاد المكسيكي بحالة انهيار، من دون أي وسائل واضحة لمواجهة هذه الأزمة[43].

في هذا الوقت تقريباً، كان روبرت روبن، وزير مالية كلنتون الجديد، يتنزه متمتعاً برحلة صيد سمك في جزر الكاريبي (Caribbean). مخابرة هاتفية من كلنتون أزعجت هذا المشهد الهادئ، وأعادت روبن إلى واشنطن على وجه السرعة ليضع خطة مواجهة لأزمة المكسيك. لا شكّ بأنّ مشروع كلنتون الاقتصادي الرائد، «نافتا»، سيتعرض لصدمات إذا طالت مدة الأزمة المالية في المكسيك. كان كلنتون قد سبق وأقنع شعبه الحذر أن المكسيك كانت شريكاً قوياً ومستقراً؛ لم تثبت صحة هذا الكلام في خضم التهافت على البيع الذي رافق تخفيض قيمة العملة في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/جانفيه. كان روبن جاهزاً لتذكير كلنتون بوجه اهتمام آخر للولايات المتحدة في المكسيك: كان لعدد كبير من شركات «وال ستريت» سندات دين، من ضمنها سندات الخزينة المكسيكية «تيسوبونوس» المستحقة للتحصيل. كيف يمكن لهذه الشركات استرجاع أموالها؟ كيف يمكن للولايات المتحدة مواجهة حالة عدم الاستقرار الحتمية التي ستتبع مشكلات المكسيك؟[44].

اقترح كلنتون وروبن في بادئ الأمر أن توقع الولايات المتحدة على كفالات قروض للمكسيك، فتتمكن الحكومة المكسيكية من اقتراض 40 مليار دولار من البنوك الخاصة وتكون الولايات المتحدة كفيلة لهذا القرض. كان هذا جيداً لكلنتون، الذي أخبر الشعب الأميركي في خطاب «حالة الأمة» عام 1995 أن صفقة الـ 40 مليار دولار «لم تكن قرضاً، ولا مساعدة أجنبية، ولا عملية إنقاذ»[45]. كان الاقتراح مناسباً أيضاً لأصدقاء روبن في «وال ستريت» الذين يستطيعون إرسال مزيداً من الأموال إلى المكسيك مع علمهم الأكيد أن الولايات المتحدة ستتولى دفع الفواتير في النهاية.

كان دافعو الضرائب الأميركيون عبارة عن الجمهور الوحيد الذي لم يظهر أي

حماس لتلك الصفقة، بالرغم من تطمينات كلنتون. كان الشك يساور عدداً كبيراً من أعضاء الكونغرس الأميركي حيال اتفاقية «نافتا»، وهذا الإخفاق التام دل على أن منافع سياسة كلنتون المكسيكية هي أقل إقناعاً من تكاليفها المتوقعة. بالرغم عن أن روبن كان يظهر بمظهر الجدية حيناً والتودد أحياناً، كان من الصعب تحاشي الاستنتاج أن أكثرية الشعب الأميركي كان يدفع ثمن إنفاذ زملائه الأثرياء في الدوائر المالية العليا. وسأل أحد أعضاء «الكونغرس»: «لماذا يتوجب على «ماين ستريت» (Main street) أن ينقذ «وال ستريت»؟»[46].

كان كلنتون وروبن بحاجة لدعم «الكونغرس» لتمرير كفالاتهما الضخمة للقروض. لقد أفصح الكونغرس في النصف الثاني من شهر كانون الثاني/جانفيه 1995 عن تحفظاته الجدية بالنسبة للخطة. ما حدث لاحقاً كان له دلالة هامة في السنوات التالية. أقدم كلنتون على القيام بخطوة غير مسبوقة، بتقديم قرض كبير - وليس كفالة - استناداً إلى سلطته الرئاسية. بعد الكشف عن ثغرة قانونية عائدة إلى أيام إدارة الرئيس روزفلت أحبط كلنتون ممانعة الكونغرس ووضع بتصرف الحكومة المكسيكية مبلغ 20 بليون دولار للاستخدام الفوري. إضافة إلى ذلك، أكد روبن سلطة الولايات المتحدة على صندوق النقد الدولي الذي يفترض أن تديره دول متعدّدة عبر إقناع الصندوق بتسليف المكسيك مبلغ 18 بليون دولار بنفس الشروط. كان هذا المبلغ شديد الضخامة بحيث أنه جعل المساعدات الطارئة السابقة تبدو ضئيلة جداً وأطلق سابقة لعمليات إنقاذ مشابهة في السنوات اللاحقة. بينما كان أعضاء الكونغرس الأميركي يراقبون بدهشة من موقع المتفرج، أقدم كلنتون وروبن على تقديم مبلغ مماثلٍ (40 بليون دولار) للمبلغ الذي حاولا الحصول عليه لكفالة القرض، وخلافاً لوعد «كلنتون» للشعب الأميركي، أقدما على تخطيط وتنفيذ أكبر عملية إنقاذ في تاريخ الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي[47].

ولكن تسديد قيمة سندات الخزينة المستحقة وإعادة تمويل احتياطي المكسيك المالي المتضائل، التهما مبلغاً حتى بهذه الضخامة بسرعة فائقة. تولت نخبة المكسيك المالية نشوة عظيمة: لقد جمعت أموالاً طائلة من إدارة الأسهم والسندات وعمليات المضاربة بالعملات، وأخرجت أموالها من المكسيك بسرعة قياسية. كانت التجربة بالنسبة لـ «وال ستريت» متضاربة. لقد تم إنقاذ حاملي سندات الخزينة المكسيكية

بإعادة ضخ السيولة النقدية من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي؛ لكن أولئك الذين قاموا بعمليات تبادل أسهم ضخمة في الأسواق المكسيكية المالية، كان عليهم تحمل خسارة كبيرة. على أي حال، كان بإمكان الشركات الكبيرة في «وال ستريت» أن تشعر بالعزاء لإمكانية الحصول على مزيد من العمليات الاستشارية وصفقات التأمين مع الحكومة المكسيكية. كان من شروط صفقة الإنقاذ إتخاذ تدابير تقشف إضافية، والتشدد في تطبيق نظام التصحيح الذي كانت المكسيك المثال البارز له سابقاً. بالرغم من أن أثرياء المكسيك و«وال ستريت» خرجوا من أزمة «البيسو» بحالة مزدهرة، فإن المواطنين المكسيكيين العاديين تحملوا الوطأة الأشد «للتصحيح»: ازدياد التضخم والبطالة؛ تخفيض الإنفاق في القطاع العام؛ تفاقم الاضطراب الاجتماعي، وخاصة في الولاية الجنوبية «تشياباس» (chiapas). هذه هي الأكثرية الصامتة التي لم يحاول أحد إنقاذها[48].

إن ردود فعل الولايات المتحدة على أزمة «البيسو» أعطت القواعد التي تسيّر الاقتصاد العالمي طابعها الحالي: صندوق النقد الدولي على استعداد لتقديم قروض ضخمة للدول التي تتعرض لعمليات مضاربة وبالأخص لكفالة المستثمرين الذين أصبحوا على شفير الإفلاس في تلك البلاد، أو بكل بساطة أولئك الذين يريدون قبض أرباحهم. لقد عكست ردود الفعل هذه أيضاً بعض الحقائق المريرة عن اقتصاد لا يتقيّد الربح الشخصيّ فيه بالولاء الوطني أو الصالح العام. إنّ الوجه الأكثر بروزاً للأزمة هو مجرد حجم المال المخاطر به، والذي يصبح أكثر إحباطاً إذا أخذنا بعين الاعتبار سرعة انهيار «البيسو» والفوضى التي رافقته. بالرغم عن أن علماء الاقتصاد والسياسة شددوا لاحقاً على ضعف ركائز الاقتصاد المكسيكي في عام 1994، وخاصة اعتماده على المال الأجنبي لتمويل العجز، فإن برامج التصحيح بعد عام 1982 والإصلاحات السياسية الشاملة لـ «توافق واشنطن» قد شجعت هذه التبعية على وجه التحديد. إن سياسة إلغاء القيود التنظيمية وإلغاء قوانين مراقبة رؤوس الأموال التي هي المنارة الهادية لتوجه كلنتون «الديموقراطي الجديد» في الاقتصاد العالمي، قد تم تصديرها بكل أمانة مع نتائج كارثية: إنّ أيّ بلد ليس بمأمن عن هروب الرساميل وعن التعرض للمضاربات في العملات، والمزيج المؤلف من تراجع المراقبة على حركة رؤوس الأموال، والأموال غير الشرعية وعدم الاستقرار الاقتصادي المتواصل،

يجعل من البلدان السائرة على طريق النمو موقعاً يثير شهية الاستغلاليين ويجذبهم إليه.

ربما كان إنجاز الولايات المتحدة الأكبر في المكسيك هو خلق مجموعة نخب محلية موازية تتولى تطبيق هذه السياسات في جميع المناخات. إحدى هذه المجموعات هي عبارة عن تكنوقراطيين تدربوا في الولايات المتحدة وتشربوا جوهر السياسة «النيوليبرالية» من مدارس النخبة الأميركية ويعتبر تفانيهم للخطّة أمراً ثابتاً ويعتمد عليه. يحتلّ هؤلاء الخبراء الاقتصاديون مكانهم ضمن تحالف تكنوقراطي أوسع جرى تأصيله في الولايات المتحدة وينتشر حول العالم: بعد أن تدربوا في أقسام علم الاقتصاد ومعاهد إدارة الأعمال، يبقى بعض التكنوقراطيون في المجال الأكاديمي لتدريس العقيدة وإجراء الأبحاث؛ ويرجع البعض إلى حكوماته الوطنية لتحقيق ما تعلّمه؛ ويذهب البعض الآخر إلى صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، ليؤمن التواصل بين جميع النقاط المتباعدة لهذه الشبكة من المتخرجين السابقين. إلى جانب التكنوقراطيين، تتألف المجموعة النخبوية الأخرى من المتمولين والمضاربين. كما حصل في السابق، جرى تدريب العديد من هؤلاء وتوظيفهم في الولايات المتحدة، حيث لديهم أعمال فيها (محافظين على أرباحهم غالباً بالدولار الأميركي). إنه لضرب من السذاجة على الأرجح التوقع بأن يتبادل التكنوقراطيون والمتمولون نظرات الشك والريبة عندما يلتقون صدفة في أحد مقاهي أو مطاعم الدرجة الأولى؛ المتموّلون، لم يظهروا في النهاية، أي تعاطف مع مجهود التكنوقراطيين خلال أزمة «البيسو». في الواقع، العكس هو غالباً الصحيح. التكنوقراطيون والمتمولون يحذون حذو روبن، متنقلين بسهولة من جانب إلى آخر، مكتفين ظاهرياً بتنظيم حملة مضاربة على إحدى العملات أو إدارة أحد البنوك المركزية. في العالم الذي يتبنى حرية تدفّق رؤوس الأموال، يتمتع المتمولون بنفوذ كبير بحيث يصعب تجاهلهم أو انتقادهم، وهكذا فقد رأينا عكساً للشعور الوطني: إذا كانت النخبة وفية سابقاً لفكرة الوطن، فإن الحكومات الوطنية وفية للنخبة الآن. حتى ولو أن هذه النخبة قد نهبت موارد الوطن وهاجمت عملته[49].

لقد كان الكونغرس الأميركي محقاً عندما أشار إلى أن عملية الإنقاذ عام 1995 قدمت مصالح «وال ستريت» على مصالح «ماين ستريت»، وربما لم يكن إنقاذ أصدقاء

روبن «التطور الأهم»، بل تثبيت النخبة المكسيكية النافذة التي يمكنها الاستفادة من المضاربة بحذاقة أكثر حتى من شركات «وال ستريت». في 'الأسواق الناشئة' تتناوب النخبة المالية للمساعدة على بناء وهدم ما قامت به النخبة الحاكمة، وغالباً ما تجبر المجموعتان لاعبيها الرئيسيين من جانب إلى جانب، مؤكدان تشابكهما. في حين كانت المكسيك تصارع لتخرج من أزمتها بعد عام 1995، كان من غير المتوقع أن يعمد الرئيس الجديد أرنستو زيديّو على لفت الانتباه إلى عدم الاستقرار الذي رافق عملية تدفق الأموال المتقلبة، أو أن يشن هجوماً على المؤسسات المالية المحلية والعالمية. كان فحوى أطروحته لشهادة الدكتوراة التي كتبت في أوائل الثمانينات في جامعة «يال» (Yale)، أن مسؤولية أزمة الدَين السابقة في المكسيك يجب أن تقع على عاتق الحكومة المكسيكية وليس على البنوك التي قدمت القروض. طالما أن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والممولين العالميين على استعداد لتقديم 'المساعدة'، فإن هذا النوع من الاعتراف سيستمر[50].

أفريقيا: «خطيئة الإهمال والجهل»

في شهر آذار/مارس 1998 غادر الرئيس كلنتون واشنطن ليقوم بجولة في أفريقيا مدتها أسبوعين. جال كلنتون، أول رئيس للولايات المتحدة يزور القارة منذ زيارة الرئيس «جيمي كارتر»، في أنحاء منطقة جنوب الصحراء حاملاً رسالة تبشر بتواضع الولايات المتحدة والتفاؤل الاقتصادي. بالرغم عن أن كلنتون وعد بإقامة علاقة جديدة بين الولايات المتحدة ودول منطقة جنوب الصحراء، فقد توقف مراراً ليشير إلى الحالة السابقة لهذه العلاقة. فصرح كلنتون في أوغندا: «ربما كانت أسوأ خطيئة اقترفتها أميركا بحق أفريقيا، هي خطيئة الإهمال والجهل»[51].

تحركت مصالح الولايات المتحدة في أفريقيا تقدماً وتراجعاً منذ الحرب العالمية الثانية. نظراً إلى الخراب والنهب الناتجين عن الاستغلال الاستعماري في أنحاء القارة، برزت حاجة ماسة إلى التنمية الاقتصادية وكانت هناك صعوبة فائقة في تنفيذها. كانت البنى التحتية الأساسية غير موجودة في معظم المناطق وزاد خطر المرض والمجاعة في تعقيد المشكلة. منذ الخمسينات حتى الثمانينات، نظرت الولايات المتحدة إلى أفريقيا (كما لأكثر ما تبقى من العالم) عبر إطار الحرب الباردة، وغالباً ما أغدقت المساعدات على الأنظمة القمعية التي كانت تقف إلى

جانبها ضد الاتحاد السوڤياتي. بما أنّ الهبات الأميركية كانت موجهة إلى النخبة الحاكمة التي كانت قادرة على منح هذه المساندة، فإن الرؤساء الأميركيين أبدوا اهتماماً قليلاً بكيفية إنفاق هذه الأموال ـ وهكذا تم تجاهل مشاريع تنمية أساسية بينما كان الديكتاتوريون وشركاؤهم ينعمون بالثراء. إضافة إلى عدم رغبة رجال الأعمال الأميركيين بتوسيع أعمالهم إلى أفريقيا، فإن استراتيجيّة الحرب الباردة الفظة استحقت كثيراً عبارات كلنتون عام 1998: كانت الولايات المتحدة تجهل السياسات الأفريقية وتهمل حاجات شعوبها. والأسوأ من ذلك، فإن حصر القروض والمساعدات بفئة النخبة ساهم في خلق أحكام غير ديموقراطية في جميع أنحاء القارة وأزمة دَين كبرى في الثمانينات والتسعينات[52].

ضرب عبء الدَين أفريقيا بقوة كبيرة. حتى تلك البلدان التي أطاحت بحكامها الفاسدين اضطرت إلى دفع الفواتير الناتجة عن تبذير الحكام السابقين. اقتصرت تدابير التقشف التي طبّقت بإشراف صندوق النقد الدولي على الدول التي كان وجود مؤسسات الخدمات العامة فيها وجوداً هزيلاً. كانت الغاية من خطط صندوق النقد الدولي هذه التأكد من استمرار تدفق الأموال لخدمة الديون؛ لم تكن هذه الخطط تعي النتائج التي تسببها تدابير التقشف للشعب عامة. في منتصف التسعينات، كان يعيش 40% من الشعب الأفريقي على الأقل على أقل من دولار يومياً للفرد، وكانت النسبة ذاتها تعاني من سوء التغذية والجوع. حتى الحكومات التي كانت تهتم بمصالح شعوبها واجهت عقبات هائلة في التنمية. بلغ دَين دول جنوب الصحراء الأفريقية 250 مليار دولار وكانت أغلب الدول تخصص قسماً أكبر من المداخيل لخدمة فائدة الدَين بدلاً من إنفاقه على قطاعي التربية والصحة[53].

اكتفى صندوق النقد الدولي برؤية الأموال تتدفق من أفريقيا لخدمة فائدة الدَين، وكان متفائلاً بشأن الآثار الجانبية للتصحيح البنيوي. احتجّ بعض المناضلين الغربيين وعدد من مجموعات الدفاع عن أفريقيا، بأشد لهجة على سياسة صندوق النقد الدولي. في عام 1996، أجبرت هذه الشكاوى الصندوق في النهاية على تقديم بعض التنازلات. استجابة لمطالبة المعترضين بشطب الديون، اقترح صندوق النقد الدولي مبادرة «البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» (HIPC). أول ما قامت به خطة الـ (HIPC) كان تحديد الدول الأكثر احتياجاً، 80% منها دول أفريقية. ثم طلب من هذه البلدان

أن تتقيد بإملاءات صندوق النقد الدولي لمدة ست سنوات، قبل أن يصار إلى مكافأتها بتخفيض دفعات الفائدة. بالرغم عن تقديم الخطة بطريقة استعراضية، فقد أثبتت أنها غير ملائمة على صعيد شروط التأهل والنتائج. فست سنوات من تدابير التقشف وعدت بقدر كبير من الشقاء قبل أي مكافأة. مع ذلك، لم تؤثر المكافأة في النهاية بشكل ملحوظ على تدابير تسديد الدين الضخم. تأهّل بَلَدان فقط في أفريقيا للحصول على إعانة في عام 1999. أحد هذين البلدين، «موزامبيق» عُرِض عليه خفض دفعات تسديد الدين بمقدار 10 ملايين دولار سنوياً، فيما أُبقي على 110 ملايين دولار مستحقة سنوياً ـ أي ضعف ميزانية القطاع الصحي السنوية[54].

في عام 1999 جدّدت مجموعات الاحتجاج توجيه انتباه الإعلام إلى موضوع الدَين. بمساندة نجوم غناء «الروك»، الزعماء الروحيين وحتى بعض خبراء الاقتصاد، طلبت منظمات مثل Jubilee 2000 (يوبيل الألفين) أن تتزامن بادرة إلغاء الديون مع حلول الألفية الثالثة[55]. كانت هذه الحملات جيدة التنظيم وسرعان ما كسبت دعماً شعبياً في الدول المتطورة. بات الدين مجدداً موضوعاً سياسياً في الولايات المتحدة وأوروبا، وعرضت الحكومة الأميركية نسخة معدلة لخطة الـ HIPC في حزيران/ جوان عام 1999. لكن الاقتراح الجديد، على أي حال، احتوى على كثير من المشكلات نفسها التي عرقلت مبادرة عام 1996. فتخفيف عبء دين الدول الفقيرة كان رهناً بتقيّدها بنظام صندوق النقد الدوليّ. إضافة إلى ذلك، فإن الدول الصناعية الكبرى التي ستمول برنامج المساعدة لم تتمكن من التوافق على كيفية تمويل قيمة المساعدة. كانت إحدى الأفكار تقضي ببيع احتياطي الذهب في صندوق النقد الدولي، توظيف هذا المبلغ واستخدام الفائدة لتمويل المساعدة. لكن النتيجة الفورية لهذا الإعلان كانت الإمعان في إفقار الكثير من الدول الأفريقية بتخفيض سعر الذهب في الأسواق المالية، علماً بأنّه من الصادرات الأفريقية الهامة. في حين كان القادة الغربيون يستخدمون هذه الاقتراحات ليتباهوا بسخائهم، حجبت الأوكسفام (Oxfam) الثقة عن خطة «تخفيف عبء الدَين واعتبرتها غير ملائمة بصورة فاضحة»[56].

خلف هذه الإقتراحات والإقتراحات المضادة تدور معركة جوهرية حول الدَين والتنمية. في الخمسينات والستينات، قدمت الولايات المتحدة ودول أخرى قروضاً

وهبات لأفريقيا لإقامة بنى تحتية في القطاع العام. بنهاية التسعينات، أصبحت فكرة الخدمات الموجهة من قبل الدولة غير مستحبة عند رجال الاقتصاد والسياسة، وتُوِّج «السوق» كمزود شرعي حتى للحاجات الأساسية كالعناية الصحيّة والتربية. حسب عقيدة «النيوليبراليين»، لم تكن مشكلة أفريقية في عبء الدَين بل في لا مبالاة القطاع الخاص العالمي. الحل لمشاكل التنمية يكمن إذن في مزيد من التقشف والتصحيح، يتبعه فتح حدود أفريقيا للتدفّق الحر لرؤوس الأموال الأجنبية. كما كشفت مجلة الفاينانشال تايمز (Financial Times) الأمر في مقال عن دعاة إلغاء الدَين، فإن الاعتقاد بـ «أن تخفيف عبء الدَين مفيد للتخفيف من الفقر مجرد خرافة»[57].

يمكن للمرء أن يتوقع التزام حكومة أميركية تقدمية موقف الحذر من الحلول النيوليبرالية. على أي حال، فإن إدارة الرئيس كلنتون سارعت، كما رأينا، إلى تبنّي السوق الحرة وحرية تدفّق رؤوس الأموال في كل مناسبة، مصدرةً حماسها حول العالم. عندما زار كلنتون أفريقيا عام 1998 وتفجع على عقود «الإهمال والجهل»، كان يفكر ببديل حقيقي: جرعة كبيرة من النيوليبرالية، معدة خصيصاً للإفادة من الجاذبيّة التجاريّة الأفريقية الحديثة بالنسبة إلى الشركات المساهمة في الولايات المتحدة. فتحدث عن الحاجة «للتبادل التجاري» وليس «المساعدة»، وألّح على الزعماء الأفريقيين ليضعوا آمالهم في تخفيض الموازنة، الخصخصة وموجة جديدة من الاستثمارات الأجنبية، على أن تكون الولايات المتحدة شريكة في كل هذا، وتقود حملة استثمارات قد تؤدي إلى أكثر من التعويض عن الخفض في ميزانية المساعدات، وعبء الديون القديمة المتواصل[58].

عند عودته إلى الولايات المتحدة عام 1998، قام كلنتون بتنفيذ وعوده وشجع على إصدار تشريع لإتفاقية اقتصادية بين أفريقيا والولايات المتحدة[59]. سرعان ما اعتُبرت الخطة التي عُرفت بقانون النمو والفرص في أفريقيا كالنافتا الأفريقيّة ورفضها مجلس الشيوخ في وقت لاحق من السنة ذاتها. وقد امتدح الرئيس كلنتون مشروع القانون في خطاب «حالة الأمة» عام 1999، فعاد إلى الكونغرس بعد فترة ضئيلة. تطلب هذه الخطة (AGOA) من أفريقيا التخلّي عن مراقبة حركة رؤوس الأموال، تخفيض التعرفات الجمركية، خصخصة القطاعات الممتلكة من قبل الدولة وتخفيض الرسوم على الأعمال. كما أنها تطلب من الدول المؤهلة تجنب أي انتهاكات «فظة»

لحقوق الإنسان (أياً يكن معنى ذلك) وأي نشاطات تقوّض الأمن القومي في الولايات المتحدة أو مصالحها في السياسة الخارجية[61]. مقابل التقيد بهذه المطالب، تُعطى الدول الأفريقية اعتباراً خاصاً من قبل أصحاب الشركات المساهمة والمستثمرين، الذين تحمّسوا بمعظمهم لإمكانية حصولهم على امتيازات احتكارية في أفريقيا من خلال برامج الخصخصة. تؤسس خطة الـ AGOA منطقة تبادل تجاري حر وترتئي تصدير المنتجات الأفريقيا (معظمها مصنَّع في معامل يمتلكها الأميركيون) إلى الولايات المتحدة بتعرفات جمركية زهيدة. بالرغم من أن اتحاد نقابات العمال في الولايات المتحدة يخشى أن تغمر السلع المصنفة برخيصة أسواق الولايات المتحدة، فإن توقع الحصول على يد عاملة أفريقيا رخيصة يثير اهتمام رؤساء الشركات المساهمة الأميركية. في هذه الأثناء، تقف شركات الاستثمار في الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لضخ بعض رؤوس الأموال القصيرة الأمد في المنطقة، خاصة بعد أن أضعفت الأزمة الآسيوية عام 1997/8 الثقة في «الأسواق الناشئة» الأخرى[62].

إنّ إدارة كلنتون ملتزمة بخطة الـ AGOA، ومن المحتمل أن تصبح قانوناً في عام 2000[63]. عندها، ستُقسّم دول جنوب الصحراء الأفريقيا إلى مجموعتين: البلدان ي تتوافر فيها المؤهلات المطلوبة من قبل الولايات المتحدة والتي ستنضم إلى الاتفاق، والبلدان التي لا تتوافر فيها أو غير قادرة على توفير هذه المؤهلات. إن مستقبل هذه الدول غير المؤهلة يبدو حقاً في منتهى التعاسة. قوّضت الولايات المتحدة وبصورة متعمدة ميزانيتها المخصّصة للمساعدة الأجنبية ورفضت فكرة المساعدة المتبادلة ـ أوضحت جولة كلنتون عام 1998 أن التبادل التجاي هو الوسيلة الوحيدة للتقدم، وأنه من غير المحتمل أن تعطى الدول التي ترفض التبادل التجاري حسب شروط الولايات المتحدة أي مساعدة كجائزة ترضية. إضافة إلى ذلك، سوف تتأذى الدول غير المؤهلة من تعطل شبكة التبادل التجاري الموجودة حالياً داخل أفريقيا. بما أن الدول المؤهلة ستكون مرتبطة بعلاقة تبادل تجاري مميزة مع الولايات المتحدة، فإنه من غير المتوقع أن ينتقل أي نجاح يمكن أن تحقّقه إلى الدول الشريكة السابقة في التبادل التجاري بعدما لم تتأهل للانضمام إلى الـ (AGOA)[64].

ربما كان العزاء الوحيد للدول غير المؤهلة هو معرفة الواقع المتجهم، وهو أن الدول المؤهلة لديها مشكلاتها الخاصة. وصف الناقدون الأميركيون للإتفاق التجاري

بين أفريقيا والولايات المتحدة، بأن هذا الاتفاق مزيج من قواعد «نافتا» الفاشلة وإملاءات صندوق النقد الدولي القاسية[65]. هذا تكهن مقبول لتلك الدول التي وافقت على عرض الولايات المتحدة. بالرغم عن أن الشركات الأميركية ستخلق فرص عمل جديدة وأن السياسات النيوليبرالية سوف تغني الطبقات العليا في المجتمع، فإن أكثرية الشعوب الأفريقيا لن تحصل على أي مكاسب في المدى القريب أو المتوسط. في الواقع، إن استمرار الخفض في نفقات القطاع العام والزعم بالحاجة للاستثمار في القطاع الخاص بدلاً من القطاع العام، سوف يجعل الظروف المعيشية لأفقر الأفريقيين أكثر سوءاً[66]. بالطبع، إن المدافعين عن الأسواق الحرة إدعوا أن مكاسب المدى الطويل لهذه السياسة سوف تعوض عن عقود من المعاناة. من الصعب الدفاع عن هذا الإدعاء، وخاصة إذا نظرنا إلى الأزمة الحديثة المتعلقة بـ «حكايات النجاح» في أميركا اللاتينية وهروب رؤوس الأموال الاستثمارية. وكما أصغت الأموال واستجابت بسرعة لدعوة كلنتون، فإنها ستغادر أفريقيا عند أول بروز للمتاعب، أو عندما تجد فرصاً أكثر ربحاً في أماكن أخرى. نظراً لشدة أزمة الفقر في بلدان جنوب الصحراء الأفريقية بشكل خاص، فإن تودد كلنتون التجاري الأخير للمنطقة يبدو مخادعاً. إلى جانب معارضي كلنتون ومؤيدي حماية المنتجات الوطنية في الولايات المتحدة، والذين يخشون أن تؤدي اليد العاملة الرخيصة الأفريقية إلى خسارة الوظائف في الولايات المتحدة، اتخذ عدد من أعضاء الكونغرس موقفاً معارضاً لإتفاقية التبادل التجاري على أساس أثرها المدمر المحتمل على أفريقيا. جيسّي جاكسون جونيور (Jesse Jackson) عضو الكونغرس في الّينويْس (Illinois)، قدم اقتراح تشريع بديل تغلب فيه النقاط التي شدد عليها كلنتون: بدلاً من أن يتصدر التبادل التجاري الأولوية مقابل المساعدة، اقترح جاكسون إلغاء الديون ومنح مساعدات كبيرة كخطوة أولى لمواجهة الفقر والمرض في أنحاء القارة[67]. نظراً لكارثة الـ HIV/AIDS المرتقبة والتي تجتاح عدداً كبيراً من الدول الأفريقية، قدم جاكسون حججاً مبررة تقول بأن ملايين الأفارقة الفقراء سيتوفون قبل أن تطالهم أي منفعة. ورداً على ذلك، اقترح «الكونغرس» الأميركي بأن تفوّض مشكلة الـ AIDS الأفريقية إلى صديق مألوف: «فناشدت إحدى أعضاء «الكونغرس» الشركات الأميركية المساهمة» قائلة: «نحن بحاجة لأن تتحدي وتستخدمي مواردك للمحافظة على أهم موارد أفريقيا، شعبها». تابعت الكلام واقترحت أن تعطى

الشركات الأميركية المسؤولية لتمويل خطة مكافحة الـ AIDS في أرجاء القارة الأفريقية، وربما المساهمة في صندوق للإيدز مخصص للأبحاث والوقاية. بما أنّ عدد العمال الأفريقيين يفوق بكثير عدد الوظائف التي يمكن أن تقدمها الشركات الأميركية المساهمة، يبدو هذا الإيمان في القطاع الخاص بغير موضعه. لربّما كانت الشركات الأمركية أبدت اهتماماً أكبر لو كان بوسعها تحويل الأفريقيين إلى مستهلكين لمنتجاتها وهذا احتمال بعيد الأمد[68].

أوضحت معالجة كلنتون للوضع الأفريقي سياسة الولايات المتحدة على الأقل في ما يتعلق بالمساعدة والإصلاح الاقتصادي. إذا توقعت البلدان الفقيرة في يوم من الأيام بعض المساعدة فقط لكونها فقيرة، فإن الربط الأميركي الجديد بين النيوليبرالية والإنماء قد بَسَط «نظام السوق» حتى لأفقر شعوب العالم. إنّ تقديم المساعدة فقط من دون الإصرار على تدابير التقشف والأسواق المفتوحة يعني المجازفة بقيام أشكال جديدة من النخبة؛ ولكن ربط «نظام السوق» و«التقشف» بنوع معين من تخفيف عبء الدَين، يعطي الولايات المتحدة فرصة لتصوغ اقتصاد الدول الأفريقية بالشكل الذي تفضله. يطرح هذا السؤال ما إذا كانت البلدان الأفريقية تريد حقاً أن تصبح «أسواقاً ناشئة»، ويعيدنا إلى اعتذار كلنتون الأولي عن عقود «الجهل والإهمال» من قبل الولايات المتحدة. إذا كان باستطاعة المهارة الأميركية أن تقدم لأفريقيا «الأسواق الحرة» واستمرار الكارثة الاجتماعية فحسب، فإن معظم الأفريقيين قد يتمنون، بالرغم من فقرهم الحالي، أن يستمر «الإهمال» الأميركي.

روسيا: «لا أستطيع أن أخبركم ما حدث بالضبط»

في صيف 1991، كان الاتحاد السوڤياتي بحالة احتضار. واجهت الولايات المتحدة المتفاجئة كما يبدو، كأي فريق آخر، بالانهيار السريع لعدوها السابق إمكانية صعبة وجذابة لمساعدة روسيا والدول التابعة لها سابقاً في انتقالها من الشيوعية. بعد إضعاف الثقة بالنظام القديم وبأولئك «الإصلاحيين» مثل غورباتشيف الذي حاول إعادة صياغة الاقتصاد السوڤياتي، أصبح الجو مهيأ لوجوه جديدة وأفكار جديدة. بالرغم عن أن بعض نجوم مؤسسة صياغة السياسة الأميركية - مثل هنري كيسنجر - ألحوا على أن تبتعد الولايات المتحدة عن العملية الانتقالية، فإن رجال الاقتصاد والسياسة الأميركيين لم يستطيعوا مقاومة الفرصة الماثلة أمامهم. اجتمع فريق من الأكاديميين

الأميركيين مع مساعدي بوريس يلتسن في تموز/جويليه 1991 لتحضير مجموعة من الأفكار الجذرية التي، كما وعدوا، سوف تحول اقتصاد روسيا في خمس سنوات أو أقل[69].

أصبحت الولايات المتحدة منهمكة بشكل ناشط في العملية الانتقالية الروسية عام 1991، ووجهت فوراً الكثير من الهبات وقروض المساعدة من خلال متعاقد ثانوي رفيع الشأن: جامعة هارفرد. طلب معهد هارفرد للتنمية الدوليّة (HIID)، المؤلف من علماء اقتصاد وخبراء تنمية، تولي أمر البعثة الفكرية للولايات المتحدة في روسيا وبدأ فوراً بتحمل مسؤوليات كبيرة في موسكو وسانت بيترسبرغ. لم ينظر الجانب الروسي إلى هذا التورط الأميركي بعدائية، على الأقل في بادئ الأمر. ربما كانت شرائح واسعة من الشعب تنظر إلى الثراء الهائل للولايات المتحدة وتأمل بالمساعدة المباشرة بدلاً من القروض والمساعدة التقنية. كانت النخبة الروسية متأثرة إيجابياً لتورط أولى الجامعات الأميركية، وسريعة التأثر بخطاب معهد هارفرد للتنمية الدوليّة عن ضرورة التغيير الجذري[70].

كان أبرز علماء الاقتصاد الأميركيين في هذه البعثة إلى روسيا جيفري ساكس (Jeffrey sacks)، البروفسور في الـ HIID الذي قاد «زمرة هارفرد» إلى روسيا والذي سيتولى لاحقاً إدارة المعهد[71]. بحلول عام 1991 كان ساكس قد اكتسب شهرة المبشر «بعلاج الصدمة»، وهو برنامج إصلاح اقتصادي جذري كان قد سوقه في جميع أنحاء أوروبا الشرقية. في الجوهر، تدعو نظرية «العلاج بالصدمة» إلى إعادة توجيه مفاجئة وجذرية للاقتصاد، مع تخفيض فوري لإنفاق القطاع العام وتعليق مراقبة الحكومة للأسعار بقصد احتواء العجز[72]، كان ساكس بظهوره حيناً بمظهر الشافي بالإيمان وأحياناً بمظهر المشعوذ، ميالاً لتنميق كلماته بحقائق جديرة بالذكر تدعم الرسالة النيوليبرالية: «لا يمكنك أن تقفز فوق الهوة بوثبتين» كانت من الأقوال المفضلة لديه وهي معبرة إلى خد ما. ربما كانت الهوة واسعة جداً لاجتيازها بوثبة واحدة؟ ومع ذلك حث ساكس الحكومة الروسية الجديدة على القفز بوثبة واحدة[73].

بحلول عام 1992، كان ساكس يتلقى ومعهد HIID ملايينًا من الدولارات من الحكومة الأميركية لتمويل إنشاء البنية المالية الجديدة لروسيا. كان وزير المال الروسي، إيغور غايدار (Yegor Gaidar)، ماضٍ في تنفيد الإصلاحات الموصى بها من

قبل الـ HIID. بالرغم من رفع مراقبة الأسعار، لقد أودى «العلاج» إلى نتائج كارثية؛ في حين كانت «زمرة هارفرد» تنفذ إصلاحاتها، ارتفعت الأسعار بسرعة خيالية، مما أدى إلى تضخم مفرط (بلغ 2500 بالمائة بعض الأحيان) وإلى تدمير مدخرات المواطنين الروسيين. فقدت الثقة بـ غايدار وخسر مركزه. كل ما فعله ساكس و«زمرة هارفرد» على أي حال، كان القفز إلى ظهر حصانٍ آخر، «الإصلاحي» الجديد، أناتولي تشوبايس (Anatoly Chubais). لم يكن علماء اقتصاد هارفرد راغبين بالتخلي عن سياساتهم حتى بعد هذه الكارثة، وكانوا مدعومين بقناعاتهم أن الإستياء الشعبي يجب ألّا يقف في طريق عملية الإصلاح، فدخلوا في تحالف مع «عصابة تشوبايس»، وهي مجموعة من علماء الاقتصاد ورجال الأعمال الروس التي خططت ونفذت أعمالاً خارقة في مجال السرقة والفساد في السنوات التالية[74].

أحاط الكثير من هذا الفساد بالمرحلة الثانية من «العلاج بالصدمة»: الخصخصة. في عام 1992، صوّت مجلس السوفيات الأعلى (السابق للبرلمان الروسي) على «مشروع مستندات» قد يؤمن توزيع الملكية على نطاق واسع في القطاعات الممتلكة من قبل الدولة والتي خصصت مؤخراً. كان برنامج التخصيص الأولي عرضة لجميع أشكال إساءة الاستعمال، وخاصة أن الرؤساء الذين أداروا الصناعات السوفياتية كانوا في موقع يمكّنهم من رفع ممتلكاتهم الشخصية إلى أقصى حد في مختلف إصدارات الأسهم[75]. بدت الموجة الأولى من الخصخصة وكأنها نموذج في الأمانة بالمقارنة مع فضيحة «القروض مقابل الأسهم» لمصلحة العام 6/ 1995. باختصار، تخلت إدارة يلتسن عن الحصص المسيطرة في أكبر الشركات الروسية لمصلحة المصرفيين الأثرياء مقابل موارد مالية كانت بأمس الحاجة إليها لتدعم الحكومة في سنة انتخابية. بالرغم عن أنّه من المفترض أن تكون الصفقة مؤقتة، ممّا كان ليسمح للحكومة بشراء الأسهم مجدداً بعد انتخابات 1996، وافق المسؤولون الرسميون والنخبة المالية الناشئة في روسيا فعلياً وبالسر على أن تكون عملية تحويل الأسهم دائمة. مقابل الحصول على أسهم بأسعار رخيصة في مزايدات مزيفة بين مصارف متواطئة، حصلت الحكومة على عهد بالمساندة من النخبة المالية في انتخابات 1996. وهكذا فإن متموّلين كباراً مثل بوريس بيريزوفسكي (Boris Berezovsky) ألقوا بنفوذهم الضخم لدعم حملة يلتسن الانتخابية، مركزين على إنجازاته الديموقراطية والاقتصادية حتى في أثناء تخطيطهم

وتنفيذهم للصفقة الأقل ديموقراطية والأكثر فساداً في الفترة التي تلت زوال الاتحاد السوفياتي[76].

في عام 1996، عندما ألزمت المصارف ببيع الأسهم التي امتلكتها في السنة السابقة في مزاد آخر، أمّنت جولة جديدة من التلاعب بالأسعار لـ بيريزوفسكي وزملائه السيطرة الدائمة على أكبر الشركات الروسية بأسعار لا تتعدى جزءاً بسيطاً من قيمتها الحقيقية في الأسواق. بيريزوفسكي، الذي عُيّن في حكومة يلتسن بعد الانتصار في انتخابات 1996، لم يبذل أي جهد لإخفاء ما حصل. وصرح لمجلة الفايننشل تايمز قبل الانتخابات، «أنّ رجال الأعمال أدركوا أنه إذا كان قطاع الأعمال غير متماسك، ستكون فرصنا للنجاح ضئيلة. هناك إمكانية لتحويل هذا السوق بصورة آلية. نحن بحاجة لاستخدام كل قوانا لتحقيق هذا التحويل. كان تشوبايس، في هذه الأثناء، المهندس الرئيسي لهذه الصفقة؛ أو حسب تعبير «الفايننشل تايمز»، صلة الوصل بين رجال الأعمال ويلتسن. لقد قام بمهمة ضابط الاتصال الرئيسي بين النخبة المالية الروسية وإدارة الرئيس يلتسن، ومجموعة الخبراء العالميين والإصلاحيين الذين كان من المفترض أن يشرفوا على انتقال روسيا، ويبدو أنّه قرّر أن تحقيق الملكية الخاصة يبرر أي وسائل ضرورية للحصول عليها، حتى السرقات الضخمة[77].

بما أن عدداً قليلاً من زملاء تشوبايس وشركائه أصبحوا أغنياء، وعدداً قليلاً جداً من الناس العاديين استفاد من الخصخصة، أفقدت المرحلة الثانية من «الإصلاح» المستلهم من الغرب الثقة بفكرة الإصلاح بشكل عام. بالطبع، هذا الإستياء الشعبي شجع ساكس و«زمرة هارفرد» على تقوية تشوبايس إلى مدى أبعد، في الوقت الذي كان فيه الرئيس الأميركي بل كلنتون يمتدح بوريس يلتسن على توسيع صلاحياته التنفيذية. في أواسط التسعينات، كانت الديبلوماسية الأميركة و«المساعدة التقنية» (على شكل توجيهات من قبل HIID) مكرسة «للإصلاح» السياسي والاقتصادي، الأمر الذي شجع ممارسة «يلتسن» الأوتوقراطية، والحكم الفاسد لتشوبايس وعصابته. بينما استمر «ساكس» وآخرون بالتباهي بالربط بين التحرر الاقتصادي والديموقراطية، برز نظام غير ديموقراطي في روسيا النيوليبرالية[78].

كان العنصر الأخير في الكارثة الروسية نتيجة حتمية للوسائل الفاسدة التي جمعت بها الثروات الجديدة. بالرغم عن أنّ إصلاحيي هارفرد وزملائهم الروسيين (بقيادة

تشوبايس) قد زعموا أن الحكم الفاسد الجديد قد يؤمن على الأقل إدارة حكيمة للثروة الحديثة والشركات المخصصة حديثاً، فإن النخبة المالية كانت تخشى أن تبقى أرباحها غير محصنة طالما بقيت محتجزة داخل روسيا. رئيس قسم الاقتصاد في البنك الدولي جوزيف ستيغليتس (Joseph stiglitz) أشار إلى الخطر عام 1999:

> لننظر إلى الحوافز التي تواجه ما يدعى الأوليغاركيين (مؤيدين أو أعضاء في حكومة أقلية) في روسيا. من الممكن أنهم فكروا بالطريقة التالية: سوف تنتهي الانتخابات الديموقراطية إلى الخلاصة أن ثرواتهم قد جمعت بطريقة غير شرعية، ولذلك ستكون هناك محاولات لاسترجاعها. قد يكونوا قد اقتنعوا باتباع استراتيجية ذات شقين: من ناحية، استخدام نفوذهم المالي لكسب نفوذ سياسي كافٍ لخفض احتمال حصول أي شيء من هذا القبيل؛ لكن إذا افترضنا أن هذه الاستراتيجية غير مضمونة النتائج، يمكن من ناحية ثانية إخراج قسم كبير من ثرواتهم خارج البلاد إلى مكان آمن[79].

وهكذا فإن إصلاحات «السوق الحرة» لم تركّز القوة والمال في أيادي قلة صغيرة في روسيا فقط، بل أعطتها كل المبررات لإخراج ثروات روسيا كلياً خارج حدودها. في معرض تحويل ممتلكات الدولة الروسية إلى ممتلكات خاصة من خلال عمليات فساد وسرقة، شجع الإصلاحيون «الملهمون من أميركا» فعلياً هروب رؤوس أموال مكثف، أدى إلى تقوية الأزمة المالية في روسيا. كانت هذه خلفية أزمة 8/ 1997، حيث كانت الأموال تنزف من البلد لتصبح في حسابات أعضاء الحكومة الفاسدة الشخصية في المصارف الأجنبية[80].

من كان المسؤول عن هذه الفوضى؟ كانت العقيدة النيوليبرالية نفسها الهدف الأكثر وضوحاً لتحمل الخزي، وخاصة كما حرّفتها «زمرة هارفرد». كما رأينا في مكان آخر، كان أنصار العقيدة النيوليبرالية يميلون إلى التعاطي معها كعلم، أو حتى كديانة، أكثر من كونها بالأحرى نموذجاً متطرفاً (وموضع شك) في التنمية. كانت حماقة هذه الثقة العلمية ظاهرة بوضوح في روسيا، حيث كان بإمكان بعض الوعي للتجربة الثقافية والسياسية إيضاح وسائل وأهداف الإصلاح. مع أن جامعة هارفرد تباهت بعدد من الخبراء الروس المشهورين، فإن الـ HIID لم يبذل أي مجهود يذكر لاستشارتهم عندما أعد «العلاج بالصدمة» لروسيا. في الواقع، إنّ التماس نصيحة متعلقة ببلد معين كان من الممكن أن يقوض مزاعم النيوليبرالية، بالتلميح إلى أهمية

التغيرات المحلية والعوامل الإنسانية التي تتعدى المنطق الاقتصادي و«الاختيار العقلاني». أبدى ممثّلو المعهد اهتماماً بالتاريخ الروسي فقط عندما باءت سياستهم بالفشل - عندها، أصبح من المفيد في النهاية أن ننكب على درس الشوائب في الشخصية الروسية على وجه التحديد ممّا يمكن أن يفسر هذا الشذوذ عن القاعدة العالمية «للنجاح» النيوليبرالي[81].

إذا تخطينا منظور هارفرد إلى المنظور الأشمل للولايات المتحدة حيال روسيا، نرى من دون أدنى شك أنّ شعوراً بالانتصار خيّم في أوائل التسعينات، وهذا الشعور أعمى صانعي القرار السياسي عن حقيقة العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة. إن ادعاء الأميركيين بالانتصار في الحرب الباردة غذى نوعاً من الغطرسة حيال حجم صعوبات روسيا والفعالية المحدودة للحلول النيوليبرالية الأميركية. بعثت إدارتا الرئيسين بوش وكلنتون بسرور المال إلى هارفرد على افتراض أن لدى هؤلاء الأكاديميين الأجوبة الصحيحة، وأنه بالإمكان إعادة صنع روسيا بشكل مشابه للولايات المتحدة. أمّا الوجه الآخر لهذه النرجسية فكان القلق من أن تستمر الولايات المتحدة بشن حرب باردة ضد القوى الرجعية. لقد تم استقطاب روسيا عام 1991 ولكن ما زالت إمكانيّة إفلاتها من الولايات المتحدة قائمة، إذا لم يعطَ انتباه كاف لتنمية جمهوريات الاتحاد السوڤياتي سابقاً ضمن إطار السوق الحرة[82]. أمتع ريتشارد نيكسون، الرئيس الأميركي السابق (الذي لحق به العار) خلفيه بوش وكلنتون بالتحذير أن لا «يضيعا روسيا». يبدو أن تحذير نيكسون قد لاحق كلنتون» حتى موته (نيكسون) عام 1994 وبعده[83].

وجه بعض اللوم بالطبع إلى النخب الروسية التي أبدت استعداداً لتنفيذ توصيات «هارفرد» مقابل مغانم شخصية طائلة فقط. حصل تشجيع هؤلاء الروس على النهب في مجالين هامين، بأي حال. أولاً، كانت البرامج الاقتصادية التي طبقت «العلاج بالصدمة» تعتمد على حكومة روسية تتمتع بالقوة والعزم لتنفيذها، بالرغم من القلق والاحتجاج الشعبي في ما خص خفض الموازنة. بالتالي فإنّ «العلاج بالصدمة» يفوض سلطة سياسية كبيرة للإصلاحيين. مع أنه لم يكن في نية جيفري ساكس، لورنس سمّرز وغيرهما من روّاد هارفرد إحداث الفساد، فإن استراتيجية الإصلاح الفوري والمكثف شجعته ضمنياً. ما دام الاعتقاد السائد بأن تحقيق هدف التصحيح

الاقتصادي هو أكثر أهمية من الوسائل الضرورية لإنجازه، لم يكن بوسع العاملين المحليين في إطار خطة HIID سوى الرضوخ لسرقات تشوبايس وشركائه. هذا ما عزز الشعور عند النخبة الروسية بأن عملية الانتقال إلى سوق حرة كانت في الواقع فرصة للجميع، فرصة من العمر لتحقيق مكاسب شخصية[84].

لسوء الحظ، أصبحت هذه المشكلة معقدة بسبب موجة التشجيع الثانية على النهب: كان لعملية هارفرد أخطاؤها، ومن الممكن أن يكون بعض أعضاء فريق الإصلاح قد شارك بما يسميه المواطنون الروس العاديون «الإغتصاب العظيم». في المقام الأول، إن معظم الأموال الأميركية التي دفعتها وكالة التنمية الدولية (USAID)، ذهبت إلى هارفرد من دون أي عرض منافس. والأخطر من ذلك أنّ أسئلة طُرحت حول مدى تورط هارفرد الرسمي والشخصي في الاقتصاد الروسي. لقد تلقى مدراء العمليات الاستثمارية في مجموعة هارفرد معاملة تفضيليّة في مزادات الخصخصة الروسية كونهم المشترين الأجانب الوحيدين الذين يحق لهم بالاستثمار (ما عدا جورج سوروس George soros). اتهم اثنان من أساتذة هارفرد الذين تولوا إدارة أموال الوكالة، عام 1997 باستخدام أموالهما واتصالاتهما بصورة مسيئة. أحد أساتذة هارفرد، جوناثان هاي (Jonathan Hay))، ساعد أيضاً صديقته بإنشاء شركة استثمار في روسيا، تم الترخيص لها من قبل نظيره هاي الروسي قبل الترخيص لشركات أميركية منافسة عاملة وأكبر حجماً. في نهاية الأمر ألغت الوكالة عقد الـ HIID في عام 1997، موردة وثائق تشير إلى تورط أساتذة «هارفرد» في «نشاطات كسب شخصي»[85].

كانت نتائج كل ذلك قاسية على المواطنين الروس العاديين. من منتصف التسعينات كانت البلد تحكم بطريقة استبدادية من قبل يلتسن، المافيا ومجموعة من رجال الأعمال المرافقين لتشوبايس، قسم كبير منهم من رموز الإتحاد السوڤياتي القديم. اعترض البرلمان الروسي على طريقة يلتسن في الحكم ولكنه لم يتمكن من وقف عمليات إصلاح إضافية. لم تكن الحكومة راغبة أو قادرة على فرض الضرائب على النخبة الجديدة، ولم تتمكن من دفع رواتب قسم من موظفي القطاع العام. إزداد عدد المواطنين الروس الفقراء من 2 مليون عام 1990 إلى 60 مليون عام 1999. عاد

بعض أجزاء روسيا إلى أنظمة التبادل التي سبقت النظام النقدي، في تبادل السلع والخدمات. والجريمة، والعنف والإدمان على الكحول بلغت مستويات لا سابق لها. تدنى معدل توقعات الحياة في روسيا إلى 61 سنة مشابهاً لمعدلات أندونيسيا، الباراغواي ومصر. إحدى المبادرات السياسية التي تمتعت بقليل من الشرعية الديموقراطية كانت النزاع الوحشي مع الشيشان، وهي عملية تحويل انتباه عن الأزمة الاقتصادية فأرجعت الروس لتعصبهم القديم ضد المجموعات القومية والإثنية التي كانت تشكل الإتحاد السوڤياتي. بالرغم من أن يلتسن لم يتوقع أي مساندة شعبية لإصلاحاته الاقتصادية، فلقد لاقى هجومه عام 1999 على المسلمين الشيشان بعض القبول، وخاصة في موسكو وسانت بيترسبورغ. ثمن هذه الطفرة القصيرة العمر من التأييد الشعبي دفعه بالكامل المجندون الروس، المقاتلون الشيشان، والمدنيون في غروزني عاصمة الشيشان، التي عانت قصفاً عشوائياً واحتلالاً روسياً[86].

بالرغم عن كل ذلك، لم ينهَر الاقتصاد الروسي كلياً. وجد الأثرياء الروس إمكانية لتحقيق أرباح إضافية في أسواق الأوراق المالية الروسية الحديثة الولادة، والمستثمرون العالميون، الذين كان الكثير منهم يجهل مدى فشل النيوليبرالية في روسيا، رأوا في سوق البورصة الجديد «سوقاً ناشئاً» واعداً. في حين كانت الحكومة الروسية تعمل جاهدة في عام 1997 وأوائل عام 1998 لتمديد مهل القروض وإعادة جدولة دفع السندات المستحقة، عمد المستثمرون العالميون إلى خلق عملية مضاربة وهمية زادت في غنى تشوبايس وشركائه. ضخم مدراء المؤسسات المالية في الولايات المتحدة وأوروبا هذه العملية الوهمية بإيداعات تعويض الصرف والاستثمار بالرغم مما أظهرته الأزمة الآسيوية في أواخر عام 1997 من الخطر وعدم الاستقرار الملازمين «للأسواق الناشئة» التي كانت تعتمد بشكل مفرط على القروض ورؤوس الأموال الأجنبية[87].

كانت ردة فعل إدارة كلنتون تجاه المصاعب الروسية التنبه للخطر. في عام 1998، حين أوشكت روسيا على التخلف عن دفع قروضها المستحقة، بدأت وزارة المالية في الولايات المتحدة بالتحرك لتخطيط وتنفيذ عملية إنقاذ أخرى. هذه المرة، خلافاً لما حصل في المكسيك، سوف ترسل الأموال قبل وقوع الكارثة ـ وهذا تدبير احترازي أعيدت تسميته بـ «Bail-in» بدلاً من Bail-out. بعد كثير من الحث من قبل

الولايات المتحدة، أعلن صندوق النقد الدولي عن مساعدة مقدارها 22 مليار دولار في شهر تموز/جويليه وأرسل فوراً مبلغاً أولياً مقداره 4,8 مليارات دولار لمساعدة الحكومة الروسية على استعادة ثقة المستثمرين[88]. وبطريقة غريبة بدأت مبالغ ضخمة من الدولارات بمغادرة روسيا فوراً بعد تحويل أموال صندوق النقد الدولي؛ وما زاد في خوف الولايات المتحدة، انهيار الروبل الروسي في 17 آب/أوت بعد مضي شهر على هذه العملية. لقد حصل خطأ كبير في عملية الإنقاذ «Bail-in». والاقتصاد الروسي - السوق المالي ضمناً - إنهار بطريقة مذهلة. بحلول اليوم الأول من أيلول/سپتمبر، هبطت قيمة سوق الأسهم الروسي بسرعة مفاجئة إلى نسبة 10% من قيمتها في تشرين الأول/أوكتوبر 1997[89].

بالطبع، لم يكن هروب المستثمرين العالميين مفاجئاً قبل وبعد تخفيض القيمة - كان احتمال بقاء المضاربين ضئيلاً بعدما تبينت استحالة تحاشي الكارثة. يتعلق السؤال الأكثر أهمية بالقسم الأول من قرض صندوق النقد الدولي، أي مبلغ الـ 4,8 مليارات دولار الذي سلم في شهر تموز/جويليه، والمبالغ الضخمة التي غادرت روسيا في الوقت نفسه. بالرغم من أن التفاصيل كانت مبهمة، تبين في عام 1999 أن النخبة الروسية قد استخدمت القرض أساساً لتمويل اندفاعهما الشخصي لبيع الروبل. بدلاً من استخدام القرض لبناء الثقة وتشجيع المستثمرين للبقاء في روسيا، استخدم المسؤولون في البنك المركزي الأموال لدعم سعر صرف عالٍ جداً وغير طبيعي للروبل وسمح (وحتى شجع) للأثرياء الروس بتحويل الروبل إلى دولار بنسب عالية. عندما نفد النقد من الاحتياطي، تمَّ خفض قيمة العملة. كيف يمكن أن يكون قرض يقارب 5 مليارات دولار عديم الفائدة؟ هذا اللغز وجد حلاً: لقد برهن القرض أنه عظيم الفائدة في إغناء النخبة الروسية، وهذا ما استخدم من أجله[90].

وجد وزير المالية، روبرت روبن، نفسه في مأزق عندما حاول أن يشرح هذه الظاهرة للجنة من أعضاء الكونغرس الأميركي في السنة التالية. صرح في شهادته، أن القسم الأكبر من قرض الـ 5 مليارات دولار «ربما أخرج من البلد بطرق خاطئة». في المقابلة التي أجريت معه بعد جلسة الاستماع أمام اللجنة، أشار إلى أنه كان «لا مبالٍ» باستخدامه التعبير «خاطئة»: «ليس هناك أي خطأ بتحويل الأموال من روسيا أو أي بلد آخر». إن تصحيح روبن، أو انفصام الشخصية لديه، لذو دلالات تنير

المهتمين: بالرغم عن أن وزارة المال الأميركية كانت غاضبة من النخبة الروسية لسرقتها 5 مليارات دولار، فإن لغة «تدفّق الأموال الحر» لم تقدم أي عبارات إدانة أو لوم؛ حتى كلمة «خاطئة» يمكن أن تكون شديدة القساوة لتصف هذا الفساد الذي يفوق الخيال. المثير للسخرية هو أن وزارة المال قد وجدت في النهاية ندها في روسيا، وصادفت مجموعة من الوصوليين والفاسدين الذين يضاهون المهللين الأميركيين للنيوليبرالية في انعدام الضمير. ووُجه روبن بأدلة تثبت حصول سرقات ضخمة، ولم يكن قادراً على انتقاد حرية حركة رؤوس الأموال، فانسحب من المحادثة خاتماً: «لا أستطيع أن أخبركم ما حصل بالضبط»[91].

بعد ما يقارب العقد من المساعدة الأميركية، تتباهى روسيا الآن بمستويات خرافية من التباين في الثروات، من الجريمة والعنف السياسي، بالإضافة إلى إطار حكم استبدادي واقتصاد في حالة الاحتضار[92]. مع ذلك، فإن الولايات المتحدة تصر على طريق «الإصلاح» وتحذر من بدائل كارثية ـ أكانت الاشتراكية أو القومية ـ إذا لم يسد منطق الأسواق الحرة. على المستوى الرسمي، على الأقل، تزعم الولايات المتحدة أن عملية الإصلاح أبقت القوى غير الديموقراطية في وضع دفاعي في روسيا؛ وتجاهلت إمكانية أن تشجع عملية الإصلاح على انبعاث القومية والاشتراكية، المولودة من الفقر وفشل مشروع الأسواق الحرة الذي ترعاه أميركا[93].

توافق واشنطن

في بداية القرن الحادي والعشرين، نجد سيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي شاملة ومتجذرة. التدابير الطارئة التي فرضت على الدول الفقيرة في الثمانينات نضجت على شكل نهج تقليدي من «الإصلاح»: «توافق واشنطن» أرسى نفسه بسرعة كالطريق الوحيد للتنمية. الدفع الفكري خلف التوافق كان مصدره الولايات المتحدة. في التسعينات، لاقى هذا التوافق دعماً من قبل الحكومة الأميركية التي كان لديها إرادة سياسية لتصدير نموذج «الإصلاح» إلى كل بقاع الأرض. ناقضت إدارة الرئيس كلنتون أي توجهات يسارية وسارعت إلى الدخول بتحالف تام مع الأفراد والمؤسسات الفاحشي الثراء؛ في قلب رئاسة كلنتون كان هناك وزير المالية روبرت روبن، الذي أمضى أربع سنوات ونصف السنة في منصبه عاملاً على كسر القيود على

رؤوس الأموال في الخارج وفتح كل الأسواق الأجنبية للاستثمارات وأعمال المضاربة الأميركية المتقلبة.

أخمدت الأزمة المالية الآسيوية لعام 8/ 1997 نيران ثورة كلنتون/ روبن الاقتصادية بعض الشيء وقدمت دلائل كثيرة على عدم استقرار الوضعية الجديدة. كانت رؤوس الأموال تدخل آسيا وتخرج منها بمعدلات مخيفة، وتبيّن أنّ أعمال السوق المالي والمضاربين بالعملات كانت السبب الرئيسي في الكارثة. مع أن الولايات المتحدة اتهمت بعض الدول الآسيوية بالفساد، كان من الصعب التفرقة بين النشاط غير المشروع وجشع النخبة والمصلحة الخاصة في الوقت الذي كان به الأميركيون المدهوشون يلملمون حطام «قصص النجاح» الآسيوية. عندما امتدت الأزمة إلى «أسواق ناشئة» أخرى، كروسيا والبرازيل، بدأ المعلقون الماليون بالحديث عن ضعف وعدم استقرار الاقتصاد العالمي الجديد، وخطر «آثار العدوى» التي قد تضخم انهيارات الأسواق المحلية إلى حالة ركود عالمية. طالب بعض المسؤولين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحتى بعض المضاربين بالعملة مثل جورج سوروس، بمراقبة حركة رؤوس الأموال أو مخطط عالمي جديد ليحل محل «توافق واشنطن»[94].

في عام 1999، خمد هذا الحماس للتغيير بشكل ملحوظ، وبدأت «صرعة» الأسواق الحرة من جديد. في ضوء هذا التحول، هناك أساب وجيهة للاعتقاد بأن الطريقة الوحيدة لإخراج البرنامج النيوليبرالي عن مساره هي انهيار كامل للنظام المالي. أولاً، تعود المستثمرون الذين كانوا يديرون مبالغ ضخمة من الأموال والتي وُجِّهت الآن صوب الأسواق الناشئة وأعمال المضاربة في الأسواق المالية على عائدات أعلى تقدمها لهم المراهنة على روسيا، أميركا اللاتينية وحتى أفريقيا. تمتّعت «وال ستريت»، خلال ذلك، بأرباح لا سابق لها من إدارتها، وبعض الأحيان مشاركتها في هذا الكازينو العالمي. سيهدد «المخطط العالمي» الجديد بكل تأكيد هذه الأرباح إذا حاول الحد من عمليات المضاربة على العملة، الخصخصة، وهذه التشكيلة من «المستندات المالية» الجديدة المبنية على المجازفة التي قدمت مؤخراً للمضاربين الأميركيين طرقاً متعددة للمقامرة والربح. على أثر الأزمة الآسيوية، بعد أن أصبحت الحالة خارجة عن السيطرة في تايلندا، روسيا والبرازيل، إضطر صندوق النقد

الدولي للتكلم بتواضع عن الحاجة إلى «إصلاحات» جديدة، ولكن عودة المضاربين والمستثمرين السريعة بعد انهيار اقتصاد هذه البلدان أعادت الكثير من الثقة مجدداً (والغطرسة) إلى حماة الاقتصاد العالمي المتمركزين في واشنطن. كان خَلْق مزيد من الديون في هذه البلدان المكافحة، استمرار الضعف الشامل في اقتصادها «المستصلح» (Reformed)، أقل أهمية من جولة في مضاربة جديدة في أسواقها الناشئة[95].

حتى الآن هناك أمل ضئيل في أن تغير الولايات المتحدة خطها النيوليبرالي. فهي لا تزال مستمرة في تعيين رئيس البنك الدولي (الأميركي) بصورة أحادية، وتخطط للحصول على دور أكبر في عملية اختيار مدير صندوق النقد الدولي[96]. إنّ تسلُّل «وال ستريت» داخل الحزب الديموقراطي واسع النطاق؛ الجمهوريون، المتعاطفون تقليدياً مع المصالح المالية، يقفون متأهبين لتولي زمام الأمور في حال فشل آل غور (AL GORE) بخلافة كلنتون في انتخابات العام 2000[97]. المواطنون الأميركيون العاديون ليسوا بموقع جيد لفرض تغيير من القاعدة الشعبية. لقد أُقْنِعَ الكثيرون منهم بأن هذه المواضيع الاقتصادية الكبيرة مبهمة ومن الصعب فهمها، أو أنها المجال الطبيعي للخبراء» مثل روبن وسمّرز. أنشودة كلنتون الانتصارية للأسواق الحرة ربطت النيوليبرالية بمفهوم تجريدي للحرية، التي تلقى أذاناً صاغية في الولايات المتحدة. تحتج نقابات العمال ضد التبادل التجاري الحر بعض الأحيان من منطلق حمائي (حماية الانتاج الوطني)، قائلة إنّ توسع الشركات المساهمة الأميركية في المكسيك وأفريقيا سوف يؤدي إلى خفض عدد العمال على أرض الوطن. لسوء الحظ، إن المنطق الاقتصادي وراء هذا القول غالباً ما يُمَيَّع بمنطق الانعزالية، ويدفع قادة النقابات إلى دخول تحالف مع «الشعبيين» اليمنيين المتطرفين الذين يساوون صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة بالشيطان[98]. تجاه هذا الاحتجاج الصارخ، صور كلنتون الطريق الذي سلكه بالموزون والمعتدل، كما لو أن الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها للأميركيين دعم التنمية العالمية هي أن يستثمروا في سوق موزامبيق المالي[99].

مع أن الصورة غير واضحة حتى الآن، يمكن القول إنّ إخلاص الولايات المتحدة المتفاني للنيوليبرالية في الخارج قد عزز، ولو مؤقتاً على الأقل، الاقتصاد في الداخل. لقد عمل كلنتون جاهداً لتمرير مبالغ متزايدة من الأموال في الأسواق المالية الأميركية، التي عرفت تصاعداً كاسحاً لم يسبق له مثيل، خلال فترته الرئاسية. بالرغم

عن أن المنافع من هذا الميل التصاعدي لم تكن موزعة بشكل متساو بين جميع طبقات الشعب الأميركي، فإن معدلات البطالة، التضخم والفائدة بقيت متدنية نسبياً، وخاصة خلال فترة كلنتون الرئاسية الثانية. أحد العوامل الذي حافظ على الأسعار العالية للأسهم كان إلغاء القيود التنظيمية في القطاع المالي في الولايات المتحدة، ممّا أطلق موجة جديدة من المال (من تعويضات الصرف، شركات الاستثمار وغيرها) إلى النظام المالي. العامل الثاني قد يكون الدرجة العالية من عدم الاستقرار خارج الولايات المتحدة. عاد المستثمرون الأجانب إلى الولايات المتحدة عندما خاب أملهم بالأسواق الناشئة، مما يشير إلى أن أزمة عالمية واسعة الانتشار قد تؤدي فعلياً إلى تعزيز الاقتصاد الأميركي، على الأقل في المدى القريب[100].

تنطبق الدينامية نفسها على تبادل العملات. بالرغم عن أن الدولار، نظرياً، هو عرضة لهجوم المضاربة «كاليبسو» أو «الروبل»، فإن القوة النسبية الاقتصادية للولايات المتحدة أثنت عزم المُتَحَدِّين على نطاق واسع. علاوة على ذلك، فإن التطورات الأخيرة تشير إلى أن الدولار سيبقى قوياً في السنوات المقبلة. أعربت بعض الدول في أوروبا عن نيّة بيع جزء من احتياطي الذهب وامتلاك شهادات دولار مكانه، مظهرة ثقة أكبر بإمكانيات الدولار من سعر الذهب في الأسواق. قد تؤدي أزمة كارثية عالميّة طويلة الأمد وواسعة الانتشار إلى إفساد هذا المظهر القوي؛ ولكن الأدلة من عام 8/ 1997 تشير إلى أن الاقتصاد العالمي وفي غياب مثل هذا السناريو المخيف، يتبع نمطاً طبقياً محدداً. سيكون نخبة من البلدان لدى عملات مستقرة نسبياً، وستقع الأكثرية فريسة لمضاربات مكثفة وانهيارات متفرقة. تبدو مسيرة أوروبا المستمرة نحو عملة موحدة حكيمة في هذا المجال: يمكن لليورو أن يضع نفسه في الصف الأعلى (مع الدولار)، مع أن الفرنك أو اللير قد يغرقان مع البيسو والروبل إلى الصف الأدنى[101].

ما يبدو أكيداً في كل هذا هو أن غالبية بلدان وشعوب العالم ستستمرّ في المعاناة من حركة الإصلاح النيوليبرالية التي تقودها الولايات المتحدة. إذا اختارت أن تتبنّى الإصلاح، يمكنها أن تترقّب الحكم الفاسد على الطريقة الروسية، انهيارات اقتصادية دورية تسببها عمليات المضاربة المفرطة، والاعتماد على شركات الولايات

المتحدة المساهمة للحصول على المنتوجات، التوظيف، وحتى الخدمات العامة. إذا رفضت عرض تنمية «السوق الحرة»، فإن فرصها بالحصول على المال لتطبيق الإصلاح الاقتصادي على طريقتها الخاصة سوف تكون ضئيلة، حيث أن الولايات المتحدة تبشر «بالتبادل التجاري وليس المساعدة» وتقلّص تعريف السياسات المقبولة لتقتصر على تلك التي يحتويها قانون النمو والفرص الأفريقي (AGOA). ربما يمكن للبلدان السائرة على طريق النمو والتي ترفض الشركات الأميركية المساهمة المتقدّمة بالعروض أن تشعر بالمؤاساة لأنّ هذه الشركات لن تغيب طويلاً. كما صرح أحد المسؤولين الأميركيين بعد الانهيار الروسي عام 1998 بطريقة مفعمة بالأمل، في معرض تأمله للإمكانات المستقبلية لشركته التي تصنع شفرات الحلاقة): «لا تنسَ أبداً، لا يزال يوجد هناك 50 مليون امرأة لا تحلق أرجلها»[102].

في تموز/ جويليه 1999، وبكثير من الضجيج، استقال وزير المالية روبرت روبن من منصبه. أحتفي بـ روبن على أنه الوزير الأكثر نجاحاً في التاريخ، وانتقل بعد ذلك إلى نيويورك[103]. بعد مضي أسبوع، تخلى ج. براين أتوود (J. Brian Atwood)، المعيّن من قبل كلنتون، عن منصبه كمدير «للوكالة الأميركية للتنمية الدولية» USAID، بعد ست سنوات من الخدمة[104]. بينما خطط روبن لمكاسب هائلة لـ «وال ستريت» وسوق مالية مزدهرة، أشرف أتوود على مضض على تدمير ميزانية الـ USAID. في الكلمة التي ألقاها بمناسبة تقاعده، حمل بعنف على وزارة المال وإدارة كلنتون لتسببها بأزمة في المساعدة والتنمية. كان يشتكي: «ليس هناك أي مال لعمل أي شيء» واصفاً ميزانية كلنتون للمساعدة على أنها «شائنة» و«مزحة». كان أتوود يشير بشكل عام إلى زيادة التباين بين أغنى وأفقر الناس في العالم، مذكراً مستمعيه بأن 10% من سكان الأرض قد يسيطرون قريباً على 90% من ثرواتها، وأن صيغة «التبادل التجاري وليس المساعدة» قد تجاهلت واقعاً هاماً حول البلدان الأكثر فقراً: «هذه الشعوب لا تستطيع بكل بساطة تحمل شراء أي شيء»[105].

حظي ذهاب روبن باهتمام من الإعلام الأميركي أكثر مما حظي به أتوود، ولكن قلّة من الناس لاحظت توافق الاثنين، والمعنى الهام لاختلاف سيرتهما المهنية في

إدارة كلنتون. ما كتبه جيم هوغلاند (Jim Hogland)، في جريدة الواشنطن بوست يصف بدقة مصيريهما المتشابكين:

> إن إرتقاء وزارة المالية بإشراف روبن والأسواق المالية في الولايات المتحدة كوسطاء ومصادر سلطة لا تنافس في هذه الإدارة (كلنتون)، وضعف المساندة لمساعدات التنمية للبلدان الفقيرة تتنقل في نفس القوس في واشنطن. المسارات المختلفة للرجلين والعالمين اللذين يمثلانهما ترسم تحولاً هاماً في القيم هنا[106].

بالرغم عن أن بل كلنتون تابع الكلام عن الأسواق الحرة والتبادل التجاري وليس المساعدة كجهود لإعطاء الاقتصاد العالمي مسحة إنسانية، فإن دراستنا المختصرة في هذا الفصل تشير إلى عكس ذلك: الاقتصاد العالمي هو أقل إنسانية الآن، أقل تسامحاً واستقراراً مما كان عليه العقد الماضي، والفضل الأكبر في ذلك يعود إلى محاولات كلنتون وروبن. لقد عاد هذا الأمر بنتائج كارثية على أغلبية فقراء العالم وما زال مستمراً. اختتم جيم هوغلاند مقاله عن رحيل المسؤولين الرسميين بصورة معبرة عن المزاج الجديد في العاصمة الأميركية:

> إذا قلنا إنّ قسماً كبيراً من دَورِ روبن هنا تمثل في إعطاء تبريرات لحب التملك عند الإنسان، فهذا لن ينتقص شيئاً من نجاحه. لقد كان رجل الساعة لكلنتون. وكان أتوود صدىً لمرحلة مختلفة وبعيدة في ماضي واشنطن، قبل أن تصبح العاصمة ملعباً للماديين ومستنقعاً أخلاقياً.

في ما عدا تغير جذري في المسار أو انهيار اقتصادي كارثي، فإن الأدلة التي عرضناها تشير إلى نمط واضح في السنوات المقبلة: سوف تحدد الولايات المتحدة الطابع العام للاقتصاد العالمي في القرن التالي مستخدمة نفس المزيج من التبرير المنمق، الانغماس المادي والتخلي الأخلاقي الذي يحظى بتوافق الجميع في واشنطن الآن.

الهوامش

(1) ألقي في مبنى الكونغرس في واشنطن، 19 كانون الثاني/جانفيه 1999.

(2) للتعرّف على أهميّة الانهيار الاقتصادي راجع: Michael D. Bordo, Claudia Goldin and Eugene N. White, eds, *The Defining Moment: The Great Depression and the American Economy in the Twentieth Century* (Chicago: University of Chicago Press, 1998), especially chapters I, II and 12.

(3) Daniel Yergin and Joseph Stanislaw begin *The Commanding Heights: The Battle Between Government and Marketplace that is Remaking the Modern World,* second edition (New York: Simon & Schuster, 1999).
مع جهود الدول المتطوّرة لإعادة بناء الاقتصاد العالميّ بعد الحرب العالميّة الثانية. وللإطّلاع على إجراءات بريتون وودز وأحكامها. راجع: Barry Eichengreen, *Clobalizing Capital: A History of the International Monetary Systemn* (Princeton: Princeton University Press, 1996), 93-102; the essays in the first section of Orin Kirshner, ed., *The Bretton Woods-GATT System: Retrospect and Prospect after Fifty Years* (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1996); and the essays in part one of Michael D. Bordo and Barry Eichengreen, eds, *A Retrospective on the Bretton Woods System: Lessons fo International Monetary Reform* (Chicago: University of Chicago Press, 1993).

(4) لقراءة تحليل حول الدور الأميركيّ المسيطر في بريتون وودز راجع: Georg Schild, *Bretton Woods and Dumbarton Oaks: American Economic and Political Postwar in the Summer of 1944* (New York: St. Martin's Press, 1995); and Raymond Vernon, 'The US Government at Bretton Woods and After' in Kirshner ed., *The Bretton Woods-GATT System, 52-69.* يقترح فرنون (56) أنّه في نهاية المؤتمر «أن ترسم الحكومة الأميركيّة في نهاية المؤتمر، خطّاً في الرمل ضدّ أيّة أحكام تفرض قيوداً هامّة على حريّتها بإتّباع أيّة سياسة اقتصاديّة في المستقبل».

(5) بالنسبة إلى جهود الترويج الإعلانيّ السريّة والعلنيّة في إيطاليا، وإرسال وكالة الاستخبارات المركزيّة الأموال لأحزاب اليمين والوسط لمحاربة «التهديد» اليساريّ، راجع: James Edward Miller, *The United States and Italy, 1940-1950: The Politics and Diplomacy of Stabilization* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1986), 248. وللإطلاع على نشاطات الوكالة المماثلة في اليونان راجع: Lawrence S. Wittner, *American Intervention in Greece, 1943-1949* (New York: Columbia University Press, 1982), 150-51. إنّ جهود الترويج الإعلانيّ والتخطيط هذه هي مجرّد جزء من محاولات الحكومة الأميركيّة لتقوية أحزاب اليمين والوسط في البلدين.

(6) يعتبر يرغن وستانيسلو أنّ كاينز يشكّل التأثير الفكريّ الأساسي على النظام الاقتصاديّ ما بعد الحرب، زاعمين أنّ نظريات كاينز حول إدارة الحكومة للاقتصاد بدت محصّنة ضد الهجوم في العقود التي تلت

الحرب العالميّة الثانية. «الارتفاعات المسيطرة» 14. لمعرفة دور كاينز والحكومة البريطانيّة في مؤتمر بريتون وودز راجع: G. John Ikenberry, 'The Political Origins of Bretton Woods' in Bordo and Eichengreen, eds, *A Retrospective on the Bretton Woods System*, 155-82.

(7) يشير باري ايشنغرين وبيتر ب. كينين أنّ «الانهيار الاقتصاديّ الكارثيّ في الثلاثينات أوضح التكاليف الهائلة للفشل في تطوير القوانين والتوصل إلى تفاهم وإلى هيكلّيات تنظيميّة لتنفيذ السياسات الاقتصاديّة. 'Managing the World Economy under the Bretton Woods System' in P.B. Kenen, ed., *Managing the World Economy: Fifty Years After Bretton Woods* (Washington, DC: Institute for International Economics, 1994), 3-57 at II. يعيد آيكنبري طبع تعليقات الاقتصادي الأميركي ومخطّط جاكوب فاينر، لما بعد الحرب، الذي أوضح أنّ الناس العاديين يعتبرون أنّ الحكومات باتت «مُرغمة» على قيادة الاقتصادات الوطنيّة بعيداً عن التدهور أو الانهيار المحتملين. 'The Political Origins of Bretton Woods' 163-4.

(8) للاطّلاع على مضمون مداولات الغات. راجع: Reisman, 'The Birth of a World Trading System: ITO and GATT', in Kirshner, ed., *The Bretton Woods-GATT System*, 82-89. يرسم آيشنغرين وكينين خطط مارشال للمساعدة التي اشترطت على الدول التي تتلقاها التخفيف من تعرفاتها وقيودها المفروضة على الواردات في: 'Managing the World Economy Under the Bretton Woods System', 15-18.

(9) أشار فريد بلوك وغيره من المؤرّخين الاقتصاديين إلى أنّ بديل التجارة الحرّة المتعدّدة الأطراف التي تقودها الولايات المتحدة هو نوع من «الرأسماليّة القوميّة» التي تفضّل العمالة الكاملة والسياسات الاجتماعيّة على التفاني حيال التجارة الدوليّة الحرّة ويختصر آيكنبري هذه المواقف في: 'The Political Origins of Bretton Woods', 167-72.

(10) لا شكّ في أنّ الغالبيّة الساحقة للدول ـ الأمم اليوم لم تكن ممثّلة في مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد قبل إنهاء الاستعمار الذي أدى إلى منح الاستقلال إلى «الدول السائرة على طريق النمو». إنّ العلاقة الأميركيّة بالتنمية معقّدة وتشمل الدعم للدول المصدّرة للمنتجات الزراعيّة في بعض الأحيان والدعم للصناعة (لا سيما بقيادة الاستثمارات الأميركيّة في أحيان أخرى. في معظم بلدان أميركا اللاتينيّة والكاريبب على الأقل، عارضت الولايات المتحدة غالباً نموذج التصنيع البديل للواردات لأنّه كان يهدّد السيطرة على الأراضي وتصدير السلع بإدارة الشركات الأميركيّة (إضافة إلى استثناء العديد من الصادرات الأميركية). للاطلاع على الآراء حول تحوّل المنظور الأميركيّ حيال التنمية راجع: John Brohman, *Popular Development: Rethinking the Theory and Practice of Development* (Oxford: Blackwell, 1996), Especially I and 2.

(11) Eichengreen, Globalizing Capital, 120-35.

(12) بالنسبة إلى الإطاحة بمحمد مصدق في إيران برعاية الولايات المتحدة راجع: Mary Ann Heiss, *Empire and Nationhood: The United States, Great Britain, and Iranian Oil, 1950-1954* (New York: Columbia University Press, 1997) especially 135-66. يعرض بييرو غلاجيزيس تحليلاً للاتصالات المكثفة بين شركة الفاكهة المتحدة (شركة أميركية) والحكومة الأميركية قبل الانقلاب

في غواتيمالا في: Shatered Hope: The Guatemalan Revolution and the United States, 1944-1954 (Princeton: Princeton University Press, 1991), 361-8. من أجل عمليات الانقلاب العديدة التي رعتها وكالة الاستخبارات المركزيّة في أميركا اللاتينية والعلاقة الوثيقة بين الشركات الأميركيّة والحكومة الأميركية راجع: John H. Coatsworth, *Central America and the United States: The Clients and the Colossus* (New York: Macmillan, 1994). and Lars Schoultz, *Beneath the United States: A History of US Policy Toward Latin America* (Cambridge, M A.: Harvard University Press, 1998). يشرح كوتسورث المسألة ببساطة: «طوال سنوات عديدة، أصرّت وزارة الخارجيّة الأميركية على أنّ نظام آربنز (الذي أطاحت به وكالة الاستخبارات عام 1954) وقع تحت سلطة الشيوعيّة والاتحاد السوفياتي وأنّ قلبه كان نتيجة الثورة الشعبيّة التي نفذّها الغواتيماليون. إلّا أنّ ذلك لم يكن صحيحاً».

(13) Eichengreen, *Globalizing Capital*, 109-13; and Robert Solomon, *The International Monetary System, 1945-1981* (New York: Harper & Row, 1982), 9-62.

(14) للإطّلاع على وجهة نظر تهكّميّة حيال ارتفاع اليورو دولار. راجع: W.P. Hogan and I.F. Pearce, *The Incredible Eurodollar* (London: George Allen & Unwin, 1982). رأى بعض الخبراء الاقتصاديين بأن سوق اليورو دولار يظهر الفكرة الخادعة المتعلّقة بسيطرة الرساميل الأميركية وربط هذه السيطرة في الولايات المتحدة بانتفاخ سوق اليورو دولار في لندن. للاطلاع على هذا الرأي راجع: Fred L. Block, *The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present* (Berkeley: University of California Press, 1977), 162. ويبدو أنّ هذا الرأي يقلل من شأن القبول الأميركي السريّ لسوق اليورو دولار وتشجيعه له.

(15) Eichengreen, *Globalising Capital*, 128-34.
راجع أيضاً: Maurice Obstfeld and Alan M. Taylor, 'The Great Depression as a Watershed: International Capital Mobility over the Long Run', in Bordo et al., eds, *The Defining Moment*, 353-402 at 391-3. يشير فريد بلوك إلى أنّ الولايات المتحدة ربما أنقذت نظام بريتون وودز عبر خفض إنفاقها العسكري (وخفض مغامراتها العسكريّة الأجنبية)، لكنّه يرى أنّ هذا الأمر سيضع الحصان أمام العربة: «سيكون من السخف أن تتخلى الولايات المتحدة عن طموحاتها الشاملة لتعيش ببساطة ضمن قوانين النظام النقديّ العالمي الذي صيغ لتدقيق هذه الطموحات». *The Origins of International Economic Disorder*, 163.

(16) بالنسبة إلى الأدوات الماليّة، وتزامن حركة رأس المال مع المضاربات المدمّرة. راجع: Eichengreen, *Globalizing Capital*, 136-7; Obstfeld and Taylor, 'The Great Depression as a Watershed'. 394; Dilip K. Ghosh and Edgar Oritz, 'The Global Structure of Financial Markets: An Overview' in Ghosh and Oritz, eds, *The Global Structure of Financial Markets* (London: Routledge, 1997), 1-14; and John Williamson, *The Failure of World Monetary Reform, 1971-1974* (New York: New York University Press, 1977), 45-51.

(17) Nicolas Ardito-Barletta, 'Managing Development and Transition', in Kenen, ed., *Managing the World Economy*, 173-200.

(18) يناقش روبرت ديفلن التفاوت في رؤوس الأموال الخاصة بين الدول المتطورة واقتراض الفائدة العامة من قبل الدول الأفقر في: *Debt and Crisis in Latin America: The Supply Side of the Story* (Princeton: Princeton University Press, 1989), 124. للاطلاع على الانتقال من المساعدة الحكومية للدول السائرة على طريق النموّ إلى الإقراض الخاص راجع: James E. Mahon, Jr., *Mobile Capital and Latin American Development* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1996), 29-57.

(19) زعم العديد من المعلّقين بأن المصارف الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا مذنبة «بالضغط للاقتراض»: فقد سوّقت بقوّة قروضها للدول السائرة على طريق النموّ. حتى عندما أدركت بأن الدول المدينة قد تواجه صعوبات في تسديد الديون راجع: William Darity, Jr., and Bobbie L. Horn, *The Loan Pushers: The Role of Commercial Banks in the International Debt Crisis (Cambridge, MA: Ballinger Publishing, 1988).* وكذلك راجع أيضاً: Devlin's suggestion in *Debt and Crisis in Latin America*, 77-8. بأن المصارف قدّمت القروض لأسباب غير منطقية من وجهة النظر الاقتصاديّة. بما في ذلك الرغبة في كسب حصّة في السوق ودخول أسواق جديدة والتورط أحياناً في الممارسات الفاسدة.

(20) للاطلاع على جدول بالمصارف الأميركية الـ10 الأولى وأرباحها الداخليّة والخارجيّة راجع: *Debt and Crisis in Latin America*, 38. تشنّ سوزان جورج هجوماً عنيفاً على المصارف في: *A fate Worse Than Debt* (London: Penguin, 1988), 30-46. مشيرة إلى عدم قدرتها على وضع خطط «تنميّة» للدول الفقيرة من دون زيادة أرباحها إلى أقصى حدّ.

(21) ستيفن سولمون في: *The Confidence Game: How Unelected Central Bankers Are Governing the Changed Global Economy* (New York: Simon & Schuster, 1995), 196. ينسب جملة «الدول لا تفلس» إلى والتر ريستون، الرئيس السابق لسيتي كوري ويحدّد دافعاً مباشراً في ازدهار عمليات الإقراض في السبعينات: «لماذا عمد المصرفيون إلى الإقراض بلا حذر؟ الجواب الواضح هو الربح».

(22) بالنسبة إلى إعلان الإفلاس في المكسيك ونشأة أزمة الديون الدولية راجع: Robert Solomon, *Money on the Move: The Revolution in International Finance Since 1980* (Princeton: Princeton University Press, 1999), 34-40.

(23) يشير روبرت سولمون إلى أن ديون المصارف الأميركية كلها إلى الدول الـ17 المدينة أكثر من غيرها تتعدّى بنسبة 150% من رأس مال هذه المصارف. في حال حصول أيّ تخلّف شامل عن التسديد مع التهافت على المصارف من قبل المودعين المحليين فإنه من المحتمل ان ينهار النظام المصرفيّ الأميركيّ مخلفاً عواقب وخيمة على الاقتصاد الشامل. Ibid. 39-40.

(24) للاطلاع على ردّ الحكومات والمصرفيين على بوادر الأزمة راجع: see Joseph Kraft, *The Mexican Rescue* (New York: Group of Thirty, 1984). خفّت حدّة إعادة الهيكلة وتورط

صندوق النقد الدولي عبر تأسيس المصارف الأساسي لاتحاد الإقراض في السبعينات راجع: Devlin, *Debt and Crisis in Latin America*, 32, 93-101, 217-18.

(25) للاطلاع على وجهة نظر أشمل حول آثار «إعادة الهيكلة» في الدول السائرة على طريق النمو. راجع: Michel Chossudovsky, *The Globalization of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms* (London: Zed Books, 1997); and Brohman, *Popular Development, 132-97.* أمّا روبرت سولمون فيقدّم معالجة مختصرة لإدارة الدين في الدول السائرة على طريق النمو: *Money on the Move*, 39-45.

(26) يصف ستيفن سولمون المعركة بين المصارف الخاصة والمصارف المركزيّة/ صندوق النقد الدولي - حاولت المصارف الخاصّة الضغط على صندوق النقد الدوليّ (وبالتالي حكومات الدول المتطوّرة) لتسديد ديون الدول السائرة على طريق النمو، أمّا المصارف المركزيّة فحاولت مع صندوق النقد الدوليّ منع المصارف الخاصّة الفرديّة من التسبّب بعمليّة تخلّف هائلة. *The Confidence Game*, 212-47. والسيناريو الكارثيّ للانهيار الاقتصاديّ الشامل بعد أزمة المكسيك يعرضه داريل ديلامايد في: *Debt Shock: The Full Story of the World's Credit Crisis* (Garden City, NY: Doubleday, 1984), 6-28.

(27) بالنسبة إلى عدم قدرة الدول السائرة على طريق النموّ على إعلان تخلّفها عن الدفع. راجع: Kraft, *The Mexican Rescue*, 3-4. and George, *A Fate Worse than Debt*, 67-73.

(28) إنّ الانتقال من موقف كاينز إلى مواقف مدرسة شيكاغو هو موضوع يرغين وستانسلاو: The Commanding Heights; راجع بحثهما المتعلق بميلتون فريدمان وزملائه في شيكاغو 9 ـ 145، استخدم كلمة «النيوليبراليّة» في الكتاب لوصف السياسات التي تدعم التجارة الحرّة (وحرية حركة رؤوس الأموال) وتفضّل السيطرة الصارمة على أعمال أكثر من توفير فرص العمل والرفاه الاجتماعيّ، لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الكلمة حُدّدت بطرق مختلفة وغالباً ما استُعملت في الثمانينات لوصف السياسات المحليّة التي اعتمدها كلّ من مارغريت تاتشر وورنالد ريغن لخفض الضرائب. راجع الملاحظة 30 للاطلاع على المعنى الضريبيّ للنيوليبراليّة.

(29) في تقييمه للتدفقات الجديدة لرؤوس الأموال الخاصة إلى الدول السائرة على طريق النمو، أشار كونيبرت رافر الى أنّ «النجاح الوحيد» لاستراتيجيات الدين الصارمة هو تحويل بعض المخاطر إلى صناديق الاستثمار المشتركة، صناديق التعويضات وحسابات التقاعد أو إلى الشعب بالإجمال». هل انتهت أزمة الدين بشكل كبير؟ نظرة مهمّة إلى بيانات المؤسسات الماليّة الدولية في: Richard M. Auty and John Toye, eds, *Challenging the Orthodoxies* (New York: St. Martins Press, 1996), 23-38 at 37. ولمعرفة الإطار العام لتدفقات رؤوس المال الجديدة إلى الدول السائرة على طريق النمو راجع: Solomon, *Money on the Move*, 113-19.

(30) ابتكر جون ويليامسن الجملة في خلال عرض قدّمه عام 1990 واختصر فيه 10 أدوات ضروريّة لتنمية العالم الثالث: الانضباط الضريبي، إعادة ترتيب الانفاق العام، الإصلاح الضريبي، التحرر المالي، معدّلات الصرف التنافسيّة، التحرر التجاري، الانفتاح على الاستثمار الأجنبيّ، الخصخصة، فقدان الضوابط، حماية حقوق الملكية. 'What Washington Means By Policy Reform', in Williamson, ed., *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?*

(Washington, DC: Institute for International Economics, 1990), 7-38. ردّ ويليامسن على الاتهام بأن هذا التوافق هو مجرد «بيان نيوليبراليّ». مؤكداً أنّ أدوات السياسة الـ10 هذه لا تدعو إلى فرض الحدّ الأدنى من الضرائب ولا إلى الإلغاء الكامل للقيود على رؤوس الأموال. راجع: Williamson, 'Lowest Common Denominator or Neoliberal Manifesto? The Polemics of the Washington Consensus', in Auty and Toye, eds, *Challenging the Orthodoxies,* 13-22. لكنّه يقرّ بأن التوافق يفتقر إلى «العديد من البنود لا سيما تلك المتعلّقة بالبعد الاجتماعيّ» إنّ إدارة كلنتون في هجومها على قيود رأس المال رفعت من شأن نيوليبراليّة التوافق.

(31) للاطلاع الأفضل على إلغاء القيود الماليّة الأميركيّة، راجع: Yergin and Stanislaw, *The Commanding Heights,* 331-69. يقدّم مستشاران إداريّان من «ماكنزي وشركاؤه دليلاً فيّماً لكيفيّة كسب المال في الاقتصاد العالميّ الجديد: Lowell Bryan and Diana Farrell, *Market Unbound: Unleashing Global Capitalism* (New York John Wiley and Sons, 1996). يصف براين وفاريل بحماس المسيرة «التي سيرغم السوق من خلالها الحكومات على فتح اقتصادها، سواء راقها الأمر أو لا. أمّا المراجعة الأكثر وعياً لأدوات الماليّة الجديدة والأسواق فيعرضها برنامج التنمية الدوليّ (UNDP) في: *its Human Development Report 1999* (New York: Oxford University Press for UNDP, 1999), 30.

(32) يختتم بروهمان تحليله لآثار «تعديل» النيوليبراليّة في الدول السائرة على طريق النمو بتقييم متشائم: «إنّ زيادة الاستقطاب المجتمعي أوجدت منظوراً شاملاً وهو أنّ أقليّة نخبة قد احتكرت فوائد التنمية وفقاً للتعديل الهيكليّ في حين اضطرّت غالبية الشعب إلى تحمل قسط غير متوازن من التكاليف». *Popular Development, 172.*

(33) ذكرت إليزابيث واينر في العام 1992 انّه في المكسيك وحدها «يعود 42 طالباً على الأقل حصلوا على منحة تعليميّة حكوميّة، بشهادات دكتوراه من الجامعات الأميركيّة البارزة، ويرفع معظمهم علم التمدّن ويتجهون به إلى الوزارات مباشرة». 'The Latin Revolution Has Ivy Roots', *Business Week,* 15 June 1992. راجع أيضاً: David R. Francis, 'Improving the World with Academic Advice'. *Christian Science Monitor,* 5 June 1992.

(34) يرحّب يرغين وستانيسلو بقبول كلنتون السريع بغياب «الحكومة الكبيرة». في كتاب *The Commanding Heights,* 331-4. ويعظّم الكاتبان الانتصارات الانتخابيّة لبيل كلنتون في الولايات المتحدة ولطوني بلير في المملكة المتحدة. بما أنّ كلّ واحد منهما يمثل «درباً جديداً» في السياسة يتخطى منصات اليسار واليمين القديمة. ومن أبرز ممثلي هذا «الدرب الجديد» ديك موريس، مستشار كلنتون السابق من العام 1995 حتى 1996، وقد ساهم في تحضيره للانتخابات عام 1996 عبر اعتماد معظم سياسات المعارضة اليمينية المتمثّلة بالحزب الجمهوري: «إذا توغلتم إلى خط النار [الجمهوري]، سيقتلونكم كلّ مرّة. لكن ليس لديهم أيّة خطة أخرى ولا سبيل آخر للفوز إذا جاريتموهم ولم ترفعوا الضرائب إذا تشدّدتم بشأن الجريمة وأردتم إصلاح الرفاه الاجتماعي واستخدمتم الجيش بشكل فاعل وخفضتم الانفاق لا يمكنهم النيل منكم». ولا يتوسّع موريس في شرح الاقتراح الغريب بأن يستخدم الرئيس الجيش بطريقة فاعلة لكسب الانتخابات لكنّ القصد هنا واضح: إذا تخلّيت عن سياساتك واعتمدت

سياسات منافسك يمكنك هزمه: Dick Morris, *Behind the Oval Office: Getting Reelected Against All Odds*, second edition (Los Angeles: Renaissance Books, 1999), 317-18.

(35) إنّ التفاف واشنطن حول روبن وقت تعيينه شدّد على تعاطف المسؤول الجديد القوي أو وعيه الاجتماعيّ بدلاً من التركيز على ثروته الشخصيّة المقدّرة بـ125 مليون دولار. راجع: See Beth Belton, 'Wall Streeter with a Heart Defies Stereotype', *USA Today, 3 March 1993.*

(36) Nicolas D. Kristoff and David E. Sanger, 'How US Wooed Asia to Let Cash Flow In', *New York Times*, 16 February 1999.

في مناقشة ثروة روبن، مازح أحد المساعدين في وزارة الخزينة الصحافيين قائلاً إنّ روبن يملك قصبة صيد «كلّفته على الأرجح أكثر ممّا كلّفك منزلك».

(37) إنّ نفوذ روبن الشخصي منذ بداية العام 1993 أمّن له مقعداً في مجلس الأمن القوميّ الذي يضمّ مستشارين يساعدون الرئيس في اتخاذ قراراته المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة، وهذا النفوذ متّصل في كتاب جايمس ريزن. 'Man to See is Clinton Aide Rubin', *Los Angeles Times*, 10 February 1993. وبالنسبة إلى عودة روبن المحتملة إلى نيويورك ليرأس سيتيغروب، راجع: Joseph Kahn, 'Former Treasury Secretary Joins Leadership Triangle at Citigroup', *New York Times*, 27 October 1999. بالنسبة إلى خبير وال ستريت الآخر في إدارة كلنتون «والباب الدوّار» الذي ربط البيت الأبيض «الديموقراطي الجديد» ووال ستريت. راجع: Laura M. Holson, 'White House Externs', *New York Times*, 3 February 1999. ذكر جاغديش بغواتي في العام 1998 أنّ «مجمّع وال ستريت ـ وزارة الخزينة» المؤلف من مسؤولين حاليين وسابقين ذوي نفوذ مالي كبير، أثّر كثيراً في سياسات كلنتون. وهذا المجمع لم يكن قادراً على النظر بعيداً عن مصالح وال ستريت وكان يوازيها بمصلحة العالم. 'The Capital Myth', *Foreign Affairs* 77, no. 3 (1998): 7-12. حتى أنّ المساعدين الرئاسيين ذوي الرواتب المرتفعة شعروا بالاغراء حيال العائدات الكبيرة التي ستدرّها عليهم وال ستريت، فمستشار الرئيس كلنتون السابق فرنون جوردان انتقل إلى وال ستريت في أواخر العام 1999 وقبل منصباً مع مصرف الاستثمار لازار فرير. جوردان الذي اكتسب درجة من الشهرة خلال فضيحة لوينسكي الجنسيّة، ساعد إدارة كلنتون من موقع القوة. وجمع بين واجباته الاستشارية وعمله في شركة قانون مما كان يكسبه أكثر من مليون دولار في السنة. وقد تكهّن ستيفن هيس من معهد بروكينغز بأسباب انتقاله إلى الاستثمار المصرفي: «افترض أنّه سيجني المزيد من المال ويستمتع أكثر، وهذا لا يعني أنّه لا يجني الكثير من المال ولا يستمتع كثيراً». Patrick McGeehan, 'A Clinton Advisor to Join Lazard Frères', *New York Times*, I December 1999.

(38) للاطلاع على شرح لتطور المكسيك في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات مما يشدّد على الوضع الاقتصادي الواعد في البلاد، راجع: Robert Solomon, *The Transformation of the World Economy, 1980-1993* (London: Macmillan, 1994), 187-96. نُشر كتاب سولمون قبل أزمة البيزو وكتابه *Money on the Move* عام 1999 بدّل هذا الحماس. يشير كونيبرت رافر إلى أنّ المكسيك في العام 1994 «كانت تتمتع بمعاملة مميّزة كدولة مدينة وتُظهر مؤشرات دين ممتازة مما يبيّن ضعف أساليب صندوق النقد الدولي والتقييم المصرفي: «Is the Debt Crisis Largely over?», 37.

يشيد يرغين وستانيسلو بأسبي وسالیناس وسط تفاصيل عن تدرّبهما الأميركي في *The Commanding Heights*, 257-8.

(39) للاطّلاع على تقرير شامل حول أزمة البيزو راجع: Sebastian Edwards and Moisés Naim, eds, *Mexico 1994. Anatomy of an Emerging Market Crash* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 1997); Sebastian Edwards, *Crisis and Reform in Latin America: From Despair to Hope* (New York: Oxford University Press/World Bank, 1995), 295-302; Stephany Griffith-Jones, *Global Capital Flows: Should They Be Regulated?* (London: Macmillan, 1998), 100-136; and Jeremy Adelman, 'Tequila Hangover: Latin America's Debt Crisis', *Studies in Political Economy 55 (1998): 5-35 at 22-8.* يعيد دايفيد د. هال طبع التوقعات من مختلف مصارف وال ستريت في العام 1994. مظهراً الفشل العام للمؤمّنين والمستثمرين الأميركيين في توقّع الأزمة: 'The Markets and Mexico: the Supply Side of the Story', in Edwards and Naim, eds, *Mexico 1994*, 201-45.

(40) حول *tesobonos* راجع: Robert Solomon, *Money on the Move*, 122-9.

(41) يشير آلبرت بيري إلى هذا الرقم من: *Forbes* magazine in 'Confronting the Distribution Threat', in A. Berry, ed., *Poverty, Economic Reform and Income Distribution in Latin America* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998), 9-41 at 39.

(42) بالنسبة إلى نفوذ النخبة المكسيكيّة في مجال الأعمال راجع: Philip Oxhorn, 'Is the Century of Corporatiom Over? Neoliberalism and the Rise of Neopluralism', in Philip Oxhorn and Graciela Ducatenzeiler, eds, *What Kind of Democracy? What Kind of Market? Latin America in the Age of Neoliberalism* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1998), 227-39; and Alvaro Daiz, 'New Developments in Economic and Social Restructuring in Latin America', in William C. Smith and Roberto Patricio Korzeniewicz, eds, *Politics, Social Change, and Economic Restructuring in Latin America* (Miami: North-South Center Press, 1997), 37-56.

(43) بالنسبة إلى تنقّل رؤوس الأموال بين النخبة المحليّة في النصف الثاني من العام 1994. راجع: Solomon, *Money on the Move*, 123ff; Hale, 'The Markets and Mezico', 215; and Edwards, *Crisis and Reform in Latin America, 299-300.*

(44) عند إجراء مقابلة معه في نيسان/أفريل 1995. ردّ روبن بطريقة غير مباشرة على الافتراض بأن وزارة الخزينة تدخّلت في المكسيك لمساعدة وال ستريت جزئياً (بما في ذلك قدامى أصدقائه في غولدمان ساكس): «بصراحة لا أعرف ما تملكه الشركات. كلّ ما أعرفه هو أنّنا تدخّلنا في المكسيك للمساعدة في التعاطي مع مسألة اعتبرنا أنّها ذات أهميّة بالغة لهذه البلاد، ولا أعرف حقاً مواقف الشركات». Paul Starobin and Bruce Stokes, 'No Avoiding Woes of Third World', *National Journal*, 1 April 1995.

(45) خطاب حالة الأمة الذي ألقاه كلنتون في الكابيتول هيل، في العاصمة واشنطن في 24 كانون الثاني/ جانفيه 1995.

(46) عارض العديد من أعضاء الكونغرس، لا سيما من الجمهوريين، استعمال المال لإنقاذ المكسيك بدلاً من استعماله لتحسين الأماكن الأكثر فقراً في الولايات المتحدة أو حتى إنقاذ الأحياء المفلسة حديثاً في العاصمة واشنطن ومقاطعة أورانج في كاليفورنيا. راجع: The debate in the House of Representatives of the 104th Congress of the United States, 'Foreign Trade Policy Relative to Bailout of Mexico', 19 January 1995. التعليق أدلى به دايفيد فاندربانك ممثل كارولينا الشماليّة في الكونغرس في 1 شباط/ فيفريه 1995.

(47) التقرير المفصّل حول هذه العمليّة، الذي تلي تردّد الكونغرس في الموافقة على ضمانات القروض يعرضه: George Graham et al., 'Mexican Rescue', *Financial Times*, 16 February 1995. رغم أنّ الدول المتطوّرة الكبرى أصدرت بياناً أكدّت فيه الدعم لعملية الانقاذ، فإن مقال صحيفة فاينانشال تايمز يشير إلى أنّه لم تتم استشارتها حيال تفاصيل الخطة رغم أنّها الأكبر في تاريخ خطط الانقاذ التي يضعها صندوق النقد الدولي وقد قال مسؤول أوروبي «هذا غير مقبول فالرئيس كلنتون يصرّح علناً أنّ الصندوق سيفعل هذا وذاك، نحن لسنا، جمهوريات هامشية».

(48) بالنسبة إلى تعاطي وال ستريت المتضارب مع المسألة المكسيكيّة راجع: Brett Fromson, 'Rescue Package Provokes Disagreement on Wall Street', *Washington Post*, 16 February 1995. أمّا الآثار غير المرئيّة في المكسيك فيختصرها Christopher Whalen, 'South of the Bailout; The $20 Billion Rescue Plan Won't Hepl the Mexican People', *Washington Post*, 5 February 1995; and Jorge Castaneda, 'Mexico's Circle of Misery', *Foreign Affairs 75, no. 4 (1996): 92-105.*

(49) إنّ المثل الحديث البارز لحرية حركة رؤوس الأموال الفكرية هو تعيين أرمينيو فراغا مدير الصندوق السابق كرئيس للمصرف المركزي البرازيليّ مما أثار جدلاً عنيفاً في مجلس الشيوخ البرازيلي. رغم ذلك تولّى فراغا في النهاية منصبه الجديد. راجع: Geoff Dyer and Richard Waters, 'Brazil Picks Hedge-Fund Poacher as Economic Gamekeeper', *Financial Times*, 3 February 1999; and Dyer, 'Brazilian Senators Grill New Bank Chief', ibid., 27 February 1999.

(50) يتذكر يرغين وستانيسلو أطروحات زيديُو في كتاب: *The Commanding Heights*, 259. شيرين إلى أنّ الذرائع جذبت بقوّة رئيس المصرف المركزيّ المكسيكيّ فعيّن بالتالي خرّيج جامعة النخبة.

(51) اقتباس عن: Robert I. Rotberg, 'Post-Clinton Africa: The Wait Begins', *Christian Science Monitor*, 7 April 1998.

(52) اعتبر غابريال كولكو أنّ السياسة الأميركيّة حيال أفريقيا تطوّرت من تفويض شبه كامل لأوروبا في الخمسينيات إلى برنامج ناشط أكثر يتضمن استغلال الموارد ومعارضة الراديكاليّة في أواخر الستينات وبعدها. راجع: *Confronting the Third World: United States Foreign Policy, 1945-1980* (New York: Pantheon Books, 1988), 111-16 and 240-47. عندما اعتذر كلنتون خلال جولته الأفريقيّة على التجاوزات الأميركية خلال الحرب الباردة، هاجم أحد الصحافيين الأميركيين الرئيس «النَدمه الكبير» زاعماً (في إشارة إلى رئيس جنوب أفريقيا) «أنّ تنازلات أميركا الأخلاقيّة خلال الحرب

الباردة كانت على الأقل مبرّرة لتنازلات مانديلا خلال حربه» وأن «الشيوعيّة أحدثت المزيد من الألم وشكلّت خطراً على البشرية أكبر من خطر الفصل العنصري». Charles Krauthammer, 'In Defense of «Our» Dictators', *Washington Post*, 5 April 1998.

(53) للاطلاع على موجز عن الأزمة الأفريقية راجع: E. Wayne Nafziger, *The Debt Crisis in Africa* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993); and Nikoi Kote-Nikoi, *Beyond the New Orthodoxy: Africa's Debt and Development Crisis in Retrospect* (Aldershot: Avebury, 1996).

(54) للاطلاع على خطة HIPC الأساسية راجع: 'How to Make Aid Work', *Economist*, 26 June 1999; and Michael Holman and Quentin Peel, 'Too Much to Bear', *Financial Times*, 12 June 1999. يتطرق هولمان وبيل إلى الصعوبات التي واجهتها الموزمبيق في ظلّ المبادرة: «ما ينبغي أن يكون مثلاً نموذجياً لفوائد الصفقة الجديدة على أفقر الفقراء أظهر بوضوح عدم ملاءمة الخطة».

(55) توسّع نطاق يوبيل العام 2000 وجذب العديد من الناشطين غير المتوقعين مثل بونو من فرقة الروك يو2 غير أنّ جهود بونو لاستمالة اقتصاديّ هارفرد روبرت ج. بارو إلى قضيّة إزالة الديون لم تكن مثمرة. في مقالة غريبة: 'My Luncheon with Bono', *Business Week*, 12 July 1999. يروي بارو لقاءه مع بونو حيث قدّم خلاله هذا الأخير الحجج التي كانت «أفضل مما توقّعت». غير أنّها لم تقنع بارو بما فيه الكفاية لوضع «إلغاء الديون على قائمة السياسات المعزّزة لنموّ الدول الفقيرة». من ناحية أخرى طلب بارو من بونو توقيع اسطوانات مدمجة لأولاده واختصر ما حقّقه خلال مناقشته لمصير أفقر شعوب الأرض بقوله: «لقد نجح الغداء في تحويلي إلى بطل بنظر أولادي فما الأهمّ من ذلك».

(56) حملة إلغاء الديون استقطبت على الاهتمام في الولايات المتحدة ولا سيما في أوروبا. راجع: Diane Coyle, 'Clamour to End the Third World Debt Gets Louder', *Independent*, 14 June 1999. انتقد أوكسفام أحكام اقتراح HIPC المعدّل والسرية التي ناقشته بها حكومات الدول المتطورة «كانت وزارات الدول الصناعية الـ7 تفاوض بانفتاح يشبه انفتاح المحفل الماسوني»: Michael Holman and Nancy Dunne, 'Debt Relief Plan «Painfully Inadequate» *Financial Times*, 16 June 1999. ودعوة بيل كلنتون في أيلول/ سبتمبر 1999 إلى اعتماد برنامج للتخفيف من الديون تُعزى إلى جهود الناشطين رغم أنّ القرار كان رهناً بالكونغرس وبقبول الدول المدينة للشروط النيوليبراليّة المختلفة. راجع: John Burgess, 'Clinton Pledges to Forgive Poor Nations' Debt', *Washington Post*, 30 September 1999; and Eric Schmitt, 'House Passes Compromise Bill', *New York Times*, 6 November 1999. للاطلاع على الحذر المتواصل في افريقيا حيال الهوة بين الكلام الأميركي والنوايا. راجع: Norimitsu Onishi, 'US and Africa: Unfulfilled Promises and Skepticism', *New York Times*, 25 October 1999.

(57) Martin Wolf, 'The Debt Myths', *Financial Times*, 23 June 1999. Yergin and Stanislaw, *The Commanding Heights*, 385-6.

يقدّم يرغين وستانيسلو مقدّمة جيّدة لاحتمالات النيوليبراليّة في افريقيا ويعتبران أنّ التقليد التجاري

الخاص الذي يعزّز الخصخصة وتراجع الحكومة في أفريقيا «كان موجوداً قبل الحقبة الاستعمارية، ورغم كلّ الصعوبات والمعارضة الضارية بقي قائماً منذ ذلك الحين».

(58) Kate Dunn, 'Africa's Dreams Begin to Take Root', *Christian Science Monitor*, 1 April 1998.

(59) للاطلاع على موجز مبسط لخطة العام 1998 راجع: Paul Magnusson and Dean Foust, 'Don't Waste a Huge Opportunity in Africa', *Business Week*, 6 April 1998.

(60) «علينا تقوية الديموقراطية والسلام في أفريقيا... عبر اعتماد قانون التجارة والتنمية الأفريقي [AGOA]» بيل كلنتون، «خطاب حالة الأمة 1999».

(61) أدخل نصّ نسخة العام 1999 من قانون AGOA إلى السجلات في الكونغرس تحت اسم HR434 وقد وافق عليه مجلس النواب في 17 تموز/جويليه 1999. أعرب نلسون مانديلا عن تحفظاته بشأن بند «الأمن القومي ومصالح السياسة الخارجيّة» وأشار إلى أنّه يجعل الاقتراح بكامله غير مقبول بالنسبة إلى جنوب أفريقيا. وخشي مانديلا استغلال هذا البند للضغط على جنوب أفريقيا للاستغناء عن حلفاء مثل كوبا وليبيا وغيرهما راجع: Anne Scales, 'Mandela Lectures Clinton on Peace', *Boston Globe*, 28 March 1998. إنّ مشكلة بناء الأمن القوميّ، والتزام القانون المبهم بحماية حقوق العمّال في افريقيا أو وعده المربك لمواجهة الخروقات القاضمة فقط لحقوق الانسان، معناها أنّ هذه البنود تقرّرها الولايات المتحدة من جانب واحد. مما لا يفيد مصالح جنوب أفريقيا وعلاقاتها مع «الدول المتمرّدة» أو احتمالات تأثير المطالب المستوحاة من النقابات على عمليات المؤسسات الأميركيّة أو المستثمرين الأميركيين.

(62) يشاهد تدفق المال إلى افريقيا في منتصف العام 1998. فيما تدهورت قيمة «الأسواق الجديدة» الأخرى في العالم. Sheel Kohli, 'Africa Leads Emerging Markets', *South China Morning Post*, 16 August 1998.

(63) وافق مجلس الشيوخ على قانون AGOA في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 راجع: Eric Schmitt, 'Senate Passes Trade Bills for Caribbean and Africa', *New York Times*, 4 November 1999.

(64) بالنسبة إلى خفض المساعدة إلى أفريقيا. راجع: Kurt Shillinger, 'Carter, Others Say US Has Faltered in Africa', *Boston Globe*, 8 December 1999.

(65) Randall Robinson and Ralph Nader, 'A Forced March to Congress' Tune', *Los Angeles Times*, 11 March 1998.

(66) عندما نوقش قانون AGOA للمرّة الأولى في العام 1998، أشار بوب هربرت في مقالة افتتاحيّة إلى الآثار القمعيّة لبرامج التعديل الحاليّة التي يفرضها صندوق النقد الدوليّ وتطرّق إلى إمكانيّة توسّع نطاق «التقشّف»، في ظلّ عملية «التحرّر» التي يوصي بها القانون. ويلمح هربرت إلى أنّ العديد من القادة في شبه الصحراء أبدوا إهتمامهم بالقانون لأنهم يأملون أنّ الولايات المتحدة «وشركاتها الكبيرة ستخفف معاناتهم الاقتصاديّة. إنّه وضع مناسب للاستثمار الكامل». 'At What Cost?, *New York Times*, 7 June 1998.

(67) جاكسون الابن هو ابن جيسي جاكسون الذي ابتعد عن موقفه الأكثر راديكاليّة في ولاية كلنتون الثانية

بظهوره كمساعد ومقرّب من الرئيس. غير أن جاكسون الابن وجّه انتقادات شديدة اللهجة لتوجّهات إدارة كلنتون النيوليبراليّة. واقتراحه البديل لقانون AGOA الذي عرف باسم قانون حقوق الانسان والفرص والشراكة والتقوية في افريقيا تضمّن أحكاماً لحماية العمل والبيئة والصحّة العامة. تميّز جاكسون وهو اميركي من أصل افريقي بإلقاء عبارات الثناء لقانون AGOA في نقاشات الكونغرس مقدماً الإطار التاريخيّ الأوسع نطاقاً للتجارة الأميركيّة الأفريقية: «قبل 380، ساهمت سياسة التجارة الأولى في بلادنا في إحضار 19 أفريقياً إلى جايمستاون في فيرجينيا. ومنذ ذلك الحين ناضلت بلادنا وهي تحمل ذلك الإرث المؤلم والعميق. مما لا شكّ فيه أنّ آثار التجارة بعيدة المدى ودائمة. في كل الأحوال إن وجودي هنا إلى جانب 33 مليون أميركي آخر نتيجة لسياسة التجارة الأولى مع أفريقيا. بعد قرون من سوء الفهم ـ عبر العبوديّة والاستغلال والاهمال ـ بات من واجبنا تصحيح هذه السياسة الـجـديـدة. *Congressional Record,* 106th Congress, House of Representatives, 16 July 1999, H 5715.

(68) عضوة الكونغرس هي شيلا جاكسون ـ لي من تكساس. وقد نظرت بتفاؤل إلى شيفرون موبيل، بنك أوف أميركا، ماكدونالد وجنرال الكتريك وغيرها من الشركات لإيجاد حلول لكارثة فيروس الأيدز في افريقيا Ibid, H 5739، استناداً إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج التنمية الدولي، 1999، 4، تواجه 9 دول في افريقيا احتمال خسارة 17 سنة من توقعات الحياة بسبب الأيدز والفيروس المسبّب له، «مما يضاءل المكاسب التي تحقّق في العقود الأخيرة».

(69) للاطلاع على الإطار العام لهذه الأحداث. راجع: Marshall I. Goldman, *Lost Opportunity: Why Economic Reforms in Russia Have Not Worked* (New York: W.W. Norton, 1994); and David Remnick, *Resurrection: The Struggle for a New Russia,* second edition (New York: Vintage, 1998). عارض كسينجر «الصفقة الكبيرة» التي تنقل مسؤولية المشقة الاقتصاديّة المحتملة في روسيّا إلى الولايات المتحدة «يجب ألّا يسعى الغرب إلى فرض شروط تُلقى عليها لاحقاً مسؤولية التسبّب بمعاناة كبيرة». 'No Time for a «Grand Bargain», *Washington Post,* 9 July 1991.

(70) تشرح جنين ر. وول تورّط معهد HIID في روسيا، في: *Collision and Cllusion: The Strange Case of Western Aid to Eastern Europe, 1989-1998* (New York: St. Martin's Press, 1998), 121-9. وقد كافأت الحكومة المعهد بـ57,7 مليون دولار أميركي من 1992 إلى 1996.

(71) أطلقت ويديل على الخبراء الأميركيون لقب «شباب هارفرد» في مقالة عام 1998 'The Harvard Boys Do Russia', *Nation,* 1 June 1998. يشير اللقب أيضاً إلى مجموعة أخرى من «المصلحين الراديكاليين»، أو «شباب شيكاغو»، وهي مجموعة من الاقتصاديين من جامعة شيكاغو، كانوا منغمسين في أفكار ميلتون فريدمان الذي سافر إلى التشيلي بعد الانقلاب العسكري عام 1973 لمساعدة الجنرال أوغوستو بينوشيه في تعزيز ديكتاتوريّته.

(72) يصف أندرس آسلوند، أحد زملاء ساكس في فريق المساعدة الأميركيّة إلى روسيّا، برنامج «علاج الصدمة» في: *How Russia Became a Market Economy* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995), 174-222. وهو يدعم علاج الصدمة أكثر من المقاربة التدريجيّة في .Ibid., 48.

في كلمة الشكر، يشكر آندرس ساكس على مساعدته، ويؤكّد أنّه «ضمن المستشارين الغربيين للحكومة الروسيّة»، لطالما كان ساكس «زعيمنا الفكري بلا منازع».

(73) تتذكر ويديل عدداً من مقاربات علاج الصدمة في: .Collision and Collusion, 21 وعزت أيضاً إلى رايسارو بوغاج، هو اقتصاديّ في حزب التضامن في بولندا ملاحظته بأنّ خطابات ساكس وظهوره التلفزيوني في أوروبا الشرقية كانت تهدف إلى السيطرة على القلق الشعبيّ: «كان يتكلّم بطريقة هادئة وواثقة فردّ الكثيرون وكأنهم أمام رؤيا». .Ibid., 48.

(74) للاطلاع على الآثار الكارثيّة لعلاج الصدمة راجع: Goldman, 94-121; and Richard Sakwa, *Russian Politics and Society*, second edition (London: Routledge, 1996), 233-40.
وبالنسبة إلى ظهور «عصابة تشوبايس» راجع: .Wedel, *Collision and Collusion*, 125-6, 129-31

(75) أشار عدد من المعلّقين إلى أنّ تشوبايس كان متورطاً في تحويل خطة المجلس السوفياتي الأعلى الأساسية لمصلحة نموذج خصخصة يؤدّي بشكل أكبر إلى الفساد. للاطلاع على سردٍ مفصّل لمعركة تشوبايس مع المجلس ولعدم التوازن الواضح في خطّته الآيلة إلى الخصخصة السريعة، راجع: Lynn D. Nelson and Irina Y. Kuzes, *Radical Reform in Yeltsin's Russia: Political, Economic and Social Dimensions* (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1995), 133-63; and M. Steven Fish, 'The Roots and Remedies for Russia's Racket Economy' in Stephen S. Cohen, Andrew Schwartz and John Zysman, eds, *The Tunnel at the End of the Light: Privatization, Business Networks, and Economic Transformation in Russia* (Berkeley: Bric/ Kreisky Reform Project and University of California, 1998), 86-137.

(76) Anatol Lieven, Chechnya: Tombstone of Russian power (New Haven: Yale University Press, 199), 172-81.

(77) Chrystia Freeland, John Thornhill and Andrew Gowers, 'Moscow's Group of Seven', *Financial Times*, 1 November 1996.
أشار أندريه بيونتكوفسكي، رئيس مركز موسكو للدراسات الاستراتيجيّة، عام 1997 بأنّ «تشوبايس يعتقد بأنّ كيفيّة توزيع الأملاك غير مهمّة، طالما يؤدي ذلك إلى خلق المالكين». Quoted in Lieven, *Chechnya*, 176.

(78) تتعقب جنين ويديل نشاطات مجموعة تشوبايس وسط: .*Collision and Collusion*, 131-9

(79) جوزف ستيغليتز. 'Whither Reform? Ten Years of the Transition', paper delivered at the Annual World Bank Conference on Development Economics, Washington, DC, 28-30 April 1999.

(80) أشار آندري بيونتكوفسكي إلى أمل تشوبايس في أن يصبح أعضاء حكومة الأقليّة مواطنين منتجين اقتصاديّاً بعد ازدياد ثروتهم «بعد نيلهم حصتهم من السرقة، سيوجّهون جهودهم إلى زيادة الانتاجيّة». لكنّ بيونتكوفسكي أشار إلى أنّ الأرباح السريعة التي يؤمّنها نقل المال إلى خارج البلاد (نظراً إلى التجارة الداخلية ومعرفة حركة المصرف المركزي الروسي) ستجلب إلى النخبة الماليّة المنتشرة في أنحاء العالم «لذة تكديس الثروات المذهلة». Lieven, *Chechnya*, *176*.

(81) للإطلاع على التعبير المبكر للرأي المعارض لساكس وفريقه بحجّة أنّهم لم يسعوا وراء تعاون خبراء

الدراسات الروسيّة في هارفرد، وأنّهم كانوا يستعدون لتطبيق «الاصلاح» من دون الاهتمام الصحيح بحاجات روسيا الخاصة، راجع: Pedro-Pablo Kuczynski, 'What's Needed is Basic Development, Not Harvard Prescriptions', *Washington Post*, 20 October 1991. في النهاية، أدرك ساكس أنه «طالما أن الأزمة الروسيّة لا تتحدّى المعتقدات الاقتصادية الكلاسيكيّة، فإنّ الاصلاحات الناجحة غير مضمونة»، ومن الأسباب وراء هذا الوضع «الأراضي الروسيّة الشاسعة وعقود الإخضاع من دون ممتلكات خاصة»: Lynnley Browning, 'Russia Ills Shake Faith in Market Cure-Alls', *Boston Globe*, 23 August 1998.

(82) للاطلاع على أحدث مثال عن هذه الحرب المستمرّة راجع خطاب كلنتون: Clinton's speech at the Grand Hyatt Hotel, San Francisco, 26 February 1999. «ثمّة أمور كثيرة على المحكّ في تخطّي روسيا لهذه التحدّيات كما كانت الحال بالنسبة إلى مراقبة توسّعها خلال الحرب الباردة، وليس الوقت مناسباً للرضى الذاتي أو التشاؤم».

(83) مع أنّ جورج بوش لم يكترث كثيراً لتحذيرات نيكسون، كان كلنتون يسمع دائماً نصيحة نيكسون في ما يتعلّق بكيفيّة التعاطي مع روسيا. القسم الأوّل من كتاب مونيكا كراولي: *Nixon in Winter* (New York: Random House, 1998). يفصّل آراء نيكسون بشأن الانتقال من الشيوعيّة. راجع 8-156 للاطللاع على ملخص بشأن مخاوفه السياسية ونظرته حيال نجاحها المختلط في واشنطن ويلمح ديك موريس في كتاب Behind the Oval office, 250 إلى أن كلنتون تذكّر نصيحة نيكسون عند التحضير للانتخابات الرئاسية الروسيّة الهامّة عام 1996: «أصبحت روسيا بالنسبة إلى سياسة الرئيس الخارجيّة بمثابة كاليفورنيا في استراتيجيته السياسية المحلية: المكان الوحيد حيث لا يمكنه الخسارة».

(84) إنّ الشهادة التي أدلى بها بيت ستافريكيس في الكونغرس أمام لجنة العلاقات الدوليّة في 9 حزيران/جوان 1999 تؤكّد هذا الخوف. واصفاً ستافريكيس الدعم الأميركي لأناتولي تشوبايس والمزاعم المتعلّقة بتورّطه في عمليات فساد إضافيّة خلال الانتخابات الرئاسية الروسية للعام 1996 يقول ستافريكيس: «إنّه واحد، على حدّ قول أحد المسؤولين السابقين في السفارة، من بين القلّة من المصلحين الساعين إلى الفائدة القصوى. أنا مقتنع بذلك، وهو يخدم الهدف السياسي الأسمى. إنّ القانون هو عنصر مثير للاستياء يجب إزاحته من حين إلى آخر. لكنّ المؤسف هو أنّ شخصيّته تدفعه إلى الاحتفاظ بهذا الموقف حتى عندما تتحسّن الأمور».

(85) للاطلاع على المزاعم حيال الأخطاء الرسميّة في تورّط هارفرد، راجع: Wedel, 'The Harvard Boys Do Russia'. See also David L. Marcus, 'US Halts Harvard Contract in Russia', *Boston Globe*, 21 May 1997' David Filipov and David L. Marcus, 'Probe of Russian Work Shocks Harvard Adviser', *Boston Globe*, 25 May 1997; and Victoria Griffith and John Thornhill, 'Harvard Dons to Face Insider Trading Probe', *Financial Times*, 18 January 1999.

(86) بالنسبة إلى ظهور تسمية nomenklatura والتفسيرات المختلفة المتداولة، راجع:
Sakwa, *Russian Politics and Society*, 158-163; and Bertram Silverman and Murray Yanowitch, *New Rich, New Poor, New Russia: Winners and Losers on the Russian*

للاطلاع على الجريمة Road to Capitalism (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1997), 103-27.
المنظّمة في روسيا بعد الاتحاد السوڤياتي راجع: Stephen Handelman, *Comrade Criminal:* *Russia's New Mafiya* (New Haven: Yale University Press, 1995). وأبحاث: Phil Williams, ed., *Russian Organized Crime: The New Threat?* (London: Frank Cass, 1997). بالنسبة إلى تدهور مستويات الصحة والرفاه الاجتماعي راجع: Nicholas Eberstadt, 'Russia: Too Sick to Matter?', *Policy Review 95* (1995): 3-24. بالنسبة إلى الفقر، راجع: Stiglitz, 'Whither Reform', إن الروابط بين الأزمة الاقتصادية الروسية والهجوم على الشيشان في عامي 1995 ـ 1996 هي موضوع كتاب أناتول ليفن: *Chechnya: Tombstone of Russian Power.* للاطلاع على الأساس النفسي لهجوم العام 1999، راجع: Michael Wines, 'Russia Pines for a New Savior: Victory', *New york Times,* 21 November 1999. بالنسبة إلى عنف الهجوم راجع: Michael R. Gordon, 'Russia Uses a Sledgehammer in Chechnya War this Time', *New York Times,* 8 December 1999.

(87) Martin Wolf, John Thornhill and Stephen Fidler, 'Meltdown', *Financial Times,* 28 August 1998.

(88) David E. Sanger, 'IMF Backs $17 Billion For Russia', *New York Times,* 21 July 1998.

(89) See Kimberly Blanton, 'Perils of a Fast Buck' *Boston Globe,* 6 September 1998; and Alexei Brayer, 'Futurology and Risk', *Financial Times,* 4 September 1998.

(90) See Sharon LaFraniere, 'Russian Banks Served Selves First', *Washington Post,* 30 September 1998; and Martin Wolf et al., 'Meltdown'.
يقتبس الأخير تقريراً لمصرف: Credit Suisse First Boston بشأن الأزمة النقديّة الروسيّة عام 1998: «وفقاً للنتيجة الحاليّة يبدو كأن مبلغ الـ10 مليارات دولار التي تمّ توفيرها عبر إعادة هيكلة الديون، يسلبه النظام المصرفي ببساطة ويغادر البلاد».

(91) David E. Sanger, 'US Official Questions How Russia Used Loan', *New York Times,* 19 March 1999.

(92) أشار تقرير التنمية البشرية للعام 1999 الذي أعدّه برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة إلى أنّ عدم المساواة في روسيا تضاعفت بين عامي 1989 و1996.

(93) إنّ الخط الرسميّ لإدارة كلنتون يعزو مشاكل روسيا المستمرّة إلى «إرث الشيوعيّة السياسي» للاطلاع على وجهة النظر هذه راجع: the speech of Under Secretary of State for Political Affairs, Thomas R. Pickering, at the 1999 annual meeting of the Trilateral Commission, Washington, DC, 15 March 1999. في شهادته في حزيران/ جوان 1999 أمام مجلس العلاقات الخارجيّة في الكونغرس، أشار بيتي ستافريكيس إلى أنّ «الولايات المتحدة والدول الغربيّة لعبت دوراً مهمّاً في بلوغ الأوضاع الروسيّة هذه الحالة المأسويّة وأظنّ أنّ السبب لا يعود فقط الى سوء انفاق المال بل أيضاً إلى الأفكار الخاطئة حول توجّه التنمية الروسيّة». في شهادتها أمام اللجنة ذاتها، حذّرت بولا دوبريانسكي، مديرة مجلس الشؤون الخارجية في واشنطن من أنّ «العديد من الروس لا

يدركون بأنّ الشيوعية وإرثها إضافة إلى الأخطاء التي ارتكبها القادة هي الملامة على معاناة موسكو الراهنة. فمعظم الروس يساوون الاصلاح والديموقراطيّة مع فشلهم ويلومون الولايات المتحدة لسعيها المزعوم إلى التسبّب ببؤس الشعب الروسي وإذلاله».

(94) موجة القلق هذه حيال أسواق رأس المال الشاملة بلغ الذروة في أواخر الثمانينات وخفّت حدّته في نيسان/أفريل 1999. للاطلاع على خوف الحكومات وصندوق النقد الدولي راجع: Louis Uchitelle, 'A Crash Course in Economics: Rethinking What's Driving the Emerging Markets Crisis', *New York Times*, 29 January 1999. هذا وقد ألقى نواب ميشال كامدسو مدير صندوق النقد الدولي السابق، الخطب في موضوع «الهندسة الجديدة»: Alassane D. Ouattara, 'Reforming the International Monetary System', delivered at the Academie de la Paix de la Securité Internationale, Paris, 6 March 1999; and Stanley Fischer, 'Reforming the International Monetary System', delivered as the David Finch Lecture, Melbourne, 9 November 1998. أمّا دعوة جورج سوروس إلى السيطرة بعض الشيء على رؤوس الأموال فبرزت في: *The Crisis of Global Capitalism* (New York: Public Affairs, 1998). لاحظ أيضاً تعهّد سوروس وبول فولكر وغيرهما بإنشاء قوة برعاية مجلس الشؤون الخارجيّة «للتوصل إلى هندسة ماليّة دوليّة جديدة»: 'In Brazil, the IMF Made Things Worse', *Business Week*, 1 February 1999.

(95) عندما بدت مصاعب البرازيل الاقتصاديّة في بداية العام 1999 أخفّ حدّة مما كان العديد من المستثمرين يخشونه، بدأت الحكومة وصندوق النقد الدولي يقلّلان من أهمية الحديث عن السيطرة على رؤوس الأموال ويبتعدان عن كلامهما السابق الأكثر بأساً. راجع: David E. Sanger, 'Rubin Proposes Modest Limits on Lending Risk', *New York Times*, 22 April 1999; and Michel Camdessus, 'Governments and Economic Development in a Globalized World' address to the 32nd International General Meeting of the Pacific Basin Economic Council, Hong Kong, 17 May 1999. بالنسبة إلى عودة المضاربين إلى الأسواق الجديدة راجع: Wayne Arnold, 'The Casino Effect in Asian Stock Markets', *New York Times*, 22 July 1999. يشير آرنولد إلى أنّ المستثمرين الأميركيين كانوا يخشون العودة إلى الأسواق الجديدة أكثر من المستثمرين غير الأميركيين لا سيما بسبب زيادة المضاربة في سوق الأسهم المحليّة الأميركية.

(96) استقالة ميشال كامدسو من إدارة صندوق النقد الدولي عام 1999 شجعت المسؤولين في وزارة الخزينة الأميركية على السعي إلى استبداله بشخص يراعي أكثر المصالح الأميركية (كما قال وزير الخزينة السابق في حكومة كلنتون، لويد بنشن)، عن كامدسو: «قد يكون قاسياً بالفعل وأحياناً يجب الاتكاء عليه بقوة لإنجاز الأعمال»: David E. Sanger, 'Longtime IMF Director Resigns in Midterm', *New York Times*, 10 November 1999.

(97) بالنسبة إلى الاهمال شبه الكامل للاقتصاد الدولي في السباق الرئاسي الأميركي عام 2000، راجع: Robert L. Borosage, 'The Global turning', *Nation*, 19 July 1999. إنّ منافس آل غور الأبرز في الحزب الديموقراطي كان بيل برادلي الذي موّل حملته بشكل كبير في وال ستريت. في

وصفه لبرادلي، أقرّ ديفيد بأنّ مسؤولي وال ستريت وعالم الأموال الذين موّلوا بسخاء حملاته السابقة والحالية، يمكنهم دعمه بصفته المشجّع الأبرز للاقتصاد العالمي. 'Bill Bradley: Can He Get Into the Game?', *Nation*, 5 July 1999.

(98) حذّر الرئيس الحالي لاتحاد العمل الأميركي مؤتمر المنظمات الصناعية من هذا الخطر في خطاب له عام 1999، متطرقاً إلى العجز التجاري الأميركي الهام. أشار إلى باشا بوكانن وهو أميركي يميني شهير: «أؤكد لكم أمراً، إمّا أن نكسب توازناً أكبر في تجارتنا مع الصين، ومع العالم، أو نغذّي المشاعر الشعبية الكارهة للأجانب، مما قد يجعل بات بوكانن مثل وودرو ولسون». John J. Sweeney, 'The Global Economy: The Need to Act', address to the Trilateral Commission annual meeting, Washington, DC, 14 March 1999. وقد أبدى زعيم اتحاد تيمستر، جايمس ب. هوفا الابن «احترامه الكبير» لبات بوكانن خلال تظاهرات كانون الأول/ ديسمبر 1999 في سياتل وقد حاور هوفا بوكانن في: 'Rivera Live', *MSNBC*, 29 November 1999.

(99) إنّ المؤشر القائم نسبياً لصيغة «التجارة وليس المساعدة» التي أطلقها كلنتون عام 1988 جاء من نائب وزير الخزينة حينها لورانس سامرز عام 1997، عندما تحدّث أمام وسائل الإعلام الأميركيّة في واشنطن عن رحلته الأخيرة إلى افريقيا: «لقد فاجأتني الرياح الجديدة التي تعصف في افريقيا وقد برزت في توصيات شركة كبرى في وال ستريت حيال سندات الخزينة التي أصدرتها حكومات افريقيا عديدة. وكذلك في استثمار الأموال الأميركية في البنى التحتية الأفريقية الخاصة وقد برزت أيضاً عندما زرت الموزمبيق في بعض اجراءات أفقر دولة في العالم وخلال لقائي الشركات المتنافسة لتأمين خدمات الانترنت لذلك البلد». Press Briefing by Larry Summers, The White House, Washington, DC, 17 June 1997. يشير تقرير التنمية البشرية الذي أعدّته الأمم المتّحدة عام 1999 إلى أنّ معدّلات الحياة في الموزمبيق هي 45 سنة وأن 60% من الشعب أمّي و70% يفتقرون إلى الخدمات الصحيّة. غير أن بورصة الموزمبيق، فتحت أبوابها في تشرين الأول/أوكتوبر 1999 (بعد سلسلة من التأجيل) ولاحظت مجلة ايكونومست في احصاء أجرته في نهاية عام 1999 أنّ «الازدهار لم يساعد الجميع بطريقة متساوية بالطبع. فالطبقة الوسطى الصغيرة المتمركزة في مابوتو أبلت بلاءً حسناً غير أنّ السكان في الريف ما زالوا فقراء بشكل محبط وقد أعادتهم عقود الحرب الأهلية إلى العصور الحجرية». 'Maturing Mozambique', *Economist*, 4 December 1999.

(100) بالنسبة إلى قوة البورصة الأميركية في إطار الكارثة الماليّة في العالم، راجع: Louis Uchitelle, 'The Perpetual Motion Economy', *New York Times*, 21 March 1999. ويشير تقرير التنمية البشرية الذي أعدّته الأمم المتحدة عام 1999 إلى أنّ الأزمة الآسيوية وتبعاتها في أنحاء العالم كانت «أسوأ انتكاسة للاقتصاد العالمي منذ الثلاثينات» لكنّ الأمر تزامن مع اقتصاد أميركي قوي للغاية لم تعرقله الصعوبات الآسيوية.

(101) للاطلاع على مقارنة مفيدة بين المشاكل القصيرة الأمد في المملكة المتحدة بعد التهافت على الباوند في العام 1992 والمصاعب الأكبر التي عانتها المكسيك بعد العام 1995. راجع: Paul Krugman, 'The Return of Depression Economics', *Foreign Affairs* 78, no.1 (1999): 56-74. بالنسبة إلى التحرّك نحو العملة الأوروبيّة الموحّدة والأمل في أن ينافس اليورو الدولار. راجع: Solomon, *Money on the Move*, 64. أعلن صندوق النقد الدولي والمملكة المتحدة، حديثاً، الخطط الآيلة إلى

بيع مجموعة كبيرة من ايداعاتهما بالذهب وضمّ شهادات بالدولار واليورو إلى احتياطيهما. للاطلاع على مستقبل الدولار واليورو «كعملتي احتياط عالميتين»: See Edward Luce, 'Bonded to a Bright Future', *Financial Times*, 14 June 1999.

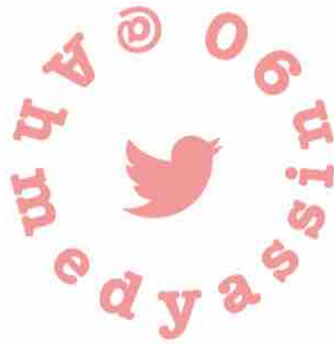
(102) «ومضات الأمل» هذه من «شركة أجنبية قوية» مهتمّة بروسيا واردة في: 'Russia's Attempts to Create a Proper Business Culture are Now in Ruins', *Economist*, 24 October 1998. وكما ذكر أحد المستشارين الإداريين بعزم: «إنّ الشركات المتعددة تعرف أنّ الطلب ما زال قائماً».

(103) بالنسبة إلى رحيل روبن وخلافته بنائبه لورانس سامرز راجع: David Wessel, 'Summers Break', *Wall Street Journal*, 13 May 1999.

(104) بالنسبة إلى أتوود، راجع: Philip Shenon, 'Departing Foreign Aid Chief Says Cuts Are Dangerous' *New York Times*, 6 July 1999.

(105) يقتبس جورج غيدا خطاب آتوود في: 'Retiring AID Head Vents Frustration', *Associated Press*, 29 June 1999. وقد عاود آتوود العمل على هذه المادة في: 'Trade, Not Aid', *Christian Science Monitor*, 6 July 1999.

(106) Jim Hoagland, 'Glory vs. Obscurity in the Clinton Era', *Washington Post*, 8 July 1999.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

الولايات المتحدة والمجتمع الدولي

كما تعلمون، لم يتسن لأي أمة في التاريخ الفرصة والمسؤولية التي نملكها الآن لتشكيل عالمٍ أكثر سلاماً، أكثر أمناً وأكثر حريةً.

وليام جفرسون كلنتون،
خطاب حالة الأمة 1999[(1)].

إنّ العلاقة بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم، هي عميقة التناقض. من ناحية، ما زالت الولايات المتحدة القوة العسكرية والاقتصادية البارزة على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية، ولقد حددت وطورت مقدرتها للعمل وفقاً لمصالحها الخاصة في كل العالم. من ناحية ثانية، غالباً ما حاول المسؤولون الأميركيون أن يقدموا أعمالهم بمظهرٍ بعيد عن الأنانية، أو كأنها مكرسة لمصلحة باقي الأمم كما هي لمصلحة الولايات المتحدة. هذا التوتر الأساسي ـ بين السعي وراء المصالح الأميركية، وتقديم هذه المصالح على أنها عالمية ـ لا يزال يميز السياسة الخارجية الأميركية ويشوه مصداقية النوايا الأميركية وعلاقة الولايات المتحدة بباقي دول العالم.

سوف أركز في هذا الفصل، على العلاقات الدبلوماسية، القانونية والسياسية بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم، وخاصة العلاقة المربكة بين الولايات المتحدة وعدد من المنظمات والاتفاقات الدولية. بالرغم من أن الولايات المتحدة تتباهى خطابياً بالتزامها الكامل بالأهداف العالمية العليا للسلام، العدالة وحقوق الإنسان،

فإن سجلها العملي في هذا المجال لا يزال بعيداً كل البعد عن وعودها. كانت الهوة بين الأقوال والأفعال في غاية الوضوح أثناء إدارة كلنتون، التي تقدمت بعدد من الاقتراحات والالتزامات السياسية التي غالباً ما كانت عرضة للتسوية أو التخلي عندما وضعت على المحك. مع أن خطابات كلنتون أوحت بتعددية وعالمية جديدة بين الأمم في القرن الحادي والعشرين، فإن أفعاله فشلت في كبح «القوة الأميركية» كما فشلت في وضع مصالح باقي دول العالم في منزلة مصالح الولايات المتحدة نفسها.

في القسم الأول، ألقي نظرة على فكرة «مجتمع دولي»، مجموعة من الدول تحترم نفس القوانين وتقر بالمصلحة المشتركة. سوف أجادل بأن للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في فكرة المجتمع الدولي هذه، ولكنها وجدت أنه من الصعب التقيد بقوانينه ومواثيقه. العلاقة الأميركية الصعبة مع الأمم المتحدة هي مثال جيد على ذلك؛ الجهود الأخيرة لوضع معايير دولية في ما خص الألغام والقانون الجزائي الدولي، أظهرت كراهية أميركا لقوانين المجتمع الدولي. في القسم الثاني، سوف أعير اهتمامي للموقف الأميركي المتقلب لجهة حفظ السلام ومسؤوليات المجتمع الدولي في تخفيف أو في منع الصراع والمعاناة في العالم. أظهرت أحداث الصومال، رواندا، والبوسنة منذ عام 1992 فداحة الخسارة البشرية من جراء المواقف الأميركية المتضاربة تجاه قوانين المجتمع الدولي: الولايات المتحدة غير ملتزمة بشكل كافٍ بحل النزاعات في العالم، ولكنها شديدة التمسك في الوقت نفسه بسيطرتها العالمية ولن تسمح لأي دولة أخرى أو للأمم المتحدة بأخذ مكانها في هذا المضمار. كانت النتيجة سلسلة من التدخلات المشوبة بالفوضى والريبة، إضافة إلى التخلي العالمي الذي جعل عمليات القتل في رواندا عام 1994 تصل إلى حد الإبادة الجماعية. في الخلاصة، استخدم مسألة حفظ السلام لأعود إلى موضوع علاقة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، ولأصف حالة هذه العلاقة المحفوفة بالخطر في نهاية القرن، ونتائجها المحتملة في المستقبل.

تحديد «المجتمع الدولي»

الولايات المتحدة والأمم المتحدة:

حاولت دول العالم، طوال القرن العشرين، أن تحافظ على منتدى دولي لحل

النزاعات ولسن القوانين والمعايير العالمية. في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أنشأ رجال السياسة الأميركيون والأوروبيون عصبة الأمم على أمل أن يؤدي ذلك إلى تفادي وقوع حرب عظمى أخرى. مع ذلك، رفض الكونغرس الأميركي الموافقة على هذا المشروع واضطرت عصبة الأمم إلى العمل من دون عضوية الولايات المتحدة ومساندتها. خلال الحرب العالمية الثانية، أرسى فرنكلن روزفلت الأسس لمنظمة تخلف عصبة الأمم ويكون فيها للولايات المتحدة دور أساسي. الأمم المتحدة التي تأسست في سان فرانسيسكو عام 1945، سيكون مقرها الدائم في الولايات المتحدة وسوف تلقى الدعم المالي والسياسي من الحكومة الأميركية[2].

بالرغم من اقتناع الولايات المتحدة بالحاجة إلى الأمم المتحدة، فإن توزيع القوى داخل المنظمة العالمية كان موضعاً للخلاف. إذا اعتبرت مصالح كل دولة مساوية لمصالح أي دولة أخرى، فإن الأمم المتحدة ستعتمد نظام دولة ـ واحدة صوت ـ واحد والذي سيتعاطى مع الولايات المتحدة كدولة مثلها مثل سائر الدول. بالمقابل، إذا كانت كثافة الدول السكانية ستحدد طريقة التصويت، فسوف تحظى الولايات المتحدة بقوة أكبر من الدول الأوروبية ولكن أقل من الصين أو روسيا. في عام 1945، لم تكن الولايات المتحدة الدولة الأكثر سكاناً ولكن ببساطة كانت الأقوى. التحدي الذي واجهه مؤسسو الأمم المتحدة كان تسوية عدم توازن القوى داخل نظام تصويت يتحلى ظاهرياً بالديموقراطية أو على الأقل بالعدالة. توصلوا في النهاية إلى حل بارع. تقسم الأمم المتحددة إلى الجمعية العامة، التي تعتمد نظام دولة ـ واحدة صوت ـ واحد؛ ومجلس الأمن، الذي يتألف من أعضاء دائمين (يتمتعون بحق الفيتو) وأعضاء مؤقتين يتم تعيينهم مداورة. وهكذا تبدو الجمعية العامة كالمنتدى الديموقراطي، بينما يحافظ مجلس الأمن على امتيازات القوة الأميركية[3].

نظراً لموجة التحرر من الاستعمار في الأربعينات والخمسينات، اتسعت المسافة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. بعدما ارتفع عدد الأعضاء الأصليين من 50 إلى 120 في أواسط الستينات، تضاءل النفوذ الأميركي في الجمعية العامة. في غضون ذلك، أكد مجلس الأمن نفسه وبسرعة كالذراع الأقوى للأمم المتحدة. أعطت الجمعية العامة الدول الصغرى، وخاصة الدول السائرة على طريق النمو والتي حصلت على استقلالها حديثاً، فرصة إبداء وجهات نظرها على المسرح العالمي. لم تكن

قرارات الجمعية العامة ملزمة ولم يكن لديها أي وسائل للتنفيذ على أي حال. قد توافق دول العالم بأغلبيتها على مسار عمل معين؛ ولكن الجمعية العامة لم يكن لديها الوسائل لتنفيذ هذا المسار[4]. في الوقت نفسه، كان لمجلس الأمن صلاحية التفويض باستخدام القوة بعد أن يؤمن إجماع القوى الرئيسية الراغبة في القيام بأي عملية. أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون ـ الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا والصين ـ كان بإمكانهم أن يعطلوا أي اقتراح بفيتو منفردة، الأمر الذي قلص بشدة قوة والتزام المجلس ككل[5].

عطل حق الفيتو الذي تمتع به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، دور هذا المجلس في العقود التي تلت عام 1945. مع تحول الحرب الأيديولوجية بين روسيا والولايات المتحدة إلى حرب باردة، كانت جهود كل دولة لاستخدام الأمم المتحددة مهددة بحق الفيتو للدولة الأخرى[6]. تلاشت آمال ما بعد الحرب باتفاق متعدد الأطراف وروح تعاون جديدة بسرعة وحل محلها منطق الرفض في عالم ثنائي الأقطاب (Bipolar). من المنظور الأميركي، كان الحديث عن المجتمع الدولي ضئيلاً بالفعل: كان رؤساء الولايات المتحدة يفضلون بدلاً من ذلك أن يبنوا تعريفهم لسياسات العالم استناداً إلى الطموحات الاستبدادية للاتحاد السوفياتي، ناظرين إليه وإلى الدول التابعة له «كأمبراطورية شر» تقف في مواجهة «العالم الحر» الذي كان يعارض انتشار الشيوعية. بالرغم من أن الأمم المتحدة استمرت بعملها، فإنها كانت مقصية عملياً من جراء هذا النزاع الكبير، ولم يكن لها القدرة على القيام بأي عمل لتوكيد رسالتها الأساسية بتحقيق مصالح جميع الأمم وليس الأمم الأقوى[7] فقط.

بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989، بدا وكأن الأمم المتحدة قد تعود إلى البروز بعد فترة كسوف طويلة. الخصومة المتوقعة بين الولايات المتحدة وروسيا في مجلس الأمن اختفت فجأة، وبدا أن الحروب التي كانت تخاض بالوكالة في الدول السائرة على طريق النمو، بتوجيه أميركي أو سوفياتي، هي في طريقها إلى الخمود[8]. في التصريحات الكلامية على الأقل، وعد الرؤساء الأميركيون بعصر جديد من التعاون الدولي. عام 1991، قاد جورج بوش الولايات المتحدة إلى الحرب مع صدام حسين

تحت رعاية الأمم المتحدة، مصرحاً في خطبة انتصار أن الجهد المتعدد الأطراف ضد العراق بشّر بقدوم «نظام عالمي جديد»[9]. كلنتون، في حملته الانتخابية ليخلف بوش عام 1992، ذهب أبعد من ذلك في رؤيته لذلك النظام الجديد، مقترحاً أن يصار إلى تقوية الأمم المتحدة وتزويدها بوحداتها القتالية الخاصة لتستجيب بسرعة للنزاعات في أنحاء العالم[10]. بتعيين السياسي المصري بطرس غالي الأمين العام الجديد للأمم المتحدة عام 1991، وتزويده بتفويض للإصلاح بدا وكأن الأمم المتحدة مستعدة لمرحلة تتجدد فيها أهميتها في القضايا العالمية[11]. صعوبتان أساسيتان عطلتا هذه الصورة. الأولى، هي أن الولايات المتحدة حافظت على قوتها الهائلة وعلى نفوذها حتى بعد انتهاء الحرب الباردة؛ في الواقع، إن سيطرة الولايات المتحدة ازدادت بعد غياب الثقل السوڤياتي الموازن. بالرغم من أن ذلك سهل مهمة مجلس الأمن في إصدار القرارات، فإن خطر توحيد المصالح الأميركية مع المصالح الدولية ازداد بنفس النسبة. أصبحت الأمم المتحدة أيضاً أكثر اعتماداً على حسن نوايا قادة الولايات المتحدة ووعودهم بسياسة خارجية تتبنى التعاون الدولي. كانت الولايات المتحدة قادرة على ممارسة نفوذ اقتصادي على روسيا والصين في التسعينات لكسب موافقتهما على عمليات الأمم المتحدة التي كانت تحظى بمساندتها؛ لكن لم يكن هناك أي ثقل موازن واضح لهذا النفوذ، لأنّ أيّة دولة لم تكن تمتلك القوة السياسية أو الاقتصادية لتفرض على أميركا الموافقة على نشاطات الأمم المتحدة التي لا تتوافق مع مصالحها. كما سنرى، وضع هذا الواقع الأمم المتحدة تحت رحمة رجال السياسة الأميركيين، وحتى السياسة الأميركية الداخلية في بعض الأحيان[12].

تنبثق الصعوبة الثانية من الأولى. إذا كانت الولايات المتحدة غالباً ما استخدمت الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها، فإن الحكومة الأميركية قد همشت جهود الدول الأخرى لتنظيم صفوفها بصورة فعالة من دون مساندتها. الولايات المتحدة سعيدة بأن ترى الأمم المتحدة قوية إذا كانَ المجهود المتعدد الأطراف موجهاً نحو أهداف مألوفة تعتبرها مخزية: حازت عقوبات الأمم المتحدة ضد معمر القذافي ومجموعة القوة العسكرية الدوليّة ضد صدام حسين رضى رجال السياسة الأميركيين التام. غالباً ما أربكت فكرة قيام الأمم المتحدة بأعمال في مناطق ملتبسة الولايات المتحدة وأغضبتها: أثارت جهود حفظ السلام الفاشلة في رواندا والبوسنة، جهود الأمم

المتحدة لتشكيل محكمة جزاء دولية، سؤالاً جوهرياً: هل الولايات المتحدة مستعدة للسماح للأمم المتحدة بأن تنمو وتنجح من دون موافقتها؟ الأحداث الأخيرة تشير إلى أن الجواب هو كلا[13].

لقد تصادفت الفترة التي تولى فيها بطرس غالي الأمانة العامة للأمم المتحدة مع فترة إعادة التحالفات في أعقاب الحرب الباردة، ومصير بطرس غالي هو دليل واضح على فهم الولايات المتحدة النهائي للأمم المتحدة. في بداية ولايته، نصح بطرس غالي بالحاجة إلى إبقاء الولايات المحدة في قلب الأمم المتحدة. في مذكراته عن تجربته في الأمم المتحدة، يتذكر بطرس غالي اعترافه الصريح لأحد المسؤولين الأميركيين مباشرة قبل تسلم منصبه: «من دون مساندة الولايات المتحدة، تصبح الأمم المتحدة مشلولة»[14]. بعد تسلمه مسؤولياته، تبين لبطرس غالي بأن رغبته في تبني موقف أميركي تعرضت للشبهات من جراء محاولات الولايات المتحدة فرض نفوذها بالقوة على الأمم المتحدة وإظهار الاحتقار لها في بعض الأحيان. أولاً، طالبت الحكومة الأميركية وخاصة الكونغرس، بإجراء تغييرات جوهرية في بنية الأمم المتحدة ونظام تمويلها. بالرغم عن أن وعود حملة كلنتون الانتخابية عام 1992 أشارت ضمنياً إلى دورٍ أكثر فعالية للمنظمة، فإن الرئيس الأميركي سرعان ما أوضح تفضيله لبيروقراطية مصغرَّة لمنظمة الأمم المتحدة. في هذه الأثناء، سعى الكونغرس الأميركي إلى خفض مستوى مساهمة الولايات المتحدة للأمم المتحدة، مغضباً البلدان الفقيرة التي رأت أنه على البلدان الأكثر غنى في العالم أن تساهم بنصيب يتناسب مع قدراتها في حمل عبء مصاريف الأمم المتحدة[15].

ازدادت قضية الإصلاح والتمويل تعقيداً بتخلف الولايات المتحدة المحرج عن دفع متوجباتها المستحقة للأمم المتحدة. خلال رئاسة بيل كلنتون، ازدادت كمية المتأخرات المستحقة على الولايات المتحدة التي عمدت إلى تسديد دفعات بديلة صغيرة الحجم لتحافظ على مقعدها في الجمعية العامة. بحلول عام 1999، تعدت ديون أميركا 1,6 مليار دولار وأصبحت الأمم المتحدة في قبضة أزمة مالية خطيرة[16]. مع أن كلنتون وعد بتصحيح هذا الوضع أثناء زياراته العرضية لمركز الأمم المتحدة الرئيسي في نيويورك، بدا وكأنه مكتفٍ بقبول وصمة الديون الأميركية (ربما كان انتباهه منصرفاً إلى بعض المواقف المحرجة الأخرى) ومتردد بالضغط على

الكونغرس للقيام بتسوية[17]. في الواقع، اقترح بعض أعضاء الكونغرس وضع تاريخ سابق على مستحقات الولايات المتحدة بغية خفض مساهمتها، وتقليص المبالغ الضخمة المستحقة للأمم المتحدة من جانب واحد. هذا ما حدا بأحد أعضاء مجلس الشيوخ المعارضين لذلك (والوحيد) بأن يسأل: إذا كان أحد مديناً لك، فهل تسمح له بنص شروط دفع الأموال المستحقة؟ ما هو موقفك إذا طالب الشخص المدين لك من جانبه فقط بتعديل قيمة التخمين على الدفعات الماضية، المستحقة والمستقبلية[18].

قد يتساءل بطرس غالي وبحق كيف تغيرت نظرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة بهذه السرعة، من القمم الشامخة لتصريحات كلنتون الخطابية إلى معركة وسخة ومستمرة حول التمويل. بعض الجواب يكمن في الرد الأميركي البارد على جهود بطرس غالي لتقوية وتوسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وسوف أتطرق إلى هذا الموضوع بصورة تفصيلية لاحقاً في هذا الفصل. من الناحية المبدئية، تبقى الولايات المتحدة متضاربة في مواقفها حيال فكرة الأمم المتحدة. يسعد صانعو القرارات السياسية عندما يخضعون الأمم المتحدة لغاياتهم، ولكنهم يترددون في تقويتها مخافة أن تتمكن من العمل بحرية من دون مساندة الولايات المتحدة. لا تزال الأمم المتحدة سلاحاً قوياً في ترسانة الولايات المتحدة، ضد صدام حسين على سبيل المثال، ولكن ينقصها القوة والاستقلالية لتعمل بحرية في وضعيات لا تحظى باهتمام كافٍ من الولايات المتحدة. وهكذا فإن أزمة التمويل الأخيرة تصلح لتذكير الأمم المتحدة باعتمادها (السياسي والمالي) على أكبر مساهميها. على الصعيد الشعبي، يحافظ هذا التضارب الأميركي على مناصب هؤلاء الأعضاء في الكونغرس المترددين في إعطاء أموال أميركية لأي نوع من المنظمات العالمية. في غياب قيادة حازمة من قبل الرئيس كلنتون، أعضاء في مجلس الشيوخ مثل جسي هلمز (Jesse Helms) ورود غرامز (Rod Grams) عمل على تسويق ماركتهما الخاصة من الانعزالية والفخر بالسلطة الأخلاقية للعقوبات الأميركية الأحادية الجانب في العالم. كما قال غرامز، رئيس إحدى لجان مجلس الشيوخ في موضوع إصلاح الأمم المتحدة، «أعني بالقول، إنه قد يكون لدى الأمم المتحدة بعض المشكلات معنا، ولكن بالتأكيد نحن لدينا بعض المشكلات مع الأمم المتحدة». في نهاية القرن، هددت هذه «المشكلات» ليس فقط التعددية التي تقودها الولايات المتحدة بل بقاء الأمم المتحدة[19].

«ذبح الوحش»:
القانون الدولي والاعتراضات الأميركية

كما رأينا، لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة معيقاته في حل النزاعات وصيانة القانون الدولي. بإمكان الجمعية العامة أن تصدر قرارات بغية الوصول إلى نتيجة أو لصالح فئة معتدى عليها، ولكن قدرتها على التدخل بأي حالة هي شبه معدومة. أما مجلس الأمن فمن الممكن مصادرته بواسطة مصالح أي عضو من أعضائه الدائمين أو تعطيله بواسطة لامبالاتهم. حثت نقاط الضعف هذه في نظام الأمم المتحدة بعض الدول على البحث عن آليات جديدة لإرساء ومراقبة تنفيذ المعايير الدولية وأعطت زخماً للجهود المبذولة لإصلاح القانون الدولي. بوجه عام، يشكل هذا الجهد لتصنيف المعايير الدولية تحدياً خاصاً للولايات المتحدة، خاصة أن القانون الدولي يحاول أن يساوي الفروقات بين الدول وأن يخضع كل منها لنفس النظام. ما يدعو للسخرية إذاً في سياسة الولايات المتحدة الحديثة، كان قبول الرئيس كلنتون الظاهري بمساندة إجراء تغييرات في القانون الدولي وحتى أخذ المبادرة في هذا المجال ـ لينشق فقط عن الاتفاقات النهائية عندما تتضح مضامينها العملية بالنسبة للعلاقات الخارجية الأميركية. لقد كان كلنتون متنبهاً بشكل خاص للشهرة والفوائد التي قد تنتج عن قيادة المجتمع الدولي؛ لسوء الحظ، مع ذلك، فقد كان محرجاً بالمدى الذي طابقت فيه دول أخرى سلوكها مع تصريحاتها الخطابية الداعية للتعاون الدولي، تاركة الولايات المتحدة في المؤخرة.

لإظهار صعوبة العلاقة بين الولايات المتحدة ومفهوم القانون الدولي هذا الذي انتعش مجدداً، أود أن أقدم مثالين من رئاسة بيل كلنتون: المناظرة حول حظر الألغام، وإنشاء محكمة جزاء دولية لمحاكمة انتهاكات حقوق الإنسان. في كلتا الحالتين كان النمط متشابهاً: أظهر كلنتون حماساً مبدئياً للفكرة؛ وفي ما بعد نظر إلى سرعة وتقدم المفاوضات بعين الحذر؛ في النهاية رفض السماح للولايات المتحدة بالتوقيع على الاتفاقية التي توصلت إليها عملياً كل دول العالم. في المرحلة الأخيرة، مع عزلة الولايات المتحدة وحتى محاولتها تعطيل الاتفاقات التي توصلت إليها باقي دول العالم، يمكن أن نرى أن الولايات المتحدة على استعداد لتحدي المجتمع الدولي كأي من «الدول المارقة» (Rogue states) التي توبخها على نفس السلوك.

عندما وقف بيل كلنتون ليخاطب الجمعية العامة في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 1994، كان مبتهجاً بشكل خاص من مبادرة قد تنتشر من الولايات المتحدة إلى باقي أعضاء الأمم المتحدة:

واليوم، أقترح خطوة أولى نحو الإزالة النهائية لخطر لا نراه بوضوح ولكنه مع ذلك مميت: 85 مليون لغم مضاد للأشخاص في العالم ـ لغم لكل 50 شخصاً على وجه الأرض. تخليص العالم من هذه الأسلحة المخبأة غالباً، سوف يساعد على إنقاذ حياة عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في السنوات المقبلة[20].

حظي كلنتون بالتصفيق لاقتراحه، كان من الصعب عليه أن يتحقق من مدى سرعة وحدَّة النتائج العكسية التي ستنجم عن جراء هذا الاقتراح. وقائع القضية كانت مباشرة: تقتل الألغام سنوياً حوالي 000 25 شخص وتؤدي إلى إصابة عدد أكبر من ذلك بإصابات خطيرة. كانت المجموعات المدافعة عن القضايا الإنسانية في الولايات المتحدة ودول أخرى تضغط لحظر انتاج الألغام واستخدامها، مدعية أنها سلاح شديد الوحشية وغالباً ما تصيب المدنيين بعد سنين من زرعها. أمل المشاركون في هذه الحملة أن توضع الألغام ـ مع غاز الخردل والقذائف المتفجرة ـ على اللائحة السوداء للأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي. كان كلنتون سعيداً لقيادة الهجوم، نظراً لافتراضه أنه يقوم «بمهمة مقدسة» و«بناء عالم جديد من أجل أطفالنا»[21].

من الصعب تقييم جدية كلنتون بتبني القضية عام 1994، خاصة وأن الرد الدولي على اقتراحه مشى في خط مغاير للحكومة الأميركية ودمر خطة الرئيس الأصلية. في المرحلة الأولى، لم يضع كلنتون القضية على مسار سريع: قدمت الولايات المتحدة قضية الألغام إلى مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهي هيئة وصفتها صحيفة الواشنطن بوست بحزن «بالمضجرة» وغير متوقع منها (من قبل دول عديدة) أن تتوصل إلى تحقيق الحظر[22]. في الوقت الذي بدأ فيه المسؤولون الأميركيون عملية عقد المؤتمر البطيئة، انقسمت مجموعة من الدول بقيادة كندا لتباشر مفاوضات منفصلة للتوصل إلى اتفاقية شاملة. في صيف 1997، مال ما يقارب المائة دولة نحو الموقف

الكندي؛ ولكن الولايات المتحدة استمرت في مسارها. في النهاية، في شهر آب/ أوت من تلك السنة، انضم المفاوضون الأميركيون إلى المشاورات الكندية، آملين (حتى في هذه المرحلة المتقدمة) أن يدفعوا المحادثات باتجاه أولويات واهتمامات الولايات المتحدة[23].

غدا السبب الآخر للشك بالتزام كلنتون عام 1994 واضحاً في هذا الوقت، بعدما أصبحت الاعتراضات الأميركية المتعددة على النسخة الأولية للاتفاقية (والتي سيتم توقيعها في أوتَوَا، كندا) علنية. بالرغم عن أن وزارة الدفاع الأميركية كانت قلقة حيال جدول مواعيد نزع الألغام التدريجي ـ مع أن اتفاقية أوتَوَا أعطت مهلة تسع سنوات لذلك ـ فإن الاعتراضات الأميركية الرئيسية كانت تتعلق بشبه الجزيرة الكورية، وحاجة القوات الأميركية هناك لنشر ألغام مضادة للأشخاص لحماية الألغام المضادة للآليات التي هي أكبر حجماً[24]. استثناء كوريا من الحظر كان مباشراً ولو أنه لم يكن مقنعاً. الحجة التي قدمها المسؤولون العسكريون الأميركيون هي أن الحفاظ على الفصل بين قوات كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لا يمكن تحقيقه إلّا بالاستخدام المكثف للألغام، مدعين بوقاحة أن الحظر العالمي على استخدام الألغام يهدد 37 ألف جندي أميركي متمركزين في كوريا الجنوبية. كما أشار بعض الخبراء على كل حال، فإن الموقف الذي تبنته المؤسسة العسكرية الأميركية كان مخادعاً. إن تفوق الولايات المتحدة الهائل في التقنية العسكرية في كوريا لم يكن معتمداً على تلك الألغام، كما أن خطر السلاح الجوي الأميركي وحتى خطر السلاح النووي الأميركي جعل حجة وزارة الدفاع الأميركية بالنسبة إلى الألغام عديمة الجدوى[25].

الاعتراض الأميركي الآخر على الإتفاقية كان يتعلق بالألغام المضادة للأشخاص التي كانت ترافق الألغام المضادة للدبابات. الألغام المضادة للدبابات والتي هي أكبر حجماً لم تكن محظورة بموجب اتفاقية أوتَوَا؛ ولكن الولايات المتحدة صممت ألغامها المضادة للدبابات لتتضمن مجموعة من الألغام المضادة للأشخاص المفخخة لمنع أي جندي من الوصول إلى الألغام الكبيرة المضادة للدبابات ومحاولة تعطيلها. تُلقى الألغام المضادة للدبابات من المروحيات أو الطائرات، وتلتف حولها الألغام المضادة للأشخاص بشكل دائري، مشكّلةً شبكة متفجرات مفخخة بواسطة الأسلاك. إذا قطع أحد الجنود الأسلاك يطلق اللغم قنبلة تتجه نحو صدره: تتفجر هذه القنبلة

لاحقاً بشظايا مميتة[26]. بالرغم من أن هذه الألغام تدعى «ذكية»، وهذا يعني أن لها فترة حياة محدودة ومصممة لتقوم بعملية تدمير ذاتي، فهي عندما تعمل بطريقة غير صحيحة (أو تقوم بعملية تدمير ذاتي حول الأحياء) تكون نتائجها كارثية كما هي الحال بالنسبة إلى الألغام «الغبية». والحالة هذه، فإن مؤيدي حملة نزع الألغام مع بعض الحكومات الملتزمة بالمسار الكندي، لم يقتنعوا بالأعذار التي قدمتها الولايات المتحدة لعدم توقيع الإتفاقية. حتى توم داشل (Tom Dashle) زعيم الديموقراطيين في مجلس الشيوخ انتقد الرئيس كلنتون: «من الصعب تبرير التباطؤ في أمر بغيض كهذا»[27].

مع إحساسه بكارثة محدقة على صعيد العلاقات العامة، حاول كلنتون أن يموه سبب الرفض الأميركي الأولي لتوقيع الإتفاقية. أحد الأسلحة التي استخدمت ضمن هذه الاستراتيجية كانت معركة لفظية لغوية شنها بعض «خبراء» وزارة الدفاع. في أيلول/سبتمبر 1997، قدم الناطق باسم الرئيس كلنتون مايكل ماكوري فريق الصحافة في البيت الأبيض إلى روبرت بال، وهو خبير دفاع في مجلس الأمن القومي، حاول أن يقنع الصحافة المترقبة أن الألغام المضادة للأشخاص التي كانت تنشر حول الألغام الأميركية المضادة للدبابات لم تكن مطلقاً ألغاماً مضادة للأشخاص:

> هذه الأدوات المتفجرة التي تحمي الألغام المضادة للدبابات ليست ألغاماً مضادة للأشخاص. ولم يُصر إلى حظرها لأنها ليست ألغاماً مضادة للأشخاص. هذه الأشياء هي أدوات متفجرة كتلك الأدوات المتفجرة التي تحمي ألغام حلفائنا المضادة للدبابات. وهي مصنعة كجزء من هذه الأعتدة الحربية. إنّها مختومة في المصنع. وهي وحدة متكاملة[28].

مدربو روبرت بَلّ (Bell) في وزارة الدفاع أعطوه مجموعة كبيرة من المرادفات اللغوية المتحلقة حول «الألغام المضادة للأشخاص» المحظورة والمقصود منها إبعاد الصحافيين الفضوليين: كانت الألغام «أدوات لمنع المعالجة اليدوية»، «نوع من الأدوات المتفجرة الصغيرة»، أو فقط «ذخائر». على الأقل شق أحد المعلقين الصحفيين طريقه عبر هذا التشابك اللغوي المراوغ، سائلاً بطريقة هزلية: في أي حالة

يتوقف اللغم المضاد للأشخاص عن كونه لغماً مضاداً للأشخاص؟ عندما يقول ذلك رئيس الولايات المتحدة[29].

تضمن العنصر الثاني من مناورة كلنتون على الجبهة الخلفية وعداً بجعل الولايات المتحدة تذعن لإتفاقية أوتَوَا في نهاية الأمر. وعد كلنتون بالتوقف عن استخدام الألغام خارج كوريا عام 2003، ونزعها من كوريا عام 2006. بدا هذا الوعد فارغاً لأسباب عديدة. يغادر كلنتون البيت الأبيض في كانون الثاني/جانفيه 2001، وهو لم يقدم أي اقتراح قانون قد يضمن تحقيق وعده بعد انتهاء ولايته[30]. ما يدعو أكثر للقلق، أن هذا الوعد بني على مقدرة وزارة الدفاع على أن تبتكر «بديلاً» (غير محدد) للألغام[31]. لم يذعن كلنتون للجيش فحسب عام 1997، بل ربط أي حظر للألغام في المستقبل بأولويات وزارة الدفاع ومنظورها. بدت أولى ثمار هذه الوصاية واضحة في شباط/فيفريه 1999، حين طلبت وزارة الدفاع من الكونغرس مبلغ 50 مليون دولار لنظام ألغام حديث. هذا السلاح الحديث لم يكن بديلاً للألغام المضادة للأشخاص، بل مزيجاً من الألغام المضادة للأشخاص والألغام المضادة للدبابات، أكثر فعالية وأكثر فتكاً. جيمس شير، المسؤول المحرج في إدارة كلنتون والذي دفع إلى الخارج ليعلن للصحافة خبر اللغم الجديد، اعترف أن اللغم الجديد «لا يطابق من الناحية التقنية معايير اتفاقية أوتَوَا»، قبل أن يعلن (ومن دون أي تهكم واضح) أن «هذا النظام هو بديل أكثر إنسانية من الأنظمة الحالية التي نملكها». لم يكن هناك نقص في المراقبين الذين تساءلوا عن الوثائق الثبوتية «لإنسانية» اللغم الجديد، وتعجبوا من السريالية في الإعتماد على وزارة الدفاع لابتكار بديل للألغام. ستيفن غووز من منظمة مراقبة حقوق الإنسان لاحظ بنظرة ساخرة «الوضعية الشاذة جداً عندما تقول وزارة الدفاع بأنها ستتوصل إلى حظر على الألغام المضادة للأشخاص بانتاج نظام جديد للألغام المضادة للأشخاص»[32].

زار بل كلنتون كندا في تشرين الثاني/نوفمبر 1997، قبل أسبوعين من توقيع اتفاقية أوتَوَا، وواجه أسئلة قاسية من الصحافة عن فشله في التصديق على الإتفاقية. وكأنه يحاول تذكير نفسه بالمقدار الذي ساءت فيه الأمور منذ 1994، أجاب «كنت أول من نادى بين زعماء الدول في الأمم المتحدة بحظر شامل على انتاج الألغام وتطويرها»[33]. بعد ثلاث سنوات، تخلى باقي دول العالم عن الولايات المتحدة التي

وجدت نفسها برفقة روسيا، الصين، ليبيا ودول أخرى كانت تميل لإدانتها[34]. من ناحية، كان فشل كلنتون دليلاً على تردّد الولايات المتحدة بدعم المعايير الدولية الأمر الذي قد يقلم أجنحتها حتى ولو كان بقدر لا يذكر. لكن من الناحية العملية، إن رفض أميركا للإتفاقية جعل مهمة مؤيدي المعاهدة والدول الموقعة بالضغط على روسيا، الصين ودول أخرى ضالعة في انتاج وتوزيع الألغام، شبه مستحيلة. كان كلنتون محقاً بجذب انتباه الإعلام لعمليات نزع الألغام من قبل الولايات المتحدة في جميع أرجاء العالم وحظر تصدير الألغام الأميركية الصنع؛ ولكن تجاهله لمعايير الإتفاقية أفسح في المجال لبعض الدول بمتابعة تصنيع ألغام وبيعها في الخارج[35]. بحلول عام 1999، عند البدء بتطبيق الإتفاقية، لم يكن بحوزة الولايات المتحدة أي شيء لتقديمه سوى وعد غير قطعي بتوقيع الإتفاقية عام 2006، بعد موافقة وزارة الدفاع التي كانت منهمكة بتصميم ألغام جديدة[36]. اتفاقية حظر الألغام التي رحب بها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان «كانتصار تاريخي للضعفاء والمغلوب على أمرهم في عالمنا»، تيسر لها النجاح ليس بسبب أفعال أميركا بل بالرغم عنها[37].

كانت المبادرة الأخرى الهامة في مجال القانون الدولي خلال إدارة كلنتون اقتراح إنشاء محكمة جزاء دولية، هيئة جديدة تابعة للأمم المتحدة تكون مهمتها إجراء التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بخرق حقوق الإنسان في جميع البلدان. مرة أخرى، وجد كلنتون ومساعدوه أنفسهم مأخوذين على حين غرة بهذا الاقتراح. قدمت الولايات المتحدة دعمها للمحاكم الدولية الناظرة في جرائم الحرب بعد الإبادة الجماعية في رواندا والتطهير العرقي في البوسنة، وكانت راضية عن التقدم الذي أحرزته هذه الهيئات المنشأة لتلك الغاية. صوّت مجلس الأمن على إنشاء كل هيئة على حدة، وتساءل الخبراء (بالإضافة إلى بعض الدول المهتمة بالأمر) إذا كان بالإمكان إسناد مسؤولية النظر في جميع هذه القضايا إلى محكمة رسمية دولية دائمة. هذا يجنب اللجوء إلى عمليات مطولة من الإستشارات والمداولات في مجلس الأمن قبل اتخاذ أي تدابير بحق مجرمي الحرب، كما أنه قد يشكل رادعاً لحصول مثل هذه الجرائم[38].

يبدو أن عملية إنشاء محكمة كهذه كانت زلة قدم بالنسبة لإدارة كلنتون، ربما لأن

المسؤولين الأميركيين لم يأخذوا كلياً بعين الاعتبار المخاطر التي تنتظرهم[39]. بعبارة بسيطة، يمكن النظر بمسألة محكمة الجزاء الدولية بطريقتين مختلفتين. تبعاً لما جرى في حالة رواندا أو البوسنة، يمكن لأحدنا أن يطالب بمؤسسة يمكنها أن تطبق القانون الدولي بتوجيه (ومع موافقة) من مجلس الأمن. وهذا قد يعطي الفرصة لكل من القوى الخمس الرئيسية لاستخدام حق الفيتو حيال أي تحقيق ومن المحتمل أن يحصر نشاطات المحكمة بـ «الدول المارقة» والدول الضعيفة التي تملك القليل من النفوذ على المسرح الدولي. وهذا يجنبنا المشهد المحرج (وحتى الخطر) لإجراء المحكمة تحقيقاً بحق بوريس يلتسن وحربه في الشيشان مثلاً، أو اعتداء بل كلنتون المتواصل على العراق. قد يعمل الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن معاً لجعل مغامراتهم الخارجية بعيدة، وبصورة مضمونة، عن منال القانون الدولي ومحصنة من خطر الملاحقة.

النموذج الآخر من المحكمة الدولية يكون أكثر جذريةً، متحاشياً مراقبة مجلس الأمن ومكوناً من وسائل مستقلة لتطبيق القانون الدولي عالمياً. يشكل قضاة من دول مختلفة هيئة المحكمة وينظرون بقضايا تقدم إليهم من قبل مدع عام مستقل يعمل ضمن توجيهات قوانين موجودة كقوانين محكمة لاهاي (Hague) ومؤتمر جنيف. إن التعددية المتضمنة في هذا الاقتراح تكون سابقة حقيقية: القبضة الخانقة لمجلس الأمن سوف تكسر في النهاية، وموقعو الإتفاقية سيقدمون مواطنيهم إلى عملية قضائية ملزمة ومتماسكة. من الواضح أن ذلك قد يشكل أكبر تحدٍ للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؛ وخاصة الولايات المتحدة، التي تدخلت أكثر من أي دولة أخرى في شؤون باقي الدول، وكانت تستند إلى قوتها، نفوذها وعضويتها الدائمة لتدافع عن أعمالها.

فضلت إدارة الرئيس كلنتون النموذج الأول للمحكمة: عندما خاطب الرئيس كلنتون الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1997 قائلاً إنه «يجب علينا أن نشكل محكمة دولية دائمة لملاحقة الجرائم الأكثر خطورة في القوانين الإنسانية»، كانت قضيتا رواندا والبوسنة تجولان في فكره[40] بكل تأكيد. ولكن كما كانت الحال في مفاوضات نزع الألغام، لم يكن بالإمكان الاعتماد على باقي العالم لتشاطر كلنتون رؤيته المحدودة للمحكمة المزمع تشكيلها. ابتعدت المناظرة الدولية بسرعة عن موقف الولايات المتحدة، عندما تسارعت الدول للموافقة على خطط أكثر جذرية لإنشاء

محكمة مستقلة وذات سيادة[41]. مع قلق المسؤولين الأميركيين، تبنى المجتمع الدولي قضية أخرى على محمل الجد وتم الإتفاق على رؤية أكثر شمولية لمحكمة الجزاء الدولية في مؤتمر في روما عام 1998. كان دافيد شيفَر، رئيس البعثة الأميركية في مؤتمر روما، قد دافع عن حسنات المحكمة عام 1996: «في صندوق أدوات السياسة الخارجية لعالم متحضر، ستكون هذه المحكمة مطرقة جديدة مشرقة تتأرجح في السنين المقبلة». لكن في صيف عام 1998، وقف شيفَر وحيداً معارضاً لهذه «المطرقة الجديدة المشرقة»، حين وقّعت جميع الدول عملياً الإتفاقية التي سيتم بموجبها إنشاء محكمة جزاء دولية. متذكراً تعبير شيفَر المجازي ومضيفاً واحداً من تعابيره الخاصة، سخر جان بولتون وهو مسؤول سابق في إدارة الرئيس بوش من ورطة شيفَر في شهادته أمام إحدى لجان الكونغرس في الوقت الذي كانت توقع فيه الإتفاقية: «أعتقد أن ما حصل هو أن الإدارة أفلتت الجنّيّ من القمقم وأن الجنّيّ أخذ المطرقة وكسر أنوفهم». لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الدفاع عن تصورها المحدود جداً لمحكمة الجزاء الدولية وأصبحت معزولة مع إيران، العراق، ليبيا، الصين، اليمن وإسرائيل في معارضتها لاقتراحات روما[42].

جرت المناظرة في الولايات المتحدة حول المحكمة بين فريقين. من جهة، كان مؤيدو المحكمة يقولون إنه لم يكن هناك عملياً أي احتمال أن تصدر هذه المحكمة حكماً على مواطنين أميركيين. بصرف النظر عن خطر التعرّض لغضب الولايات المتحدة، فإن تحقيقات المحكمة الجزائية الدولية في أعمال المواطنين الأميركيين يمكن مقاطعتها بتحقيقات في جرم معين من قبل الولايات المتحدة، أو يمكن أن يبطل مفعولها بقرار أكثرية في مجلس الأمن. كانت هذه التدابير الوقائية ضد الملاحقة قد أضيفت إلى اتفاقية روما بناء لطلب الولايات المتحدة، مع الأمل (شبه اليائس) أن يتمكنوا من إقناع البعثة الأميركية بالتوقيع. قال مايكل شارف، وهو أستاذ أميركي في القانون الدولي، للكونغرس في معرض الدفاع عن الاتفاقية استناداً إلى هذه التدابير الوقائية إن:

> الولايات المتحدة فرضت بالقوة وضع بصمتها على كل فقرة تقريباً من نظام المحكمة الجزائية الدولية. بالفعل إنه نظام أميركي مع استثنائين فقط، شيئين لم نحصل عليهما[43].

ألحّ شارف وآخرون على كلنتون والكونغرس أن ينظرا إلى المحكمة الجزائية

الدولية «كنظام أميركي»، وأن يتخلوا عن مخاوفهم من أن الإتفاقية قد تعرقل السياسة الخارجية الأميركية. من الجدير بالذكر أن هذا الدفاع عن المحكمة الجزائية الدولية لم يكن مبنياً على الفكرة القائلة أنّ على الولايات المتحدة إخضاع رعاياها وسلوكها للتدقيق من قبل محكمة الجزاء الدولية، ولكن على الاحتمال أنه، في الواقع، سيكون الأميركيون خارجين عن نطاق صلاحياتها[44].

لم يكن الفريق المعارض مقتنعاً بهذه الأفكار، وكانت حجته أن وجود إمكانية ضئيلة أن تخضع الولايات المتحدة للتحقيق من قبل المحكمة الجزائية الدولية يجب أن يمنعها من توقيع الإتفاقية. تكلم راد عرامز، عضو مجلس الشيوخ، عن القضية بصراحة متناهية: «لن تتخلى الولايات المتحدة عن سيادتها لأي مؤسسة تدعي أن لديها السلطة لتجاوز النظام القضائي في الولايات المتحدة أو أن تصدر أحكاماً على أعمالنا في نطاق السياسة الخارجية». استخدم غرامز وآخرون مثال الجنود الأميركيين الذين يقومون بمهمات حفظ السلام ليوضحوا مدى المجازفة فطرحوا الافتراض التالي: ماذا لو أن أحد أفراد المؤسسة العسكرية الأميركية الحسني النية، المخلصين تورط في حادث «نيران صديقة» (Friendly fire)، أو في حادث تسبّب بأضرار جانبية (ضحايا مدنيين مثلاً) أثناء خدمته في الخارج[45]؟ ردّ المعترضون على محكمة الجزاء الدولية بالقول إنها سوف تخضع هؤلاء الأميركيين المخلصين لسلطة قضائية غريبة لا يمكن التنبؤ بقراراتها. خلف تلك الصورة المتعاطفة مع الجندي الأميركي كضحية كان يختبئ خوف خفي: ماذا لو أصدرت محكمة الجزاء الدولية حكماً بحق أحد القادة العسكريين الأميركيين، أو حتى أحد السياسيين الأميركيين لغزو أو قصف إحدى الدول بالقنابل؟ حذر جان ولتون الكونغرس من أن المحكمة «قد يكون لها مفاعيل رهيبة على كبار صانعي القرار»، الذين قد يعتبرون مسؤولين عن أعمالهم خارج الولايات المتحدة[46].

الملاحظة الواضحة على هذه المناظرة الداخلية الأميركية حول محكمة الجزاء الدولية هي أن المؤيدين لها أو المعترضين عليها، كليهما لا يريد أن يتعرض مواطنو الولايات المتحدة لأي تحقيق أو ملاحقة دولية. هذا بحد ذاته يظهر قصر النظر داخل المؤسسات التي تصنع القرار في الولايات المتحدة، وبالأخص هؤلاء الأعضاء الأكثر ليبرالية، الذين امتدحوا فكرة المحكمة من دون أن يتبعوا منطقها لناحية التنفيذ. كان

المعترضون على محكمة الجزاء الدولية مدركين على الأقل لمخاطر إخضاع الولايات المتحدة لقوانين دولية تعددية وعادلة. جيسي هلمز، رئيس لجنة الشؤون الخارجية النافذة في مجلس الشيوخ، لم يسوّق فقط الإنعزالية، بل حق الولايات المتحدة أيضاً في أن تغزوا أو تقصف بالقنابل حيثما يروق لها وصاغ ذلك بكلماته تماماً كما كانت إدارة كلنتون شديدة الحماس للتعبير عنه:

> إذاً، كل ما تقترح هذه المحكمة عمله هو التالي: سوف تشارك في إصدار أحكام على سياسة الأمن القومي في الولايات المتحدة. لنتخيل الآن ما كان ليحصل لو كانت هذه المحكمة موجودة خلال الغزو الأميركي لباناما أو غرانادا أو أثناء القصف الأميركي لطرابلس الغرب. لم تطلب الولايات المتحدة في أي من هذه الحالات إذناً من الأمم المتحدة للدفاع عن مصالحنا. طالما أنا على قيد الحياة، لن تسمح الولايات المتحدة أبداً ـ وأكرر، أبداً، أبداً ـ لأي محكمة جزاء دولية أن تصدر أحكاماً تتعلق بقرارات الأمن القومي[47].

كان هلمز محقاً باقتراحه أن محكمة الجزاء الدولية شكلت هذا النوع من الخطر؛ أشار زميله، راد غرامز، إلى أن المحكمة الدولية للأمم المتحدة، والتي هي سلف من دون أسنان لمحكمة الجزاء الدولية، أمرت الولايات المتحدة بإيقاف حربها السرية ضد نيكاراغوا عام 1984 و1986، ولقد رفضت الحكومة الأميركية (بقيادة رونالد ريغان) هذا الأمر بسرعة[48]. إلّا إذا كانت الولايات المتحدة تقترح تغيراً جوهرياً في سياستها الخارجية، فليس من الحكمة بمكان أن توقّع على إنشاء محكمة دولية أكثر قوة، قد لا تنتقد سياسة الولايات المتحدة الخارجية فحسب، بل قد تصدر أيضاً أحكاماً بحق وزير الدفاع أو وزير الخارجية على رحلاتهما الخارجية[49].

في السابع عشر من تموز/جويليه 1998، تمّت الموافقة على إنشاء المحكمة بأغلبية ساحقة، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة في موقع غير مريح بمصاف تلك الدول التي كانت تصفها بسخرية كدول خارجة على القانون. بالرغم من أن 120 دولة وافقت على إخضاع نفسها لنظام قضائي عالمي أكثر قوة وشمولاً في التاريخ البشري، فإن الولايات المتحدة قررت البقاء خارج هذا النظام. هذا يطلعنا على أمر هام عن

الطبيعة الحقيقية للعلاقة الأميركية مع «المجتمع الدولي» ـ فبدلاً من أن تقود الحملة نحو اعتماد معيار واحد للقانون الإنساني، حاولت الولايات المتحدة أن تعفي نفسها من ذلك وأن تحفظ حقها بإدارة سياستها الخارجية والحكم عليها، بعيداً عن المعايير التي وافقت عليها باقي الدول[50].

قد تكون هذه الصورة مثيرة للاشمئزاز بما فيه الكفاية لو أن الولايات المتحدة بقيت خارج الإتفاقية فقط، غير راغبة بالتقيد بشروطها. في الواقع، إن ضرورات سياسة الولايات المتحدة، ورغبة صانعي القرار الأميركي في الحفاظ على حصانتهم، دفع الولايات المتحدة إلى مواجهة مع اتفاقية محكمة الجزاء الدولية بالذات. لم تسمح شروط اتفاقية روما بملاحقة رعايا الدول التي وقعت على الإتفاقية فحسب، بل أيضاً أي شخص يرتكب جريمة داخل أراضيها. خشيت إدارة الرئيس كلنتون أن تشمل صلاحية محكمة الجزاء الدولية المواطنين الأميركيين إذا وجهت إليهم تهمة باقتراف جريمة في الخارج، وهذا الخوف ازداد حدة من جراء العدد الضخم للدول التي وقّعت الإتفاقية. قال مايكل شارف للجنة الشؤون الخارجية القلقة:

> نحن لسنا الوحيدين في العالم، وما تفعله الدول الأخرى له أهمية، بعكس ما قد يتمنى البعض أو يأمل. الدول الأخرى في العالم أوضحت باكراً بأنه سيكون هناك محكمة جزاء دولية، سيكون هناك محكمة كهذه وعلى الولايات المتحدة أن تتعامل مع هذا الواقع[51].

تنذر الاقتراحات الحالية للتعامل مع هذا الواقع بالشؤم. بالرغم عن أن طريقة شارف المفضلة قد تتضمن تخفيف تلك الشروط التي يمكن أن تشكل خطراً على المواطنين الأميركيين، فإن غلاة المعترضين على الخضوع لمحكمة الجزاء الدولية في الولايات المتحدة اتخذوا موقفاً أكثر عدائية. كان وليام كوهن، وزير الدفاع في إدارة كلنتون، موجعاً في صراحته بتعاطيه مع الحكومة الألمانية حول اتفاقية روما: قد تنسحب القوى المسلحة الأميركية من عمليات حلف شمال الأطلسي في أوروبا إلّا إذا أعطيت هذه القوى بعض الإعفاءات من شروط اتفاقية روما[52]. كانت الولايات المتحدة مستعدة لتضع قوتها العسكرية الضخمة في الهجوم على محكمة الجزاء الدولية، لتجبر بعض الدول على تلطيف اتفاقية روما أو التخلي عن مختلف التدابير الأمنية مع الولايات المتحدة، وبعضها يعود إلى عقود. لم يتصنع عضو مجلس الشيوخ جوزف بايدن كلماته في دعمه لتهديد كوهن: من خبرتي الممتدة أكثر من

عقدين في هذه اللجنة، ليس هناك ما يستثير اهتمام أصدقائنا كمناقشة وضع الإتفاقيات المعقودة بيننا والتي تتعلق بالقوى المسلحة[53].

بعد توقيع الإتفاقية، أصبح من الواضح أن محكمة الجزاء الدولية لم تكن فقط غير مرحب بها في الولايات المتحدة، بل متعارضة مع سعي الولايات المتحدة المستمر لتحقيق سياستها الخارجية. بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة، كانت محكمة الجزاء الدولية «هبة لآمال الأجيال القادمة، وخطوة ضخمة إلى الأمام في المسيرة نحو حقوق عالمية للإنسان وحكم القانون»[54]. ولكن في نظر جيسي هلمز، فإن المحكمة كانت «وحشاً ـ وإن مسؤوليتنا أن نذبحه قبل أن يكبر ويفترسنا»[55]. مرة أخرى، وقعت الولايات المتحدة خارج الحدود والقوانين التي وافقت عليها عملياً كل دول العالم، حتى أنها حاولت ـ بواسطة التهديد والإكراه ـ أن تدمر أضخم التزام حقيقي متعدد الأطراف بالعدالة الدولية.

إن مثلي حملة حظر الألغام، ومحكمة الجزاء الدولية هما خير برهان على أن الولايات المتحدة لها تحفظات جدية على القوانين الدولية الملزمة وإنها وعلى الأخص مترددة في التخلي عن شبكة الأمان المتمثلة بحق استخدام الفيتو في مجلس الأمن إذا ما حوسبت على أعمالها على الصعيد الدولي. ربما الأمر المفاجئ، هو المدى الذي بلغه بعض الدول بالتخلي عن اهتمامات مماثلة تتعلق بالسيادة والمصلحة الذاتية، ممّا ساهم كلياً بخلق معايير دولية جديدة هي على الأقل واعدة وربما عميقة بمضامينها للمستقبل. إنّ الجهود الأميركية لانتهاك هذه المعايير ـ تقويضها أو تدميرها ـ هي لذلك مدعاة اهتمام خاص وتنذر بمستقبل سيّئ في القرن الذي ينتظرنا. على أيّ مجتمع دولي من دون الولايات المتحدة أن يكافح من أجل فرض احترام حقوق الإنسان وحكم القانون؛ وفي حالة خصام مع الولايات المتحدة سيجد أي مجتمع دولي المهمة مستحيلة.

«إنقاذ كل طفل»:
الولايات المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية

بالرغم من أن الولايات المتحدة قد عبرت دائماً بطريقة خطابية عن التزامها

بالحفاظ على السلام وعلى حقوق الإنسان في كل العالم، فإن انهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991 بدا وكأنه مهد الطريق لسياسة خارجية أميركية أكثر فعالية. بعد عقود من حروب بالوكالة مع الإتحاد السوفياتي، تستطيع الولايات المتحدة أن تتدخل الآن، بعيداً عن إلهاءات الحرب الباردة، لنشر القيم الإنسانية والاستقرار السياسي في أنحاء العالم. الأداة المنطقية لهذا التدخل كانت الأمم المتحدة، التي قد تلعب دور الضامن للأعمال والحوافز الأميركية. في عام 1991، كانت إحدى أولى مهام بطرس بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة أن يرسم خطة شاملة لعمليات حفظ سلام متعددة الأطراف ـ وقد بلغ الأمر ذروته في تقرير بعنوان «جدول أعمال للسلم». اقترح بطرس غالي أن تعمد الأمم المتحدة على تطوير قدراتها الخاصة للتدخل بسرعة وبحزم في النزاعات، وحتى تكوين قوة تدخل سريع (مؤلفة من جنود من مختلف الدول الأعضاء) لمحاربة حالات عدم الاستقرار قبل أن تصبح خارجة عن السيطرة. في قلب هذه الخطط كمن أمل مثاليّ بأن النزاعات في التسعينات وما بعدها يمكن وقفها أو احتواؤها بواسطة إرادة المجتمع الدولي. بما أن العالم كان قد أعفي من عبء تنافس القوى العظمى، فإن الأمم المتحدة قد تكون قادرة الآن على حل النزاعات والدفاع عن البريء على قاعدة عادلة ومتسقة[56].

نظراً لقوتها المنقطعة النظير، فإن الولايات المتحدة قد تحدد بالتأكيد مصير هذه المثل العليا؛ الإشارات الأولية كانت واعدة. في عام 1992، وهي سنة انتخابية في الولايات المتحدة، تبين أن خطة بطرس غالي تحظى بتأييد كلا الحزبين السياسيين الأساسيين. أفاد جورج بوش من عقوبات الأمم المتحدة التي فرضت على العراق بعد نهاية الحرب التي قادتها أميركا عام 1991، ونجاحه الشخصي في ذلك الصراع جعله أكثر تعاطفاً مع فكرة العمل التعددي (الإنتقائي). كلنتون، الذي كان منافس بوش في المعركة الرئاسية، كان أكثر دعماً لتلك الفكرة. محاطاً ببعض المستشارين الذين تكلموا بحماسة عن الأمم المتحدة وإمكانية التوصل إلى رؤية عالمية أكثر استقراراً، شدد كلنتون في حملته الانتخابية على فوائد شراكة جديدة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. عندما ربح كلنتون الانتخابات الرئاسية، بدت رؤية بطرس غالي بتقوية الأمم المتحدة أقرب إلى الواقع[57]. لن يطول الأمر على كل حال، حتى توضع التزامات كلنتون موضع الاختبار.

«تعددية جازمة»:
التدخل في الصومال، 1992 ـ 1993

بعد خسارته في انتخابات عام 1992، شرع بوش بالعمل على آخر مبادرة له في حقل السياسة الخارجية التي لازمت خليفته لفترة من الزمن. إن انهيار الحكومة في الصومال إام 1991 تسبب باندلاع قتال عنيف بين مجموعات صومالية متعددة، وما نتج عنه من عدم استقرار كاد أن يودي بالبلاد إلى شفير مجاعة شاملة. ممارساً صلاحياته الرئاسية لآخر مرة، اقترح إرسال قوة إغاثة أميركية ضخمة لتأمين توزيع المواد الغذائية والمساعدة الإنسانية. بعد تقديمه هذا الاقتراح للأمم المتحدة، حصل بوش على موافقة مجلس الأمن بتشكيل قوة عمل موحدة (UNITAF)، مؤلفة من حوالي 30 ألف عنصر من المارينز الأميركيين لمحاربة المجاعة الوشيكة. وصلت هذه القوة إلى الصومال في 9 كانون الأول/ديسمبر 1992، وأحرزت تقدماً فورياً في تسليم المؤونات الغذائية والصحية. اضطر قادة الفرق المتقاتلة في الصومال إلى التواري عن الساحة من جراء هذا الاستعراض المثير للقوة، وتم إنقاذ عدد كبير من الصوماليين الذين كانوا مهددين بالمجاعة[58].

غادر بوش البيت الأبيض في شباط/فيفريه 1993، مورثاً العملية الضخمة المشتركة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في الصومال لإدارة كلنتون الجديدة. يبدو أن دعوات كلنتون الشخصية لاتباع سياسة خارجية أكثر تعددية وإنسانية قد استجيب لها حتى من سلفه، ولقد سارع فريق كلنتون بتحديد الطرق التي سيعتمدها في حقل حفظ السلام الدولي والمبادرات الإنسانية. بالرغم عن أن وزير خارجية كلنتون، وارن كريستوفر، كان مسؤولاً عن تنفيذ السياسة الخارجية، فإن القوة الفكرية الدافعة للسياسة الخارجية الجديدة لإدارة كلنتون أتت من أنطوني لايك، مستشار كلنتون للأمن القومي ومادلين أولبرايت، سفيرة الولايات المتحدة الجديدة في الأمم المتحدة. استخدمت أولبرايت تكراراً عبارة «التعددية الجازمة» لتصف طريقة التفكير الجديدة في القضايا الخارجية. لن تقف الولايات المتحدة موقف المتفرج بينما الصراعات تتأجج في العالم، كما أن الحكومة الأميركية لن تعمد إلى استخدام قوتها السياسية والعسكرية إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على التدخل بدلاً عنها. في صيف 1993، قام لايك وأولبرايت بوضع مسودة العرض التوجيهي الرئاسي العام-13

(PRD-13)، وهو اقتراح يتعهد بتخصيص قوى عسكرية أميركية للمشاركة بعمليات الأمم المتحدة، وهي الخطوة الأولى نحو تحقيق «التعددية الجازمة». كان الرئيس الجديد متحمساً لتعزيز أفكاره والوفاء بوعوده للأمم المتحدة[59].

على كل حال، سوف تفكك المهمة المشتركة للولايات المتحدة والأمم المتحدة في الصومال، خيوط هذا التوجه السياسي مظهرةً تردداً وكرهاً أميركياً كانا دائماً يختبئان خلف تصريحات كلنتون الخطابية الجديدة. عندما أرسل جورج بوش الجنود إلى الصومال في بادئ الأمر، أوضح بطرس غالي أن ضمانة الاستقرار في المدى البعيد يمكن التوصل إليها فقط من خلال التعامل مع المسرح السياسي الصومالي، أو بواسطة جهود متضافرة لنزع السلاح من جميع الزمر الصومالية[60]. بالرغم من القوة الأميركية الهائلة، رفض بوش بشكل قاطع استخدام الجيوش الأميركية لوضع اليد على مخابئ السلاح المخزن من قبل الأفرقاء المتقاتلين. بما أن الولايات المتحدة كانت الدولة التي زودت النظام الصومالي السابق في الثمانينات بأغلبية هذه الأسلحة، فإن الحكومة الأميركية كانت في وضع يسمح لها فهم المخاطر التي قد تتسبب بها هذه الأسلحة لجهة الاستقرار السياسي والاجتماعي. ومع ذلك، لم يظهر أي من الرئيسين بوش أو كلنتون أي رغبة في استخدام الوجود العسكري الأميركي الضخم لخلق مناخ ملائم لعمل سياسي هادف[61].

طرح هذا الأمر السؤال التالي: ما هي الأعمال التي كانت تقوم بها الجيوش الأميركية في الصومال في المقام الأول؟ حصر بوش تورط قوة العمل الأميركية بجولة خدمة مدتها ستة أشهر، وتابع كلنتون سياسة بوش بتقليص دور الولايات المتحدة لجهة فرض السلام. عندما غادر القسم الأكبر من الجيوش الأميركية الصومال في أيار/ماي 1993، أصبح مصير مهمة الأمم المتحدة (والتي أعيد تسميتها الآن UNOSOM) مشكوكاً فيه بصورة جدية[62]. جعل الأفرقاء الصوماليون الذين حافظوا على كل أسلحتهم، والعدد المتناقص للجنود الأميركيين (المضاف إليهم عناصر وجنود الأمم المتحدة) المحافظة على الجهود الإنسانية والاستقرار الاجتماعي أمراً في غاية الصعوبة. أنقذ التدخل الأميركي كثيراً من الصوماليين من خطر المجاعة الداهم، ولكنه قدم القليل في مجال تعزيز التنمية السياسية في البلد. كانت القوى المسلحة

الأميركية، حتى في هذه المهمة التي أقرت من قبل الأمم المتحدة، دائماً تحت القيادة الأميركية ولم تستجب لطلبات الأمم المتحدة للقيام بحملة واسعة لنزع السلاح[63].

كان الخيار الآخر للقوة الأميركية السعي إلى مفاوضات سياسية بين مختلف قادة الأفرقاء المتنازعين، ومحاولة تحقيق بواسطة الديبلوماسية والمفاوضات ما لم يكونوا مستعدين لتحقيقه بواسطة القوة العسكرية. ولكن الوحدة العسكرية الجديدة للأمم المتحدة برهنت كسالفتها أنها غير راغبة في القيام بهذا النوع من المهام؛ وبما أن الوحدات الأميركية كانت لا تزال تشكل معظم القوة الهجومية في الصومال، فإن الأمم المتحدة لم تكن في وضع يسمح لها طلب تغيير في السياسة الأميركية. بعدما استبدلت الـUNITAF بالـ UNOSOM في صيف 1993، أقر بطرس غالي فعلياً أن الولايات المتحدة قد تقرر مصير الصومال بتعيين أميرال أميركي، جوناثان هاو، ليترأس مهمة الـ UNOSOM. بالرغم عن تكليف الأمم المتحدة، وآراء بطرس غالي الخاصة حول الحاجة لنزع السلاح، فإن الجهود في الصومال انقسمت الآن إلى عنصرين كانا إما غير فاعلين أو غير مستجيبين لرغبات الأمم المتحدة: قوة عسكرية معظمها أميركي، حيث كانت الوحدات تتلقى أوامرها من قادتها المباشرين وترسم استراتيجيها الخاصة، ومهمة أكثر شمولاً للأمم المتحدة، معتمدة كلياً على القوى العسكرية الأميركية، وفي أي حال، يترأسها أميرال أميركي. نظراً إلى الجهود الأميركية الأخيرة لإظهار الوضع في الصومال وكأنه تحت إشراف الأمم المتحدة، من المفيد أن نذكر أن الإشراف على العمليات والتخطيط الاستراتيجي بقي كلياً في يد الأميركيين[64].

بين خيار نزع السلاح وخيار العمل السياسي، اختارت الحكومة الأميركية وقادة الوحدات العسكرية على الأرض مزيجاً كارثياً من الاثنين. بدلاً من نزع السلاح من مختلف الأفرقاء، أو إقامة حوار مع قادتهم، أصبح الهاجس الوحيد للمسؤولين الأميركيين في واشنطن (والقادة على الأرض) هو محمد فرح عيديد، زعيم قبيلة حابير جدير. بالتأكيد، لم يكن عيديد صديقاً للأمم المتحدة، وكان متهماً بقتل 24 جندياً باكستانياً من عناصر حفظ السلام بعد الغارة التي قامت بها الـUNOSOM في حزيران/ جوان[65]. ولكن القرار برد عسكري ضد عيديد فقط أسفر عن نتيجة خطرة بتوريط الـUNOSOM كفريق في النزاع متحالف ضمنياً مع خصوم عيديد، وبتدمير

الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلمي بين الأفرقاء الصوماليين[66]. بالرغم من أن موت الباكستانيين لم يثر اهتمام الاعلام في أميركا، فإن المسؤولين في إدارة كلنتون والكونغرس الأميركي أخذوا علماً بازدياد التصعيد في مهمة الـ UNOSOM، وتلقوا تحذيرات مقنعة من أن هذا التصعيد قد ينتهي بكارثة. قال فرنك كريجلر، السفير الأميركي السابق في الصومال، في شهادته أمام أحد لجان الكونغرس في تموز/جويليه 1993 إنه بعد نجاح المهمة الإنسانية الأولى للعملية الأميركية سيحوّل «الانتصار إلى مأساة، باستخدام قوة عسكرية وحشية في وضعية تتطلب دبلوماسية هادئة، وساطة متأنية، ثبات وتفهم»[67].

إذا كان وقع هذه الكلمات هزيلاً في واشنطن، فلم يكن لها أي وقع في موقاديشيو، العاصمة الصومالية، حيث شنت قوات الأمم المتحدة هجوماً خبيثاً لتقصي مكان وجود عيديد واعتقاله، وقد باتت الحكومة الأميركية تصفه الآن بأمير حرب (Warlord). حتى لو أقرينا أن ذلك الهدف مرغوب فيه، كان من الصعب علينا أن ندرك كيف يساهم تخفيض عدد الوحدات الأميركية في الـUNOSOM في تحقيق هذا الهدف. خفضت إدارة كلينتون العالقة بين رغبة للقتال في الصومال، وميل لإعادة الجنود إلى أميركا، عدد وحداتها في أيار/ماي بصورة مفاجئة، ومن ثم أعطت تعليمات لقوة عسكرية صغيرة للقيام بدور أكثر عدوانية. أشار فرنك كريجلر في شهر تموز/جويليه إلى أن الخطة السياسية الجديدة «أظهرت وحدات القتال الأميركية في الدور البشع لطيارين مستأسدين يهدفون إلى فرض السلام على الصوماليين بقوة السلاح». المفاهيم المتعارف عليها لعملية حفظ السلام (مراقبة اتفاقية معقودة) وعملية صنع السلام (تشجيع ظروف الاستقرار والتفاهم السياسي) أصبحت غريبة في هذه الوضعية الجديدة. أعلنت الولايات المتحدة الحرب على عيديد، حتى أنها أحضرت وحدة صغيرة من وحدات الكوماندوس لضمانة توقيفه أو تصفيته[68].

يمكن أن تغفر للشعب الأميركي لاعتقاده أن الوحدات الأميركية كانت تحافظ على السلام في الصومال خلال صيف وخريف 1993؛ ولكن في الواقع، كانت إعادة تشكيل (وعسكرة) مهمة الـ UNOSOM تقوي الشكوك بين الأميركيين والشعب الصومالي بعدما أتوا لمساعدته. دفعت الغارات المسلحة على أبنية مركز المدينة، تقليص المساعدات الإنسانية، وأزيز المروحيات المحلقة على ارتفاع منخفض الكثير

من الصوماليين لإعادة تحديد المهمة المشتركة للولايات المتحدة والأمم المتحدة بعملية غزو بدلاً من عملية إغاثة[69]. في الوقت نفسه، بدأ الجنود الأميركيون بوصف موقاديشيو بـ «دودج سيتي» (Dodge city) أو أرض الهنود الملأى بالضامرين. لم تكن كتيبة الرانجرز (Rangers) الأميركية التي تضم أكثرية من الجنود البيض والتي نفذت معظم العمليات الهجومية كانت غير مناسبة نظراً للحساسيات التي تحيط بعمليات حفظ السلام، التي تفضل أن ترى التدخل في الصومال على قاعدة الأبيض والأسود[70].

آلت الحرب ضد عيديد إلى نتيجة دامية في الثالث من تشرين الأول/أوكتوبر 1993، بعد أن حوصرت عناصر من كتيبة الرانجرز وفرقة المغاوير دلتا (Delta) في وسط مقاديشيو أثناء شنّها مجدداً غارة على أتباع عيديد. واجه الجنود مقاومة منظمة ليس فقط من جنود عيديد، بل من النساء والأطفال الذين كانوا في بعض الأحيان، يردون على نار الأميركيين بالمثل. لم تكن القوات الأميركية على اطلاع كامل على آثار العلاقات المتدهورة مع سكان موقاديشيو وكانت تحلّق بمروحياتها فوق المدينة، مبتعدة عن المشاكل الخطيرة. في الثالث من تشرين الأول/أوكتوبر، واجه الجنود الأميركيون حقيقة المدى الذي بلغه غضب السكان المحليين وحتى كراهيتهم من جراء تغيير مهمة الـ UNOSOM. قبل انتهاء المعركة، قتل ثمانية عشر أميركياً في شوارع المدينة؛ قتل مئات، وربما أكثر من ألف صومالي بسلاح القوات الأميركية المتراجعة. دارت الوضعية الصومالية في حلقة مفرغة، وباتت قوات حفظ السلام مشتركة الآن بمباراة في إطلاق النار العشوائي مع الشعب الصومالي. وفقاً لكل المقاييس، كانت المهمة الأميركية في الصومال مهمة فاشلة[71].

كان لكيفية حصول هذا الفشل أثر عميق على سياسة الولايات المتحدة الخارجية. أصيب الشعب الأميركي بصدمة بعد علمه بمقتل الجنود الأميركيين في مهمة حفظ سلام تحت راية الأمم المتحدة وفي بلد بعيد: أسئلة ملحة ـ ماذا كانوا يفعلون هناك؟ كيف يمكن حصول ذلك؟ ـ وجهت إلى إدارة الرئيس كلنتون التي كانت في ذاك الوقت في غاية الحساسية لحالة المد والجزر في التأييد الشعبي[72]. عرفت الأسباب الرئيسية للكارثة بسرعة: الخفض الكبير في حجم القوات الأميركية في أيار/ماي 1993؛ انتقال القوات الأميركية إلى عمليات هجومية ضد عيديد بالتزامن مع هذا

الخفض؛ الإهمال الأولي في محاولات نزع السلاح، وأخيراً إهمال التقدم السياسي في المفاوضات بين قادة الفرق.

لم يكن الإقرار ببساطة بهذه الحقائق من قبل الحكومة الأميركية بالأمر السهل، لمعرفتها أن ذلك قد يسبب الإحراج لإدارة كلنتون. كانت مادلين أولبرايت قد بشرت بحقبة جديدة من العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وكانت معروفة شخصياً بشعار «التعددية الجازمة» الذي جلب الولايات المتحدة إلى الصومال؛ في تلك الأثناء، كان رجال السياسة والقادة العسكريون الأميركيون قد ضمنوا سيطرة أميركية محكمة على الـUNOSOM، وقد يصبحون خصوصاً عرضة لتهم إساءة الإدارة والتخطيط الرديء. في الأيام التي تلت الغارة، أقر مسؤولون رفيعو المستوى في إدارة كلنتون بأن الولايات المتحدة ارتكبت بعض الأخطاء. وارن كريستوفر، وزير الخارجية، اعترف في إحدى المقابلات قائلاً «لقد ركزنا بكثافة على المسار العسكري وفقدنا التركيز على المسار السياسي»[73]. بعد أن أعطوا بعض الوقت للتفكير بأفضل طريقة لتلفيق خبر فشل المهمة للشعب الأميركي الغاضب، بدأ المسؤولون الرسميون فوراً بإلقاء اللوم على الأمم المتحدة. بالرغم من أن الولايات المتحدة قادت المحاولات ضد عيديد، وصعدت المواجهات العسكرية، بدأ كلنتون بالتلميح إلى أن الأمم المتحدة كانت المسؤولة عن هذا الخطأ السياسي القاتل. في بعض الخطب والمقابلات، كان كلنتون يتوعد أنه في عمليات مستقبلية ستكون وحدات الجيش الأميركي «تحت قيادة أميركية»، وكأن الحالة لم تكن كذلك في الصومال؛ وقد أشار إلى أن القوات الأميركية المتبقية في موقاديشيو ستعاود اكتشاف مهمتها الإنسانية بالرغم من حملة الأمم المتحدة الانتقالية ضد عيديد[74].

في مكان ما خلف هذه الأحداث الفورية كان العرض التوجيهي الرئاسي العام-13، لا يزال قيد الدرس من قبل كلنتون ومستشاريه ولكنّه أصبح الآن تحت تأثير الفشل الذريع في الصومال. بينما كان كلنتون يتحضر لإعادة القوى الأميركية المتبقية إلى الوطن في آذار/مارس 1994، تاركاً الأمم المتحدة تتعاطى مع التدمير المتواصل للمجتمع المدني في الصومال، قام كريستوفر، أولبرايت ولايك بتنقيح العرض التوجيهي الرئاسي العام-13 بالتوافق مع الأحداث الأخيرة. بالرغم من أن المشاركة الأميركية في الـ UNOSOM قدمت أفضل مثال عن كيفيّة «عدم إدارة عملية حفظ

سلام»، فإن فريق كلنتون استخلص العظة من الصومال بأنه كان يجب على الولايات المتحدة ألّا تتكفل بعملية حفظ سلام في المقام الأول. لم تُفَسر عملية الصومال كنموذج لعملية تدخل شابها بعض الأخطاء، وإنما استخدمت لتبرير لامبالاة الولايات المتحدة المتجددة على صعيد العلاقات الدولية. كان لهذا نتائج كارثية في عام 1994، حين ساهمت الإصابة الأميركية بعدوى «الأعراض الصومالية» في نجاح جريمة الإبادة الجماعية في رواندا[75].

«واقعية جديدة»:

إبادة جماعية في رواندا، 1994:

كان إعلان إدارة كلنتون الأولي عن التوجيه الرئاسي العام-13 في أوائل عام 1993 قد اجتذب انتباه الكونغرس والإعلام الأميركي، وكان توقع صدور التوجيه السياسي الناجز هو مدار الحديث في واشنطن بالرغم من أن مداولات الإدارة امتدت إلى عام 1994. بعد الصومال، كان المراقبون لا يزالون مهتمين بمصير «التعددية الجازمة» وبمعرفة ما إذا كانت أحداث تشرين الأول/أوكتوبر 1993 سوف تؤثر على الخطاب المتفائل للتصريحات السياسية السابقة. في 5 أيار/ماي 1994، كُشف النقاب في النهاية عن النسخة المنجزة من العرض التوجيهي الرئاسي-13، والذي أعيدت تسميته حديثاً بالقرار التوجيهي الرئاسي-25 (PDD-25). أطلع أنطوني لايك الصحافة على عملية المشاورات الطويلة التي أدت إلى السياسة الجديدة، وهيأ لسياق عدم الاستقرار السياسي العالمي الناجم عن الاندفاع الأميركي الإنساني:

> عندما أستيقظ كل صباح وأنظر إلى العناوين الرئيسية والأخبار والصور على التلفزيون عن تلك النزاعات، أريد أن أعمل لإنهاء كل نزاع. أريد أن أعمل لأنقذ كل طفل هناك. وأنا أعلم أن الرئيس يريد ذلك، وأن الشعب الأميركي يريد ذلك.

ولكن مع الوضع الصومالي المتصدر الواجهة، أشار لايك إلى «واقع أننا لا نستطيع حل مشاكل باقي الشعوب: نحن لا نستطيع أن نبني لهم أوطانهم». من أجل ذلك، كان التوجيه الرئاسي-25 محاولة أميركية لطرح بعض «الأسئلة الصعبة» حول حفظ السلام، ولأخذ «خيارات صعبة تتعلق بمتى وأين يمكن للمجتمع الدولي أن يتدخل»[76].

لم يعنِ ذلك تغيراً في السياسة الأميركية لإنهاء «التعددية الجازمة»، فحسب، بل هو أيضاً تقويض للأمم المتحدة الأكثر ليونةً والأسرع استجابةً التي ارتآها بطرس غالي وكلنتون نفسه عام 1992. وفقاً لترتيبات تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كان على الولايات المتحدة أن تساهم بـ 30% من مجمل النفقات. أشار القرار التوجيهي الرئاسي-25 إلى أن الولايات المتحدة ستسعى إلى إعاقة مهمات الأمم المتحدة الباهظة التكاليف، بطرح «أسئلة صعبة» وفرضياً، إجبار الأمم المتحدة على تقديم إجابات صعبة لمختلف طلبات المساعدة من ضحايا الصراعات الأهلية والكوارث الإنسانية[77]. تضمّن التزام كلنتون الأولي بالتعددية عنصرين: تقوم الولايات المتحدة بتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية ضمن إطار الأمم المتحدة، وتساهم بحصتها في مهام حفظ السلام والمهام الإنسانية للأمم المتحدة حتى بما يتعدى الحدود الضيقة للمصالح الأميركية الخاصة. عدل القرار التوجيهي الرئاسي-25 هذا التوكيد بصورة جوهرية. أعاد أنطوني لايك التأكيد على حق الولايات المتحدة بالتصرف بطريقة أحادية على المسرح العالمي في سعيها وراء مصالحها الخاصة، مع التشكيك في الوقت نفسه بإمكانية نجاح أي عمل جماعي أو مساعي حفظ السلام[78]. رفضت رفضاً قاطعاً، الاقتراحات التي قدمت سابقاً لإنشاء قوة عسكرية خاصة بالأمم المتحدة جاهزة للاستخدام، وتدهورت العلاقة بين مادلين أولبرايت وبطرس غالي بصورة ملحوظة. لم تكن المشكلة فقط في التردد الأميركي الجديد للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة، ولكن في مساعي أولبرايت وإدارة كلنتون الحثيثة لمنع الأمم المتحدة من التدخل في مناطق تقع خارج دائرة مصالح الولايات المتحدة. قدمت أولبرايت، في معرض الإشارة، مشيرةً إلى تشكيك بطرس غالي حيال التغير في السياسة الأميركية، تقييماً صريحاً لميزان القوى بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة: «لا يمكنه نقض سياسة الولايات المتحدة. هذا أمر مضحك»[79].

حافظت الولايات المتحدة طبعاً، على حقها ورغبتها في نقض مبادرات الأمم المتحدة، ولقد سنحت الفرصة فوراً للمسؤولين في إدارة كلنتون للتدليل على ما أسمته أولبرايت «واقعية جديدة» في نشر قوات حفظ السلام[80]. بعد إنجاز نص القرار التوجيهي الرئاسي-25 في نيسان/أفريل 1994، إندلع النزاع في رواندا، إحدى دول أفريقيا الوسطى[81]. أُسقِطَت الطائرة التي كانت تقل الرئيس الرواندي فوق كيغالي،

عاصمة رواندا، في 6 نيسان/ أفريل وأدت إلى قيام أعمال عنف شاملة(82). كان الشعب الرواندي منقسماً تبعاً لخطوط إتنية إلى الهوتو (الذين شكلوا غالبية الشعب) والتوتسي، وقيادة متطرفة ومجاهرة لقبائل الهوتو التي كانت قد أمضت الأشهر الأولى من عام 1994 في تهيئة الظروف لقتل أفراد قبيلة التوتسي على نطاق واسع. كانت قوات الأمم المتحدة المتمركزة في رواندا لمراقبة تنفيذ اتفاقية سياسية سابقة، على علم بمخططات الهوتو وبعثت برسائل إلى قيادة قوات حفظ السلام في نيويورك وإلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن معربة عن قلقها حيال التطورات. لقد بُعِث بهذه الرسائل قبل فترة من حادث إسقاط الطائرة وعمليات القتل التي تلته. سعى قائد بعثة مساندة رواندا التابعة للأمم المتحدة (UNAMIR)، روميو داليري، للحصول على إذن لمصادرة مخازن السلاح وطلب تعزيز قواته لحفظ السلام والتي يبلغ عديدها 2 700 عنصر. بالرغم من أن هذا الطلب قد وصل من دون أدنى شك إلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فإنه لم يلق أي جواب؛ وتركت وحدة داليري الصغيرة لتواجه بمفردها أعمال القتل المتصاعدة بصورة جنونية في نيسان/ أفريل(83).

بعدما بدأت عملية الإبادة الجماعية، تمكنت قوات داليري، إضافة إلى بعض الـ[illegible] الدولية وبعض المراقبين، من توضيح طبيعة الاقتتال في رواندا بسرعة. [illegible]رغم من أن جيشاً من التوتسي (جبهة رواندا الوطنية RPF) قد بدأ بقتال القوات الحكومية (هوتو) بعد السادس من نيسان/ أفريل، فإن غالبية عمليات القتل كانت تحصل في مناطق تحت سيطرة الهوتو، حيث لم يكن هناك أي نوع من القتال. قام الهوتو المتطرفون بقتل الهوتو المعتدلين في أعقاب حادث إسقاط الطائرة، تواقين إلى تثبيت سلطتهم وقطع الطريق على أي مسعى للمصالحة؛ بعدها قام مؤيدو «قوة الهوتو» بتحريض عصابات من الهوتو لتولي إبادة التوتسي الجماعية. عمليات القتل هذه حصلت بعيداً عن الإشتباكات المسلحة بين جبهة رواندا الوطنية وقوات الهوتو الحكومية، وكانت تتم بواسطة تقنيات بدائية مثيرة للاشمئزاز: كان التوتسي يُقْتَلون بأسلحة نارية صغيرة أو، بطريقة أكثر شيوعاً، كانوا يُضْرَبون حتى الموت بالسواطير(84).

حتى بعد تقدير حجم عمليات القتل، كانت قوات الـ UNAMIR مقتنعة بأنها تستطيع وقف الإبادة الجماعية بتعزيزات متواضعة فقط ـ تعهد روميو داليري بإعادة

فرض النظام بقوة عددها 000 5 جندي، بتعطيل الشبكة الإذاعية لـ «قوة الهوتو» ونزع سلاح عصابات حمل السواطير[85]. لكن مجلس الأمن كان ميالاً إلى سحب مجموعة الـ UNAMIR كلياً. إن قتل عشرة جنود بلجيكيين في أول يوم من المذبحة أكد على رغبة بلجيكا بالإنسحاب ولم يكن هناك أي بلد راغب أو قادر على أخذ مكانها وناشد بطرس غالي أعضاء مجلس الأمن لتقديم التعزيزات الضرورية، وتمكن في النهاية من أن يحافظ على الأقل على قوة رمزية مؤلفة من 500 عنصر في رواندا، بالرغم من اعتراضات الولايات المتحدة[86]. تمكنت قوة الأمم المتحدة هذه المؤلفة من 500 عنصر من حماية ما يقارب 000 30 من التوتسي في أماكن مختلفة حول عاصمة رواندا، كيغالي ـ هذه الأرقام تشير إلى فعالية تلك العناصر المتبقية من قوة حفظ السلام، والأرواح العديدة التي كان بالإمكان إنقاذها لو أن المجتمع الدولي كان راغباً في تعزيز الـUNAMIR وإيقاف الإبادة الجماعية[87].

من المنظور الأميركي بالطبع، كان عنصر المجازفة ضئيلاً جداً في رواندا. وفقاً للقرار التوجيهي الرئاسي-25، صلة الأزمة بالمصالح الأميركية، والكلفة المتوقعة لعملية حفظ السلام، يجب أن تراعى بدقة قبل تبني أي من «الخيارات الصعبة». قد يكون الحافز الأميركي الوحيد للتدخل في رواندا إنسانياً، الرغبة (كما صاغها أنطوني لايك) في «إنقاذ كل طفل». لكن التجربة الصومالية بددت المخزون الأميركي من الإرادة الطيبة، ولقد بذل المسؤولون في إدارة كلنتون قصارى جهدهم لتحاشي مطالبة الإعلام للولايات المتحدة بالقيام بأعمال الإغاثة[88]. في الحادي عشر من نيسان/أفريل، كانت وزارة الخارجية قد أوكلت هذه المسألة للأمم المتحدة؛ في نهاية نيسان/أفريل عندما أكدت قوات الـ UNAMIR أبعاد واتجاه الإبادة الجماعية بشكل قاطع، حاول مسؤولو وزارة الخارجية وضع غشاوة على الصورة بالإشارة إلى «أعمال عنف واقعة بين مجموعات وفرق مختلفة»[89]. بالرغم من أن الأمم المتحدة حذرت مسبقاً من الإبادة الجماعية للتوتسي، ووقفت الآن شاهدة على ارتكاب أعمال القتل من جهة واحدة، فإن الناطقين الرسميين الأميركيين ما زالوا ينكرون الوقائع الحاسمة: «إنها ليست مجرّد فئة مجرمة ضد فئة أخرى»، هذا ما صرح به أحد مسؤولي وزارة الخارجية أمام هيئة صحافية فضولية[90].

بالرغم من أن الولايات المتحدة أدركت على وجه الصحة أنه لم يكن لديها

مصالح هامة في رواندا، فإنها تحاشت مسؤولياتها في القانون الدولي بالقضاء على حادث إبادة جماعية. وفقاً لإتفاقية معاهدة مكافحة الإبادة الجماعية عام 1948، التي وقعتها الولايات المتحدة، أكد الفرقاء المتعاقدون «أن الإبادة الجماعية هي جريمة ينص عليها القانون الدولي وأنهم يتعهدون بمنعها ومعاقبة مرتكبيها»[(91)]. كان يجب على هذه الفقرة البسيطة أن تجبر الولايات المتحدة (وباقي موقعي الاتفاقية) على التدخل في رواندا حتى وإن لم تكن مصالحها المباشرة مهددة. بدلاً من ذلك اعتمدت إدارة كلنتون استراتيجية ذات مسارين للتقليل من أهمية الحاجة إلى التدخل الأميركي[(92)]. أولاً، أظهر المسؤولون تردداً كبيراً في استخدام عبارة «إبادة جماعية»، مستخدمين غالباً طريقة معقدة باللعب على المفردات لتحسين وقعها وتحاشي أي مسؤولية أمام القانون الدولي، لفشلها بمنع هذه الجرائم[(93)]. ثانياً، حاول مسؤولو إدارة كلنتون أن يخففوا من أهمية معاهدة 1948 بالإشارة إلى أنّها خولت القيام بعمل دولي فحسب في حالة الإبادة الجماعية ولم تجبر أي مُوَقِّع على التدخل[(94)]. إذا كان المسار الأول قد خان الضحايا المباشرين في رواندا، فإن المسار الثاني دل على عدم اعتبار أخطر لأولئك المهددين بالجريمة القصوى في القانون الدولي. لقد بدا بوضوح أن إدارة كلنتون كانت ملتزمة بشدة بالقرار التوجيهي الرئاسي-25، وسياسته الجديدة بالابتعاد عن مسؤوليات حفظ السلام، لدرجة أنها كانت راضية بالسماح حتى بحصول إبادة جماعية من دون أن تحرك ساكناً. كما أن مادلين أولبرايت صرحت بفخر أمام أحد لجان الكونغرس في 17 أيار/ماي، أثناء استمرار عمليات القتل في رواندا قائلة: «لا يمكن إرغامنا على المشاركة بأي مهمة متعارضة مع مصلحتنا»[(95)].

تصرفت أولبرايت، التي كانت تبدو في السابق كأكبر مساند لعمليات الأمم المتحدة في إدارة كلنتون، وكأنها «الواقعية» الرئيسية في إدارته حيال مسألة رواندا. بينما كان بطرس غالي يحث مجلس الأمن على القيام برد معيّن، هددت أولبرايت بنقض اقتراحات تعزيز وحدات الـ UNAMIR بحجة أن مهمة الأمم المتحدة غير واضحة وغير محددة[(96)]. لمدة أسبوعين، أخرت أولبرايت بفعالية خطة الأمم المتحدة لإرسال 5 500 عنصر بصورة فورية إلى رواندا في 17 أيار/ماي واعتبرت أن «إرسال قوة الأمم المتحدة إلى مناطق الاضطرابات في رواندا من غير مخطط عمليات سلم هو ضرب من الجنون»، وأوقفت اقتراح التعزيز الفعلي لقوات داليري[(97)]. وشرحت

أولبرايت الوضعية لإحدى الصحافيات المشكّكة، مستخدمة لغة القرار التوجيهي الرئاسي-25، وبنبرة كلنتون العاطفية:

> حسناً، المسألة هنا يا مارغريت، هي أن الجميع يريدون المساعدة في رواندا. إنها حالة مريعة. نحن نعلم أن مئات ألوف الأشخاص قد قتلوا أو هجروا، وهناك رغبة جامحة في القيام بعمل معيّن. ولكن شعرنا أنه من الأهمية بمكان أن نتصرف بمسؤولية وألّا نعطي وعوداً فارغة. إنه من غير المفيد لأي طرف أن نتحدث عن إرسال قوة قبل أن نجيب على السؤال: ماذا ستفعل هذه القوة، وهذا ما نسميه «مفهوم العمليات».

قدمت أولبرايت هذا الشرح علماً أن قوات الـUNAMIR كان لها «مفهوم عمليات» منذ شهر كانون الثاني/جانفيه، وأنها كررت رغبتها بإيقاف الإبادة الجماعية في شهر نيسان/أفريل. لم يلاق تردد أولبرايت أي استحسان على الصعيد العالمي، وتساءل كثير من المعلقين حول محاولتها تحاشي أي تدخل في رواندا. حتى زملاؤها الديموقراطيون أظهروا الاستهجان؛ في مقابلة تلفزيونية خلال البرنامج الإخباري نفسه الذي أجرى مقابلة مع أولبرايت، رفض عضو الكونغرس دونالد باين بغضب تبريرها لعدم التدخل: «قد تظن أننا بلد من الدرجة الثالثة مرتبك بشأن العمل الذي عليه القيام به. لقد صدمت وخاب أملي من التصريح الذي سمعته للتو»[98].

أكّدت المحاولات الأميركية الحثيثة لتحاشي أي مسؤولية في رواندا زوال التعددية، وتعثّراً في حظوظ الأمم المتحدة. فقد بطرس غالي أناته في النهاية، بعد أن واجهته الولايات المتحدة بمزيد من التأجيل في نهاية شهر أيار/ماي، وشجب المساعي المبذولة في رواندا واصفاً إياها بأنها «فضيحة»:

> نحن جميعاً مسؤولون عن هذا الفشل. ما حصل هو عملية إبادة جماعية. أكثر من 000 200 شخص لاقوا حتفهم، والمجتمع الدولي لا يزال يناقش ما يجب القيام به[99].

في بداية حزيران/جوان، تأجّل تعهد من قبل منظمة الوحدة الأفريقية بتقديم وحدات عسكرية للتوجه إلى رواندا من جراء تردد الولايات المتحدة بتزويد هذه الوحدات بآليات مصفحة. على الرغم من مديونيتها للأمم المتحدة، قررت الحكومة الأميركية تقاضي بدل إيجار عن هذه الآليات، مسببة مزيداً من التأخير في وصول قوة قد تتمكن من احتواء عمليات القتل[100]. لم يتم تعزيز الوجود العسكري لقوات

الـ UNAMIR في رواندا بشكل فعلي حتى حلول شهر تموز/جويليه. خلال المائة يوم من عدم التدخل الأميركي، لاقى 500 000 شخص على الأقل حتفهم إما بالأسلحة النارية أو بالسواطير(101). كشفت الإبادة الجماعية في رواندا النتائج المميتة للسياسة الأميركية الجديدة في حفظ السلام، وأكدت الهوة بين المسؤوليات المعلنة للمجتمع الدولي ورغبة الدول في الوفاء بالتزاماتها. أعلنت إدارة كلنتون في عام 1993 دعمها «للتعددية الجازمة»؛ بعد مرور سنة، وبعد الأخطاء في الصومال وعمليات القتل في رواندا تم التخلي عن هذه السياسة. أصابت الولايات المتحدة قضية حفظ السلام بالضمور، بعد أن ترددت في التخلي عن دورها الرئيسي في قضايا العالم ولكن غير راغبة في تقديم وحدات عسكرية ومال لعمليات الأمم المتحدة، في الوقت الذي كانت فيه الحالة في رواندا تتطلب رداً ليناً وفعالاً. بالرغم من أن عمليات القتل في أوائل نيسان/أفريل كانت ستقع في أي حال، فإن التعزيزات الفورية لقوة الـ UNAMIR كان بإمكانها أن تنقذ على وجه التأكيد آلافاً وربما مئات الآلاف من الأرواح. بدلاً من ذلك، بذل المسؤولون الأميركيون كل ما في وسعهم لتجنب إقحام جنود أميركيين في عمليات التدخل، وأحبطت جميع المساعي لإرسال أي نوع من القوة باعتبار أن الولايات المتحدة قد تضطر لتحمل قسم من نفقاتها. في حين تمكنت مادلين أولبرايت من التباهي أمام الكونغرس «بواقعية جديدة» في السياسة الخارجية الأميركية، فإن ذلك مثّل أدنى مستوى في التزامات الولايات المتحدة بحقوق الإنسان وحكم القانون. أبعدت الولايات المتحدة المجتمع الدولي عن الإقرار بالإبادة الجماعية في رواندا، مُشيحةً بنظرها حتى أخذت عمليات القتل مداها(102).

الولايات المتحدة والأمم المتحدة: نهاية التعددية

أدى التحول الأميركي الجديد بعيداً عن التعددية إلى توتر شديد في العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة وأجبر المسؤولين في الأمم المتحدة على إعادة تقييم تفاؤلهم المبكر حيال إدارة كلنتون. إن ازدياد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عامي 1992 و1993 حصل بموافقة الولايات المتحدة؛ بحلول عام 1994، وبعد كشف النقاب عن القرار التوجيهي الرئاسي-25، قررت الولايات

المتحدة تغيير مسارها. في شهادة أمام الكونغرس في آذار/مارس 1995، تحدثت مادلين أولبرايت بالتفصيل عن علاقة الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة:

> بما أننا نملك حق النقض، بإمكاننا أن نوقف أي عملية سلام لا تتوافق مع مصالحنا. بما أننا نعتقد أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تزايدت بسرعة كبيرة في عام 1992 و1993، فقد تبنينا تعليمات إرشادية صارمة لتقرير الوقت الذي يجب أن تبدأ فيه عملية جديدة. نتيجة لذلك، فإن عدد عناصر حفظ السلام في الأمم المتحدة اليوم هو أقل مما كان عليه في السنتين الماضيتين[103].

أصبح هدف إدارة كلنتون الأساسي معكوساً: بدلاً من عمليات إضافية للأمم المتحدة وعدد أكبر من عناصر حفظ السلام، كانت أولبرايت تهلِّلُ لخفض العناصر معتبرة إياه نجاحاً للولايات المتحدة. من منظور باقي الدول وخاصة الأمم المتحدة، كان هذا التراجع الأميركي مقلقاً وصعب المعالجة. كانت أولبرايت تصرح علناً بالتزام الولايات المتحدة بنقض أي عمليات للأمم المتحدة «لا تتوافق مع مصالحنا»، وكانت هذه العبارة تشير بوضوح إلى رفض التعددية والمبادئ الإنسانية، التي تعتبر الحافز الأساسي لأكثرية عمليات حفظ السلام. إذا فقدت الولايات المتحدة اهتمامها بالتعددية، كيف يمكن للأمم المتحدة القيام بوظائفها إلّا كأداة للسياسة الخارجية الأميركية؟ كان هذا السؤال يلازم أعلى المسؤولين في الأمم المتحدة، وخاصة بطرس غالي بعد عام 1994. كان برنامج بطرس غالي الطموح لإصلاح الأمم المتحدة مبنياً على الإلتزامات نفسها التي تخلى عنها الآن كلنتون وأولبرايت. نتيجة لذلك، دخلت علاقة الأمم المتحدة مع الولايات المتحدة مرحلة تدهور. وقد أصبح ذلك بادياً بوضوح في ردة فعل المجتمع الدولي على تفكك يوغوسلافيا السابقة. كما الحال في الصومال، كانت ردة الفعل الأميركية معقدة من جراء عملية انتقال الرئاسة من بوش إلى كلنتون. كان خطاب كلنتون في حملته الإنتخابية ضد بوش عام 1992 يدعو إلى مزيد من الجزم في الشؤون الخارجية وتعهد بإلزام الولايات المتحدة بمساندة مساعي الأمم المتحدة لتحقيق تسوية سلمية في البوسنة. في مطلع عام 1993 أدت حدة القتال وتردد كلنتون في استخدام وحدات برية إلى تعقيد العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ضغط هجوم صرب البوسنة على ساراييفو ومدن أخرى على كلنتون للتدخّل لتهدئة الحالة. ولكن تخوف الإدارة الجديدة من وقوع ضحايا في

الجانب الأميركي أضعف أي حافز للتدخل. أرسلت الدول الأوروبية آلافاً من الجنود إلى البوسنة للعمل تحت قيادة الأمم المتحدة، ولكن الولايات المتحدة بقيت بعيدة عن ذلك. ولقد خلّف ذلك الوضع تجاذبات خطيرة حول الاتجاه الذي تأخذه عمليات الأمم المتحدة في البوسنة[104].

خلال معظم فترة السنتين الأوليين في الرئاسة، أظهرت إدارة كلنتون قليلاً من الاهتمام بحل مسألة البوسنة. إضافة إلى ذلك، فإن التزام الولايات المتحدة المحدود عرقل محاولات باقي الأطراف لتحسين الوضع. رفض كلنتون أول مشروع عام للسلام، تم إنجازه بوساطة وزير الخارجية الأميركي السابق سايروس فانس عام 1993، ولكنه ساند في النهاية مسار مفاوضات أميركي في صياغته لمشروع مماثل بعد مرور سنتين ونصف السنة (وزهق آلاف الأرواح)[105]. خلال ذلك، كانت ردة الفعل الأميركية على التهديدات العسكرية الصربية، هي الوعد بغارات جوية من قبل حلف شمال الأطلسي بدلاً من نشر القوى البرية الأميركية. إن توق الولايات المتحدة لاستخدام قوة سلاح الجو أصبح مصدر خلاف رئيسي بين إدارة كلنتون والأمم المتحدة، وخاصة أن الأمم المتحدة كانت مسؤولة عن سلامة الوحدات البرية التي كانت تعمل تحت سلطتها. بالنسبة إلى كلنتون، كانت الغارات الجوية طريقة سهلة ورخيصة نسبياً للظهور بمظهر القوة في البوسنة؛ بالنسبة إلى وحدات الأمم المتحدة المنتشرة على الأرض، كانت الغارات الجوية تمثل خطراً جسدياً واحتمال أخذ عناصرها كرهائن من قبل القوات الصربية التي كانت تفوقهم بالسلاح[106].

قدمت مصاعب قوات الأمم المتحدة في البوسنة مثلاً على المتطلبات التي يقتضيها إنجاز مهمة «فرض سلام»: كانت وحدات الأمم المتحدة التي تقدر بعشرين ألف عنصر تتعرّض للضغوط لمواصلة الأعمال الإنسانية لجهة رفع المعاناة، كما أنها حاولت أن تجمع السكان المدنيين المهددين في عدد من البلدات الكبيرة التي تم تصنيفها «محميات آمنة» للأمم المتحدة. بحلول عام 1995، بدأت هذه «المحميات» بالتعرض لهجمات منظمة من قبل القوات الصربية المتقدمة. كان بإمكان قوة دولية أكبر أن تجد المهمة أسهل، ولكن ذلك كان ليتطلب مساهمة أكبر في الوحدات وتمويلاً أكثر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لم تكن الولايات المتحدة، الدولة الأغنى والقوة العسكرية الأعظم في العالم، مستعدة لتقديم أي من ذلك[107].

في صيف عام 1995، وبعد السقوط الكارثي لإحدى «المحميات الآمنة»، سريبرينيشا (Srebrenica)، أصبح من المتعذر الدفاع عن السياسة الأميركية. لقد كان واضحاً أن قوات الأمم المتحدة كانت تفتقر إلى العديد والعدة للقيام بمهمتها بفعالية، وأن الولايات المتحدة فقط كانت بوضع يمكّنها من قلب المعادلة. وهكذا كان على إدارة كلنتون أن تختار بين التخلي عن البوسنة بكل بساطة أو بتثبيت التزامها بالقضية. هذا كان المناخ الذي تم فيه سحب قوى الأمم المتحدة، بوشِرَ فيه بالغارات الجوية من قبل الحلف الأطلسي، وتعهدت فيه الولايات المتحدة بنشر قوى برية لفرض حلّ سياسي[108].

مرة أخرى في البوسنة، تعرضت الأمم المتحدة للملامة للدور الذي قامت به، وخاصةً بعد السقوط المذل (والدامي) لسريبرينيشا في أيدي صرب البوسنة الولايات المتحدة للقيام بغارات جوية، بالرغم من أنّه كان للأمم المتحدة مخاوفها المشروعة في ما يتعلق بقواها على الأرض[109]. في خريف عام 1995، وكأنَّ المقصود هو معاقبة بطرس غالي وزملائه، أقصت الولايات المتحدة الأمم المتحدة من العملية الدبلوماسية وباشرت برعاية محادثات سلام تحت إشرافها الكلي. كان ذلك على ما يبدو تأكيداً لإحساس مسؤولي الأمم المتحدة أن الولايات المتحدة خدعتهم منذ البداية. كتب بطرس غالي في مذكراته أن «الأمم المتحدة استخدمت «التدويل» رغبة الولايات المتحدة وحلف الأطلسي في تجنب الحرب في البوسنة». في رأي بطرس غالي، أجبرت وحدات الأمم المتحدة الضعيفة على خلق سلام، بينما وحدات الحلف الأطلسي الأكثر عدة وعدداً تبنت فعلياً دوراً أقل خطورة في حفظ السلام:

> بدفع الأمم المتحدة إلى المقدمة ولكن مع حرمانها من الوسائل التي كانت بحاجة إليها واستخدامها ككبش فداء، ابتاعت الولايات المتحدة والغرب الوقت، ولكن بثمن غير مبرر. لن يكون من السهل عكس الأذى الذي لحق بالأمم المتحدة المشوهة والمفلسة تقريباً، وكذلك الضرر الذي لحق بالمبادئ الرئيسية للسلوك الدولي: لا تملك للأرض بالقوة؛ لا إبادة جماعية؛ وضمانة وجود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووحدة أراضيها.

بالنسبة إلى بطرس غالي، تسببت حرب البوسنة بضحيتين: «شعب هذه الأرض البائسة، والأمم المتحدة، المتهمة بالفشل بإيجاد حل لهذه الكارثة»[110].

خرجت الأمم المتحدة من حرب البوسنة بعجز بالغ في الموازنة يضاهي 3

مليارات دولار؛ في هذه الأثناء أحرزت الولايات المتحدة نصراً ديبلوماسياً خلال رعايتها اتفاقية سلام بين مختلف الفرقاء البلقانيين[111]. في البوسنة، هجوم عسكري كرواتي جديد قلص مساحة الأراضي التي كسبها الصربيون سابقاً، وقد ساند مفاوضو الأمم المتحدة هذا الهجوم بفعالية، ونصب أعينهم، احتمال الوصول إلى تسوية. نُقل رؤساء البوسنة والهرسك، كرواتيا، وصربيا جواً إلى الولايات المتحدة للتوصل إلى صياغة اتفاقية سلام، وتعرضوا للضغط من قبل المفاوضين الأميركيين من أجل البقاء على الأراضي الأميركية حتى توقيع الإتفاقية. بالرغم من أن هذه المفاوضات، التي أجريت في قاعدة عسكرية جوية في مدينة دايتون، ولاية أوهايو، شارك في إدارتها الإتحاد الأوروبي وروسيا، لم يكن هناك أدنى شك بأن أميركا هيمنت على مسار جدول الأعمال. وافق رئيس الفريق الأميركي في دايتون، ريتشارد هولبروك، مؤكداً أن الولايات المتحدة لم تتوخ أي تدخل خارجي في عملية السلام، مادلين أولبرايت الرأي بأن وجود الأمم المتحدة في المحادثات «قد يزيد في تعقيدها»؛ وهكذا أقصي ممثل الأمم المتحدة[112].

كانت نتيجة هذه المحادثات، اتفاقية دايتون، تعهداً غير مضمونٍ بالحفاظ على وحدة أراضي البوسنة حتى في الوقت الذي كان فيه هذا البلد مقسوماً إلى قطاعين، أحدهما للصرب والآخر للكروات والمسلمين. وفقاً لمخطط فانس-أوين (Vance-owen) عام 1993، الذي عارضته الولايات المتحدة، أعطي الصربيون 43% من أراضي البوسنة، منتشرة في مناطق صغيرة ضمن دولة واحدة وموحدة؛ أعطت اتفاقية دايتون 49% من الأراضي للصربيين، وجمعت هذه الأراضي في كتلة واحدة محاذية لصربيا. نظراً للطبيعة غير المتينة «للإتحاد» الإسلامي-الكرواتي ضمن البوسنة، بدا المخطط الذي رعته الولايات المتحدة وكأنه يهيّئ الظروف للتقسيم النهائي للبلد الحديث بين صربيا وكرواتيا، وهذا ما كان يطمح إليه قادة صربيا وكرواتيا منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب. إنّ اعتبار هذه النتيجة نجاحاً، وحتى نصراً ديبلوماسياً، يحكي الكثير عن تشويه سمعة الأمم المتحدة والسيطرة الأميركية على مسار اتفاقية دايتون. جذبت سرعة المؤتمر انتباه (وإعجاب) الإعلام المحشود، بينما رد الفعل الأميركي الشديد البطء حيال الأزمة منذ عام 1991 أصبح طي النسيان[113].

نتيجتان إضافيتان لحرب البوسنة تستحقان الذكر. أولاً، أكدت الولايات المتحدة

حقها ليس فقط بالعمل منفردة بل أيضاً للتحكم في وجهة عملية السلام الدولية. بدت الولايات المتحدة بمطالبتها بضربات جوية ضد الصربيين ومن ثم إدارة اتفاقية دايتون، وكأنها تستعجل تولي دور أكبر في القضايا الدولية. في الواقع، لقد أُجْبِرَتْ الولايات المتحدة على اتخاذ هذا الموقف تحت وطأة الرأي العام والهزيمة الأليمة لقوى الأمم المتحدة المنتشرة داخل البوسنة. خلف الكلام الصارم لهولبروك وأولبرايت يكمن قليل من الإرادة السياسية أو العسكرية للزود عن حقوق وقيم القانون الدولي، الأمر الذي يفسر كيف أن اتفاقية دايتون النهائية هددت بتعريض وحدة أراضي دولة البوسنة ـ الهرسك. على أي حال، كان من الواضح أنه لا يمكن التوصل لأي اتفاق من دون موافقة الولايات المتحدة، مع أن المسؤولين الأميركيين حاولوا البقاء خارج الحرب لمدة ثلاث سنوات. لقد أثار كون الولايات المتحدة قد رعت اتفاقية دايتون بالرغم من اللامبالاة الأميركية، كثيراً من الفخر داخل الولايات المتحدة بالدور الأميركي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في القضايا العالمية: علق البعض على الوجه الأخر لهذه الحقيقة، أي أن المجتمع الدولي أصبح في غاية الضعف لتوكيد ذاته من غير ضلوع أساسي للولايات المتحدة[114].

كانت النتيجة الثانية لأزمة البوسنة إعلان الولايات المتحدة فعلياً الحرب على الأمم المتحدة وخصوصاً على أمينها العام. في أواخر عام 1994، كانت صراحة بطرس غالي بإدانة المجتمع الدولي حول قضية رواندا قد حثت بعض المعلقين السياسيين على التساؤل عن فُرَصِهِ لولاية ثانية في الأمانة العامة، وهو امتياز أعطي لجميع أسلافه في المنصب[115]. أثار تردده في الموافقة على غارات جوية أميركية ضد الصربيين في عام 1995، نظراً للخطر الذي تشكله هذه الغارات على عناصر الأمم المتحدة المنتشرة على الأرض، غضب مسؤولي الحكومة الأميركية الذين تعودوا على الحصول على كل ما يحلو لهم من بيروقراطية الأمم المتحدة. إن رؤية بطرس غالي لمنظمة قوية ومستقلة للأمم المتحدة أكسبه كثيراً من المساندين خارج الولايات المتحدة؛ ولكن الفيتو الأميركي أنهى فرص انتخابه لولاية ثانية عندما طرحت القضية أمام مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر 1996. وجدت رغبة الولايات المتحدة في التخلص من بطرس غالي ترجمة لها في حملة غريبة لإزاحته من الترشح للمنصب، فاستخدمت طرقاً تكتيكية بدأت بالإطراء (سوف يتقاعد بطرس غالي مع لقبه «أمين عام

فخري»، كما جاء في وعد مادلين أولبرايت لموفدتها غير المتوقّعة إلى بطرس غالي، باربرا والترز) ووصلت إلى التهديد (كانت الدول التواقة لإعادة انتخاب بطرس غالي تُسأل إذا كانت تفضل صداقته على صداقة كلنتون). بعد أن أصبحت الولايات المتحدة أكثر صراحة في تلميحها أنها قد تنسحب من الأمم المتحدة إذا أعيد تعيين بطرس غالي، بدا واضحاً أن المساندة الدولية الساحقة لبطرس غالي سوف تكون أقل وزناً من رأي الولايات المتحدة. في 18 تشرين الثاني/نوڤمبر 1996، صوت مجلس الأمن بأغلبية 14 صوت مقابل صوت واحد لتعيين بطرس غالي لولاية ثانية. عنى الفيتو الأميركي الوحيد أن عملية التصويت لن تؤدي إلى الفوز، وقد تبع ذلك جولة من المناقشات خلف الكواليس، قدمت فيها الولايات المتحدة لائحة بالمرشحين البديلين الذين قد تقبل بتعيينهم. بالرغم من أن المجتمع الدولي كان موحداً في إدانته لتكتيك الولايات المتحدة، فلم يكن بالإمكان إبطال مفعول الفيتو الأميركي بأي مقدار من الإستياء الدولي. بعد ثلاثة أسابيع من العناد الأميركي، عكست الدول الباقية قرارها بتعيين بطرس غالي ووافقت على مرشح الولايات المتحدة المفضل، كوفي أنان[116].

إذا قدمت إزاحة بطرس غالي بعض المؤشرات على مدى التباعد في العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، فلم يخل تعيين خلفه من المعاني. كان كوفي أنان يتولى إدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحت إشراف بطرس غالي، ولكنه بدا أكثر تعاطفاً مع وجهة نظر الولايات المتحدة بالتدخل المحدود قياساً بتعاطفه مع رئيسه. إضافة إلى ذلك، لقد أعطى موافقة الأمم المتحدة على غارات الحلف الأطلسي الجوية في البوسنة في صيف 1995، كاسباً مودة المسؤولين الأميركيين الذين أصبحوا محبطين بسبب عناد بطرس غالي. كان أنان، بكلمات ريتشارد هولبروك، «المسؤول في الأمم المتحدة الذي أوليناه أعظم الثقة»، الأمر الذي يوحي لباقي موظفي الأمم المتحدة أن الولاء للولايات المتحدة قد يجلب مكافآت كبيرة. بإجبار باقي أعضاء مجلس الأمن على اختيار أنان، أدخلت إدارة كلنتون وبفعالية أحد أهم المناصب الدولية إلى دائرة السياسة الداخلية الأميركية؛ في كانون الأول/ديسمبر 1996، في أعقاب إعادة انتخاب كلنتون للرئاسة، وصفت جريدة النيويورك تايمز أنان

«كأحد التعيينات الرئيسية» لولاية كلنتون الثانية، كما لو أن الأمم المتحدة كانت جزءاً من حكومة الولايات المتحدة[117].

في هذه الأثناء، قطفت حملة مادلين أولبرايت لإزاحة بطرس غالي ثمارها. بالرغم من انقلاب موقفها في شأن «التعددية الجازمة» في عام 1994، والسياسات المأساوية للولايات المتحدة حيال الصومال ورواندا والمصير الكارثي لمهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة، عينت أولبرايت وزيرة للخارجية في الوقت الذي صرف فيه بطرس غالي من منصبه. وتأكد الانطباع أن كلنتون كان يفضل هؤلاء الذين بإمكانهم التغلب على الأمم المتحدة أو تجاوزها، بتعيين ريتشارد هولبروك، مدير اتفاقية دايتون، في منصب أولبرايت السابق كسفير أميركا للأمم المتحدة في تموز/ جويليه 1999. قادت أولبرايت الحملة ضد الأمم المتحدة بعد أزمة الصومال؛ هولبروك ساعد أولبرايت لإقصاء الأمم المتحدة عن أي دور في مفاوضات السلام في البوسنة. كل منهما ساهم في الرفض الأميركي للتعددية والمسؤولية الجماعية تحت إدارة كلنتون، وكلاهما حصل على مكافأة لخدماته بالترقية إلى منصب أعلى.

في روايته عن مفاوضات دايتون، تذكر ريتشارد هولبروك بحزن القرار الأميركي بإزاحة بطرس غالي، ولكن من غير ندم:

> بالرغم من أن الحملة الأميركية ضد بطرس غالي، التي عارَضَنا فيها حلفاؤنا الرئيسيون، كانت طويلة وصعبة ـ وخاصة بالنسبة لأولبرايت، التي تعرضت لانتقاد قوي وغير عادل لدورها ـ فإن القرار كان صحيحاً، ومن الممكن أنه أنقذ الدور الأميركي في الأمم المتحدة[118].

لم يواصل هولبروك الحديث بشرح ما قصده بذلك، وهذا إغفال مؤسف وخاصة أن مسألة الدور الأميركي في الأمم المتحدة لا تزال أكثر إرباكاً من أي وقت مضى. بالرغم من أن علاقة كوفي أنان بإدارة كلنتون كانت أفضل من علاقة بطرس غالي، فإن المتأخرات في مساهمة الولايات المتحدة للأمم المتحدة ازدادت حجماً خلال ولاية كلنتون الثانية. إضافة إلى ذلك، ارتكب أنان بعض الأخطاء، نفسها التي ارتكبها سلفه، متبعاً وجهة نظره الخاصة في بعض القضايا، وموحياً إلى أن جميع الأعمال العسكرية في العالم يجب أن تكون مبنية على قرارات الأمم المتحدة. هذا لم يكسبه مودة إدارة كلنتون أو الكونغرس الأميركي، وتجاوز الدين الأميركي للأمم

المتحدة 1,6 مليار دولار في نهاية القرن. من الصعب المبالغة بمدى عدائية الولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة، وخاصة من قبل أولئك المشترعين في الكونغرس المسؤولين عن تخصيص وتسليم مساهمة الولايات المتحدة في تمويل إدارة الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام. حتى الفائض غير المتوقع في ميزانية الولايات المتحدة في نهاية التسعينات، لم يستخدم في تسديد الديون الأميركية الضخمة المستحقة للأمم المتحدة؛ صَوَّت الكونغرس ومجلس الشيوخ على خفض ضريبي قيمته 800 مليار دولار في عام 1999، علماً أن تسوية ديون الأمم المتحدة لا تشكل سوى جزء يسير من هذا المبلغ[119]. إن قرار الكونغرس النهائي في تشرين الثاني/نوفمبر 1999 بدفع حوالي مليار دولار من مستحقات الأمم المتحدة خلال أربع سنوات مقابل خفض في تخمين مستحقات الولايات المتحدة في صيانة الأمم المتحدة، أكد تدني مقام الأمم المتحدة في الكونغرس لا غير: صَوَّت المشترعون الأميركيون بالموافقة على تسوية قسم من الدين، في الدرجة الأولى، لتحاشي خسارة حقهم في التصويت في الجمعية العامة، وأرفقوا بادرتهم بمحاولة لخفض المساهمة الأميركية للأمم المتحدة بصورة دائمة. مع أنّ الأمم المتحدة في أمسّ الحاجة لتمويل إضافي، وهي تبذل أقصى الجهود للحفاظ على عملياتها المتعددة حول العالم، استمرت الولايات المتحدة (العضو الأقوى والأغنى) في سحب مساندتها.

إنّ نتائج أزمة التمويل بالغة الخطورة. بالإضافة إلى خفض مهمات حفظ السلام وتقليص عناصرها الإدارية، أُجْبرت الأمم المتحدة على خفض تمويل مشاريعها في بعض القطاعات الأخرى ـ الصحة، التربية، التنمية ـ التي لا يمكنها تحمل أي خفض[120]. إذا استمرت الولايات المتحدة بالتخلف عن دفع ديونها، سيتوجب على الأمم المتحدة إما إعلان إفلاسها أو البحث عن مصادر أخرى للتمويل. في شهر أيلول/سبتمبر 1997، قدم القطب الإعلامي تد ترنر (Ted Turner)، وصاحب شركة CNN، هبة مقدارها مليار دولار للأمم المتحدة قد تشكل سابقة للتمويل في المستقبل. بالرغم من أن أموال ترنر كانت هبة، فقد عمدت الشركات الكبرى إلى التقرب من وكالات الأمم المتحدة معتبرة أن الشراكة مع الأمم المتحدة هي جيدة للأعمال التجارية. في كانون الأول/ديسمبر 1999، ذكرت صحيفة النيويورك تايمز أن بعض الشركات كان يقدم أموالاً أو منتوجات كعمل خيري ليصار إلى استخدامها في

الدول السائرة على طريق النمو؛ لكن الآن، «التوجه الجديد هو أن تستخدم الشركات تعاونها مع الأمم المتحدة كأداة تسويق». قد تتعرض أهداف الأمم المتحدة الأساسية للتقويض في جو هذه القيود المالية، مع توق القطاع الخاص لتقديم بعض الأموال التي تستمر الولايات المتحدة بحجبها، مقابل معاملة مميزة من قبل الأمم المتحدة أو كمدخل لماركة تجارية معروفة عالمياً[121].

إلى حد ما، وصلت الأمم المتحدة إلى هذه الحالة المؤسفة من جراء لامبالاة المسؤولين في إدارة كلنتون وسوء إدائهم. ولكن من الخطأ أن نغفل الصعوبات الأساسية التي تشكّل جزءاً من العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. تبين للأمم المتحدة أنه من المستحيل لها أن تعمل من دون مساندة الولايات المتحدة؛ الولايات المتحدة، من الناحية الثانية، لديها كل الإمكانيات لتحقيق أهدافها من دون موافقة الأمم المتحدة. صرحت مادلين أولبرايت أمام إحدى لجان الكونغرس في آذار/مارس 1995 أن الأمم المتحدة ليست أكثر من مورد إضافي في الترسانة الأميركية:

> عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تضيف إلى قدراتنا من دون الانتقاص منها. تعطينا الخيار بين القيام بعمل منفرد أو التنحي جانباً عندما تشتد حدة الصراع. تسمح لنا بالتأثير على سير الأحداث من دون تحمل كامل الأعباء، التكاليف والمخاطر. وتمنح القضايا والمبادئ التي نساندها وزناً على الصعيد القانوني وعلى صعيد الرأي العام العالمي[122].

بالرغم من جميع فوائد الأمم المتحدة، فهي تبقى موضع اهتمام هامشي بالنسبة إلى صانعي قرارات السياسة الأميركية المعتادين على التصرف منفردين عندما يرون ذلك مناسباً. اللغة التي تستخدمها أولبرايت هنا هي مناسبة ولكن محزنة: الأمم المتحدة لا تملك أي وسيلة لتقديم حسم على المستحقات التي التزمت الولايات المتحدة بدفعها، كما أنه لا يمكنها إجبار الولايات المتحدة على دعم القانون الدولي أو التدخل حيث تتعرض حقوق الإنسان للخطر. في نفس الوقت، تستطيع الولايات المتحدة أن تختار ليس فقط التعاون مع الأمم المتحدة، بل تحميلها مسؤولية الكوارث والصراعات الدولية التي لا تحظى باهتمام الشعب الأميركي. وهكذا فإن الأمم

المتحدة لا تعطي للولايات المتحدة فقط «الخيار بين العمل بطريقة أحادية أو التنحي جانباً»، بل فرصة للعمل بالخيارين معاً والمحافظة على مظهر المشاركة في العمل الدولي ـ كما هي الحال في حرب الخليج عام 1991، أو قيام مادلين أولبرايت بتأخير عملية الإغاثة في رواندا عام 1994. كانت أولبرايت محقّة بادّعائها أن كلفة التدخل الأميركي الإنتقائي، ولا مبالاة الولايات المتحدة المعتادة حيال التعديات على حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية كانت زهيدة نسبياً. كما هو متوقع، إن كامل أعباء سياسة المصالح الخاصة هذه تقع على عاتق هؤلاء ـ في البوسنة، الصومال، رواندا وأماكن أخرى ـ الأقل قدرة على تحملها.

الهوامش

(1) خطاب ألقي في الكابيتول هيل في واشنطن، في 19 كانون الثاني/ جانفيه 1999.

(2) بالنسبة إلى تأسيس عصبة الأمم راجع: Gary B. Ostrower, *The League of Nations from 1919 to 1929* (Garden City Park, NY Avery, 1996), and F.S. Northedge, *The League of Nations: Its Life and Times*, 1920-1946, (New York Holmes & Meier, 1986). والتقارير العامّة حول الدور الأميركيّ في إنشاء الأمم المتحدة يقدّمها: Robert C. Hilderbrand, *Dumbarton Oaks: The Origins of the United Nations and the Search for Postwar Security* (Chapel Hill University of North Carolina Press, 1990); and Townsend Hoopers and Douglas Brinkley, *FDR and the Creation of the UN* (New Haven: Yale University Press, 1997).

(3) يبدو أنّ روزفلت كان من أشدّ المؤيدين لحق النقض منذ المراحل الأولى للتخطيط للأمم المتحدة التي انشئت حول مفهوم «الدول الـ4 الكبرى» (الولايات المتحدة، بريطانيا، الصين والاتحاد السوفياتي، وسرعان ما تُضاف فرنسا إلى نادي النخبة هذا)، التي تعمل معاً: Hilderbrand, *Dumbarton Oaks*, 32-6.

أمّا تقوية حق النقض بالنسبة إلى الأميركيين فيناقشه

Hoopes and Brinkley, *FDR and the Creation of the UN*, 116-17.

(4) أشار ستانلي مايسلر إلى أنّ الولايات المتحدة مارست نفوذاً كبيراً على الجمعية العامة حتى منتصف الستينات لكنها سلّمت السيطرة بفاعليّة إلى كتلة من الدول السائرة على طريق النمو وراحت تتجاهل وجود هذه الجمعية. *United Nations: The First Fifty Years* (New York: Atlantic Monthly Press, 1995), 295-7. ويؤكد سيمونز. 58، «أنّ الجمعيّة العامة لا يُعتبر بأيّ شكل من الأشكال برلماناً عالميّاً» ويلاحظ أنّ الولايات المتحدة «زادت من موقفها العدائيّ حيال الجمعية مع نموّ «الكتلة الأفريقيّة الآسيويّة».

(5) بالنسبة إلى توزيع القوى غير المتكافئ في مجلس الأمن وآثار النقض المؤسفة: See Sydney D. Bailey and Sam Daws, *The Procedure of the UN Security Council*, third edition (Oxford: Clarendon Press, 1998), 227-39, 386-90.

(6) بالنسبة إلى العلاقات المتدهورة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وآثار الحرب الباردة في عمل الأمم المتحدة، راجع: Simons, *The United Nations*, 81-105. نجحت الولايات المتحدة في البداية في إخضاع آلية الأمم المتحدة إلى أغراضها الخاصة بالسياسة الخارجيّة، لا سيما في كوريا حيث أعطت الأمم المتحدة موافقتها لقوة الاجتياح الأميركيّة بمعظمها. (بعدما امتنع الاتحاد السوفياتي عن المشاركة في اجتماع لمجلس الأمن يتيح العمليّة الكورية):
Bruce Cumings, *The Origins of the Korean War: The Roaring of the Cataract, 1947-1950* (Princeton: Princeton University Press, 1990), 634-7.

(7) للاطلاع على التجميد المبكر للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في إطار الأمم المتحدة، Meisler, *United Nations*, 23-6. يشير مايسلر إلى برقية جورج كنان الطويلة والشهيرة التي أرسلت في شباط/فيفريه 1946 من السفارة الأميركية في موسكو، كوثيقة أساسيّة لنزاع الحرب الباردة: فبالنسبة إليه يصرّ الاتحاد السوفياتي «على ضرورة تدمير نمط حياتنا». و«هدم السلطة الدوليّة لبلادنا»، كشرطين مسبقين للحفاظ على «القوّة السوفياتيّة». «قد استخدم رونالد ريغن في الثمانينات بشكل مكثّف وواضح صورة «إمبراطوريّة الشرّ». رغم أنّها كانت تشير فقط إلى الفهم المتناقض للحرب الباردة التي سيطرت منذ تحذيرات كنان الأولى.

(8) للاطلاع على تطورات «الأفكار الجديدة» الخاصة بالاتحاد السوفياتي حيال الأمم المتحدة في أواخر الثمانينات، See Linda Melvern, *The Ultimate Crime: Who Betrayed the UN and Why* (London: Allison & Busby, 1995), 283-7.

(9) استعمل بوش هذه الجملة في خطاب الفوز أمام الكونغرس الأميركي في مبنى كابيتول هيل في واشنطن، في 29 كانون الثاني/جانفيه 1991: إنّ العمليّة التي وافقت عليها الأمم المتحدة ضد صدّام تعد بنظام جديد «يرتكز على احترام الفرد وحكم القانون ونظام عالميّ جديد يؤدي إلى السلام الدائم الذي نسعى إليه كلّنا».

(10) للاطلاع على تحليل الاقتراحات بمنح الأمم المتحدة قوة عسكريّة جاهزة، وتأثير هذا النقاش في الانتخابات الرئاسيّة للعام 1992، راجع: John M. Goshko, 'Idea of a Potent UN Army Receives a Mixed Response', *Washington Post*, 29 October 1992. وقد وعد كلنتون «باستكشاف احتمال إنشاء قوّة دوليّة جاهزة، طوعيّة ذات تدخّل سريع لصدّ الاعتداءات ضدّ الدول الصغيرة».

(11) رغم أنّ بطرس غالي قُدّم عند ترشيحه كقوّة تغيير في نظام الأمم المتحدة، يبدو أنّ الولايات المتحدة ردّت ببرود على ترشيحه لخشيتها ألّا يكون جازماً وصارماً للغاية في هذا المنصب. وهذا مثير للسخرية نظراً إلى معارضة الولايات المتحدة القوية لإعادة انتخاب بطرس غالي في العام 1996، لأنّ الأمين العام كان جازماً وصارماً للغاية راجع: Meisler, *United Nations*, 278-9.

(12) إنّ خاتمة مايسلر، 330 ـ 33 تختصر اعتماد الأمم المتحدة على الولايات المتحدة وتفكّك مصداقية المنظمة الدولية في ظلّ هجمات الخصوم السياسيين المحليين الأميركيين. أمّا جيف سيمونز في كتاب

فيُعبر عن ذلك بوضوح: «إنّ نهاية الخطر الشيوعيّ دفعت بواضعي The United Nations, 163 السياسة الأميركيين بسرعة إلى التكهّن حيال كيفيّة استغلال الأمم المتحدّة لمصلحة الولايات المتحدة». وقالت روزماري رايتر في: *Utopia Lost: the United Nations and World Order* (New York Twentieth Century Fund Press, 1995), 121-4. إنّ القوة النسبيّة للولايات المتحدة «والغرب» قد يكون لها الأثر العكسيّ في تشجيع الدول القويّة على البحث عن حلول لمشاكلها خارج نطاق الأمم المتحدة، وتشير رايتر إلى «النظام العالمي الجديد» الذي تخيّله بوش كتحالف بين القوى العظمى بدلاً من أن يكون تعزيزاً لمكانة الأمم المتحدة، ويبدو هذا التحليل مقنعاً نظراً إلى عدم اكتراث الأوساط السياسيّة اليمينيّة في الولايات المتحدة بالمنظمة الدوليّة.

(13) Meisler, *United Nations, 332.* يوضح المسألة بجرأة: «عندما نصّبت الولايات المتحدة نفسها للعب دور عديم الفاعليّة في الأمم المتحدة، أصبحت الأمم المتحدة غير فاعلة». ويصوّر مايسلر موقف عدم الالتزام الأميركيّ بالاهمال غير الفتّاك. والمثلان المتعلقان بروإندا والبوسنة واللذان سنستكشفها في هذا الفصل، يشيران إلى جهد متعمّد وشديد لإحباط عمليات حفظ السلام الدوليّة بسبب عدم الموافقة الأميركية والرغبة في تفادي تكاليف العملية الدولية لجهة الموظفين ولا سيما المال.

(14) Boutros-Boutros Ghali, *Unvanquished: A US-UN Saga* (New York: Random House, 1999), 12.

(15) للاطلاع على مسائل التمويل في الأمم المتحدة. راجع: Ronald I. Spiers, 'Reforming the United Nations' in Roger A. Coate, ed., *US Policy and the Future of the United Nations* (New York: Twentieth Century Fund Press, 1994), 19-40 at 35-8; and Ruben P. Mendez, 'Paying for Peace and Development', *Foreign Policy* 100 (1995): 19-31. أمّا النظرة البارزة بشأن الاحتيال والقيود الماليّة غير الملائمة في الأمم المتحدة فيقدّمها Stefan Halper, 'Systemic Corruption at the United Nations', in Ted Galen Carpenter, ed., *Delusions of Grandeur: The United Nations and Global Intervention* (Washington, DC: Cato Institute, 1997), 127-36. وقد قال ريتشارد سكلار، ممثّل إدارة كلنتون لإدارة الأمم المتحدة وإصلاحها، للكونغرس في العام 1997 إنّ الدول الأعضاء الأخرى «تستنكر بعمق موقف الولايات المتحدة» بشأن إعادة النظر في جدول المساهمات الوطنيّة «إنّها ترى الدولة الأغنى في العالم تطالب بحسم معدّل تقدير المساهمة الذي يجب أن يُحتسب وفقاً لآراء المسؤولين التي اسمعها ليلاً ونهاراً، بناءً على القدرة على الدفع أي إجمالي الدخل الوطني». Testimony before the Subcommittee on International Operations, Senate Committee on Foreign Relations, 105th Congress, 1st session, 6 November 1997.

(16) رغم أنّ الكونغرس وافق على تسديد جزء من الديون الأميركيّة في نيسان/أفريل 1998، فإن إضافة فقرة إلى القانون الذي يمنع المنظمات ذات التمويل الفدراليّ من العمل لتسهيل الحدّ من النسل والاجهاض في الدول الأخرى دفعت الرئيس كلنتون إلى نقض الاقتراح. ومن غير الواضح ما إذا كان هدف الفقرة هو الحصول على الرفض الرئاسيّ أو إذا كانت تعكس فقط الأولويّة الدنيا التي يفرضها الكونغرس على تسوية الديون الأميركيّة. للاطلاع على وجهات النظر المتضاربة راجع: Ambassador

Peter Burleigh, 'Remarks at the New York Foreign Press Center', press release of the US Mission to the UN, 18 September 1998; and Jesse Helms, 'A Day to Pay Old Debts', *New York Times*, 21 September 1998. وقد تكرّر هذا الوضع في صيف 1999، Philip Shenon, 'Senate Backs UN Payment, But More Hurdles Remain', *New York Times*, 23 June 1999. وأثنى ستيفان هالبر على الكونغرس لاحتجازه الأمم المتحدة بهذا الشكل مشيراً إلى «أنّ ما من سبيل آخر غير التهديد بمنع الدفع لإرغام بيروقراطية الأمم المتحدة المتمثلة بالجمعية العامة على إعادة النظر في ممارساتها». 'Systemic Corruption', 129. لسوء الحظ بالنسبة إلى هالبر، إنّ «هيمنة العالم الثالث» على تلك الجمعية مستمرّة بفعل احتمال استثناء الولايات المتحدة من التصويت فيها بسبب امتناعها الطويل عن دفع متوجّباتها. راجع: Paul Lewis, 'UN Warns US on Payments', *New York Times*, 23 March 1999. لم يتّضح ردّ الأمم المتحدة على عرض الولايات المتحدة في أواخر العام 1999 بدفع جزء من ديونها وإلغاء الباقي.

(17) إنّ تعاطي كلنتون مع مسألة تمويل الأمم المتحدة هي مثل جيّد على الهوة بين الكلام والفعل وهذا الأمر قد ميّز العديد من مبادراته السياسيّة كرئيس. رغم أنّ كلنتون وعد الأمم المتحدة مراراً بحلّ الصعوبات الماليّة وإقناع الكونغرس بتسديد المستحقات الأميركية. كانت الولايات المتحدة أكثر دولة مدينة خلال رئاسته، وبالتالي، يمكن فهم نفاذ صبر الأمم المتحدة من التخلّف الأميركيّ عن الدفع. لا سيما بعد قطع الكثير من الوعود في هذا الصدد. وقد أشار أحد المسؤولين إلى عمق إهمال كلنتون عبر مقارنته برونالد ريغن: «على الأقلّ كنّا نعرف موقعنا مع ريغن وكانت الولايات المتحدة تدفع متوجباتها على الوقت نوعاً ما، لكنّ كلنتون قطع العديد من الوعود، ثم طعننا بعدها في الظهر وقال إنّه يشعر بألمنا». Judith Miller, 'As US Relations with UN Languish, is Clinton or Congress to Blame?', *New York Times*, 5 August 1999.

(18) أدلى السيناتور بول س ساربانس بهذه التعليقات أمام اللجنة الفرعيّة للعمليات الدوليّة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1997.

(19) ملاحظات السيناتور رود غرامز أمام اللجنة الفرعيّة للعمليات الدوليّة.

(20) ملاحظات الرئيس كلنتون في الجلسة الـ49 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، 26 أيلول/سبتمبر 1994.

(21) للاطلاع على مسألة الألغام، راجع: *Landmines: A Deadly Legacy* (New York: Human Rights Watch, 1993); and Shawn Roberts and Jody Williams, *After the Guns Fall Silent: The Enduring Legacy of Landmines* (Washington, DC: Vietnam veterans of America Association, 1995).

(22) Dana Priest and Charles Truehart, 'US Makes One Last Pitch on Mine Treaty', *Washington Post*, 16 September 1997.

(23) Raymond Bonner, 'US Seeks Compromise to Save Treaty Banning Land Mines', *New York Times*, 17 September 1997.

(24) Steven Lee Myers, 'Clinton Says Ban on Mines Would Put US Troops At Risk', *New York Times*, 18 September 1997.

(25) لم يقنع الاستثناء الكوريّ العديد من المحلّلين المستقلّين وبعض المسؤولين العسكريين بمن فيهم هـ. نورمان شوارزكوف، قائد القوات الأميركية/ الدوليّة في حرب الخليج: Norman Kempster, 'Pentagon Prevails on Land Mines But Takes Heavy Fire', *Los Angeles Times*, 19 September 1997. للاطلاع على الاعفاء الكوريّ من أحكام المعاهدة راجع: Michael O'Hanlon, 'US and Landmine Ban', *Christian Science Monitor*, 4 June 1998.

حتى مستشار بيل كلنتون السابق جورج ستيفانوبولوس اعتبر أنّ عدم التوقيع الأميركي هو «استسلام للقوّة العسكريّة»: «إنّ الرئيس مخطئ»، «نيوزويك»، 22 أيلول/سبتمبر 1997. منذ انتخابه في العام 1992، تعرّض كلنتون للانتقادات بسبب مواقفه المراوغة وبدأت علاقته مع البنتاغون بفشل سياسته المتعلّقة بمشاركة الشاذين جنسيّاً في الجيش. أمّا قرار الاذعان إلى نصيحة البنتاغون بشأن مسألة الألغام قد يعود إلى قلقه لجهة اتخاذ القرارات العسكريّة. نلاحظ سدور البنتاغون حيال عمل كلنتون «الشجاع»: Dana Priest, 'Mine Decision Boosts Clinton-Military Relations', *Washington Post*, 21 September 1997.

(26) للاطلاع بشكل موجز على التطوير الأميركي لهذه «الألغام الجوية» وآثارها المدمّرة See Eric Prokosch, *The Technology of Killing: A Military and Political History of Antipersonnel Weapons* (London: Zed Books, 1995), 107-14.

(27) Allan Thompson, 'Canada's Land Mine Plea Gets US «No»', *Toronto Star*, 18 September 1997.

(28) White House Briefing, Washington, DC, 17 September 1997.

(29) Dana Priest, 'Clinton Directive on Mines: New Form, Old Function', *Washington Post*, 24 September 1997.

(30) وصفت «نيويورك تايمز» تعهّد كلنتون بالرمزيّ نظراً إلى انتهاء ولايته المرتقب. Steven Lee Myers, 'Clinton Agrees to Land-Mine Ban, But Not Yet', *New York Times*, 22 May 1998. See also Julian Beltrame, 'US Derided for its Latest Initiative', *Montreal Gazette*, 1 November 1997.

(31) أعلن كلنتون أنّ الولايات المتحدة ستوقّع المعاهدة في العام 2006 إذا «صادفت وزارة الدفاع النجاح». Anthony DePalma, 'As US Looks On, 120 Nations Sign Treaty Banning Land Mines', *New York Times*, 4 December 1997.

(32) Mark Fritz, 'Pentagon Seeks Funds for New Type of Land Mine', *Les Angeles Times*, 20 February 1999.

(33) Peter Baker, 'A Dispute Between Neighbors', *Washington Post*, 24 November 1997.

(34) شرّد جورج ستيفانو بولوس على «حلفاء» كلنتون في معارضته لهذه المعاهدة «إذاً فإنّ كلنتون وكاسترو والقذافي وهلمز يقفون في مواجهة العالم» «The President is Wrong»

(35) للاطّلاع على احتمال التخفيف من أثر المعاهدة نظراً إلى رفض الولايات المتحدة: See Norman Kempster and Craig Turner, 'Clinton Says US Won't Join Treaty to Ban Land

Mines', *Los Angeles Times*, 18 September 1997; and James Carroll, 'The People vs. Land Mines', *Boston Globe*, 9 December 1997.

خلال حفل التوقيع في أوتاوا، أعلن السيناتور باتريك، ج. ليهي أنّه «بعدم التوقيع نُضعف المعاهدة ونُعطي الآخرين الذريعة لعدم التوقيع وبالتالي نصبح جزءاً من المشكلة». Craig Turner, '125 Countries Line Up to Sign Land-Mine Ban', *Los Angeles Times*, 4 December 1997.

(36) للاطلاع على أولويات البنتاغون، يجب أن نلاحظ الاعلان في العام 1999، بأن وكالة مشاريع الأبحاث المتقدّمة التابعة لوزارة الدفاع لا تحقّق فقط في مسألة الألغام بل في قضية المسؤولين عن اكتشاف الألغام المجهزين «بعدّة الكترونيّة وخوذة» وقد طُلب إليهم تنظيف حقول الألغام. استناداً إلى الوكالة فإنّهم مدرّبون تدريباً عالياً ويتجاوبون جيداً مع المكافآت والتشجيعات. Jeff Nesmith, 'Uncle Sam's Unlikely Allies', *Atlanta Journal and Constitution*, 1 August 1999.

(37) للاطلاع على ملاحظات أنان راجع: .Turner, '125 Countries'

(38) للاطلاع على الحجّة المؤيدة لإنشاء محكمة دائمة بدلاً من المحاكم المؤقتة: See Ruth Wedgwood, 'The Case for a Permanent War Crimes Court', *Christian Science Monitor*, 16 August 1995.

(39) كما هي الحال بالنسبة إلى الألغام الأرضيّة، فإنّ السرعة التي تعاطت بها الدول مع مسألة المحكمة الجنائيّة الدوليّة أربكت الولايات المتحدة، فالدعم الأميركيّ للمحكمة كان موجّهاً إلى عملية بطيئة تقوم على اجتماعات لجنة الأمم المتّحدة قبل صياغة الاقتراحات وقد قادت كندا عمليّة المفاوضات السريعة مما أزعج المسؤولين في إدارة كلنتون. See the editorial 'Time for a Global Criminal Court', *New York Times*, 21 November 1994.

(40) ملاحظات الرئيس خلال الجلسة الـ52 للجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 22 أيلول/ سبتمبر 1997.

(41) للاطلاع على التناقض بين حماس العديد من الدول وحذر الولايات المتحدة من المفهوم الأشمل للمحكمة الجنائية الدولية راجع: John M. Goshko, 'UN Moving Toward Creation of Criminal Court', *Washington Post*, 21 April 1996.

(42) تعليقات شيفّر الأساسية تطرق إليها جون بولتن خلال اجتماع خاص للجنة الفرعية للعمليات الدولية، لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، المؤتمر 105، الجلسة الثانية، 23 تموز/ جويليه 1998. وقد حمل الاجتماع عنوان «هل المحكمة الجنائيّة الدوليّة التابعة للأمم المتحدة تخدم المصلحة الوطنية الأميركية؟» وقد تزامن الاجتماع مع اختتام مفاوضات روما التي أنهت معاهدة انشاء المحكمة الجنائية الدولية. بالنسبة إلى رفض الولايات المتحدة التوقيع راجع: The testimony of Scheffer delivered before this committee; وللاطلاع على وجهة نظر وزارة الخارجية راجع: James P. Rubin, State Department daily press briefing, 20 July 1998. خشي روبن أن تؤدي معاهدة روما إلى انشاء محكمة تستمع إلى «الشكاوى من الأفراد في المنظمات التي تودّ أن تواجه المحكمة كلّ خطأ في العالم. ممّا يحوّل المحكمة إلى جهاز يحقّق في الشكاوى المتعلّقة بحقوق الانسان»، وهذا احتمال

كانت الولايات المتحدة تتوق إلى تجنبّه. أمّا الانتقاد المفيد لمخاوف الولايات المتحدّة فيقدّمه Thomas W. Lippman, 'America Avoids the Stand: Why the US Objects to an International Criminal Court', *Washington Post*, 26 July 1998.

(43) Testimony of Michael P. Scharf, Subcommittee on International Operations, 23 July 1998.

(44) إنّ روث ويدجوود هي المثل الجيد على «المؤيد» للمحكمة الجنائية الدولية. وروث هي بروفسورة قانون في كلية الحقوق في جامعة يال وقد قالت إنّ الفريق الأميركي في روما «أضاع فرصة تاريخيّة لصياغة المحكمة على الصورة الأميركيّة». وأضافت أنّ الولايات المتحدة قد توقّع في المستقبل، شرط أن تُحسن المحكمة السلوك في هذه الأثناء: وإنّ مستقبل المحكمة رهن بصياغة الأولويات في مجال الادعاء. انشئت المحكمة لمواجهة قطاعات الحروب المعاصرة وليس لخفض الهيمنة الأميركيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة» Fiddling in Rome: America and the International Criminal Court', *Foreign Affairs* 77, no. 6 (1998): 20-24. إنّ تحذيرات ودجوود المباشرة هي عبارة عن قلب غريب للعلاقة العاديّة بين المحاكم والأفراد. والطبيعة الغامضة «لدعمها» يعزّزها قولها «إنّ الدور العسكريّ الأميركيّ في الأمن الدولي لن يغيّره وجود محكمة دوليّة وسيكون القيّمون على المحكمة الجنائيّة حمقى إذا جرّبوا ذلك». بوجود أصدقاء مماثلين...

(45) Remarks of Rod Grams et al., Subcommittee on International Operations, 23 July 1998.

(46) شهادة جون بولتن أمام اللجنة الفرعيّة للعمليات الدوليّة. كان بولتن دقيقاً في تحذيره: «إنّ قلقنا الأساسيّ يجب أن يتركّز على الرئيس وعلى المسؤولين الحكوميين في مجلس الأمن القوميّ وغيرهم من القادة البارزين المسؤولين عن السياسة الدفاعيّة والخارجيّة. إنّهم بمثابة الأهداف الحقيقيّة المحتملة لجانب الادّعاء في المحكمة الجنائيّة الدوليّة وهذه هي مشكلة السلطان القضائيّ الدوليّ».

(47) تصريح جيسي هيلمز أمام اللجنة الفرعيّة للعمليات الدوليّة. لا شكّ في أنّ رأي هيلمز لمخاطر الحكومة يشبه رأي روث ودجوود لكنّ الفرق بينهما هو أنّ هيلمز أقلّ ثقة بأنّ المحكمة ستحسن السلوك أو تحدّد الأولويات الصحيحة.

(48) See John Vinocur, 'World Court Acts to Overrule US in Nicaragua Case', *New York Times*, 27 November 1984; and Paul Lewis, 'World Court Supports Nicaragua After US Rejected Judges' Role', *New York Times*, 28 June 1986.

(49) مهما بدا هذا الاحتمال مذهلاً، لا شكّ في أنّ نبض العديد من المسؤولين في وزارتي الخارجيّة والدفاع قد تسارع لدى سماع أنباء توقيف الجنرال أوغوستو بينوشيه في المملكة المتحدة في تشرين الأوّل/أوكتوبر 1998. للاطلاع على هذه المخاوف. راجع: Mary McGrory, 'Pinochet Ricochet', *Washington Post*, 15 August 1999. إنّ المواطن الأميركي الأكثر عرضة لإدانة مماثلة هو هنري كسينجر، أحد المهندسين الأساسيين لبرنامج زعزعة الاستقرار الأميركي في التشيلي. وهو البرنامج الذي ساهم في إحضار بينوشيه إلى السلطة عام 1973 وقد أخبر أحد المسؤولين في منظمة

العفو الدولي ماغروري بأنّ المزاعم المتعلّقة باحتمال ملاحقة كسينجر (مما أدّى إلى التردّد الأميركي في المشاركة في المحكمة الدولية) كُرّرت كثيراً في الولايات المتحدة عام 1999 حتى أنّ العاملين في مجال حقوق الانسان باتوا يطلقون عليها اسم ذريعة «المسكين هنري».

(50) يجب أن نلاحظ أيضاً خبث التصريحات الأميركية بشأن تزعمها للأسرة الدولية نظراً إلى معارضتها لمسائل مثل المحكمة الجنائية الدولية. نلاحظ أيضاً «اعتذار» بيل كلنتون لرواندا في آذار/مارس 1998 حين وعد الرئيس «بحلّ عواقب مجازر الإبادة» وذلك عبر الدعم للمحكمة الجنائية الدوليّة بشكل جزئي Bill Clinton to genocide survivors, Kigali Airport, Rwanda, 25 March 1998.

(51) Scharf, 'Testimony'.

(52) See John Hooper, 'US Troops Will Quit, Allies are Warned', *Guardian*, 15 July 1998.

(53) Remarks of Senator Joseph Biden, Subcommittee on International Operations, 23 July 1998.

وأشار بيدن إلى أنه إذا أطلقت الولايات المتحدة تهديداً مماثلاً «قد ندفع كمؤيدي المحكمة الجنائية الدولية» للتركيز على أجزاء من المعاهدة لم يركّزوا عليها بعد بشكل كامل».

(54) Statement by Kofi Annan at the signing ceremony of the ICC, Rome, 18 July 1998.

(55) Jesse Helms, 'We Must Slay This Monster', *Financial Times*, 31 July 1998.

(56) Boutros-Boutros Ghali, *An Agenda For Peace* (New York: United Nations, 1992).

وبالنسبة الى اقتراح انشاء قوة تدخل دولية دائمة راجع 25.

(57) راجع الملاحظة 10.

(58) تقارير عديدة حيال تدخل الأمم المتحدة/ الولايات المتحدة في الصومال نُشرت في الولايات المتحدة والتقارير العامة يقدمها John L. Hirsch and Robert B. Oakley, *Somalia and Operation Restore Hope: Reflections on Peacemaking and Peacekeeping* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995); Terence Lyons and Ahmed I. Samatar, *Somalia: State Collapse, Multilateral Intervention, and Strategies for Political Reconstruction* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1995); and Mohamed Sahnoun, *Somalia: The Missed Opportunities* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1994). لكلّ من أوكلي وسحنون مهمته الخاصة. فأوكلي كان مسؤولاً عن مهمّة يونيتاف UNITAF الأساسية وقد أرسلته الولايات المتحدة للتفاوض على انسحابها من الصومال في تشرين الأول/أوكتوبر 1993 أمّا سحنون الذي كان يرأس مفاوضات الأمم المتحدة في الصومال قبل مهمّة يونيتاف فقد تواجه مع بطرس غالي بسبب علاقاته الوثيقة مع زعماء الفصائل في الصومال ثمّة آراء عديدة يقدمها: Walter Clarke and Jeffery Herbst, eds, *Learning from Somalia: The Lessons of Armed Humanitation Intervention* (Boulder, CO: Westview Press, 1997). قد يكون أبرز تقرير حول الجهود الأميركية/ الدولية، يضع أحداث العامين 92/ 93 في إطار شامل أكثر للتدخل الدولي في الصومال هو: Michael Maren's *The Road to Hell: The Ravaging Effects of Foreign Aid and International Charity* (New York: The Free Press, 1997).

(59) R. Jeffrey Smith and Julia Preston, 'United States Plans Wider Role in UN Peace Keeping', *Washington Post*, 18 June 1993.

(60) بالنسبة إلى ضغط بطرس غالي لنزع السلاح راجع: John Drysdale, 'Foreign Military Intervention in Somalia: The Root Cause of the Shift from UN Peacekeeping to Peacemaking and its Consequences', in Clarke and Herbst, eds, *Learning from Somalia*, 118-34 at 128-9; Hirsch and Oakley, *Somalia and Operation Restore Hope*, 102-6; and Boutros-Ghali's Unvanquished, 59-60, 99-102.

(61) بالنسبة إلى المقاربة الأميركيّة «الملتوية» و«الغريبة» حيال نزع السلاح راجع: Jonathan Stevenson, *Losing Mogadishu: Testing US Policy in Somalia* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 1995). بالنسبة إلى الدعم الأميركي للديكتاتور الصومالي في السبعينات والثمانينات: See Maren, *The Road to Hell*, 14, 33, 46-37.

(62) تجدر الاشارة إلى أنّ تقييد المهمّة الأميركية كانت مبادرة اتخذتها وزارة الدفاع وإدارة كلنتون؛ وكانت القيادة المركزية العسكرية الأميركية متورطة في التخطيط للمهمّة منذ المراحل الأولى وقد سيطرت على وجهة العمليات في موقاديشو خلال العام 1993 راجع: Hirsch and Oakley, *Somalia and Operation Restore Hope*, 40-47; and Stevenson, *Losing Mogadishu*, 50-53. أمّا المهمّة الدولية الجديدة في أيار/ماي 1993 فقد أشير إليها باسم يونسوم II لتفريقها عن العمليّة الدوليّة التي سبقت التدخّل الأميركيّ في كانون الأوّل/ديسمبر 1992.

(63) إنّ تقدير أعداد الصوماليين الذين أنقذوا من خطر المجاعة المباشر يختلف كثيراً من مئات الآلاف (في العديد من الأرقام الأميركية) إلى جزء من ذلك الرقم. ويستكشف مارن -The Road to Hell, 213 15، الطريقة الغريبة في احتساب هذه الاحصاءات (وأثر الضرورات السياسية فيها) ويشير شخصيّاً إلى احصاء أقلّ عدداً. يُذكر فيه أنّ حوالي 10 آلاف شخص أنقذوا بعد كانون الأوّل/ديسمبر 1992. ويقرّ كلّ المعلّقين بأنّ عمليّة التسلّم والتسليم بين اليونيتاف واليونوسوم II شابها الكثير من المشاكل. Hirsch and Oakley, *Somalia and Operation Restore Hope*, 106-14; and Boutros Ghali, *Unvanquished*, 92-4.

(64) كانت قوة يونوسوم II تتألف من 18 ألف شخص عند تسلّمها مهام اليونيتاف. لكنّ الـ400 جندي أميركيّ كانوا الأفضل تجهيزاً والعناصر الأقوى في المهمّة. كما أنّهم تلقّوا الأوامر بشكل مستقلّ من الحكومة الأميركية والقيادة المركزيّة العسكريّة وكانوا المصدر المألوف أكثر لدى قائد اليونوسوم II الأميرال جوناثان هوي الذي عُيّن بإلحاح من وزارة الخارجية الأميركيّة وممانعة من بطرس غالي. للاطلاع على تركيبة اليونوسوم II راجع: Hirsch and Oakley, *Somalia and Operation Restore Hope*, 111-12. بالنسبة إلى تعيين هوي بإلحاح أميركيّ راجع: Maren, *The Road to Hell*, 228; and Boutros-Ghali, *Unvanquished*, 92. وقد كتب بطرس غالي أنّه تلقى أوامر من أنطوني لايك شخصيّاً لتعيين هوي.

(65) ما زالت تفاصيل العمليّة الباكستانية غير واضحة. يقدّم مارن في: Maren, *The Road to Hell*, 222-6. تحقيقاً كاملاً مزدرياً التحقيق السريع الذي أجرته الأمم المتحدة وألقت فيه اللوم مباشرة على

عيديد. راجع: also Hirsch and Oakley, *Somalia and Operation Restore Hope*, 117-19.

(66) رغم أنّ بطرس غالي ساند هوي خلال عمليّة يونوسوم بكاملها، فإنّ دور الأميرال السابق في الاجتياح الأميركي لباناما عام 1990 (شارك هوي في الجهود الآيلة إلى إلقاء القبض على مانويل نورييغا، زعيم باناما والعميل الأميركي السابق)، ربما أعطى بعض التلميحات إلى كيفيّة ردّه على زعيم حرب مثل محمّد عيديد. See Maren, *The Road to Hell*, 227.

(67) T. Frank Crigler, testimony before the Subcommittee on Africa, House Committee on Foreign Affairs, 103rd Congress, 1st session, 29 July 1993. وصف كريغلر كيفيّة تحوّل عملية إعادة الأمل إلى عمليّة فرض العقاب.

(68) العنف المتزايد في إطار المهمّة الأميركيّة: See Drysdale, 'Foreign Military Intervention in Somalia', 132-3; and Hirsch and Oakley, *Somalia and Operation Restore Hope*, 119-127. Stevenson, *Losing Mogadishu*, 91-2. يصف ستيفنسون وصول فرق الجوّالة الأميركيّة ومغاوير دلتا بعدما حصل طلب هوي بالاستعانة بفرقة النخبة لاعتقال عيديد، على موافقة المواطنين. غير أنّ الجيش بدا أكثر حذراً حيال إرسال المزيد من القوات فيما القوة الأساسية غير فاعلة. وبدا أن الاستخبارات المركزية قدّمت المعلومات التي أكدّت أهميّة اعتقال عيديد إضافة إلى نصائح خاصة بعمليات المغاوير التي انتهت في إحدى الحالات الشهيرة بالاعتقال الخاطئ لـ8 موظفين في برنامج التنمية الدولي.

(69) كانت العلاقات سيّئة بما فيه الكفاية بين القوات الأميركية وباقي القوات الدوليّة. فالتفويض المحدود الذي مُنح لقوة يونوسوم وتردّد القادة العسكريون الأميركيون بجعل عمليات الإغاثة أولويّة لدى جنودهم. والحظر شبه التام على أيّ تقرّب بين القوات الدوليّة والصوماليين العاديين، أمور أدّت إلى إثارة المخاوف والشكوك على الجانبين: the testimony of Major F. Andy Messing, Jr., before the House Armed Services Committee, 103rd Congress, 1st session, 21 October 1993; See Stevenson, *Losing Mogadishu*, 56-65. الذي يعطي شرحاً مفصّلاً إلى انهيار (أو عدم وجود) الثقة بين الأميركيين والصوماليين.

(70) أقرّ القائد العسكريّ روبرت جونسون في شهادته أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب في 21 تشرين الأول/أوكتوبر 1993، بأنّ القوات الأميركيّة كانت تشير إلى موقاديشو باسم «دودج سيتي» ويشير مارك بودوين إلى العبارات العرقيّة التي استخدمت لوصف الصوماليين في: *Black Hawk Down: A Story of Modern War* (New York: Atlantic Monthly Press, 1999), 8-9. ويذكر أنّ فرقة الجوّالة الأميركية كانت مؤلّفة من «رجال بيض البشرة بشكل شبه كامل». ويظن بودن أيضاً أنّ العسكريين الأميركيين كانوا يتوقون إلى إنهاء الحرب الزائفة في صيف العام 1993 وبدء القتال الفعلي ولم تكن العنصريّة السريّة أو المكشوفة تقتصر على الجنود في الميدان. فقد تحدّثت الناطقة باسم وزارة الدفاع كاثلين ديلاسكي بشكل أخرق واصفة إحاطة «سرب من الصوماليين» للقوات الأميركية وذلك خلال بيان للبنتاغون في العاصمة واشنطن في 5 تشرين الأول/أوكتوبر 1993.

(71) إنّ أكمل رواية للمعركة هي كتاب Black Hawk Dawn لبودن وهو مليء بتفاصيل القتال ولا يُبدي اهتماماً كبيراً بإطار التورّط الأميركيّ في الصومال. أمّا تقدير عدد الضحايا الصوماليين فمعقّد بسبب غياب الحكومة الصومالية والرحيل السريع للقوات الأميركيّة وطابع عدم التمييز الذي طغى على القتال.

(72) لقد أعطى كلنتون الردّ الأوليّ على معركة موقاديشو مستبقاً أسئلة الحضور: «لماذا لا نزال في الصومال؟». كيف تحوّلت المهمّة الانسانية إلى أعمال عنف؟» Statement by Bill Clinton on Somalia, White House, Washington, DC, 7, October 1993.

(73) Warren Christopher's remark was broadcast on 'Nightline', *ABC News*, 7 October 1993.

(74) للاطلاع على حجة كلنتون بأنّ الأمم المتحدة أرغمت الولايات المتحدة على لعب دور الشرطي وشنّ «معركة شخصيّة للغاية» في الصومال. راجع: Rhw Presidential press conference, The White House, Washington, DC, 14 October 1993. وقدّمت مادلين أولبرايت شهادة ألغت فيها مسؤولية الولايات المتحدة في كارثة يونوسوم، أمام لجنة مجلس الشيوخ للخدمات المسلحة The Congress, 2nd session, 12 May 1994. لا شكّ في أنّ هذه الهجمات على الأمم المتحدة والاستراتيجيّة العامة المشيرة إلى أنّ الأمم المتّحدة وسّعت نطاق عمليّة كانت الولايات المتحدة تسعى إلى الحدّ منها كانت فعالة للغاية، وسدّت الحاجة التي شعر بها الجيش الأميركي لشرح أعماله الفظيعة وحاجة وسائل الاعلام الأميركية لشرح الانتقال من تهليل الصوماليين لمشاة البحرية الأميركية إلى تهليل الصوماليين لرؤية الجثث الأميركية. في وجه عمليّة الحدّ من الأضرار هذه، لا يمكن للمعلّقين إلّا أن يقولوا إنّ الأمر غير صحيح للاطلاع على رفض الخط الأميركي الرسميّ بعد حصول الواقعة، See Walter Clarke and Jeffrey Herbst, 'Somalia and the Future of Humanitarian Intervention', in Clarke and Herbst, eds, *Learning from Somalia, 239-53 at 241.* «ليس صحيحاً أنّ الأمم المتّحدة وسّعت كثيراً نطاق المهمّة التي قرّرت الولايات المتحدة حدّها. في الواقع، إنّ كلّ قرارات مجلس الأمن الكبرى بشأن الصومال صاغتها الولايات المتحدة لا سيما في البنتاغون وسلّمتها إلى الأمم المتحدة كأمر واقع».

(75) للاطلاع على الظهور المبكر «التناذر الصومال»: See Daniel Williams, 'Joining the Pantheon of American Missteps', *Washington Post*, 26 March 1994.

(76) Press briefing by Anthony Lake and General Wesley Clark, The White House, 5 May 1994. A summary of the contents of PDD-25 was provided in a briefing released by the Bureau of International Organizational Affairs, Department of State, 22 February 1996.

(77) راجع المرجع ذاته للاطلاع على تفاصيل الجهود الأميركيّة «لخفض الحصّة الأميركيّة في تكاليف الحفاظ على السلام».

(78) كانت المصالح الأميركيّة محور عرض لايك أمام الصحافة في 5 أيار/ماي 1994: «سنختار بين المقاربتين الأحادية الجانب والجماعيّة، بين الأمم المتحدة وغيرها من التحالفات وفقاً لما يخدم المصالح الأميركيّة بشكل أفضل».

(79) وصف بطرس غالي لاحقاً الـPD D-25 بأنّه يسدّد «ضربة مميتة إلى العمل المتعدد الأطراف للحفاظ على السلام والأمن» وكان الأمين العام مستاءً بشكل خاص من جهود أولبرايت المدمّرة: «يمكن للولايات المتحدة فرض شروط على مشاركتها في قوة حفظ السلام الدوليّة، لكنّ الأمر يختلف عندما

تحاول الولايات المتحدة فرض هذه الشروط على الدول الأخرى. لكن هذا ما فعلته مادلين أولبرايت» Unvanquished, 134-5 ورفض أولبرايت لاعتراض بطرس غالي على السياسة الأميركية المتعلقة بالأمم المتحدة فيذكره. Jacob Heilbrun, 'Albright's Mission', *New Republic*, 22/29 August 1994.

(80) للاطلاع على إعلان أولبرايت «للواقعيّة الجديدة» في العلاقة الأميركية/ الدولية راجع مقابلتها مع مـــارغـــرت وارنـــر 'Macneil/ Lehrer NewsHour', *PBS*, 19 May 1994. See also Stanley Meisler, 'Crisis in Central Africa', *Los Angeles Times*, 23 May 1994.

(81) للاطلاع على التفاصيل العامة للمجزرة الروندية: See Gérard Prunier, *The Rwanda Crisis, 1959-1994:* History of a Genocide (London: Hurst, 1995); Philip Gourevitch, *We wish to inform you that tomorrow we will be killed with our families: Stories from Rwanda* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 1998); and Alison Des Forges's massive and impressively documented *Leave None to Tell the Story: Genocide in Rwanda* (New York: Human Rights Watch, 1999).

(82) لم تعرف بعد هوية قتلة الرئيس هبياريمانا. للاطلاع على تفاصيل تحطم الطائرة والنظريات المتعلّقة بـالـحـادث راجـع: Prunier, *The Rwanda Crisis*, 213-29; and Des Forges, *Leave None to Tell the Story*, 181-5.

(83) بالنسبة إلى تحذيرات دالير الأوليّة من المجزرة الجماعية وفشل مكتب حفظ السلام التابع لكوفي أنان في الرد راجع: Gourevitch, 103-7. وللاطلاع على سرد مكثّف ومفصّل راجع: Des Forges, *Leave None to Tell the Story*, 141-79. إنّ الأخطاء الواضحة التي ارتكبها موظفو الأمم المتحدة، خلافاً لتردّد الدول الأعضاء في التصرف أخفاها كوفي أنان بفاعلية (في إطار دوره الجديد كأمين عام) بعدما رفض السماح للموظفين الدوليين بالادلاء بشهاداتهم أمام لجنة التحقيق البلجيكيّة في الـمـجـزرة عـام 1997، راجـع: Alan Zarembo, 'Toward a True History', *Newsweek*, 17 November 1997. رغم أنّ غوريفيتش وخاصة ديفورجس واضحان حيال الفشل الأولي الهائل في رواندا (خطط لمجزرة نيسان/أفريل ونُفذّت أمام القوات الدوليّة الموجودة في العاصمة) ومسألة ذنب الأمم المتحدة ترتبط بتردّد الأسرة الدولية (لا سيما الولايات المتحدة) في الموافقة على تعزيز قوة يونامير. راجع: Des Forges, *Leave None to Tell the Story*, 172-4.

(84) بـالـنـسـبـة إلى مـنـفـذي الـمـجـزرة وطرق الـتـنـفـيـذ راجـع: Prunier, *The Rwanda Crisis*, 237-50; Gourevitch, *We wish to inform you...*, 114ff.; and Des Forges, *Leave None to Tell the Story*, 205-16, 222-62.

(85) بالنسبة إلى التزام دالير قمع الإبادة بتعزيز قوة يونامير بطريقة متواضعة راجع: Gourevitch, *We wish to inform you...*, 150; Des Forges, *Leave None to Tell the Story*, 598, 606-9; and Boutros Ghali, *Unvanquished*, 135, 139. قالت جوليا ف. تافت، رئيسة مجلس العمل التطوّعي الدولي أمام اللجنة الفرعية المشتركة لمجلسي النواب والشيوخ حول الشؤون الأفريقية (104th Congress, 1st session, 5 April 1995). إنّ دالير «أخبر أعضاء مجلس الشيوخ والأمين العام وكلّ من أراد أن يسمع بأنّه إذا أتيح له إرسال ما بين 5000 و8000 جندي سيتمكن من ايقاف مجزرة

الإبادة. ألمح بعض المراقبين (حينها وفي تحقيقات لاحقة) إلى أنّ قوّة أصغر لكن ذات مكانة أكثر أهميّة كانت لتوقف أعمال القتل في الأيّام القليلة الأولى للإبادة.

(86) بالنسبة إلى الاقتراح الأميركي في 7 نيسان/أفريل بسحب قوة يونامير بشكل كامل: See Des Forges, 603-4. وربّما أمّنت المملكة المتحدة الدعم للموقف الأميركي.

(87) للاطلاع على تقدير لعدد الروانديين الذين أنقذتهم قوة يونامير راجع: Des Forges, *Leave None to Tell the Story*, 24. للاطلاع على تقديرات أقلّ راجع شهادة Jeff Drumtra of the US Committee for Refuges before the Subcommitee on African Affairs, Senate Foreign Relations Committee, 103rd Congress, 2nd session, 26 July 1994.

(88) بالنسبة إلى تأثير «تناذر الصومال» على التفكير الأميركي بشأن رواندا راجع: Arthur Jay Klinghoffer, *The International Dimension of Genocide Rwanda* (London: Macmillan, 1998), 95-9. يشير كلينغهوفر إلى أنّ «تناذر الصومال» هو فقط النسخة الأخيرة عن «تناذر فيتنام» الذي أرخى ظلاله على صنع السياسة الأميركيّة منذ بداية السبعينات. بالنسبة إلى تأثير الصومال على جهود الأمم المتحدة في رواندا حتى قبل الإبادة الجماعيّة، راجع: Des Forges, *Leave None to Tell the Story, 132.* ومقابلة تلفزيون بي بي إس مع إقبال رضا، مساعدة كوفي أنان في قسم عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة (وهي متوافرة على الانترنت على موقع: on the Web at www. pbs. org/wgbh/pages/frontline/shows/evil/interviews/riza.html). إنّ تقرير الأمم المتحدة المتعلّق بالرد الدولي الكارثيّ على المجزرة تفادى بشكل كبير إلقاء المسؤولية على عاتق دولة معينة غير أنّه تطرق بوضوح إلى PDD-25 وشبح الصومال. Ingvar Carlsson, Han Sung-Joo and Rufus M. Jupolati, 'Report of the Independent Inquiry into the Actions of the United Nations during the 1994 Genocide in Rwanda', United Nations, 15 December 1999.

(89) See the remarks of spokesperson Michael McCurry, State Department daily press briefing, 11 April 1994.

(90) Christine Shelly, State Department daily press briefing, 28 April 1994. في جهد آيل إلى تبديد أيّ تعاطف من وسائل الإعلام مع ضحايا الإبادة، زعمت شيلي «أنّها تملك معلومات أكيدة عن أعمال وحشية ترتكبها أطراف مختلفة هناك».

(91) بالنسبة إلى تأثير المعاهدة على الردّ الدوليّ في رواندا راجع: Des Forges, *Leave None to Tell the Story*, 639, 644.

(92) للحصول على نظرة شاملة راجع: Klinghoffer, *The International Dimension*, 99-100.

(93) كانت كريستين شيلي الناطقة باسم وزارة الخارجية والمسؤولة عن تبريد الإبادة الجماعية بدهاء راجع: Gourevitch, *We wish to inform you...*, 152-3. للاطلاع على جهودها، وكذلك راجع: the State Department daily press briefings of 28 April, 10 June and especially 16 June 1994. لرؤية أمثلة على عمل شيلي. إنّ عناء بعض الصحافيين في الاستفسار عن العبارات المستعملة (كانت شيلي تتحدّث عن أعمال إبادة بدلاً من الإبادة وقد استاءت عندما طُلب منها إيضاح الفرق) يعطي أدلّة على مدى التقبّل العام لواقع الإبادة الجماعية بالنسبة إلى ذوي الاطلاع السطحي على

الوضع باستثناء الحكومة الأميركيّة، وقد أعطت شيلي تلميحاً في 10 حزيران/ جوان على سبب التردد الأميركي مشيرة إلى أنّه تم تنبيه المحامين الأميركيين لجهة استخدام كلمة «إبادة» بما أنّ «عدة موجبات تنشأ وترتبط بهذه الكلمة» مما أشار إلى أن وزارة الخارجية كانت على الأقل مدركة لالتزاماتها بموجب معاهدة مكافحة الإبادة.

(94) في 28 نيسان/ أفريل 1994، قالت شيلي للصحافيين إنه وفقاً للمعاهدة «ما من ضرورة مطلقة، في حال تأكد حصول الإبادة، للتدخل مباشرة في الأزمة المعيّنة وفقاً للقانون الدولي». وتفادت شيلي السؤال كلّه عندما طرح بطريقة مباشرة في 10 حزيران/ جوان. تطرق جيف درومترا في شهادته في 26 حزيران/ جوان 1994 أمام مجلس الشيوخ إلى «الفشل الأميركي الهائل» في الاقرار بحصول الإبادة «زاد المسؤولون الأميركيون من فداحة الخطأ عبر إصدار تفسيرات مريبة لمعاهدة مكافحة الإبادة، وهذه التفسيرات إذا اعتُمدت ستُبعد المعاهدة عن القانون الدولي». للاطلاع على السياسة الخارجية القاضية بمنع الناطقين باسمها من الإقرار بالإبادة، راجع: Douglas Jehl, 'Officials Told to Avoid Calling Rwanda Killings «Genocide», *New York Times*, 10 June 1994.

(95) Madeleine Albright, testimony before the International Security, International Organizations and Human Rights Subcommittee, House Foreign Relations Committee, 103rd Congress, 2nd session, 17 May 1994.

(96) بالنسبة إلى مماطلة أولبرايت راجع: Stanley Meisler, 'Albright Defends Rwanda Troop Delay' *Los Angeles Times*, 18 May 1994; Meisler, 'Crisis in Central Africa'; Paul Lewis, 'US Opposes Plan for UN Force in Rwanda', *New York Times*, 12 May 1994; Boutros-Ghali, *Unvanquished*, 135-6; and Gourevitch, *We wish to inform you...*, 150-51. يشعر غوريفيتش بالسخط من أعمال أولبرايت: «نادراً ما يرتبط اسمها برواندا لكنّ التنصّل من المسؤوليّة والضغط على الآخرين للقيام بذلك، فيما حصيلة الضحايا ترتفع من الآلاف إلى عشرات ومئات الآلاف كانت أدنى نقطة تبلغها في مسيرتها السياسية».

(97) إنّ ملاحظة أولبرايت التي أحدثت «اضطراباً هائلاً» قالتها خلال شهادتها أمام اللجنة الفرعية للأمن الدولي في 17 أيار/ماي 1994: بالنسبة إلى الجهود الأميركيّة للتخفيف من حدّة الردّ الدوليّ على الأزمة. راجع: Des Forges, *Leave None to Tell the Story*, 644-6; and Klinghoffer, *The International Dimension*, 50-55.

(98) 'Macneil/Lehrer NewsHour', *PBS*, 19 May 1994.

(99) Boutros-Boutros Ghali, remarks to reporters, UN Headquarters, New York, 26 May 1994.

(100) See Gourvitch, *We wish to inform you...*, 151; Des Forges, *Leave None to Tell the Story*, 646; and the State Department daily press briefing by Christine Shelly, 16 June 1994.

(101) قدّر الاحصاء الأساسي (1994) للأمم المتحدة عدد الذين قتلوا في مجازر الإبادة الجماعية بـ800 ألف شخص وقد اعتمد غوريفيتش هذا الرقم وأيّده برونييه الذي توصّل إلى رقم مشابه وفقاً لإحصاءاته

الخاصة. لكنّ دي فورج يظن أنّ 500 ألف شخص هو التقدير الأكثر دقة *Leave None to Tell the Story*, 15-16. وعدم القدرة على الاتكال على الاحصاءات الشعبية لعدد السكان قبل المجازر يصعّب من إمكانية احتساب الحصيلة. ومع أنّ الرقم الدقيق مهمّ، يجب ألّا يحول الشك انتباهنا عن المجازر وفظاعتها.

(102) إنّ الردّ الأميركي على تحقيق كارلسون الدولي عام 1999 في الفشل الدولي في رواندا يلمح إلى أنّ الولايات المتحدة لم تتعلم دروساً كثيرة من هذه التجربة. وعند إطلاعه وسائل الاعلام على تقريره، أشار انغفار كارلسون إلى أنّ الولايات المتحدة قدّمت مساعدة ضئيلة في التحقيق سواء تعلّق الأمر بالوثائق المتعلقة بالسياسة الأميركية أو بالوصول إلى واضعي السياسة الأساسيين الذين صاغوا القرارات المتعلقة بعدم التدخل الأميركي أو المماطلة في الأمم المتحدة. كما فشلت الولايات المتحدة في إجراء التحقيقات الخاصة. رغم جهود الدول الأخرى المتورطة في أحداث رواندا (بلجيكا، كندا وفرنسا) للتحقيق في ما حصل. Barbara Crossette, 'Inquiry Faults US Inaction in' 94 Rwanda Genocide', *New York Times*, 17 December 1999.

(103) Madeleine Albright, testimony before the Foreign Operations Subcommittee of the House Appropriations Committee, 104th Congress, 1st session, 15 March 1995.

(104) من أجل تقرير عام عن النزاع في البلقان راجع: Misha Glenny, *The Fall of Yugoslavia: The Third Balkan War*, third edition (New York: Penguin, 1996); and Laura Silber and Allan Little, *Yugoslavia: Death of a Nation*, revised edition (New York: Penguin, 1997). وبالنسبة إلى ردّ الدول الأخرى على النزاع، راجع: James Gow, *Triumph of the Lack of Will: International Diplomacy and the Yugoslav War* (London: Hurst & Co., 1997). والمقالات الواردة في: Richard H. Ullman, ed., *The World and Yugoslavia's Wars* (New York: Council on Foreign Relations, 1996). وللاطلاع على تقرير مفصّل على وجهة النظر الأميركيّة حيال التدخل راجع: Wayne Bert, *The Reluctant Superpower: United States' Policy in Bosnia, 1991-95* (London: Macmillan, 1997).

(105) تمّ وضع اقتراح فانس مع وسيط الاتحاد الأوروبي دايفيد أوين وقد اقترح فيه إنشاء 10 مناطق داخل البوسنة والهرسك، وكلّ واحدة منها (باستثناء سارايفو) تكون متناغمة من الناحية الإثنيّة. خطة فانس أوين منحت مسلمي البوسنة أراضٍ أكثر مما أعطاهم اتفاق دايتون عام 1995. وعلى عكس دايتن لم يمهّد الطريق للتقسيم البسيط للبلاد. للاطلاع على الخطة والرفض الأميركي لها راجع: Silber and Little, *Yugoslavia*, 276-90; and Glenny, *The Fall of Yugoslavia*, 224-32. يصف غليني، 224، الخطة «كوثيقة جيّدة بشكل استثنائي وقد أساء إليها السياسيون ووسائل الاعلام في أنحاء العالم لا سيما داخل يوغوسلافيا السابقة والولايات المتحدة»، ويشير سيلبر وليتل إلى أنّ الرفض الأميركي لخطة فانس أوين تزامنت مع تخلّي إدارة كلنتون عن المسألة البوسنيّة واعتبار النزاع البلقاني عسير الحلّ بسبب «الأحقاد القديمة».

(106) إنّ دعوة كلنتون إلى «الرفع والضرب» (الضربات الجوية التي تترافق مع رفع حظر الأسلحة عن المنطقة، وتسليح الجيش البوسني) يناقشها Bert, *The Reluctant Superpower*, 175-9. فيما يشير

بطرس غالي إلى خطر «الرفع والضرب» على القوات الدوليّة في البوسنة في .Unvanquished, 68-71 فيشير إلى أنّ الرفض الأميركي لخطة فانس James Gow, *Triumph of the Lack of Will*, 213. أوين فيرتكز بشكل جزئي على «العزم الأميركي على تفادي نشر القوات على الأرض»، والاعتبار بأن الضربات الجوية وحدها قادرة على إحلال السلام في البوسنة كان مزيجاً غير سار من الأخلاقيات والسياسة الواقعية.

(107) وضع مجلس الأمن الدولي سياسة «المناطق الآمنة» في 16 نيسان/أفريل 1993. لكنّ الدول الأعضاء لم تكن مستعدة لنشر أكثر من 7 آلاف جندي إضافي (رغم أنّ بطرس غالي طلب 34 ألف جندي). يفصّلان التناقضات التي أدّت إلى قرار «المناطق الآمنة» Silber and Little, *Yugoslavia*, 274-5. ويلاحظان أنّ مجلس الأمن «أوكل إلى نفسه مسؤوليات ليس مستعداً للاضطلاع بها».

(108) بالنسبة إلى سقوط سيريبرينيتسا راجع: Jan Willem Honig and Norbert Both, *Srebrenica: Record of a War Crime* (London: Penguin, 1996); and David Rohde, *Endgame: The Betrayal and Fall of Srebrenica* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 1997). وبالنسبة إلى تأثير هذه الكارثة على السياسة الأميركيّة راجع: Silber and Little, *Yugoslavia, 351-2; Gow, Triumph of the Lack of Will*, 274-5. وللاطلاع على رأي داخلي، Richard Holbrooke, *To End a War*, revised edition (New York: Random House, 1999), 68-72. تجدر الإشارة إلى أنّه فضلاً عن احراجها لسقوط سيريبرينيتسا، فإنّ إدارة كلنتون أدركت أنّ فشل سياسة «المناطق الآمنة» قد تؤدي على الأرجح إلى انسحاب القوات الدوليّة من البوسنة، ممّا يرغم الولايات المتحدة على إرسال قوات أرضية (وربما بأعداد كبيرة للاشراف على الانسحاب، وبالتالي فإنّ احتمال التورط العسكري الأميركي الهام بعد سيريبرينيتسا لم يعد خياراً وارداً بالنسبة إلى كلنتون بل بات أمراً مؤكداً.

(109) Tom Prost et al., 'Blues for the Blue Helmets', *Newsweek*, 7 February 1997. الذي ألمح بوضوح إلى أنّ العمليّة الدوليّة في البوسنة ولا سيما قوات الحماية الدوليّة على الأرض، كانت طريقة مكلفة لتتفادى الولايات المتحدة نشر القوات. «لا يمكن لقوة الحماية إنهاء الحرب في البوسنة - لكنّها تخدم غرضاً مفيداً - ككبش فداء للغرب».

(110) Boutros Ghali, *Unvanquished*, 247-8.

(111) بالنسبة إلى محادثات دايتون راجع: Holbrooke, *To End a War*, 231-312; ويتطرق بطرس غالي إلى العجز الدولي بقيمة 3,24 مليار دولار في .Unvanquished, 249

(112) Holbrooke, *To End a War*, 201; Silber and Little, *Yugoslavia*, 364-81.

(113) لتقييم اتفاق دايتون راجع: Glenny, *The Fall of Yugoslavia*, 290-93; Silber and Little, *Yugoslavia*, 386-90; Holborooke, *To End a War*, 362-6. يشير غلينّي إلى أنّه على الرغم من احتجاجات هولبروك فإنّ «معظم المعلّقين» يوافقون على أنّ دايتون «يساهم في تقسيم البوسنة». ويلاحظ سيلبر وليتل أنّ مصير البوسنة والهرسك كان «الأكثر مأساوية» بين كلّ دول البلقان: «من خطة فانس أوين إلى قمة دايتون، وعلى الرغم من تدخّل واشنطن، فإنّ كلّ خطة سلام أعطت المسلمين نسبة أقلّ من الأراضي».

(114) باتت مادلين أولبرايت تدعو الولايات المتحدة «بالأمّة الضروريّة» في نهاية العام 1996، لا سيما في

اجتماع مجلس الشيوخ في كانون الثاني/جانفيه 1997 لتسميتها كوزيرة خارجيّة. وسنعود إلى وجهة النظر هذه في الفصل الرابع.

(115) للاطلاع على البوادر الأولى حول التحول في المواقف الأميركيّة حيال بطرس غالي. راجع: Richard Dowden, 'Too Blunt for His Own Good', *Independent* (London), 31 October 1994.

(116) بالنسبة إلى الحملة الأميركيّة لاستبعاد بطرس غالي، وهي حملة وضعت مادلين أولبرايت في مواجهة كلّ الدول الأخرى الممثلة في الأمم المتحدة، راجع: Thomas W. Lippman and John M. Goshko, 'Albright Led Challenge to UN Chief', *Washington Post*, 7 January 1997. تمّ التطرق بشكل واسع إلى الجهود غير العاديّة الآيلة إلى استبدال الأمين العام في الولايات المتحدة والمقالة الافتتاحية في صحيفة «بوسطن غلوب». ('The Misuse of US Power', 26 January 1997). انتقدت «الحملة المشينة من جانب إدارة كلنتون للتخلص من بطرس غالي». للاطلاع على رأي الضحية راجع: *Unvanquished*, 267-335.

(117) بالنسبة إلى حماس هولبروك حيال أنان راجع: *To End a War*, 200-202. بالنسبة إلى تعيين أنان الأساسي راجع: 'Cast of Characters is Set for Clinton's Second-Term', *New York Times*, 15 December 1996.

(118) Holbrooke, *To End a War*, 202.

(119) للاطلاع بسرعة على العلاقة المتأزمة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة في العام 1999 راجع: Judith Miller, 'As US Relations With UN Languish, is Clinton or Congress to Blame?', *New York Times*, 5 August 1999. بالنسبة إلى اقتراحات خفض الضرائب الكثيرة راجع: John Aloysius Farrell and Aaron Zitner, 'Awash in Spending Ideas, Parties Put Their Faith in the Numbers', *Boston Globe*, 6 August 1999. لا شك في أنّ أيّاً من «أفكار الانفاق» هذه لم يتضمن تسوية دين الولايات المتحدة للأمم المتحدة. بالنسبة إلى الاتفاق المحتمل لتسديد بعض الديون راجع: Jeffrey Bartholet and Debra Rosenberg 'Victory or Sellout?', *Newsweek* 29 November 1999. أشارت مجلة economist إلى أنّ الموافقة الأميركية على تسديد جزء من الدين والإصرار على خفض مساهماتها المستقبليّة وغيرها من المطالب الأخرى مثّلت النقطة الدنيا في تاريخ العلاقات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة: «إذا كانت الشكوك تخيّم حول الحدّ الأدنى الذي تتوقعه الأمم المتحدة من الولايات المتحدة فإن هذا الأسبوع أزال كلّ الذرائع على الأرجح. فالاتفاق الذي وضعه الكونغرس والبيت الأبيض اعتُبر نصراً لأبرز منظمة دولية. وكون أغنى دولة في العالم ما زالت تدين للأمم المتحدة بـ600 مليون دولار وكون الاتفاق يتضمن قيوداً لا تحكم أيّة حكومة وطنية بالموافقة عليها لم يسجلا أيّ أثر». 'Don't Ask for More, Mr. Annan', *Economist*, 20 November 1999.

(120) للاطلاع على مثال حول خفض التمويل في برنامج التنمية الدولي راجع: Judith Miller, 'UN Poverty Agency Vying with Aid Offices for Cash', *New York Times*, 11 July 1999; and Miller, 'Outgoing UN Development Chief Berates US', *New York Times*, 1 May 1999.

(121) بالنسبة إلى هديّة ترنر (التي استخدمت لإنشاء «المؤسسة الدولية» وهي منظمة مستقلة تدرس طلبات الأمم المتحدة للتمويل) راجع: David Rohde, 'Ted Turner Plans a $1 Billion Gift for UN Agencies', *New York Times*, 19 September 1997. وقد تعهد كوفي أنان عام 1998 في تقرير الأمين العام حول عمل المنظمة الدولية بإطلاق حوار بناء مع مجتمع الأعمال الذي قد يسرّ بمساعدة الأمم المتحدة على حدّ قول أنان إذا استطاعت المنظمة «إرساء الأسس الثابتة التي يتطلبها توسيع فرصها الخاصة». راجع: Colin Woodard, 'Turner's $1 Billion Gift Starts Giving', *Christian Science Monitor*, 7 July 1999. See also Claudia H. Deutsch, 'Unlikely Allies Join with the United Nations', *New York Times*, 10 December 1999.

(122) Madeleine Albright, testimony before the Subcommittee on Foreign Operations, Senate Committee on Appropriations, 8 March 1995.

الفصل الثالث

الولايات المتحدة والقوة العسكرية

بينما نعمل للسلام، يجب أن نواجه الأخطار التي تهدد أمننا القومي ـ بما في ذلك الأخطار المتزايدة من قبل الدول المارقة والإرهاب. سوف ندافع عن أمننا حيثما نتعرض للخطر.

وليام جيفرسون كلنتون،
خطاب حالة الأمة 1999[1].

تملك الولايات المتحدة القوة العسكرية الأقوى والأفضل تجهيزاً في العالم، وتتدخل في الخارج أكثر من أي دولة أخرى. بالرغم من أن القوى العسكرية السوفياتية كانت تنافس القوى العسكرية الأميركية خلال الحرب الباردة، فإن انهيار الإتحاد السوفياتي أخلى الساحة للتفوق الأميركي الهائل على باقي الدول. في أوائل التسعينات، كان المعلقون في الولايات المتحدة وأماكن أخرى يشيرون غالباً إلى الولايات المتحدة كآخر قوة عظمى متبقية، وهي تسمية أقَّرت بقدرة الولايات المتحدة على إظهار قوتها العسكرية بصورة مقنعة حول العالم[2].

في هذا الفصل أود أن أستكشف بتمعن المفهوم المتغير للقوة العسكرية الأميركية في التسعينات، وأن أتكلم باختصار عن الطرق التي استخدمها صانعو القرار الأميركي لتعزيز قوة الولايات المتحدة العسكرية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. أود أيضاً أن أحدد موضع القوة العسكرية الأميركية في الإطار الأوسع للمصالح الأميركية في حقل الأعمال وتجارة السلاح الدولية، وأن أتناول أخيراً نشر القوات الأميركية في الآونة الأخيرة في العراق، كوسوفو ومناطق أخرى. في القسم الأول، سوف أتطرّق إلى

النقاش داخل الولايات المتحدة حول حجم القوة العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومساعي وزارة الدفاع ورجال السياسة الأميركيين لخلق أخطار جديدة قد تبرر مواصلة الإنفاق العسكري. سوف أتحدث أيضاً عن التوجهات الأميركية حيال التحالفات العسكرية وعلى الأخص تقوية وتوسيع حلف شمال الأطلسي. في القسم الثاني، سوف أتفحص بدقة سياسة الإنفاق العسكري، بما في ذلك علاقة قطاع الأعمال الأميركي مع وزارة الدفاع، السعي الحثيث لبيع الأسلحة وتصنيع الأسلحة ذات التقنية العالية، والطرق المتعددة التي اتبعتها وزارة الدفاع لتحقيق أولوياتها بعيداً عن مراقبة الرأي العام. في القسم الثالث، سوف أركز على الاستخدام الفعلي للقوات الأميركية المسلحة في العراق في التسعينات، وفي كوسوفو عام 1999. بالرغم من أن المؤسسة العسكرية الأميركية قدمت عدداً لا يحصى من الوثائق التي تتكهن بأنواع الحروب التي ستواجهها الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فلا الحرب الأميركية المستمرة ضد العراق، ولا حملة الغارات الجوية في كوسوفو ويوغوسلافيا، تشيران إلى أن واقع الصراع المسلح يتطابق مع تكهنات وزارة الدفاع. مع إرساء هذا الطرح، أود أن أتطرق إلى موقف الولايات المتحدة الذي تتصاعد وتيرته العدائية نحو الإرهاب، بما فيه الهجمات على السودان وأفغانستان عام 1998. مع هذه الأمثال في ذاكرتنا، سوف أعود في الخلاصة إلى الخطاب الأميركي حول استخدام القوة العسكرية، وأقارن هذا الخطاب مع آخر الأدلة عن نتائج القوة العسكرية الأميركية.

الاستراتيجية

«أرباح السلم» المراوغة

بين عام 1945 وعام 1985، كانت الدواعي المبررة لقوة عسكرية أميركية ضخمة وفائقة التسلح بسيطة: كانت القوات الأميركية حصناً واقياً ضد الإتحاد السوڤياتي الذي من المحتمل أن يكتسح بسهولة أوروبا أو مناطق أخرى إذا تخلت الولايات المتحدة وحلفاؤها عن دفاعاتها. نظراً للمخزون الضخم من الأسلحة النووية التي كانت الولايات المتحدة وروسيا تمتلكانها في أوائل الستينات، فإن وجهة النظر التي كانت تدافع عن الإنفاق الضخم على القوى المسلحة التقليدية كان ينقصها الكثير من البراهين؛ ولكن القرب المكاني للقوات الروسية، والحرب الكلامية بين الجانبين،

ضمنت مساندة أغلب المعلقين السياسين الأميركيين لقوة أميركية ضخمة مزودة بأفضل التجهيزات طوال فترة الحرب الباردة. ولكن في أواخر الثمانينات، تلاشت وجهة النظر هذه بعد زوال الحكم السوفياتي في أوروبا الشرقية والتفكك النهائي للإتحاد السوفياتي. ساهمت الأزمة الاقتصادية التي كانت تواجهها الدولة الروسية الحديثة بإحلال بعض الارتياح في نظرة الأميركي لعدوه المألوف، وخفف الاستنزاف التدريجي للقوة العسكرية السوفياتية التوتر بين القوتين العظميين. بدأ، حتى الصقور السابقين في الولايات المتحدة بالحديث عن «أرباح السلم» والمكاسب التي قد تتبع الخفض الحتمي في الإنفاق العسكري الذي سيرافق هذا المناخ العالمي الأكثر أماناً: باستطاعة الولايات المتحدة أن تتحمل مزيداً من الإنفاق في حقل التربية أو الصحة، وقد تُحَسِّن نوعية المعيشة لمواطنيها خاصة وأنها لن تكون بحاجة لتحويل كمية كبيرة من الموارد لموازنة الدفاع[3].

ولكن مقابل هذه الخلفية المتفائلة، كان عدد من اللاعبين الأقوياء في الولايات المتحدة شديدي القلق حيال «أرباح السلم» المتوقعة، على الأرجح لأن المال أو القوة الملازمة لأي «أرباح» سوف يصار إلى إعادة توزيعها من قِبَلهم إلى الآخرين. كان الفريق الأكثر تردداً هو المؤسسة العسكرية نفسها، التي كانت قلقة من الكلام الذي رافق انتشار السلم في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. بينما كان المعلقون السياسيون المتفائلون ينشرون فكرة التخفيضات الضخمة في الإنفاق العسكري أمام جمهور متلهف، وجد قادة وزارة الدفاع الذين قاموا بخدمة وطنهم لعقود طويلة أنفسهم في خط النار. إذا كان للمؤسسة العسكرية أن تحافظ على مظهر من قوتها السابقة، فيجب على وزارة الدفاع والقادة العسكريين الأكثر نفوذاً أن يعلنوا الحرب على التفاؤل، ليكتشفوا مخاطر جديدة تحل محل التحدي الروسي الذي فقد مصداقيته. بالرغم من أن الأرجحية لم تكن لصالح وزارة الدفاع، فإن مؤيدي مؤسسة عسكرية قوية كانوا في وضعٍ مؤاتٍ لتقديم النصيحة أو كانوا يشكلون اللجان المختلفة والهيئات الاستشارية التي ستقوم بدراسة ما سيكون عليه العسكري الأميركي في المستقبل. بينما كان للمؤسسة العسكرية مصلحة قوية واضحة في الحفاظ على الوضع الراهن، كان أرفع القادة في وزارة الدفاع وأهم المخططين مسؤولين على نطاق واسع عن إعادة النظر في المتطلبات العسكرية للبلاد ـ هذا شجع حتماً على إعطاء تقييم

أكثر تشاؤماً وحذراً عن المناخ الدولي، الذي سيؤدي بدوره إلى خفض لا يذكر في قوة المؤسسة العسكرية والإنفاق العسكري الأميركي[4].

كانت وزارة الدفاع في وضع جيد للدفاع عن مصالحها ضد مؤيدي «أرباح السلم»، ولكن كان من الممكن أن تتعثّر في إحكام قضيتها من دون مساندة حليف أساسي: قطاع الأعمال الأميركي. من النظرة الأولى، يمكن لفكرة إعادة توجيه الأموال المخصصة للدفاع إلى أولويات إنفاق داخلية (بما فيها التوظيف في البنى التحتية، التربية والصحة، إلخ) أن تبدو شديدة الإغراء للشركات الأميركية. ولكنّ الكثير من أكبر وأشهر الشركات الأميركية كانت تزوّد وزارة الدفاع بشكل رئيسي: كانت عقود الدفاع تنثر مئات ملايين الدولارات سنوياً لشركات مثل بوينغ، جنرال الكتريك، أي تي أند تي (A T & T) وجنرال موتورز. كان لهذه العقود قيمة ثمينة عند كثير من الشركات، وخاصة أن وزارة الدفاع كانت زبوناً مثالياً: كانت تنفق مبالغ ضخمة من الأموال، غالباً بطريقة ثابتة عبر السنين والعقود، وكانت تدفع فواتيرها بالكامل في وقت الاستحقاق. كان بعض أكبر متعاقدي وزارة الدفاع، مثل بوينغ ولوكهيد، يعتمد طلبات شراء المعدات العسكرية للمحافظة على قطاعات العمل غير العسكرية: كان من من الصعب على شركة بوينغ من دون مليارات الدولارات المدفوعة نقداً من قبل وزارة الدفاع، أن تأمل بالبقاء متقدمة في حقل الأبحاث والتطوير، وأن تضمن لمنتجاتها التجارية المحافظة على قدرتها التنافسية في السوق العالمي. كانت تقنيات جديدة ـ في التصميم الفضائي، الكومبيوتر والإلكترونيات ـ تُمَوَّلْ بإعانات من قبل وزارة الدفاع، قبل أن تتمكن الشركات الخاصة في نهاية المطاف من جني أي أرباح بتحويل هذه التقنيات إلى استخدام تجاري. إذا خطر للحكومة الأميركية أن تتوقف الآن عن التمويل بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن هذه الإعانات ـ والدعم الهام الذي قدمته لأرباح الشركات ـ سيكون مصيرها الزوال[5].

لم يكن بالأمر المفاجئ أنْ نرى إذن متعاقدي الدفاع (بما في ذلك الشركات التي كان عملها الأساسي يقع خارج نطاق المعدات العسكرية) يلتفون حول المؤسسة العسكرية في سعيها للحفاظ على مستوى عالٍ من الإنفاق العسكري. أحد الحجج القوية ضد خفض ميزانية وزارة الدفاع يتعلق بفائض اليد العاملة الذي سيلي هذا الخفض: أوضح مزودو وزارة الدفاع الرئيسيون للشعب (وبعض أعضاء الكونغرس) أن

خسارة وظائف على نطاق واسع تنتظر أي خفض كبير في الإنفاق، وهي حجة كانت تلتقي مع تحذيرات وزارة الدفاع الملحة لنتائج إغلاق القواعد العسكرية. بينما كان المتفائلون في الإعلام والكونغرس يرسمون صورة زاهية عن زيادة في الإنفاق الوطني على التربية وما شابه، كان متعاقدو الدفاع والمؤسسة العسكرية يحركون المجتمعات المحلية للاحتجاج على الخسارة في الوظائف التي ستتبع بالتأكيد إغلاق مصنع طائرات حربية معيّن أو قاعدة عسكرية. هؤلاء الأميركيون العاملون في هذه الأماكن، إضافة إلى كثيرين ممن يعتمدون على المداخيل التي توفرها لهم هذه القواعد والمصانع لتعزيز أعمالهم، توقعوا القليل من «أرباح السلم» وانضموا إلى صفوف هؤلاء الذين يبحثون في السماء عن خطر جديد على الأمن القومي[6].

كانت حكومة الولايات المتحدة نفسها الخصم الأخير للنظرة التفاؤلية بعد الحرب الباردة، وهي كانت قد أخفقت في التنبؤ بانهيار الإتحاد السوفياتي ووجدت نفسها في وضع غير مسبوق من التفوق العالمي في أوائل التسعينات. بالرغم من أن انهيار الإتحاد السوفياتي أوحى بفرصة تاريخية لتعددية جديدة، فإن «الانتصار» الظاهر للولايات المتحدة في الحرب الباردة أرسى أيضاً واقع السيطرة الأميركية في القضايا العالمية. إلى جانب احتمال نزع السلاح على نطاق واسع والمصالحة الدولية، برزت حينها إمكانية فريدة لكي تضمن الولايات المتحدة قوتها وتفوقها. بمعنى آخر، إن زوال الإتحاد السوفياتي أشار إلى وجود خيار بين رؤيتين ممكنتين للمستقبل: ترتيب دولي قائم على التعددية، نزع السلاح وانبعاث الأمم المتحدة، أو تشكيلة عالمية تسيطر عليها قوة عظمى واحدة. بما أن الإتحاد السوفياتي كان قد ترك الولايات المتحدة فعلياً في الموقع الثاني، كان على صانعي القرار الأميركيين أن يعلنوا فعلياً التخلي عن السيطرة الأميركية وأن يفككوا المؤسسة العسكرية لتحقيق نظام عالمي جديد قائم على التعددية؛ لم يكن مفاجئاً أنهم اختاروا بدلاً من ذلك أن يحافظوا على وضع الولايات المتحدة المتفوق وحتى جعله دائماً[7].

بالرغم من أن جورج بوش هو الذي بدأ بإعادة النظر بحجم المؤسسة العسكرية وتشكيلها، فإن عملية إعادة التشكيل الأكثر جذرية وكمالاً للمؤسسة العسكرية الأميركية كانت متوقعة من إدارة كلنتون الديموقراطية الجديدة. ولكن في الوقت الذي أقسم فيه كلنتون اليمين في كانون الثاني/ جانفيه 1993، كان مناخ ما بعد الحرب الباردة قد

تغير بعض الشيء عن النظرة المتفائلة لعام 1989. أعطت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد صدام حسين في الأشهر الأولى من عام 1991 المؤسسة العسكرية الأميركية أول نصر هام لها منذ حرب فييتنام، وقَوَّى النجاح الذي أحرزته القوى الأميركية مصداقيتها ودعم قضيتها بالحفاظ على ميزانية ضخمة للدفاع. بالرغم من أني سأنظر إلى حرب الخليج بصورة أكثر تفصيلاً في القسم الثالث من هذا الفصل، فيجدر الذكر هنا أن هذا الصراع كان عنصراً مكملاً لمعركة وزارة الدفاع الداخلية مع مؤيدي «أرباح السلم». لم يقتض الأمر على إظهار صدّام حسين كالمثل الأفضل للخطر الذي يهدد السلم العالمي بعد مرحلة الإتحاد السوفياتي، ولكن الطريقة التي استخدمت لهزمه ـ القوة العسكرية الساحقة ـ تم توطيدها كالطريقة المناسبة التي يتوجب على الولايات المتحدة اتباعها لتوكيد قوتها العسكرية. تبنى رئيس هيئة الأركان، الجنرال كولن باول، وجهة النظر التي تقول إنّه يجب على الولايات المتحدة أن تقحم نفسها فقط في مواجهات عسكرية واضحة الهدف مع إمدادات ضخمة (عديد وعتاد) حتى تتمكن من إنهاء المهمة بصورة سريعة وحاسمة. غدا هذا التوجه في الأعمال العسكرية، الذي أصبح معروفاً بـ «مبدأ باول» (Powell Doctrine)، بسرعة عقيدة تقليدية في واشنطن وساهم في استمرارية النقاش حول الإتفاق الدفاعي[8].

أعلن لس أسپن (Les Aspin)، وزير الدفاع في إدارة كلنتون، في النهاية نتائج تقييم الحكومة الأميركية لعملية الإنفاق في أيلول/سپتمبر 1993. كانت المراجعة الشاملة (Bottom-up Review) تتويجاً لإستشارات مكثفة مع وزارة الدفاع، الكونغرس ومختلف القوى المسلحة، وشكلت التقييم الأميركي الأكثر كمالاً لمناخ ما بعد الحرب الباردة واحتمالات «أرباح السلم». ولدهشة كثير من المراقبين، كان خفض حجم الإنفاق العسكري متواضعاً. كانت وزارة الدفاع وقطاع الصناعات العسكرية قد ألزما نفسيهما بتخفيض القوة العسكرية والإنفاق العسكري عما كان عليه في ذروة الحرب الباردة، ولكنهما نجحا في تحاشي التوقعات الخطرة عن مناخ عالمي مستقر وخفض موازٍ لذلك في المؤسسة العسكرية الأميركية. إضافة إلى ذلك، لقد قبلت إدارة الرئيس كلنتون التقييمات الاستراتيجية الأساسية للمؤسسة العسكرية من دون أي جدال. في صميم هذه التقييمات كان طلب وزارة الدفاع أن تحافظ الولايات المتحدة على قوى كافية لتشن حربين كبيرتين في الوقت نفسه ومن دون الحلفاء. وفقاً

للمراجعة الشاملة (BUR) يجب أن تكون الولايات المتحدة جاهزة دائماً لخوض حربين على مستوى حرب الخليج في الوقت نفسه، ومن دون مساعدة أي من الدول (دول حلف الأطلسي وغيرها) التي ساهمت في التحالف ضد العراق. بالرغم من أنه لم يكن هناك أي دلائل على حربين كبيرتين منذ عام 1991 (مع إمكانية استثناء كوسوفو)، فإن سياسة الجهوزية لحربين في آن واحد أعيد تأكيدها في المراجعة الدفاعية النهائية اللاحقة في عام 1997، وشكلت الأساس لرؤية كلنتون للسياسة الخارجية الأميركية في القرن الحادي والعشرين، والحد الأدنى لمستوى القوى العسكرية الأميركية والإنفاق العسكري[9].

كما رأينا، إن التغيرات الطفيفة التي نتجت عن المراجعة الشاملة تعكس رغبة وزارة الدفاع، وعدد كبير من الشركات الأميركية وعدد من المجتمعات المحلية التي تعتمد على الصناعات العسكرية بعدم المساس بالوضع الراهن حتى بعد انهيار الإتحاد السوڤياتي. إضافة إلى ذلك، إن قوة هذا التحالف واضحة، عبر المهارة التي استخدمها لتسويق المراجعة الشاملة والمراجعات التي تلتها للشعب الأميركي الذي كان يهلل لانهيار الشيوعيّة. لم تكن المراجعة الشاملة وضرورة الحفاظ على قوى كافية لخوض حربين كبيرتين في آن واحد، مقنعة لكثير من الأميركيين. في المقام الأول، إن القوى التقليدية الأميركية والترسانة النووية تشكل رادعاً فعالاً لأي قوة إقليمية قد تتحدى أي جار أو حليف للولايات المتحدة؛ الأسلحة ذاتها التي قامت بردع قوى الإتحاد السوڤياتي التقليدية لمدة 40 سنة يمكنها أيضاً أن تحتوي جيوش كوريا الشمالية، العراق وإيران التي هي أقل حجماً بكثير من الجيش السوڤياتي. في المقام الثاني، خطط الولايات المتحدة لشن حربين كبيرتين في الوقت نفسه تتجاهل احتمال قيام حلفاء تقليديون للولايات المتحدة ـ كبريطانيا مثلاً ـ بالمسارعة إلى الوقوف إلى جانبها ضد أي خصم محتمل. إن تجاهل المخططين الأميركيين لهؤلاء الحلفاء يبدو أكثر غرابة عندما نأخذ بعين الاعتبار المبيعات الضخمة (أو الهبات) للأسلحة الأميركية ذات التقنية العالية للدول الحليفة في جميع أنحاء العالم ـ لقد طورت إسرائيل ودول الخليج قوى عسكرية ضخمة بمساعدة الولايات المتحدة، جاعلةً إمكانية وقوع أعمال حربية أميركية أحادية الجانب في الشرق الأوسط أمراً بعيد الاحتمال. يصح الوضع نفسه في كوريا الجنوبية التي يشير إليها المخططون الأميركيون

تكراراً كدولة غير محصّنة وبحاجة إلى مساندة الولايات المتحدة. إذا كانت الطائرات الحربية الأميركية المعقدة، القذائف الصاروخية والكومبيوترات التي زودت بها هذه البلدان لا تدخل قيد الحسبان في المراجعات الدفاعية للولايات المتحدة، فلماذا تقوم الولايات المتحدة إذاً بتزويدها بها في المقام الأول؟[10].

المقدمة المنطقية الأخيرة التي رست على أساسها المراجعة الشاملة هي أكثر أهمية: الفكرة التي تقول إنه في أعقاب انهيار الاتحاد السوڤياتي، يأتي الخطر الأعظم للاستقرار العالمي من بعض الدول «المارقة»، التي تنبهت إلى زوال التنافس بين القوى العظمى والتي تتأهب لاستغلال الإسترخاء العالمي وتهدد الركائز الجديدة للنظام العالمي. مع صدّام حسين كقائدٍ لعملياتها، وصف لس أسپن وكولن باول هذه الدول «المارقة» وقادتها بـ «شياطين وأخطار» مردّدين بوضوح صدى الخطاب الأميركي القديم عن «أمبراطورية الشر» السوڤياتية، ولكن مع تحويل مسار الخطر عبر الدول السائرة على طريق النمو. بعدما أجبروا على إيجاد خطر لتبرير الموقف الذي يدعو لاستمرارية التفوق العسكري الساحق، قام صانعوا القرار الأميركي خلال سنتين من سقوط حائط برلين بخلق خطر عالمي جديد يتطلب اليقظة وقوة الردع الأميركية[11].

«دول مارقة، دول فاشلة»

عندما غزا صدّام حسين الكويت في آب/أوت 1990، زود من غير قصد مخططي وزارة الدفاع بالشيء الذي كانوا يبحثون عنه منذ تولي غورباتشيف قيادة الإتحاد السوڤياتي: إنّه عدو جديد يمكن للولايات المتحدة أن تضع عليه الملامة، وخطر على الأمن يبرر المحافظة على إنفاق عسكري مماثل لفترة الحرب الباردة. قبل وخلال الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على العراق في كانون الثاني/جانفيه وشباط/فيڤريه 1991، ألمح الرئيس بوش وهيئة أركانه العسكرية إلى مصدر الأذى الكبير الذي يشكله صدّام: كان خطراً على النظام العالمي، نصيراً للتوتاليتارية، وحتى أنّه وُصف بـ هتلر جديد. بالرغم من أن بعض هذه التصريحات الخطابية كان يقصد بها بالتأكيد إقناع الشعب الأميركي الحذر بقبول حرب بعيدة المكان، فإن إعطاء صورة شيطانية عن صدام أشار إلى التحول نحو رؤية جديدة في السياسة العالمية: الصراع البسيط بين الولايات المتحدة والإتحاد السوڤياتي استبدل في خطابات صانعي القرار

بعالم أكثر تعقيداً يتألف من دول ملتزمة بالقانون ـ المجتمع الدولي ـ ودول فوضوية خارجة على القانون، مصممة بقوة على الإخلال بسلم وأمن المجتمع الدولي[12].

من النظرة الأولى، بدا وكأن لائحة الدول «المارقة» غير مثيرة ـ وزارة الدفاع اعتبرت العراق، إيران، سوريا، ليبيا، السودان، كوبا وكوريا الشمالية دولاً خارجة على القانون، ولكن المرتبة الهامشية نسبياً لغالبية هذه الدول في القضايا العالمية، لم يوح بأي خطر على الأمن الدولي مماثل للخطر السوفياتي. لذلك، بدأت إدارتا الرئيس بوش وكلنتون باعتماد استراتيجية متعددة المستويات لتضخيم وتشويه سمعة الدول «المارقة». أولاً، صُوِّرَ قادة هذه الدول تكراراً ليس فقط كغير ديموقراطيين (تهمة فيها شيء من الصحة، ولكن يمكن أن توجه إلى كثير من حلفاء الولايات المتحدة) ولكن كمتعصبين ومجانين. في حالة العراق وليبيا، كانت الاستراتيجية تتجلى بوضع الصحة العقلية لصدّام حسين ومعمر القذافي موضع الشك؛ بالنسبة إلى إيران، يصار إلى استحضار شبح «الأصولية الإسلامية» للتشديد على صعوبة فهم الشعب الإيراني وقادته وموقفهم الرافض. بعد تحديد الإطار الفكري المتقلب وغير العقلاني لقادة الدول «المارقة»، يسعى المسؤولون الأميركيون إلى تضخيم جهودهم للحصول على أسلحة نووية، كيميائية وبيولوجية (أسلحة الدمار الشامل)، إضافة إلى أجهزة الإطلاق الضرورية ليتمكنوا من استخدامها ضد جيرانهم الشرعيين الذين يمتثلون للقانون. كما أوقدت المخاوف بوجود فارق في عدد الصواريخ حملة التسلح العسكري في الولايات المتحدة في الستينات، كذلك أقنع الكلام عن دول نووية «خارجة على القانون» أعضاء الكونغرس الأميركي في التسعينات بتمويل جيش أميركي ضخم، العديد من برامج التسلح الجديدة، وعدد من «الصواريخ المضادة للصواريخ» التي قد تحمي العالم من «خطر» الدول المارقة[13].

إن القبول الظاهري بخطر الدول المارقة من قبل الشعب الأميركي يوحي بأن استراتيجية الدعاية السلبية قد نجحت. إضافة إلى ذلك، فإن الأدلة من العراق وكوريا الشمالية وعلى الأخص تشير إلى أن هذه الدول قد خطت خطوة واسعة نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل. تجدر الإشارة على كل حال بأن ذلك لا يُفَرِّقُ الدول المارقة كثيراً عن دول أخرى ـ كالهند، باكستان وإسرائيل ـ التي طورت ترسانتها المستقلة من الأسلحة النووية، أو دولة كالولايات المتحدة التي تحتفظ بمخزون ضخم من أسلحة

الدمار الشامل. الفرق الأساسي بين «الدول المارقة» وأعضاء المجتمع الدولي لا يتعلق بالأعمال الشيطانية أو المحظورة التي قد تفرق مثلاً بين مصر وإيران ولكن له علاقة بصورة خاصة بالتردد الاقتصادي، الثقافي والسياسي لهذه الدول في الإنصياع لرؤية الولايات المتحدة حيال العائلة العالمية الواحدة للأمم. تبعاً لهذا المنطق، يمكن لدول كتركيا، أندونيسيا، المملكة العربية السعودية ومصر ـ المتهمة جميعاً بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد شعوبها والتي لا يتمتع أي منها بحكم ديموقراطي حقيقي ـ التحالف مع الولايات المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي؛ أما دول مثل كوبا أو ليبيا فتشجب كدول خارجة على القانون[14].

إن نتيجة هذا التصنيف كان الخلط في كتلة واحدة لبعض الدول التي ليس لديها أي قاسم مشترك سوى الكراهية التي تكنها لها واشنطن؛ وإعطاء المبرر للجهوزية الدائمة للقوى الأميركية الضخمة، نظراً للنزعة الطبيعية المزعومة «للدول المارقة» بالهجوم في أي وقت[15]. بالرغم من أن محاولات الولايات المتحدة لتضخيم الخطر الذي تشكله الدول المارقة قد أصيبت ببعض النكسات في التسعينات ـ انتخاب حكومة أكثر اعتدالاً في إيران؛ موافقة القذافي على تسليم المتهمين الليبيين ليصار إلى محاكمتهم في حادثة لوكربي (Lokerbie)؛ اقتراحات سلم اختبارية من قبل كوريا الشمالية ـ فإن وزارة الخارجية لا تزال ملتزمة بفكرة الدول «المارقة» وبتتبع ما يتضمنه هذا الخطر بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية[16]. في مقال في مجلة \القضايا \الخارجية (Foreign Affairs) في تشرين الثاني/نوفمبر 1998، قدمت مادلين أولبرايت «أربع فئات رئيسية للدول» التي شكلت عالم ما بعد الحرب الباردة:

> دول كاملة العضوية في النظام الدولي؛ دول في مرحلة انتقالية تحاول رفع مستوى مشاركتها؛ دول لا تستطيع المشاركة بطريقة هادفة كونها شديدة الفقر والضعف، أو يتحكم بها الصراع؛ والدول التي ترفض القوانين والوصايا التي يرتكز عليها هذا النظام.

كما رأينا في الفصل السابق، رَسَمَ القرار التوجيهي الرئاسي-25 نهاية اهتمام إدارة كلنتون بالدول الفاشلة؛ إن خَلْق أولبرايت فئة مستقلة لهذه الدول أكمل التخلي الأميركي على الأقل في ما يتعلق بالتزامات حفظ السلام. مع ذلك فإن وصفها للدول المارقة أظهر بوضوح الدوغماتية في موقف الولايات المتحدة: الدول الرافضة هي

ثابتة في معارضتها للمجتمع الدولي وانتهاكها لمعايير الدولية وتشكل خطراً يجب صده[17].

لقد رأينا نتائج هذا المنظور الأميركي على التخطيط العسكري والإنفاق في حقل الدفاع؛ نتائجه فيما خص «الدول المارقة» غير مؤكدة بصورة موثوقة. عرّضت المساعي الأميركية التي لا تلين، لعزل وتشويه واحتواء هذه الدول، السكان المدنيين فيها لمصاعب كبيرة. في كثير من الحالات زادت في صلابة الأنظمة المستبدة، بخلقها عدواً مشتركاً (الولايات المتحدة) وجذبها لاهتمام المواطنين العاديين بعيداً عن ظلم حكامهم. كما أنها ساهمت أيضاً بخلق شكوك واسعة النطاق في هذه الدول حول القوة والنوايا الأميركية، وخلق الفكرة القائلة بأن الطريقة الوحيدة لتحدي الإكراه الأميركي هي القوة العسكرية، وعلى وجه الدقة، الإرهاب. تبعاً لهذا النهج، فإن نظرية الدول المارقة الأميركية قد اكتملت في النهاية ـ المخاطر المزعومة في المرحلة الأولى ستصبح حقيقة أكيدة نظراً للصعوبات الاقتصادية، العقوبات، والقصف الأميركي. بالرغم من أن نتائج هذا الوضع ستكون كارثية بالنسبة إلى لمدنيين في «الدول المارقة» وإلى ضحايا الإرهاب في الدول الغربية، فإن خطر هذه الدول سيصبح حقيقة في النهاية، وسوف يصار مرة أخرى إلى تبرير موازنة الدفاع الأميركية.

التحالفات العسكرية وتوسيع حلف شمال الأطلسي

كانت المراجعات المختلفة للإنفاق العسكري الأميركي مبنية على الفكرة القائلة أنّ الولايات المتحدة سوف تخوض معاركها في الخارج من دون مساعدة أي قوة خارجية. كما رأينا، استخدمت هذه الفكرة للمحافظة على موازنة عسكرية تقارب مستوى موازنات الحرب الباردة؛ ولكن في الواقع، لقد استخدمت الولايات المتحدة الحلفاء وبعض التحالفات في تخطيط وتنفيذ العمليات العسكرية الأخيرة. في حرب الخليج، جمعت الولايات المتحدة تحالفاً من خمس عشرة دولة في حربها ضد صدّام حسين[18]. مع أن التقنية المتفوقة للولايات المتحدة، والإصرار الأميركي على هيكلية قيادة أميركية، حصرت مساهمة هؤلاء الحلفاء العسكرية، فإن مشاركتهم في عملية عاصفة الصحراء، أضفت مظهر التعددية الذي لا يقدر بثمن على ما كان في الحقيقة معركة أميركية. إن حاجة الولايات المتحدة للادّعاء بوجود حافز تعددي في حروبها الخارجية يوحي بأن هذا النوع من التحالفات المعقودة لهدف خاص سوف يروق

لصانعي القرار الأميركي في المستقبل، حتى ولو كانت المساهمة العسكرية لأي من الحلفاء هي مساهمة رمزية[19].

التحالف الغربي الأوسع والأكثر دواماً خلال الحرب الباردة كان تحالف حلف شمالي الأطلسي (NATO)، وهو اتفاق أمن جماعي وُقِّعَ عام 1949 ويضمّ عشر دول أوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة. خلال أربعة عقود من الأوضاع الصعبة مع الإتحاد السوفياتي، شكل الحلف الأطلسي خطاً فاصلاً فعّالاً بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، موازياً لخط الستار الحديدي. بالرغم من أن قوى الحلف الأطلسي لم تتبادل طلقة واحدة مع جيوش حلف وارسو، فإن مجرد تكثيف الوجود العسكري الغربي الضخم حافظ بفعالية على الوضع الراهن. في عام 1989، عندما انهار حلف وارسو، بدا وكأن علة وجود الحلف الأطلسي قد زالت أيضاً. نظراً للإنهيار السريع في قوة الجيش الروسي وتفكك جيش الإتحاد السوفياتي، لم يعد هناك أي عدو يواجه الحلف الأطلسي. لكن الولايات المتحدة طالبت بشدة بإبقاء التحالف وحتى اقترحت توسيع حلف شمالي الأطلسي ضمن أوروبا الشرقية. في عام 1994، أقر الكونغرس الأميركي مشروع قانون يفوض الرئيس كلنتون بدعوة بولندا، هنغاريا والجمهورية التشيكية للإنضمام إلى الحلف الأطلسي؛ في عام 1999، جرى قبول هذه الدول رسمياً في الحلف[20].

نظراً إلى تدهور القوات الروسية المستمر في التسعينات، يمكننا التساؤل وبصورة مبررة عن السبب الذي دعا الولايات المتحدة على إعطاء أهمية كبيرة للحفاظ على الحلف الأطلسي بغض النظر عن توسيعه. هناك عدة تفسيرات لذلك. الأمر الأكثر وضوحاً هو أن الولايات المتحدة متحمسة للحفاظ على الحلف الأطلسي كونه يشكل رابطاً قوياً بينها وبين أوروبا. مع التقوية المتسارعة للإتحاد الأوروبي في التسعينات، ازدادت إمكانية قيام سياسة خارجية أوروبية أكثر استقلاليةً وقوة. الحلف الأطلسي، الذي هو بشكل إجمالي تحت قيادة الولايات المتحدة، سيقوم بدور الثقل الموازن لهذه العملية. بعيداً عن الحدود الحالية للإتحاد الأوروبي، استخدمت الولايات المتحدة إمكانية الحصول على عضوية الحلف الأطلسي لإغراء الدول التي كانت في حلف وارسو سابقاً للدخول في دائرة النفوذ الأميركي. وضعت اللغة التي صيغ بها مشروع قانون توسيع الحلف الأطلسي عام 1994 شروطاً على دول أوروبا الشرقية

الطامحة تقضي «بالحفاظ على تقدمها نحو إنشاء اقتصاد حر»، الأمر الذي سيشكل سداً منيعاً ضد عودة الاشتراكية والشيوعية إلى الديموقراطيات الحديثة في بولندا، هنغاريا والجمهورية التشيكية[21].

كان التخوف من تنمية اقتصادية بديلة، أو من أولئك الذين تسميهم مادلين أولبرايت «الشيوعيين المرتدين»، قوة كبيرة دافعة خلف توسيع الحلف الأطلسي[22]. بالرغم من أن بعض صانعي القرار السياسي في إدارة كلنتون تكلموا عن المستقبل الواعد لروسيا ديموقراطية، ذات اقتصاد حر وحليفة للولايات المتحدة في المستقبل، البعض الآخر ساورته الريبة ونظر إلى الماضي لتحديد روسيا كخطر على الأمن الأوروبي مستقبلاً. بعض الخريجين المميزين لوزارة الخارجية مثل هنري كيسنجر تبنوا وجهة النظر الأخيرة، مشددين على وضع روسيا كدولة إمبريالية لمدة أربعمائة سنة ومقترحين، كما في أيام الحرب الباردة، أن السياسة الأميركية الصحيحة هي الوقوف بجرأة أمام الخطر الروسي واحتواؤه[23]. كانت النتيجة العملية لهذا الإطار الفكري إعادة تأكيد الخط الفاصل القديم للحرب الباردة في أوروبا، ولكن مع فارق إزاحة الحدود مئات الأميال تجاه الشرق. بدلاً من إدخال روسيا في حلف شمالي الأطلسي، أو التخلي عن التحالف القديم وتصميم حلف جديد يتوافق مع ظروف الحاضر المتغيرة، أعلنت الولايات المتحدة فعلياً استمرار المواجهة القديمة، مثيرة أعصاب المواطنين الروس العاديين ومهيئةً المناخ للخطابات الملتهبة للقوميين الروس المنبعثين[24].

ولكن التطور الأكثر إرباكاً والأقل وضوحاً في الإنبعاث الأخير للحلف الأطلسي كان الاقتراح الأميركي المؤقت الذي يدعو التحالف إلى الموافقة على اعتماد موقف هجومي عوضاً عن الموقف الدفاعي، والرد على الأخطار خارج أوروبا. بالرغم من أن الحلف الأطلسي وُلِدَ كحلف دفاعي، اتفاق أمن جماعي لردع أي غزو سوڤياتي، فإن إعادة صياغة مهمة الحلف في التسعينات أجازت لقوى الحلف توجيه الضربة الأولى ضد أخطار محتملة أو مصدر عدم استقرار. إن القصف الجوي المحدود في البوسنة في عام 5/ 1994 من قبل الحلف الأطلسي قدم نظرة سريعة لهذه السياسة الجديدة؛ حملة القصف ضد يوغوسلافيا في عام 1999 كانت أول تطبيق هام لها[25]. علماً أن النظام الداخلي للحلف الأطلسي يسمح له بتوجيه الضربة النووية

الأولى في أي حرب، فإن التحول إلى موقف هجومي يثير القلق؛ وقلقاً أشد إذا أخذنا بعين الاعتبار تلميح مادلين أولبرايت في كانون الأول/ ديسمبر 1998 إلى أنّ حلف شمالي الأطلسي «المستقبليّ» يجب أن يكون جاهزاً للتدخل أبعد من حدوده الحالية. إن رؤية أولبرايت دفعت ميثاق الأمن الجماعي الأوروبي ليكون قوة هجومية تستهدف أعداء الولايات المتحدة الجدد خارج أميركا الشمالية وأوروبا؛ حلف أطلسي له صَوْلة عالمية، يحتفظ بحقه في تسديد الضربة الأولى بواسطة أسلحة الدمار الشامل ضد قادة وشعوب عالم «الدول المارقة»[26].

كانت ردة الفعل الأوروبية الأولى على حلف أطلسي عالمي فاترة، ولكن احتمال توسيع دائرة عمليات الحلف الأطلسي هو أمر لا يكتنفه أي شك[27]. تتأرجح أوروبا الغربية في مواقفها بين توكيد استقلاليتها وانصياعها للمبادرات والصراعات التي تقودها السياسة الخارجية الأميركية ـ شبح البوسنة، وفشل الإتحاد الأوروبي بحل هذه الأزمة لا يزال يحوم فوق وزارات الخارجية العديدة ويجعل الانحناء احتراماً للولايات المتحدة يبدو سهلاً وجذاباً. في هذه الأثناء، لا يزال لأوروبا الشرقية مصلحة هامة في اتباع الخط الأميركي، وهي تنظر بتعطش إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية. نظراً إلى المقاييس الصارمة للتأهل لدخول الإتحاد الأوروبي، يمكن لعضوية حلف الأطلسي أن تبدو كجائزة ترضية لمثل هذه الدول، كشارة للتماهي مع الغرب تكون البديل عن التكامل السياسيّ والاقتصادي التام مع الإتحاد الأوروبي. هذا ما ألقى الظلال على مساعي دول الإتحاد الأوروبي لخلق مؤسسات دفاع مشترك وسياسة واحدة لاستخدام القوة. ما دام حلف شمالي الأطلسي أكثر توقاً لإنضمام دول أوروبا الشرقية، يبدو أنه من غير المحتمل أن تبتعد أوروبا ككل عن منظور الولايات المتحدة وأولوياتها في السياسة الخارجية[28].

إذا نظرنا إلى المستقبل، إن إعادة تقسيم القارة الأوروبية حسب حدود حلف شمال الأطلسي الموسعة، ورغبة الولايات المتحدة في بسط قدراتها الهجومية في جميع أنحاء العالم، لا يوحيان بالثقة حيال أمن أوروبا وباقي العالم. معارضو توسع حلف شمالي الأطلسي في الولايات المتحدة كانوا يشيروا إلى مخاطر عزل روسيا في الوقت الذي يجب أن يسمح فيه المناخ الأمني الهادئ بمزيد من الحوار والتضمين ـ من غير طائل، في الوقت الذي كان فيه مؤيدو الحلف الأطلسي (والمصابون برهاب

الحرب الباردة الروسية) يهللون لتوسيع التحالف[29]. في هذه الأثناء، جرى تقديم إمكانية تحرك الحلف الأطلسي ضد العراق وكوريا الشمالية من قبل الولايات المتحدة، التواقة لدعم نظرية «الدول المارقة» مع إعطائه مظهر التعددية[30]. مرة أخرى، اختارت الولايات المتحدة أن تحدد أهدافها ومصالحها في السياسة الخارجية بمعزل عن الأمم المتحدة، مفضلةً تحالفاً عسكرياً غير متوازن كلياً لحل القضايا الدولية. الخطر الروسي إذن ليس عسكرياً فقط ولكن ديبلوماسي ـ كما لاحظ هنري كيسنجر في شهادته حول توسيع حلف شمالي الأطلسي أمام إحدى لجان الكونغرس عام 1997:

> سألتموني، سألني أحدكم ما هي الاستراتيجية الروسية؟ الاستراتيجية الروسية لا يمكن أن تكون بناء الحلف الأطلسي. هذا يتعارض مع كامل تقاليد الروس. لذلك لهم كل مصلحة في إضعاف قوة الحلف الأطلسي وتحويله إلى ندوة كلامية تعددية على نمط الأمم المتحدة.

صراحة كيسنجر منوِّرة: ليس توسيع الحلف الأطلسي وسيلة لاحتواء القوة العسكرية الروسية فحسب، بل لاحتواء ديبلوماسي لعدد من الدول التي قد تعترض على متطلبات السياسة الخارجية للولايات المتحدة. حلف أطلسي موسع يعطي أهداف الولايات المتحدة مظهراً تعددياً، ولكن من غير الاعتراض المستمر «لندوة كلامية على نمط الأمم المتحدة»[31].

وهكذا فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب الباردة مع قوة عسكرية ضخمة، تصنيف مريب للدول (بما فيها «الدول المارقة» المخيفة)، وتوكيد حاسم لحقها في التدخل بطريقة أحادية. كان هذا قد أدى إلى توترات مع كوريا الشمالية، العراق، السودان وكوبا، وساهم بخلق محيط عالمي تم فيه تهميش الأمم المتحدة كقوة تعددية حقيقية. حتى مع اللائحة الحالية «للدول المارقة»، فإن استراتيجية أميركا الدفاعية الجديدة هي استفزازية ومُجازِفة؛ إذا انزلقت الصين أو روسيا من التصنيف «الإنتقالي» إلى تصنيف «المارقة» في السنين القادمة، فإن إمكانية حل متعقل وهادئ للخلافات مع الولايات المتحدة سوف تكون صعبة للغاية في الواقع.

التكنولوجيا

بالإضافة إلى المبررات الاستراتيجية لقوة عسكرية ضخمة، رأينا قبل ذلك حجة اقتصادية قوية لصالح إنفاق عسكري ضخم. في كل بلد تقريباً، تُعتبر الارتباطات بين الأولويات العسكرية والمتطلبات التجارية لشركات الصناعة العسكرية محترمة وملحة؛ رغم نهاية الحرب الباردة، وتعزيز الصناعات العالمية المختلفة، فإن مزودي العتاد العسكري الأميركيين توصلوا إلى سيطرة غير مسبوقة على هذا السوق. في هذا القسم سوف ننظر بصورة مفصلة إلى أثر العوامل التجارية على الإنفاق العسكري، ونتطرق إلى بعض التكنولوجيا الأكثر شهرة في السنوات الأخيرة في هذا السياق. سنتمكن بعد ذلك من أن نرى بصورة أكثر وضوحاً الطرق التي تمارس بها هذه العوامل الاقتصادية تأثيرها على النقاشات المتعلقة بالأمن القومي والاستقرار الإقليمي، وحتى تلك النقاشات التي تبدو لأول نظرة خالية من أي اعتبارات تجارية.

الشركات العسكرية والجيش المشترك

في عام 1999، أشار كلنتون إلى مستويات منخفضة للإنفاق العسكري في الخمس عشرة سنة السابقة، وطالب بزيادة هامة في الموازنة العسكرية لدفع نفقات تطوير وتحديث الأسلحة. كما رأينا، تعثرت المطالبة بأسلحة جديدة جديداً بسبب غياب أي خطر سوفياتي؛ وحتى الموازنة العسكرية الأميركية المخفضة لسنوات 1985 ـ 1999 فاقت الإنفاق العسكري لأي بلد بفارق ضخم. لكن كلنتون أيّد بصراحة طلب وزارة الدفاع لزيادة أكثر من 60 مليار دولار سنوياً لتحديث أسلحتها المستخدمة حالياً، ولقد ساند الكونغرس بحماس هذه المبادرة. حتى التخفيض المتواضع في الميزانية العسكرية بعد المراجعة الشاملة لعام 1993 ـ التي تضمنت أن الولايات المتحدة أنفقت على مؤسستها العسكرية ثلاثة أضعاف ما أنفقته أي دولة ـ فشل في إرضاء الديموقراطيين والجمهوريين، وتهيأت الولايات المتحدة لدخول القرن الحادي والعشرين مع حملة إنفاق عسكري محمومة[32].

يجلب الإنفاق العسكري السعادة لكثير من الشركات الكبرى المساهمة في الولايات المتحدة. بالرغم من أن هذا الواقع قد يبدو بديهياً، من المفاجئ أن نذكر كم من الشركات الأميركية الكبيرة تُدْعَم بواسطة عقود وزارة الدفاع الهامة. في سنة

1998 المالية، جرى تقاسم ما يقارب 70 مليار دولار من الأعمال بين مئة من أهم مزودي وزارة الدفاع. بالرغم من أن شركات مشهورة مثل لوكهيد مارتن حصلت على 12,3 مليار دولار وبوينغ على 10,9 مليار دولار وتصدرت هذه اللائحة، فإن مئات ملايين الدولارات ذهبت أيضاً لمزودين أقل شهرة، مثل جنرال الكتريك 1,2 مليار دولار سي بي اس (CBS) (567 مليون دولار)، إم سي آي ولردكام (MCI worldcom) (235 مليون دولار)، وبروكتر أندغامبل (217 مليون دولار). يجدر بنا أن نتذكر القاعدة الواسعة للشركات المزودة عند مراجعة النقاشات في الولايات المتحدة حول حجم المؤسسة العسكرية والحاجة إلى أسلحة جديدة. لو خفض حجم القوى المسلحة والمبالغ المخصصة لتمويلها بنسبة كبيرة، لفقدت هذه الشركات (والكثير مثلها) مصدراً ثميناً وموثوقاً من الدخل[33].

نجح كثير من مزودي وزارة الدفاع الكبار في تحويل العقود المحلية إلى طلبات شراء عالمية ـ أنظمة أسلحة مصمّمة في الولايات المتحدة، مع تمويل الأبحاث والتطوير من قبل وزارة الدفاع، تسوق بجرأة من قبل شركات أميركية إلى حكومات أجنبية. نظراً لميزانية وزارة الدفاع الضخمة، وتشجيع الحكومة الأميركية لتجارة السلاح هذه، يجب ألّا نفاجأ بكون الولايات المتحدة أكبر مزوِّد للسلاح في العالم لدول أخرى، والأكثر إنفاقاً على مؤسساتها العسكرية. شركة مثل لوكهيد مارتن ونورثروب غرومن تَحْضَر وتقيم معارض أسلحة تجارية حول العالم، غالباً بتشجيع من وزارة الخارجية أو الدفاع. في بعض الحالات، ينتج عن رغبة الحكومة بمساعدة قطاع صناعة الأسلحة ودعم بعض الأنظمة الأجنبية عملية إنقاذ مزدوجة: تعطي بلداً أجنبيّاً مليارات الدولارات «كمساعدة عسكرية»، تذهب بالفعل إلى الشركات الأميركية التي تصنع الطائرات، الدبابات أو القنابل للبلد الأجنبي المستفيد. في الوقت نفسه الذي قدم فيه دافعو الضريبة الأميركيون المساعدات العسكرية لدول مثل إسرائيل، مصر وكولومبيا بحوالي عشرات مليارات الدولارات، تلقى قطاع صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة مساعدات ضخمة[34].

لمحة سريعة عن تجارة الأسلحة الأجنبية تشير إلى مشكلتين. أولاً، تساعد تجارة السلاح العالمية على عدم استقرار عالمي، وتسمح بوصول أسلحة مدمرة إلى أيادي أنظمة غير ديموقراطية وقمعية. بالرغم من أن ذلك يبدو موضوع قلق هام على صعيد

نظري، لم تقم الولايات المتحدة نسبياً بأي عمل لمنع هذا النوع من انتشار الأسلحة في العقود الأخيرة. خلال الحرب الباردة، استخدمت عقيدة محاربة الاشتراكية لتبرير مساعدات عسكرية ضخمة لأنظمة قمعية حول العالم. منذ عام 1989 واصلت الولايات المتحدة تدريب وتجهيز القوى المسلحة لدول مثل أندونيسيا، تركيا وكولومبيا، كل منها استخدم قواه العسكرية لقمع شعبه. إضافة إلى ذلك، فإن السياسة المتراخية في المراحل المبكرة حيال انتشار الأسلحة تركت تراثاً مستديماً: دول مثل إيران والعراق أصبحت «دولاً مارقة» فقط بعدما ساعدت الولايات المتحدة بتسليحها؛ والسوق العالمي الضخم لتجارة الأسلحة الصغيرة، أغلبها مصنوع في الولايات المتحدة، ساهم بوقوع عدد كبير من الضحايا، مقاتلة ومدنية، خاصة في الدول السائرة على طريق النمو. إنّ القوانين التي تقيد بيع الأسلحة الأميركية لدول لديها سجل شائن في انتهاك حقوق الإنسان موجودة في القانون الأميركي، لكن الإدارات الرئاسية المتتابعة (والكونغرس) كانت تنقصها الإرادة لتطبيقها[35].

المشكلة الأخرى الواضحة في تصدير الأسلحة هي أن الدولة المصدرة قد تعطي بذلك تكنولوجيتها وأسرارها لخصم محتمل. أثار بعض المعلقين السياسين الأميركيين هذه الهواجس حيال مبيعات الأسلحة الأميركية الأخيرة لدول كالسعودية، التي قد تتعرض لتغيير في نظام الحكم بواسطة العنف وتهدد في النهاية القوات الأميركية بنفس أسلحتها المتقدمة تكنولوجياً؛ رأى البعض الحل في تقييد بيع هذه التكنولوجيا، أو التخلي كلياً عن تصدير الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية. بالطبع، لا يتوافق توجه حذر كهذا مع المتطلبات التجارية الصرف التي تحرك تجارة الأسلحة: شركات ودول في أوروبا والولايات المتحدة تتنافس فيما بينها للحصول على السوق الأجنبية، لا يمكنها أن تُفسح في المجال لمثل هذه المشاعر بتأنيب الضمير إذا أرادت لمنتوجاتها (مدفع، دبابة، طائرة، لغم) أن تحصل على حصة في السوق[36].

ويتجاهل حذر كهذا أيضاً الإطار الأوسع الذي تتلاقى فيه مصالح صناعة الأسلحة الأميركية مع تصدير التكنولوجيا. إذا طورت الولايات المتحدة سلاحاً متفوقاً تكنولوجياً، فهي لن تكون بحاجة لسلاح آخر حتى تلحق بها دول أخرى في هذا المجال. بما أن موازنة الولايات المتحدة العسكرية هي أضخم بكثير من موازنة أي دولة أخرى، سيعني هذا أن كل سلاح أميركي سيحظى بتفوق تقني لسنوات عديدة،

وأنّه لن يطلب إلى دافعي الضرائب الأميركيين تمويل أبحاث جديدة في الوقت نفسه الذي يوضع فيه سلاح جديد في الخدمة. أي نعمة لدافع الضرائب هي لعنة لشركات السلاح، التي ستخسر معونات ضخمة للأبحاث والتطوير من قبل وزارة الدفاع. على هذه الخلفية، يحقق مبيع الأسلحة لدول أجنبية غايتين: أولاً، يرفع إلى درجة قصوى أرباح شركات مثل بوينغ ولوكهيد مارتن، الموضوع بتناولها سوقاً عالمية ضخمة لتسويق منتجاتها. ثانياً، والأكثر أهمية، يمكّن شركات صنع الأسلحة هذه (وزارة الدفاع) من الدفاع عن ضرورة تطوير تكنولوجيا جديدة، بما أن الأسلحة «القديمة» انتشرت حول العالم. هذا يحافظ على تدفق أموال التطوير لكبار المتعاقدين العسكريين، الذين ينتجون أسلحة جديدة، يصدرونها إلى الدول الأجنبية، ويبدأون بعد ذلك بتصميم أسلحة عالية التكاليف لتحل محلها[37].

نظراً لسخف هذه الحلقة، يجب أن نتذكر أنها تستمر لأنها تجلب منافع حقيقية لبعض أصحاب النفوذ، حتى ولو أنها تهدد مصالح الآخرين المالية (وحتى أرواحهم). شركات الصناعة العسكرية مثل لوكهيد مارتن، رايثيان ونورثروب غرومن تحقق أرباحاً طائلة، وكذلك الأمر بالنسبة لشركات مثل بوينغ وجنرال الكتريك التي تمزج بين العقود العسكرية والانتاج المدني. يستفيد أعضاء الكونغرس في واشنطن من المساهمات في الحملة الانتخابية التي تقدمها هذه الشركات، ويمكنهم الإدعاء أنهم خلقوا وظائف جديدة أو عملوا على حماية الوظائف الحالية في المصانع العسكرية في مناطقهم الانتخابية. بإمكان الرئيس أو وزارة الخارجية مكافأة أو تقوية حليف أجنبي، أو حتى شراء حليف جديد من خلال منحه هذه الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية؛ بإمكان الرئيس أيضاً أن يساعد قطاع الصناعة العسكرية بزيادة مبيعات الأسلحة للدول الأجنبية وضمان سوق محلية حتى لأسلحة أكثر حداثة وتعقيداً. في هذه الأثناء، أعطيت المؤسسة العسكرية، خطراً حقيقياً من انتاج محلي لتحدد غايتها في إطاره؛ وفرصة لتستبدل جميع ألعابها قبل أن تمل منها[38].

رغم أنه يجب عدم إغفال أهمية الصناعة العسكرية لعشرات الآلاف من المواطنين الأميركيين العاديين، فإن غالبية المستفيدين ـ المساهمين، المؤسسة العسكرية، رجال السياسة ـ يتمتعون بالامتيازات ومراكز القوة. الخاسرون في هذه اللعبة العالمية لتجارة السلاح هم أقل نفوذاً ومنتشرون حول العالم. يمول دافعو

الضرائب الأميركيين معظم هذه العملية، ولكنهم ملهيّون عن التعرف إلى مظالم تجارة الأسلحة بسبب إشارة الحكومة الأميركية إلى صلتها بالأمن القومي، الاستقرار الإقليمي، وأهمية الصناعة العسكرية في المحافظة على الوظائف الأميركية. في الدول الأجنبية، يتحمل السكان المدنيون نتائج تبني فكرة «الأمن القومي» والعسكرة من دون أن يجذبوا انتباهاً أميركياً إلّا من قبل تجار الأسلحة المترقبين طلبات شراء جديدة. حركت الأسلحة الصغيرة المصنوعة في الولايات المتحدة صراعات عديدة في آسيا وأفريقيا، بينما مبيعات الأسلحة الأميركية الضخمة لتركيا وأندونيسيا حرضت مباشرة هاتين الدولتين في مساعيهما لقمع وقتل الأكراد وسكان تيمور الشرقية وسكان مدنيين آخرين. ليس من المصادفة أن يكون هؤلاء الذين يجنون أكثر الأرباح من تجارة السلاح العالمية هذه قد حاولوا الحفاظ عليها، بالرغم من أنهم أقلية صغيرة بالمقارنة مع ملايين الناس الذين يرعون هذه التجارة من غير قصد، أو الذين يعانون مباشرة من نتائجها[39].

ما يجمع هؤلاء المستفيدين معاً هي خيوط المال والنفوذ المتماسكة، مع مسؤولي الشركات والحكومة المتنقلين من القطاع العام إلى القطاع الخاص والعكس، ومتقاعدين عسكريين يقدمون تكنولوجيا حديثة ذات مزايا متفوقة لزبائن من دول أجنبية ورجال سياسة محليين، وارتباط وثيق بين المؤسسات العامة والمصلحة الخاصة. كانت قمة الحلف الأطلسي التي عقدت في واشنطن في نيسان/أفريل 1999، لمناسبة ذكرى مرور خمسين سنة على قيام التحالف، ممولة برمتها من قبل الشركات الكبرى. مقابل هباتهم، أعطي بعض المدراء التنفيذيين (CEO) ومدراء المبيعات في هذه الشركات، امتيازاً خاصاً يؤمن لهم الوصول إلى رجال السياسة والممثلين العسكريين لتسع عشرة دولة أعضاء في الحلف الأطلسي. صرح ألن جون بلنكن، رجل الأعمال المصرفي الذي ساعد في عملية تحويل نظام إدارة حلف شمالي الأطلسي إلى نظام مشابه لإدارات الشركات المساهمة الكبرى، بفخر لصحيفة الواشنطن بوست «أن قطاع الأعمال كان مشاركاً فيها منذ اليوم الأول. في أغلب الحالات، لقد أتوا إلينا ـ نحن لم نحاول استمالتهم»[40].

نظراً إلى الفرصة المتاحة لبيع أسلحة ذات تكنولوجيا عالية ومعدات اتصال لأعضاء الحلف الأطلسي، خاصة الأعضاء الجدد من أوروبا الشرقية، ليس بالمفاجئ

أن نرى الشركات الأميركية قد هرعت لرفع رايات الزينة. وصف تقرير صحيفة الواشنطن بوست أيضاً نشاطات عضو الكونغرس السابق جيرالد سولومون، الذي ترك العمل السياسي ليعمل في مجال أكثر ربحاً كوسيط لكسب التأييد للصفقات العسكرية (Defence Lobbying):

> سولومون الذي هو وسيط (Lobbyist) خاص الآن، قال إنه جال عبر أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى ناشراً الرسالة أنه إذا كانت الولايات المتحدة ستشكل القوة الرئيسية لحلف شمالي الأطلسي، مزودةً أغلب أسلحته ذات التقنية العالية، يجب عند ذلك أن تتلقى شركات التسليح الأميركية عقوداً لإعادة تسليح الجمهوريات السوفياتية السابقة.
>
> قال سولومون: «أردناهم أن يشتروا صناعة أميركية».

الحدود بين الشؤون السياسية والعسكرية والتجارية قد زالت فعلياً، تاركة حسابات مصرفية متزايدة من قبل المؤسسة العسكرية لبعض أبرز الشركات الأميركية، وكثيراً من فرص العمل لرجال السياسة والعسكريين السابقين في مشاريع عسكرية ومساعي الوساطة[41] (Lobbying). مع أن الخطاب المتعلق بالدفاع الوطني لا يشير إلى هوامش الربح وأداء الشركات الكبرى، فإن سياسة الولايات المتحدة الدفاعية ـ بما فيها تجارة الأسلحة الأميركية الضخمة ـ تتأثر بشكل كبير ليس بالاعتبارات الاستراتيجية أو النزعة نحو الفعالية، بل بمجرد السعي إلى تحقيق المكاسب المادية فقط[42].

دراسة حالات: طائرة ف-22 (F22) و«حرب النجوم» (Star wars)

للتدليل على بعض هذه النقاط، أود أن أستعرض باختصار إلى مشروعي دفاع أميركيين شهيرين في السنوات الأخيرة: برنامج طائرة إف-22 للسلاح الجوي المصممة لتحل محل الإف-15، ونظام الدفاع الصاروخي «حرب النجوم»، الذي اقترحه مبدئياً رونالد ريغان في الثمانينات ليحمي الولايات المتحدة من هجوم صاروخي باليستي. كل من المشروعين تعرض لنكسات هامة، تقنية وسياسية، أثناء تطويره؛ بقاؤهما قيد الوجود هو شهادة للمكانة المقدسة لمشاريع الدفاع المُكلِفَة في

واشنطن، وبرهان على أن تمويل الأسلحة ذات التقنية العالية في الولايات المتحدة لن يتأثر باعتبارات بسيطة كجدوى هذا السلاح، أو إمكانية جعله يعمل أثناء الممارسة.

في أوائل الثمانينات، عندما كانت الولايات المتحدة في حالة مواجهة مع الإتحاد السوڤياتي، ارتأت وزارة الدفاع أن القوى العسكرية الأميركية سوف تحتاج إلى نماذج جديدة من الطائرات المقاتلة «الجيل القادم» (Next Generation) لتحافظ على تفوق أميركا التقني. إذا كانت الحاجة لهذا العدد من الطائرات الجديدة مقبولة ظاهرياً في الثمانينات، فقد بدت وكأنها موضع شك كبير بعد عشر سنوات. أزال انهيار الإتحاد السوڤياتي الخطر الجدي الوحيد للتفوق الجوي الأميركي، ومعه المبرر لتلك الطائرات الجديدة؛ قد يظن البعض، وفي هذا الوضع، أنه سيصار إلى إلغاء معظم أو كل التصاميم للطائرات الجديدة. ولكن بحلول عام 1999، بقي ثلاثة من أصل المشاريع الأربعة، وصرفت مليارات الدولارات على تطويرها[43]. أخذت إحدى لجان الكونغرس علماً بهذا الواقع حتماً، وعبرت عن بعض الشكوك في تقرير في تموز/ جويليه 1999 في إمكانية تطبيق برنامج الـ إف-22 للسلاح الجوي. لاقت محاولات الكونغرس لطرح أسئلة عن تقدم برنامج الـ إف-22 مقاومة عنيفة ليس فقط من صانعها، لوكهيد مارتن، بل من وليام كوهن وزير الدفاع وكلنتون. تسببت المواقف العملية المتواضعة نسبياً للكونغرس ـ المقتصرة على اقتراح تعليق تمويل جزءٍ من مشروع الطائرة، بانتظار النتائج التقنية ـ بنوبات غضب شديدة في وزارة الدفاع ومجالس إدارة الشركات، وشن حملة هجوم معاكسة ضد المشككين من أعضاء الكونغرس. أغرق الوسطاء (Lobbyists) من وزارة الدفاع ولوكهيد مارتن رجال السياسة بشرائط فيديو تسويقية، اصطفوا لكتابة مقالات مواجهة لمقال التحرير في أهم الصحف، وأخبروا أي شخص قد يصغي إليهم بأن الأمن القومي يتوقف على إنجاز طائرات الـ إف-22[44].

كما رأينا، ترغب شركات مثل بوينغ ولوكهيد مارتن بمشاريع مثل الـ إف-22 لعدة أسباب: هي مشاريع ضخمة؛ تخلق عدداً كبيراً من الوظائف لفترة طويلة؛ بعد الحصول عليها، تصبح عادة مضمونة لتستمر حتى عملية الإنتاج، التي قد تتم بعد سنتين أو عقود من حصول الشركة على المبالغ الأولية لتمويل الأبحاث؛ وهي تمكن الشركات من تحقيق تقدم تكنولوجي على حساب الأموال العامة، الأمر الذي يمكن

أن يستخدم تجارياً بعد ذلك. في حالة المقاتلة الـ إف-22، تتوقع شركة لوكهيد مارتن أن تقوم بتسليم طلبٍ من 339 طائرة للسلاح الجوي الأميركي، مع كلفة تقارب 200 مليون دولار لكل طائرة ـ ومجموعها يفوق 65 مليار دولار. لو ألغي هذا المشروع عام 1999، لكانت لوكهيد مارتن أبقت مبلغ الـ 18 مليار دولار التي قد صرفتها على الأبحاث والتطوير، ولكن خسرت المبالغ الإضافية من المبيعات المحلية للطائرة المنجزة، بغض النظر عن المبيعات الحتمية للدول الأجنبية، التي بدورها تخلق الحاجة لمقاتلة جديدة من «الجيل القادم». إذا توقع الشعب الأميركي من وزارة الدفاع أن تحتوي جشع متعاقديها لبدت الصورة مظلمة أيضاً: إن مخططي وزارة الدفاع المأخوذين بتوقعات انتاج معدات ذات مستوى تكنولوجي أعلى، (استناداً إلى كلام عضو مجلس الشيوخ السابق دايل بامپرز) «يريدون هذا أكثر من الذهاب إلى الجنة»[45].

أشارت لجنة تخصيص الموازنات في الكونغرس، في تقريرها عام 1999 عن الإنفاق العسكري، إلى أن مقاتلات الـ إف-22 كانت تعاني مصاعب تقنية جدية على عدة جبهات: خزان الوقود فيها يرشح، القسم المركزي من هيكل الطائرة يشكو من الضعف البنيوي، وأجهزة الملاحة الإلكترونية المتقدمة لم تُختبر بعد. ولكن وزارة الدفاع قررت في كانون الأول/ ديسمبر 1998 أن تباشر بانتاج الطائرة غير المنجزة، ملزمة الكونغرس فعلياً أن يؤمن تمويلها لوقت غير محدد. بالرغم من أنه تم إنجاز أقل من 5% من اختبارات الطائرة الـ إف-22، حوّل السلاح الجوي مشروع ف ـ 22 «المتفوق تقنياً» من مرحلة التطوير إلى خط الانتاج، جاعلاً إمكانية إلغاء أو تعديل الطلب النهائي أمراً في غاية الصعوبة بالنسبة إلى أعضاء الكونغرس. بالرغم من أن الإعلام الأميركي أذاع أن لجنة تخصيص الموازنات في الكونغرس صوتت لإلغاء برنامج الـ إف-22، يبدو في الحقيقة أن اللجنة كانت في غاية الاستياء من الطريقة المخادعة التي تم بها نقل الطائرة غير المكتملة من مرحلة التطوير إلى مرحلة الانتاج. لذلك رفضت اللجنة تخصيص أموال الإنتاج، ولكنها وافقت على تخصيص 1,2 مليار دولار إضافي للسنة المالية 2000 لتمويل مرحلة تطوير الطائرة. توقّع قليل من المعلقين السياسيين إلغاء مشروع الـ إف-22، وتشير التسوية التي تم التوصل إليها بين

وزارة الدفاع والكونغرس في أيلول/سبتمبر 1999 إلى أنه تم هزم المشككين كلياً وبسرعة[46].

حتى هذه المعارك المحدودة بين الكونغرس ووزارة الدفاع نادراً ما تقع: هذا الفيض من الوسطاء (Lobbyists) في حقل الدفاع في مبنى الكونغرس، وإغراء المساهمة بالحملات الانتخابية لرجال السياسة المستعدين لخدمة قطاع الصناعة العسكرية، يضمن بسهولة هامشيّة تدقيق الكونغرس في «الحاجات» العسكرية الهامة. إن الصخب الكبير مؤخراً حول مشروع الـ إف-22 قد يزيل شعور الاطمئنان لدى المتعاقدين العسكريين ومسؤولي وزارة الدفاع، ويجبرهم على بذل المزيد من الجهود في مواجهة ما يصفه تقرير اللجنة بلباقة بـ «قضايا تتعلّق بالمصداقيّة» في طلبات التمويل التي يقدّمونها»[47]. كانت لهجة التقرير قاسية جداً حول موضوع الخطر الذي اقتضى نشر مقاتلات الـ إف-22 لمواجهته:

> سلاح الجو لا يملك سجلاً جيداً وخاصة في إجراء تقييمات صريحة للخطر... في أوائل التسعينات، بعد انهيار الإتحاد السوفياتي (ومطالبة سلاح الجو بالحصول على مقاتلات الـ إف-22) غيَّر سلاح الجو تحليله للخطر ليقول إن هناك ما يقارب 35 دولة حصلت على طائرات لديها قدرات تشكل خطراً على التفوق الجوي الأميركي. فقط لتعلم في وقت لاحق (بما يشبه المفاجأة) أن السلاح الجوي تضمن في تحليله دولاً مثل سويسرا، النروج، إسرائيل، استراليا وغينيا الجديدة كدول قد تشكل خطراً ممكناً، يمتلك جميعها طائرات الـ إف-22 المصنوعة في الولايات المتحدة والتي بيعت لها من قبلنا[48].

إذا كان الأسلوب القديم هو الذي سيتبع، سوف تتجاهل شركة لوكهيد مارتن ووزارة الدفاع الاقتراحات التي تقول إن المقاتلة الـ إف-22 هي عالية الكلفة وصعبة أو لا تصلح تقنياً، وسوف تنقذ المشروع باستخدام طرق مألوفة: تضخيم الخطر من دول أخرى، حملة تخويف في الإعلام تسأل الشعب الأميركي إذا كان «مستعداً لخسارة الحرب الجوية التالية»، واستخدام حكيم للحوافز المالية للحصول على موافقة الكونغرس[49].

بينما كان مشروع الـ إف-22 «قضية مشهورة» لسلاح الجو مؤخراً، فإن

المخططات المختلفة للدفاع الصاروخي في الولايات المتحدة قد ألهمت لمدة عقدين تقريباً جميع قطاعات المؤسسة العسكرية، ورجال السياسة من الحزبين الرئيسيين في أميركا عندما أعلن رونالد ريغان مبادرة الدفاع الاستراتيجي (المعروف شعبياً بـ «حرب النجوم») في عام 1983، أعرب كثير من العلماء والمعلقين السياسيين عن شكهم القوي بإمكانية تحقيق المشروع. الهدف الرئيسي للدفاع الصاروخي ـ أن تصدم صاروخاً بواسطة أشعة اللايزر أو بواسطة صاروخ آخر، على سرعات فائقة ـ هو أمر بالغ الصعوبة في التحقيق. لكن الكسب السياسي من نظام قادر على تحقيق أهدافه سيكون ضخماً. تكلم رونالد ريغان بحماس عن مظلة نووية، درع من أشعة اللايزر الذي سيدمر أي هجوم سوفياتي بالصواريخ ويبقي جميع المدن الأميركية آمنة حتى في حال حرب نووية شاملة. هذا الحلم النبيل تمكن بأناقة عن جذب الانتباه عن المهمة الدقيقة التي تقضي بتجنب هذا النوع من الصراع في المقام الأول، ومن المعرفة العامة أن مبادرة الدفاع الاستراتيجي كانت مستحيلة تقنياً[50].

خلال إدارتي ريغان وبوش، كان ينظر إلى مشروع الدفاع الصاروخي على أنه مشروع الحزب الجمهوري، تحدٍ صارخ لروسيا ورشوة لقطاع الصناعة العسكرية. بعد تسلم الرئاسة في عام 1993، أوقف كلنتون تمويل النماذج المختلفة لمشروع الدفاع الصاروخي، بالرغم من أن مشاريع مختلفة استمرت بتلقي مليارات من الدولارات للبحث والتطوير. في النهاية، في عام 1999، تخلت إدارة كلنتون عن معارضتها للمشروع تحت ضغط الجمهوريين ووعدت ببناء نظام دفاع صاروخي وطني (NMD) بأسرع وقت ممكن. تبنى الحزب الديموقراطي، الذي كان قد انتقد سابقاً مشروع «حرب النجوم» بشدة كخيار متطرف من قبل ريغان، الفكرة الآن وكأنها فكرته[51].

تأتي مشاريع الدفاع الصاروخي بعدّة أشكال وأحجام، من أنظمة صغيرة مصممة للاستخدام في مسرح عمليات معيّن (لحماية وحدات الجيش الأميركي التي تقاتل في صراع إقليمي معيّن) إلى نظام الدفاع الصاروخي الوطني، الذي صمم لحماية الشعب الأميركي وأراضي الولايات المتحدة. هناك أيضاً مسارات وتوجهات تكنولوجية مختلفة، تروق لشركات الصناعة العسكرية الكبيرة التي يُدْفَع لها مليارات الدولارات لإجراء الأبحاث. كانت شركة بوينغ منشغلة بتعديل طائرة الجامبو 747 (Jumbo 747)

لتطلق أشعة الليزر على صواريخ بعيدة (الاضطرابات الجوية سببت المشاكل في التسديد على الهدف)[52]؛ كانت شركة رايثيان وتسميتها الجذابة «بعربة القتل في الجو الخارجي» تحول تسخير ما تسميه تكنولوجيا «اضرب لتقتل» (Hit To Kill) لضرب صواريخ العدو عند مرورها في الفضاء[53]. وتولت شركة لوكهيد مارتن الإشراف العام على نظام الدفاع الصاروخي الوطني حتى في الوقت الذي فشل فيه صاروخها (THAAD)سبع مرات متتالية في شهر أيار/ماي 1999[54]. هذه العائلة المتنوعة من الدفاع الصاروخي لها على كل حال ميزات مشتركة: هذه البرامج جمعها عالية التكاليف، ولا تعمل كلها بصورة جيدة.

في كثير من الأوجه، برهن مسار الإنفاق على الدفاع الصاروخي أن عمليات وزارة الدفاع الأكثر إثارة للإعجاب تطوق ميزانيتها. إن تكاليف نظام الدفاع الصاروخي لا يضاهيها إلّا عدم فعاليته، ولقد اكتسبت وزارة الدفاع شهرة في التحايل والتعتيم، حبذا لو أدخلتها في نظام أسلحتها. تبين لاحقاً أن التجربتين الناجحتين لتكنولوجيا الدفاع الصاروخي في الثمانينات كانت نتيجة لتلاعب وزارة الدفاع ومتعاقديها. لتجربة الناجحة التي تعممت شهرتها السيّئة أكثر من الأخرى عرضت عملية اعتراض هدف صاروخي بواسطة صاروخ مضاد يعمل بالتوجه الحراري (Heat-Seeking) تحت الاختبار؛ ولكن علماء وزارة الدفاع عمدوا إلى تسخين السطح الخارجي للهدف الصاروخي إلى 100 درجة مئوية قبل إطلاقه واعتراضه، جاعلين بذلك عملية الاعتراض أكثر سهولة. وهكذا فقد برهنت وزارة الدفاع عن قدرتها على احتواء «الدول المرقة»، بشرط أن تتحلى هذه الدول باللياقة الكافية لتسخين صواريخها قبل إطلاقها على الولايات المتحدة[55]. حتى النجاحات التي كانت موضوع تبجح في تكنولوجيا الدفاع الصاروخي عام 1999 (بعد سلسلة من العمليات الفاشلة المكلفة) لم تقدم دليلاً هاماً، ولا يزال هناك أسئلة تقنية هامة تنتظر أجوبة مقنعة عنها في الوقت الذي لا تزال تهدر فيه الأموال على هذه المشاريع. مبالغ ضخمة تتدفّق سنوياً إلى مشاريع الدفاع الصاروخي، ووزارة الدفاع تحاول (كما فعلت في مشروع الـ إف-22 الإسراع بعملية بدء الانتاج، لتضمن عدم إلغائها من قبل الكونغرس. حتى ولو أن هذه المشاريع المختلفة ألغيت على الفور، لكانت تكاليفها لتاريخ اليوم باهظة: تتراوح تقديرات الإنفاق على أنظمة الدفاع الصاروخي منذ

السبعينات بين 60 مليار و110 مليارات دولار، والولايات المحدة لا تزال غير قادرة على تعيين أي موعد لنشر نظام محدود فوق سماء الولايات المتحدة[56].

نظراً إلى المتاعب التقنية الواضحة، وحيل وزارة الدفاع و«طرقها الحسابية المبدعة»، والتكاليف الباهظة للدفاع الصاروخي، يحق لنا أن نتساءل مجدداً لماذا تحظى هذه الأبحاث وهذا الإنفاق بموافقة معظم الفئات الأميركية التي تتبنى توجهات سياسية مختلفة. بالطبع، ينبع أحد الأجوبة الهامة من رغبة متعاقدي المشاريع الدفاعية في رفع أرباحهم إلى الحد الأقصى، ورغبة وزارة الدفاع في تمويل مشاريع ضخمة وطويلة الأمد حتى مقابل أمل ضئيل وغير واضح في النجاح[57]. يجب أن نذكر أيضاً أن المشاريع المختلفة لنظام الدفاع الصاروخي هي الأمثال الأكثر بروزاً لوجود خطأ مشترك في التفكير الأميركي الذي يعتبر أنه بالإمكان ردع أو هزم أعداء الولايات المتحدة بواسطة التكنولوجيا. فعلياً، إنّ مشاريع مثل نظام الدفاع الصاروخي الوطني هي محاولات للتعاطي عسكرياً مع خطر يتطلب بالأحرى عملاً ديبلوماسياً[58]. نظراً لحملة التشويه التي اتبعوها مع عدد من الأعداء ووصفهم «بالدول المارقة»، يجب أن لا نفاجأ بتفضيل كلنتون وإدارته لنظام دفاع صاروخي وطني. يشير الدفاع الصاروخي إلى أنه، في المستقبل القريب، ستمكن الولايات المتحدة من العمل على المسرح العالمي بحصانة كلية، بما أنها ستكون غير معرضة لأي نوع من الهجمات. في هذه الأثناء، يمكن للولايات المتحدة العمل فقط على احتواء خطر «الدول المارقة»، واثقة كل الثقة من أن قواها العسكرية (وشركات صناعة الأسلحة الوطنية) تعمل بجهد وشجاعة للحكم على هذا الخطر بالزوال. ما يدعو للسخرية في كل هذا الإنفاق العسكري أنه يتحلى برؤية ضيقة وغير ملتزمة إضافة إلى موقف عدائي: تبنت الولايات المتحدة نوعاً من الإنعزال التكنولوجي الذي يصر على الحفاظ على قوة عسكرية أميركية متطورة، مسيطرة ومتفوقة لتجنب الحاجة لأي تعاطي سياسي حقيقي مع قضايا العالم الأكثر إلحاحاً.

إذا وعدت استراتيجية الدفاع الصاروخي بالنجاح، فلا يبدو أنها تستحق التصفيق نظراً للنفوذ الأميركي الضخم على الاقتصاد والجغرافية السياسية العالمية: إن لجوء الولايات المتحدة إلى إدارة هذا الوضع العالمي من خلف درع واقٍ لا يمكن اختراقه، لا يضمن عدالة هذا النظام أو قدرته على التجاوب. لكن المنظور الأميركي

هو أكثر إثارة للقلق، خاصة وأن الدرع الواقي قابل للاختراق بسهولة. مع انتشار المواد النووية من جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة، وتعميم المعلومات التقنية في بناء الأسلحة، تبقى الولايات المتحدة عرضة لهجوم صاروخي، وأكثر احتمالاً، لعملية إرهابية تنفذ على الأرض. ليس هناك ما لا يمكن تحاشيه بالنسبة إلى هذا الخطر على الولايات المتحدة - إنه يتبدث عامة من سلسلة من الشكاوى المحلية المبنية على ممارسات الولايات المتحدة حول العالم، الكثير منها انتهك القانون الدولي وسبّب الأذى للمدنيين. يجب أن يكون الهدف الأميركي امتصاص هذه الشكاوى إلى أدنى حد وإقامة حوار مع المحرومين، وإعادة منح الشعوب في كل العالم بعض التأثير في تقرير مصيرهم. في الواقع، تبدو الولايات المتحدة مستعدة لتجاهل هذه الشكاوى وإقناع مواطنيها بأن هذه التكنولوجيا المشكوك بأمرها ستبقيهم آمنين. هذه الفكرة المطمئنة قد تفسر استمرار الإنفاق العسكري الضخم حتى بعد الحرب الباردة؛ ولكنها لن تهيء الولايات المتحدة لتحديات ومخاطر القرن القادم.

الصراع

بالرغم من أن القوى المسلحة الأميركية ضخمة، ممولة جيداً، وتُنْشَر كثيراً، فإن رجال السياسة الأميركيين مقيدون بتردد شعبي لرؤية القوى الأميركية تستخدم في قتال طويل الأمد في الخارج. شبح حرب فييتنام لا يزال عالقاً في ذهن عدد كبير من الأميركيين، ويبقى كمثل على التكاليف المدمرة للتدخل الأميركي في الخارج. ولكن الجدال حول دور الولايات المتحدة في فييتنام انحصر بشكل عام على مناقشة الاستراتيجية أو الانتشار البعيد. وفقاً لهذا الجدال غير المتوازن، أخطأ رجال السياسة والقادة العسكريون الأميركيون في تقييمهم للمهمة المطلوبة منهم، أو أنهم حاولوا بكل جهدهم أن ينقذوا فييتنام الناكرة للجميل من الخطر الشيوعيّ. هذا المنظور كان ضمانة لأن تكون «دروس» فييتنام صورية وتقنية أكثر منها سياسية أو أخلاقية. كما رأينا في الفصل السابق، حاول رجال السياسة الأميركيون تحاشي إقحام الوحدات الأميركية في وضعية سياسية متغيرة قد تؤدي إلى تصعيد في التورط الأميركي؛ «عقيدة باول» (المنبثقة من تجربة كولن باول الشخصية في فييتنام) تعتبر أنه يجب على القوى الأميركية المسلحة ألّا تدخل في صراع مسلح إلّا مع تفوق ساحق في العديد وقوة

النيران؛ وقد شهدت التسعينات ظهور الأسلحة «الذكية»، القادرة نظرياً على إصابة الأهداف بدقة وتخفيض الأذى بين المدنيين إلى الحد الأدنى. هذه التطورات، وكل منها مرتبط بتقييم الفشل الأميركي في فيتنام، أدت إلى تشكيل الأفكار الأميركية عن نوع الحروب التي يجب أن تخوضها الولايات المتحدة، والطرق التي يجب استخدامها في هذه الحروب[59].

في هذا القسم، سوف أنظر إلى الطريقة التي غيرت فيها متطلبات مرحلة ما بعد حرب فيتنام طريقة العمل العسكرية الأميركية، مستخدماً مَثَلْ الهجمات الأميركية على العراق منذ عام 1991 والحملة على يوغوسلافيا عام 1999. في كلا المثلين، نرى بوضوح رغبة الأميركيين في استخدام القوة الساحقة، باستخدام أسلحة ذات تقنية عالية، وخفض الضحايا في الجيش الأميركي إلى الصفر تقريباً. لكن يمكننا أيضاً التعرف إلى بعض سيئات هذه الأولويات الجديدة: لم تبرهن الأسلحة المعقدة على أنها «ذكية» دائماً؛ الحاجة لتحاشي وقوع ضحايا في القوات الأميركية أدى إلى ارتباك حول حجم القوة التي يجب إقحامها في مهمة معيّنة؛ واستخدام القوة الساحقة أدى إلى عدم توازن كبير في القوى وخسارة كبيرة في الأرواح لغير الأميركيين. هذه التوجهات الجديدة في الأعمال الحربية تتجاهل أيضاً المشكلات السياسية التي ستجعل صعوبات أي عملية عسكرية تبدو غير مهمّة في المدى البعيد: لماذا يتوجب على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى الحرب؟ هل الحرب هي أفضل طريقة لتحقيق الأهداف المرغوبة؟ هل تخضع المشكلات السياسية نفسها دائماً لحل عسكري؟ أودّ أن أتطرق في الخلاصة إلى بعض هذه الأسئلة إضافة إلى مشكلة الإرهاب، وأن أسأل عما إذا كانت قوة الولايات المتحدة العسكرية تقدم حماية كافية ضد الأمم والمجموعات والأفراد المظلومة.

العراق

عندما غزا صدّام حسين الكويت في آب/أوت 1990، حرك حملة عسكرية أميركية ضد العراق استمرت لمدة عقد من الزمن. بقاء صدّام، في ذاك الوقت، بدا مفاجئاً بعض الشيء. تملك القوى العسكرية الأميركية موارد هائلة لهدم أماكن إقامته العديدة، ولقد ذكّرت الشعب العراقي في عدة مناسبات منذ عام 1990 أن القوى

المسلحة العراقية لا تستطيع الدفاع عن أراضيها ضد غزو أميركي. دان رجال السياسة الأميركيون صدّام بصورة دائمة كحاكم مستبد، طالبوا بعزله من السلطة، وتعهدوا باحتواء العراق طيلة فترة حكمه. استخدِمت في الأعوام ـ 1991، 1993، 1996، و9/ 1998 ـ بصورة متكررة قوى عسكرية مكثفة لإيذاء صدّام نتج عنها خسارة كبيرة في أرواح الشعب العراقي؛ ومع ذلك بقي في سدة القيادة ولم تظهر أي ملامح على أن حكمه قد ضعف نتيجة لهذه الهجمات العسكرية. استمرت برامجه المختلفة في التسلح من دون رقابة الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة بعد عام 1998، واستمرت معاناة الشعب العراقي تحت حكمه.

العراق هو مثل ممتاز للتكاليف التي تنتج عن اعتماد حل عسكري لمشكلة سياسية؛ وبصورة أعم، دليل على الطرق العديدة التي يمكن فيها للولايات المتحدة أن تستخدم قوتها العسكرية الخارقة لتموه أو تجذب الانتباه بعيداً عن برنامجها السياسي المتشابك. في عام 1990، كانت المشكلة بسيطة نسبياً: كان صدّام حليفاً سابقاً للولايات المتحدة في حربه الخاصة ضد إيران، ولكنه تخطى حدوده بغزوه للكويت[60]. شكل هذا العمل فوضى كبيرة في المنطقة، وخاصة في خطوط النفط التي تملك فيها الولايات المتحدة حصة كبيرة ـ لذلك سوف تستخدم الولايات المتحدة مبدأ إظهار القوة لتؤكد جديتها لصدّام[61]. عندما بدأت الوحدات تتجمع في السعودية وأماكن أخرى في الخليج أصبح الأمر أكثر تعقيداً. بدأ صدّام بربط انسحاب قواته بتنفيذ إتفاقية تقضي بأن تنهي إسرائيل احتلالها الذي دام 25 سنة للأراضي الفلسطينية، قد تكون هذه المقاربة منطقية في القانون الدولي ولكنها مرفوضة كلياً في نظر الولايات المتحدة[62]. في هذه الأثناء، كان المخططون الأميركيون تواقون للقيام برد ـ من الناحية العملية، لم يكن بالإمكان إيواء هذا العدد الكبير من القوى المسلحة الأميركية في الصحراء لمدة غير محددة، ولقد التمس قادتها كلمة من إدارة الرئيس بوش لمعرفة ما إذا كان يجب سحب القوات أو إرسالها إلى أرض المعركة. على نحو نظري، لمست وزارة الدفاع فرصة قد تشكل نقطة تحول عندما تحدى صدّام مطالبة المجتمع الدولي بانسحاب العراق من الكويت. بعد سنة متوترة من مشاهدة الإتحاد السوفياتي ينحدر في طريق الزوال، رأى مخططو الولايات المتحدة في صدّام سبباً جديداً لوجودهم؛ وهذا الحماس العسكري أقنع بدوره الرئيس بوش أن الحرب

مع صدّام كانت قابلة للتطبيق عملياً وأنها خيار حقيقي[63]. بدأت سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق تتحرر من القيود في الوقت الذي كان بوش وبعض رجال السياسة الأميركيون يهيئون الحملة الكلامية للحرب الوشيكة في العراق. في الحقيقة، كان صدّام زعيماً فظاً وقمعياً يلبي حاجات الولايات المتحدة (بالرغم من حكمه غير الديموقراطي) بإبقاء العراق متماسكاً. لقد لاحظت وزارة الخارجية لوقت طويل أن الشعب العراقي يتألف ليس فقط من المسلمين السنة (الأقلية التي برز منها صدّام) بل من المسلمين الشيعة أيضاً والأكراد. كان الشيعة مصدر قلق لمحللي وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، الذين توقعوا إمكانية حصول تحالف أصولي بين إيران التي يسيطر عليها الشيعة والأكثرية الشيعية في العراق؛ أخاف الأكراد المخططين الأميركيين الذين كانوا يبذلون جهوداً كبيرة للتودد إلى تركيا، التي كانت لديها مشكلتها الكردية الخاصة بها في الجنوب الشرقي من أراضيها، ولم تستجب جيداً لأكراد العراق الذين يسعون لتشكيل دولتهم المستقلة. بالرغم من أن هذه المخاوف الأميركية كان مبالغاً فيها، برزت إمكانيّة حقيقيّة أن تتبع هذه الجموعات الاثنيّة الدينيّة الثلاث مسارات منفصلة في حال قيام دولة ديمقراطيّة في العراق؛ ولكن نظراً إلى تصلّب صدّام وقمعه الدموي، تمكّن من الحفاظ على تماسك البلد. لو كان بالإمكان إقناعه بالبقاء خارج الكويت، والاستمرار بالعمل الجيد بمواجهة إيران، لكان اليوم لا يزال قيماً بالنسبة إلى لولايات المتحدة كما كان في السابق[64].

بالطبع، لم يعرض جورج بوش القضية على الشعب الأميركي بهذه الطريقة، لأن هذا النوع من السياسة التوسعية يغضب عادة الكثير منهم ويقوض التصريحات الخطابية النبيلة التي تستخدم عادة لتجنيد الأميركيين في الحرب. بدلاً من ذلك، حاولت إدارة الرئيس بوش أن تؤمن دعماً للهجوم على العراق بالتشديد على جرائم صدّام التي لا تحصى، وبالإدعاء أن بقاءه يشكل خطراً على السلم العالمي. في المدى القريب كان هذا تكتيكاً ذكياً: قصص (حقيقية) عن صدّام مستخدماً غازات سامة على شعبه، عن وحشية نظامه، وتشكيلته غير الديموقراطية، صَوَّرته في ذهن الأميركيين كسفاح يستحق العقاب. في المدى البعيد، على أي حال، كانت هذه الهجمات الكلامية تحمل أخطاراً في طياتها. ماذا عن باقي السفاحين في العالم الذين ارتكبوا جرائم مماثلة، والذين كانوا على جدول دفع الرواتب الأميركي؛ ماذا عن الأنظمة غير الديموقراطية

الأخرى، والبلدان الأخرى (مثل إسرائيل، التي تتلقى أكبر مساعدة بين الدول من أميركا) التي غزت بلدان مجاورة واحتلتها من دون أي رد فعل أميركي؟ حتى لو كان باستطاعة الأميركيين التغاضي عن كل ذلك، تبقى مشكلة واحدة هامة: إذا شوهت صورة صدّام، فإن الرأي العام الأميركي لن يتقبل السماح له بالبقاء في السلطة بعد تحرير الكويت؛ حتى الآن اعتمدت السياسة الأميركية في المنطقة كثيراً على فكرة عراق موحد، وواقع دور صدّام القمعي في صيانة «الاستقرار»(65).

ويمكن لنا أن نرى إذاً، أن الولايات المتحدة سمحت لنفسها بالانجراف خلف سياسة متناقضة حول العراق منذ الأيام الأولى لتجميع القوى العسكرية. هذا يشرح على وجه العموم صورة السياسة الأميركية المشوشة نحو العراق بعد عام 1990. عندما بوشر بتنفيذ عملية عاصفة الصحراء في كانون الثاني/ جانفيه 1991، بدا أن القادة العسكريين الأميركيين على الأرض قد يستغلون تفوقهم في العديد والعتاد ويزيحون صدّام عن السلطة. أكثر من ذلك، ناشد جورج بوش والقادة العسكريون الأغلبية الشيعية بإلحاح (والأكراد) للوقوف في وجه صدام، ملمحين بقوة إلى أن الولايات المتحدة ستساند أي انتفاضة. لكن وزارة الخارجية والـ سي آي إي استمرتا في التشديد على جدوى صدّام حسين بالنسبة إلى الولايات المتحدة كقوة تساعد على الاستقرار في المنطقة، حتى بعد عمله التدميري في الكويت، وهكذا أعطيت التعليمات للقوات الأميركية بالسماح لصدّام بالبقاء. في الواقع، إن السياسة الأميركية المتقلبة حيال دعم تغيير النظام في العراق ساعدت على تقوية الزعيم العراقي، على الأقل داخل العراق. إن وعد الولايات المتحدة بمساعدة الثوار على قلب صدّام شجع منتقديه وأخرجهم إلى العلن. عمد صدّام بهدوء إلى سجن أو قتل عناصر حركة التمرد هذه، مستخدماً وحداته العسكرية ومروحيّاته، بينما وقفت القوى الضخمة العاملة تحت قيادة الولايات المتحدة وقفة المتفرج، مراعية أهمية عامل الاستقرار(66).

جلبت السنوات التي تلت عام 1991 الويلات للشعب العراقي، الذي تعرض لهجوم عسكري وحرب اقتصادية على يد الولايات المتحدة. لم تكن الولايات المتحدة راغبة باستخدام القوة لإزاحة صدّام، ولكنّها كانت تواقة لإحتوائه وتجنب إمكانية «عملية كويت» أخرى، ففرضت نظام عقوبات قاس، زاد في ضخامة الخسائر المادية لحرب عام 1991 في جميع قطاعات المجتمع العراقي. أبقيت البنية التحتية

للعراق، التي تضررت كثيراً من جراء القصف الأميركي، بحالة يرثى لها بسبب الحظر على عمليات التصدير والاستيراد؛ حتى المواد الضرورية، كالمواد الطبية، منعت عن الشعب العراقي[67]. عندما خسر جورج بوش الانتخابات الرئاسية لصالح كلنتون عام 1992، تبخرت بسرعة جميع الآمال بتغيير في السياسة الأميركية: كانت إحدى أولى مبادرات كلنتون في السياسة الخارجية شن هجوم صاروخي بعيد المدى على بغداد رداً على المؤامرة المفترضة لقتل سلفه أثناء زيارته للكويت[68]. طيلة إدارة كلنتون، كان على العراقيين أن يتحملوا إما الهجوم العسكري المباشر أو النتائج الكارثية للعقوبات. خلال ذلك، استمر صدّام الذي ازداد قوّة بالحفاظ على وحدة البلد، متخلصاً من جميع أخصامه المحليين ومحافظاً على «الاستقرار» في المنطقة.

بالنسبة إلى عدد كبير من المراقبين في الولايات المتحدة، بدت السياسة الأميركية نحو العراق كفشل ذريع. بالرغم من هزيمته عام 1991، بقي صدّام في الحكم بعد رحيل بوش ويبدو أنه سيبقى في الحكم بعد ولاية كلنتون. إضافة إلى ذلك، طُرد مفتشو الأسلحة المفوضون من قبل الأمم المتحدة (والخاضعون للسيطرة الأميركية) (UNSCOM) من العراق في بداية الهجوم الأميركي الضخم على العراق في كانون الأول/ ديسمبر 1998. المعلقون السياسيون الأميركيون الذين قبلوا بأوصاف حكومتهم لجرائم صدّام ووضعه «المارق» شعروا بإحباط مضاعف لبقائه في السلطة من ناحية وتهربه الظاهر من مفتشي الأسلحة الدوليين من ناحية أخرى[69]. لكن خلف هذا النمط من الحرب الأميركية على صدّام، يمكننا أن نكشف عن برنامج أكثر تعقيداً وأن نرى أن غالبية أهداف السياسة الأميركية تجاه العراق قد تم تحقيقها في التسعينات. إذا قبلنا القول إن صانعي القرار السياسي الأميركي أعطوا أهمية كبرى لعراق موحد، فإن بقاء صدّام يبدو انتصاراً أكثر منه هزيمةً لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. إضافة إلى ذلك، السهولة التي تمت بها هجمات الولايات المتحدة على العراق ـ لجهة سهولة وصول القوى العسكرية إلى أهدافها من ناحية وغياب أي معارضة دولية للضربات الأميركية من ناحية أخرى ـ تدل على نجاح سياسة «الاحتواء» الأميركية. للولايات المتحدة شكوك مبهمة حيال صدّام، ولكنها تدرك جوهرياً شبهه بعدد كبير من الحكام المستبدين في المنطقة الذين خدموا بسرور المصالح الأميركية عبر العقود؛ خوف رجال السياسة الأميركيين الأكبر هو من الأصولية الشيعية والقومية الكردية،

لذلك فقد اختاروا إبقاء صدّام في السلطة مع أنهم يذكرونه دائماً، بواسطة الضربات العسكرية والعقوبات، إنه مطوق من قبلهم. بعض الناطقين بلسان وزارة الخارجية يروق لهم التبجح «بالإحتواء» الأميركي وكيف أنه أوقف العراق عن التعدي على جيرانه؛ في الواقع، تخشى الولايات المتحدة أن تؤدي التوترات الداخلية في العراق إلى تغيير في تركيبة الشرق الأوسط، ولذلك فإن السياسة الأميركية تهدف ليس إلى وقف التوسع العراقي بل إلى منع حصول انفجار داخل العراق. لقد ارتأت الولايات المتحدة أن تجمد الوضع القائم، داعمة صدّام فعلياً مع أن العراق مقطوع عن العالم الخارجي[70].

لذلك، من الأدق القول إن السياسة الأميركية حيال العراق كانت بالأحرى ناجحة في التسعينات، حسب تعبيرها على الأقل. المشكلة ليست في ضعف المؤسسة العسكرية الأميركية، ولكن في الطريقة الوحشية بالتعاطي مع العراق فهي تعاقب هؤلاء المواطنين العاديين الذين ليس لديهم أي قدرة على التأثير في مصيرهم. كما رأينا، لقد شجعت الحكومة الأميركية الشعب العراقي على إسقاط صدّام في عام 1991، فقط لتقف وقفة المتفرج بينما صدّام يسحق ثورتهم. الخطابات الأميركية المتعلقة بالعقوبات منذ عام 1991 كانت أيضاً مخادعة. ماذا باستطاعة الشعب العراقي أن يفعل ليسقط صدّام أو نظام العقوبات؟ غالباً ما تدّعي وزارة الخارجية أن العقوبات تهدف إلى إضعاف صدّام، ممّا قد يهيّئ الفرصة لقيام تحدٍ داخلي منسق لحكمه. ولكن في الواقع، أدت العقوبات إلى نتائج عكسية: لقد حجبت الموارد عن أعداء صدّام، ولم يكن لها أي أثر يذكر على رفاهيته الشخصية، ومكنته من الوصول إلى مشاعر المواطنين العاديين وتحميل الولايات المتحدة مسؤولية المحن التي حلت بهم[71]. بالطبع إنّ رجال السياسة الأميركيين على علم كامل بهذه الحقائق، والتزامهم المستمر بتطبيق نظام العقوبات يعني فقط أنهم يرون بقاء صدّام (وإفقار شعبه) كهدف مرغوب فيه.

الدليل على هذه الحقيقة قدمته مادلين أولبرايت في مقابلة تلفزيونية على شبكة سي بي إس (CBS) في برنامج «60 دقيقة» عام 1996. المذيعة التي أجرت المقابلة، ليسلي ستال، واجهت أولبرايت بنتائج العقوبات على العراق، مشيرة ألى أنه «لم يعد

هناك أي أمل أن تلهم العقوبات الشعب العراقي بالوقوف في وجه صدّام والإطاحة بحكمه». نظراً إلى فشل العقوبات الواضح بإحداث الثورة، ونتائجها المدمرة على المجتمع العراقي، شككت لسلي ستال جدوى الاستمرار في تطبيقها:

ستال: لقد سمعنا أنّ ما يقارب نصف مليون طفل لاقوا حتفهم، أنا أعني، هذا عدد أكبر من الذين لاقوا حتفهم في هيروشيما. فهل تستحق النتيجة هذا الثمن؟

أولبرايت: أعتقد أن هذا خيار صعب جداً، ولكن الثمن ـ نعتقد أن النتيجة تستحق هذا الثمن[72].

بالطبع، إن قيمة هذا الترتيب الخاص تنبع من الواقع البسيط أن «الثمن» دفع من قبل الشعب العراقي وليس من قبل الولايات المتحدة. لقد استطاعت الولايات المتحدة أن تضيّق الخناق اقتصادياً منذ عام 1991، وأن تقصف أسلحة أو مواقع رادار مشتبه بها دون أي عائق، ولم يُمسّ صدّام بأي سوء، وقضي على أي طموح يمكن أن يراوده للقيام بغزو آخر خارج حدوده. الخاسرون الوحيدون في كل ذلك هم المدنيون العراقيون، الذين حرموا من العناية الصحية الأولية والغذاء، وتحملوا عقداً من سوء التغذية والفقر. تشكل القوى العسكرية الأميركية جزءاً أساسياً من شقائهم، فارضة عليهم العزلة ومتأهبة للهجوم في أي وقت[73].

كوسوفو

عندما غزا العراق الكويت، أحد مصالح الولايات المتحدة الحيوية، تعرض تدفق النفط المنتظم في الشرق الأوسط للخطر. هذا يفسر بالتأكيد رد جورج بوش السريع، حتى ولو أن قضايا أكثر تعقيداً من المنافسة الدينية والإتنية هي التي رسمت صورة السياسة الأميركية في العقد التالي. على عكس ذلك، إن تفكك يوغوسلافيا بعد عام 1991 شكّل خطراً محدوداً على مصالح الولايات المتحدة الفورية القليلة، كما رأينا في الفصل السابق، اكتفى بل كلنتون بالبقاء خارج القتال حتى بعد أن بدا واضحاً أن مسلمي البوسنة كانوا يتعرضون للتطهير العرقي من قبل الصربيين والكرواتيين. بغياب أي حافز ملحّ لتورط الولايات المتحدة، تم تبني الوجه الآخر من مبدأ باول، ولم تساهم القوات الأميركية بأي دور هام في النزاع الدموي حتى القصف الجوي المحدود في عام 1995. مع أن «جزار بغداد» جوبِهَ بسرعة في صحارى العراق

والكويت، فإنّ قتلة بلغراد وبال تركوا لإكمال «تطهيرهم العرقي» من دون أي مقاومة أميركية[74].

بعد عام 1995، تحدت الأحداث هذا التردد بالتدخل في البلقان. قامت الولايات المتحدة برعاية اتفاق دايتون، وأصبح لها مصلحة في المنطقة، ولو حتى علىٰ مستوى حفظ ماء الوجه فقط[75]. في هذه الأثناء، أقلقت أخبار جديدة عن عمليات تطهير عرقي الشعب الأميركي، ولم تساهم إلى أي حد بإقناعهم أن الولايات المتحدة وحلفاءها قد أبلوا بلاءً حسناً في جهودهم لحفظ السلام قبل عام 1995. أخيراً، خرج حلف شمالي الأطلسي من حرب البوسنة مع مشكلة جدية في المصداقية. بالرغم من أنّ قوات الحلف الأطلسي كانت متمركزة كذراع عسكري للأمم المتحدة في عام 1994، فإنها لم تحرز أي نجاح في منع الهجمات الصربية أو في حماية «المحميات الآمنة» التي وعدت بها الأمم المتحدة. التحالف العسكري الأقوى في التاريخ فشل كلياً بمنع كرواتيا وصربيا من اقتسام البوسنة، وهو واقع لا يعطي شهادة كفاءة للحلف الأطلسي كقوة للسلام والاستقرار في عالم ما بعد الحرب الباردة. هذا الوضع دفع الحلف الأطلسي للبحث عن فرصة لإعادة اعتباره، وتركه في حالة يأس لتحسين صورته في أوروبا والولايات المتحدة بعد الإذلالات الأولى[76].

كما هو متوقع، لم يؤمن اتفاق دايتون حلاً نهائياً لحرب البلقان. حوّل سلوبودان ميلوسوفيتش اهتمامه إلى مقاطعة كوسوفو الصغيرة، التي هي سابقاً جزء من يوغوسلافيا الإتحادية ولكنّها تقليدياً (وسياسياً) كيان مستقل عن صربيا، العضو المسيطر في الإتحاد. في عام 1997 و1998، شنت وحدات من الجيش اليوغوسلافي (الذي تسيطر عليه صربيا)، ومجموعة ميليشيات صربية، حرباً على جيش تحرير كوسوفو (KLA)، المؤلّف من عصابات مسلحة من ألبان كوسوفو تسعى إلى الاستقلال عن صربيا. أخضعت كوسوفو، التي يشكل فيها الألبان نسبة 90% من عدد السكان، لحكم مباشر وأكثر مركزية من قبل بلغراد، وهذا تطور تعارض مع الاستقلالية السابقة التي تمتعت بها المقاطعة وأخاف الألبانيين في كوسوفو. بحلول 1998، كان الصربيون يشنون حملة تهويل ضد جيش تحرير كوسوفو وعدد كبير من سكان كوسوفو المدنيين، وقد تبع ذلك إزدياد في حوادث العنف والحوادث الإنتقامية[77]. شجعت الولايات المتحدة الحلف الأطلسي على تهديد ميلوسوفيتش،

والوعد بالتدخل بطريقة ما إذا استمرت صربيا بتدمير كوسوفو. كما في حرب البوسنة، بدت هذه التهديدات فارغة لأول وهلة؛ لغاية الوقت الذي رفض فيه الصرب اتفاقية سلام تم التفاوض عليها في آذار/مارس 1999، ووفى الحلف الأطلسي أخيراً بتعهده بالتدخل. في الأسابيع الأحد عشر التالية، شنت قوى حلف الأطلسي الساحقة هجوماً جوياً ضخماً على الصربيين في كوسوفو وعلى صربيا نفسها، مدمرة آلافاً من الأهداف وموقفة الحركة في بلغراد. في حزيران/جوان 1999، وافق ميلوسوفيتش على الأقل على شروط الاستسلام، ودخلت قوى الحلف الأطلسي كوسوفو على الأرض، من دون أي مقاومة من الصربيين[78].

خلق التدخل الذي قادته أميركا في كوسوفو جواً من النقاش الحاد في الولايات المتحدة، وأنتج بعض الحلفاء غير المتوقعين في صفوف المعلقين السياسيين. رجال السياسة اليمينيون المطالبون بإلحاح بردٍ قاسٍ على صربيا تلقوا دعماً من الناشطين السياسيين اليساريين الذين كانوا مسرورين لرؤية الولايات المتحدة تتدخل لصالح الضعفاء أخيراً[79]. في هذه الأثناء، انضم بعض المعلقين اليساريين إلى صفوف الإنعزاليين واقترحوا أنه من الأفضل للولايات المتحدة أن تبقى خارج النزاع كلياً[80]. يمكن القول إن الحرب في كوسوفو أدت إلى انقسام في صفوف اليساريين أكثر منه في باقي القوى السياسة. كثير من الناشطين السياسيين الذين كانوا يتباكون على تخلي الولايات عن التدخل في بعض الصراعات، أو مشاركتها إلى جانب الظلم عند استخدام قواها العسكرية، جوبهوا بعملية مشتركة بين الولايات المتحدة وحلف الأطلسي استهدفت قوة ظالمة. هل يمكن لأحدنا نسيان الهجمات العسكرية على العراق، باناما والسودان، والتهليل للعمليات ضد الصربيين؟ هل كانت عملية كوسوفو مثلاً نادراً ويستحق التقدير عن مساندة الولايات المتحدة لجانب الحق[81]؟

للإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نضع قضية كوسوفو في إطار أوسع. بالرغم من أنه من الصعب انتقاد رغبة الولايات المتحدة في مجابهة ميلوسوفيتش، يجدر بنا أن نتذكر أن الولايات المتحدة أشرفت على إعادة تأهيل ميلوسوفيتش دولياً في دايتون. أغلب المحللين للصراعات الأخيرة في البلقان ألقوا بمسؤولية القتال منذ عام 1991 على مشاريع ميلوسوفيتش القومية والتوسعية المختلفة. في دايتون، أقفل المفاوضون الأميركيون الكتاب على جرائم حرب ميلوسوفيتش وتعاملوا معه كمؤيد

جدي وصادق للسلم في المنطقة[82]. أشدد على هذه النقطة لأن الحكومة والإعلام الأميركيين تعاطيا مع ميلوسوفيتش في عام 1999 بالطريقة نفسها التي تعاطيا بها مع صدّام حسين، وركزا على دوره غير الديموقراطي والوحشي في تفكيك يوغوسلافيا[83]. كان ذلك أمراً معلوماً قبل محادثات دايتون عام 1995، ولكن وزارة الخارجية فضلت التعاطي مع ميلوسوفيتش بدلاً من عزله سياسياً وعسكرياً. بما أن اتفاق دايتون قوّى بالتأكيد وضع ميلوسوفيتش داخل صربيا، فإن إلقاء كامل اللوم عليه للفوضى في كوسوفو من قبل الولايات المتحدة كان عملاً مخادعاً. منذ عام 1991، كان ميلوسوفيتش ثابتاً في سعيه لتنفيذ برنامج عرقي، قومي وتوسعي من التطهير العرقي والحرب، إذا كان هناك أي تناقض، فقد أتى من جانب الولايات المتحدة، التي كانت على استعداد لغض النظر عن سلوك ميلوسوفيتش المدمر في غالب الوقت، مع شن حملات إعلامية عرضية (وغير متقنة غالباً) لإدانته من وقت لآخر. لم تكن تلك الأسس لصيانة حقوق الإنسان في كوسوفو، ومن الصعب أن نلقي اللوم على ميلوسوفيتش إذا ظن أن الولايات المتحدة قد تشيح بنظرها مجدداً عندما تابع أعماله القمعية في يوغوسلافيا[84].

إذا كان للولايات المتحدة دور في إبقاء ميلوسوفيتش بعد اتفاق دايتون، فهي مسؤولة كلياً عن إدارة الحرب في كوسوفو ونتائجها على ألبان كوسوفو. مع أن قوات ميلوسوفيتش في كوسوفو طورت بشكل ملحوظ طرقها التخويفية في الأيام والأسابيع التي سبقت مباشرة حلف الأطلسي لغاراته الجوية، فإن غالبية السكان الألبانية بقيت داخل كوسوفو حتى بدء القتال. في هذه اللحظة، كان للاستراتيجية الأميركية لمواصلة الحرب نتائج خطيرة ومباشرة على سكان كوسوفو المدنيين. أصر بل كلنتون، مع مثلي فييتنام والصومال المغروسين في ذهنه بطريقة ناقصة، على أن أي تدخل أميركي يجب أن يقتصر على الحملة الجوية. مع أن ذلك قد يحقق بالتأكيد الهدف الاستراتيجي المتعلق بالحد من عدد الضحايا الأميركيين، فإن ثمن هذا الإنجاز كان تعرض البان كوسوفو للخطر على الأرض. كما هو متوقع، استخدمت القوى الصربية داخل كوسوفو غارات حلف الأطلسي كعذر لإفراغ كوسوفو من سكانها غير الصربيين الذين يشكلون الأكثرية الساحقة، بحرق المنازل وقتل اللاجئين من دون أي مقاومة من قبل الحلف الأطلسي على الأرض. بالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن لتقصد أو

لترغب بهذه النتائج، كان طرد كامل السكان الألبان تقريباً نتيجة مباشرة للتكتيك العسكري المحدود الذي اختاره الرئيس كلنتون. بينما كانت الطائرات الأميركية تحلق عالياً في سماء كوسوفو، وتصارع الطقس الرديء وقيود التحليق على علو منخفض (المفروضة للحد من الخطر على الطيارين)، كان الصربيون ينفذون التطهير العرقي على أوسع نطاق، من دون أي مقاومة تذكر[85].

يمكن القول إن انتصار الحلف الأطلسي النهائي في كوسوفو برر الوسائل المستخدمة لإنجازه، وإن إكمال الحملة الجوية من غير أي ضحايا عسكرية تقريباً برر التكتيكات الحذرة. ولكن ذلك يعني غض النظر ليس فقط عن آلاف الضحايا الألبان الذين قتلوا خلال عمليات الترحيل الصربية العديدة، بل عن الرؤية غير المستقرة لمستقبل كوسوفو بعد الحرب.

ألبان كوسوفو الذين رحلوا إلى ألبانيا ومقدونيا ومونتينيغرو كانوا مذهولين من تجربتهم كما يتوقع، وعادوا في نهاية المطاف إلى كوسوفو (تحت حماية الحلف الأطلسي) مع تراجع في التزامهم للتعايش مع جيرانهم الصرب السابقين. أجبرت هذه الظروف الهشة عدداً كبيراً من سكان الأقلية الصربية على مغادرة منازلهم، مما أدى إلى تفاقم الوضع وإلى إحياء مزيد من الكراهية القومية داخل صربيا[86]. في هذه الأثناء، قامت قوات الحلف الأطلسي التي تقودها الولايات المتحدة والتي ساهمت بخلق مشكلة اللاجئين، ببذل كل الجهود لتجنب هذه المهمة الصعبة التي تقضي بمراقبة الوضع في كوسوفو ما بعد الحرب وضبطه، وأحيت الولايات المتحدة استراتيجيتها المألوفة برمي المشكلات الصعبة على الأمم المتحدة. بالرغم من عدم وضوح التكهنات، تشير الدلائل الأولية إلى أن التوترات الأتنية والسياسية التي سببت أزمة كوسوفو لا تزال قوية كسابق عهدها؛ وأن رغبة الولايات المتحدة بالتورط في المنطقة، حتى بعد ضربها ليوغوسلافيا لمئة يوم تقريباً، تتضاءل مرة ثانية. على هذه الخلفية، من السهل رؤية الاستمرارية بين الحدود المرسومة لسياسة الولايات المتحدة والدور الأميركي غير الأناني في كوسوفو؛ ومن الصعب الثناء على القوات الأميركية لدورها الجزئي، المشكوك فيه، وغير المنجز بالدفاع عن حقوق الإنسان في كوسوفو[87].

الانعزالية والإرهاب

تتعلق إحدى أهم القصص الإخبارية الملفتة للنظر التي انبثقت من حرب كوسوفو بطياري قاذفات القنابل ب-2 (B-2) التي قامت بعدد كبير من الطلعات الهجومية فوق يوغوسلافيا. وفقاً لإحدى المقالات المنشورة في صحيفة وال ستريت (Wall Street Journal)، قام عدد كبير من طياري الـ ب-2 المتمركزين في ولاية ميسوري بطلعات حربية مباشرة من الولايات المتحدة إلى أهدافهم في يوغوسلافيا، ثم عادوا للهبوط في ميسوري. قد يجد هؤلاء الطيارون أنفسهم في يوغوسلافيا، يلقون القنابل على ميلوسوفيتش في يوم ما، ثم يعودون إلى الولايات المتحدة لجز العشب في حدائقهم أو لإصطحاب عائلتهم إلى أحد المطاعم في اليوم التالي. أشارت صحيفة وال ستريت إلى النتائج السريالية لهذا النوع من العمليات القتالية، والتناقض بين لهيب المعركة والوضع الاعتيادي وحتى التافه للحياة في الولايات المتحدة. أثناء الحرب في كوسوفو، لم يكن هناك أي إشارات في الولايات المتحدة على أن البلد يخوض حرباً هامة؛ وكان باستطاعة الطيارين المشتركين في القتال العودة بسهولة إلى منازلهم الهادئة، ومحيطهم المألوف[88].

هذه القصة تبرهن بطرف إلى أي مدى تمّت حماية الولايات المتحدة والشعب الأميركي بوجه خاص من آثار الأعمال العسكرية الأميركية. إن حجم المؤسسة العسكرية الأميركية وقوتها لم يسمحا فقط للولايات المتحدة أن تنجز أهدافها بسرعة، بل مكنا أيضاً الشعب الأميركي من أن يتمتع بفوائد الإنعزالية والتدخل العسكري. في الوقت الذي كانت تتساقط فيه القنابل الأميركية كالمطر على يوغوسلافيا، كانت أخبار الحرب تجد صعوبة في تصدر العناوين الرئيسية للصحف الأميركية والبرامج التلفزيونية. في هذه الأثناء حدثت الحرب المتدنية المستوى مع العراق خلال عام 1999 بمنأى عن نظر الشعب الأميركي كلياً. في الحالات التي يظهر فيها الشعب الأميركي اطلاعاً على تورط الولايات المتحدة العسكري، تميل وجهات النظر الشعبية لتأكيد صحة مسلسل من القصص التي ما زالت وزارة الخارجية والدفاع تسوقها منذ حرب الخليج: الولايات المتحدة تستخدم قوة معتدلة، جرى تحديد الهدف بدقة متناهية، لتحقيق عدد من الأهداف السياسية المحققة بأدنى عدد من الضحايا المدنيين. نظراً إلى الانتشار الواسع لهذه التفسيرات للأعمال العسكرية، أشار المعلقون إلى أن

الشعب الأميركي أصبح مُخَدراً حيال آثار الحرب وأنه مستعد لتصديق رواية وزارتي الدفاع والخارجية عن تحفظ الأعمال العسكرية الأميركية وفعاليتها. أود أن أناقش بطريقة نقدية هذه الآراء عن الفعالية الأميركية العسكرية، وأتقصى بعض النتائج الممكن توقعها من شعب أميركي لا مبال عندما نتأمل مصادر النزاع في القرن الحادي والعشرين[89].

يأتي الضعف الأكثر وضوحاً في مقولة الفعالية العسكرية من كون عبارة «القصف الدقيق» (Precision Bombing) عبارة مركبة من كلمتين متناقضتين. حتى مع التقدم التكنولوجي للعقود الأخيرة، فإن حرب الخليج عام 1991 عرضت كميات ضخمة من الأسلحة «الغبية»، بما فيها تقنية «القصف الكثيف المتدرج» (Carpet Bombing) التي كانت الركيزة الأساسية للقوة الجوية في الحرب العالمية الثانية وحرب فييتنام[90]. في هذه الأثناء، لم يكتب لمحاولات تجنب الأضرار الجانبية (ضحايا مدنية) النجاح لعدة أسباب. إنّ مجرد عدد الهجمات الأميركية في مناطق كثيفة السكان أو قربها لا يتوافق كلياً مع محيط آمن للمدنيين، خاصة وأن القنابل العنقودية والقنابل الصغيرة المتشظية منها خلال الحملات الجوية بقيت مصدر خطر للمدنيين حتى بعد إنتهاء القتال[91]. على عكس ذلك، لم يكن باستطاعة التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في أنظمة توجيه الصواريخ التعويض عن عمليات البحث والاستطلاع الغفيرة، ولقد ثبت هذا الواقع بوضوح بالقصف الكارثي للسفارة الصينية في بلغراد. بينما حاولت الحكومة الأميركية التشديد على إمكانيات اعتماد طرق قتال أكثر إنسانية ودقة، فإن الأدلة من العراق وكوسوفو تشير إلى أن الصراع العسكري لا يزال دموياً ومدمراً كما كان دائماً[92].

إن النتيجة الطبيعية المثيرة للسخرية الناجمة عن استمرار «الأضرار الجانبية» هي أن أولئك الذين يفهمون طريقة عمل ترسانة الأسلحة الأميركية ذات التقنية العالية قد يكونون في الوضع الأفضل لمقاومتها. عملياً، قد يجيِّر هذا الأمر التفوق مجدداً لصالح قوة عسكرية عدوة تستطيع أن تستخدم تكتيكات مختلفة تفوق القنابل «الذكية» والأسلحة الموجهة ذكاءً. في كوسوفو، حيث أصرت الولايات المتحدة على إبقاء طياريها على ارتفاع يفوق خمسة عشر ألف قدم، وتحاشى حلف الأطلسي استخدام القوى البرية، كان النجاح يتوقف على فعالية الجيل الجديد من الأسلحة «الذكية». ولكن في أعقاب الحرب تبين أن الصربيين كانوا فعّالين جداً في تمويه دباباتهم

وطائراتهم، وفي إعداد أهداف خادعة ليهدر الطيارون الأميركيون صواريخهم الثمينة عليها[93]. في الواقع، إن صلابة وبراعة القوى الصربية، التي بقيت في كوسوفو حتى بعد أسابيع من قصف حلف الأطلسي المكثف، كانت عاملاً أساسياً في تحويل حملة القصف إلى بلغراد ومدن كبيرة أخرى، وما لحقها من ضحايا بين المدنيين وأضرار جسيمة في البنى التحتية. حتى مع توافر التكنولوجيا الأكثر حداثة وتفوق جوي ساحق، لم تتمكن الولايات المتحدة وحلف الأطلسي من إقناع ميلوسوفيتش بسحب قواته من كوسوفو إلّا بعد تهديده بتدمير مناطق كبيرة من بلغراد. هذا المنطق يشير إلى أن الأسلحة «الذكية» لم تجنبنا خطر وقوع ضحايا مدنيين بقدر ما أجّلت خطر حصول ذلك. إن مَثَلْ كوسوفو يبرهن أن أي حرب فعّالة لا تزال تعتمد على قتل وترويع عدد كبير من الناس، الكثير منهم مدنيون[94].

بالإضافة إلى موضوع الفعالية التكنولوجية، هناك صعوبة أكثر شمولية بالنسبة إلى المفهوم الأميركي الذي يقول إن هجوماً عسكرياً قد يقدم حلاً فورياً أو دائماً لمشكلة سياسية. كما رأينا، استُخدِمت القوى العسكرية الأميركية في العراق لتأجيل اللحظة التي تتطلب من الولايات المتحدة أن تقحم نفسها في النهاية في واقع العراق السياسي المتعدد الأعراق. مع توأمة الضربات الجوية والعقوبات الاقتصادية، تمكنت الولايات المتحدة من المحافظة على سيطرة صدّام القمعية على الحكم، ومن منع بروز العراق كقوة إقليمية هامة. كان ثمن هذه السياسة التسبب في نفور غالبية الشعب العراقي من الولايات المتحدة، ودفع الكثير من العراقيين (وعرب من بلدان أخرى) الذين يرفضون هذه الإمبريالية الأميركية، إلى التطرف. يمكن أن نرى دينامية مشابهة في البلقان. منذ عام 1993 على الأقل، أظهرت الولايات المتحدة تردداً شديداً لوقف التطهير العرقي وأنصاره، أو لاستخدام مزيج فعّال من الضغط السياسي والعسكري الضروري لحماية ضحايا حملات التطهير العرقي هذه. حتى اتفاقية دايتون، التي شكلت أول تدخل أميركي هام في المنطقة منذ بدء الحرب، أخذت بعين الاعتبار رغبات ميلوسوفيتش وأعطت شرعية لدوره في عملية السلم في البلقان. منذ عام 1995، كانت الولايات المتحدة مترددة بالمطالبة بتوقيف معاونيه الرئيسيين، أو بمواجهة تحركات القوات الصربية ضد غير الصربيين في المناطق التي تسيطر عليها هذه القوات وحولها[95]. بالرغم من أن الهجوم على ميلوسوفيتش عام 1999 شكل تحولاً في التزام الولايات

المتحدة بالمنطقة، من الصعب رؤية فائدة هذا العمل الأميركي من غير دعمه بالتزام طويل الأمد، سياسي وعسكري، بالسلم في البلقان. نظراً لسجل الولايات المتحدة في هذا المجال، من المعقول الافتراض أن الحرب في كوسوفو كانت تدبيراً قصير الأمد قامت به الولايات المتحدة في غياب استراتيجية طويلة الأمد؛ وأن مشكلة صربيا توسعية وقومية، ستستمر في السنين القادمة[96].

لقد كنت أتتبع الطرق المثيرة للفضول التي أتاحت فيها القوة الأميركية التكنولوجية والعسكرية للكثيرين في الولايات المتحدة أن يكونوا متداخلين مع العالم ومنعزلين عنه في الوقت نفسه. نظراً إلى قدرة الولايات المتحدة العسكرية على تدمير قوى العدو بثمن بسيط في الأرواح الأميركية، قدمت العمليات العسكرية الضخمة في التسعينات نمطاً جديداً في الحرب للأمركيين لا يشبه بشيء حرب الفيتنام أو الحرب العالمية الثانية. إضافة إلى ذلك، الشروط التي تفرض على القوى الأميركية هزم العدو بسرعة وبحسم حولت القسم الأكبر من تكاليف الحرب إلى تلك الأمم التي تتحمل وطأة الهجوم الأميركي. حتى مواطني الولايات المتحدة الذين تساورهم الريبة يستطيعون النوم بأمان لمعرفتهم بأنه من غير المرجح أن يكون للحرب مع العراق أو يوغوسلافيا أي أثار على حياتهم اليومية في نيويورك أو لوس أنجلوس. أظهرت الحروب الأخيرة بوضوح التباين ليس فقط بين قوة الولايات المتحدة والدول الأخرى، بل بين الشعور بالحرب في الولايات المتحدة والشعور بالحرب في باقي أجزاء العالم. الشعب العراقي، مثلاً، أمضى عشر سنين تقريباً يعيش في حالة حصار، متحملاً القصف والعقوبات الأميركية التي لا يعلم بها إلّا فئة قليلة من الأميركيين. المسافة بين البلدين يمكن اجتيازها بساعات قليلة، ولكن الاختلاف في التجربة كبير جداً[97].

يبدو من الحكمة إذاً أن نشير إلى أن كثيراً من الناس حول العالم محبطون من الاكتفاء الذاتي والإنغلاق الأميركي، وأن عدم وجود حلول سياسية ظاهرياً لذلك (مثل أمم متحدة مستقلة وتعددية بالفعل) قد يدفع الكثير نحو اعتماد طرق أكثر جذرية وتطرفاً. لقد أولت الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً لخطر أسلحة الدمار الشامل، وبنت تعريفها «للدول المارقة» على الرغبة المهووسة لبعض هذه الدول لإمتلاك هذه الأسلحة. ولكن في حالة الدول الواردة على لائحة الولايات المتحدة، يبدو الحافز

لامتلاك قدرات نووية أو بيولوجية مباشراً أكثر: من منظور إيران والعراق وليبيا، كل منها معزول عن المجتمع الدولي من جراء سياسة «الاحتواء» الأميركية، هل هناك طريقة أخرى يمكن بواسطتها الضغط على الولايات المتحدة؟ أنا لا أقصد الموافقة على امتلاك واستخدام هذه الأسلحة، ولكنني أقترح وحسب أن مشكلة أسلحة الدمار الشامل انبثقت ليس من هوس «الدول المارقة» ولكن من الإنهيار الفعلي لأي حوار عادل وذي مغزى مع الولايات المتحدة. يوجد هنا عدم توازن أدى إلى تفاقم المشكلة؛ يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في العمل من دون انقطاع عندما تتدهور علاقاتها مع تلك الدول؛ ولكن بفضل القوة الأميركية الاقتصادية والعسكرية والسياسية، تواجه الدول الأخرى انهياراً حقيقياً عندما تنتقل الولايات المتحدة إلى استراتيجية «الاحتواء». إن عزل «الدول المارقة» المزعومة في عالم تعددي حقيقي، لا يؤجج هذا القدر من مشاعر الغضب الحاد لدى سكانها المدنيين، ولا يركز هذا الغضب على دولة معينة؛ ولكن نظراً إلى النفوذ الأميركي الضخم في المجال السياسي والاقتصادي، والتهميش النسبي للأمم المتحدة، لا يمكن تحاشي مثل هذه المشاعر. هذا الواقع خلق جيوباً واسعة وخطرة من الكراهية نحو الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، وهي ليست مبنيّة على خلفية أصولية أو على الجنون ولكن على تحسس واقعي لإنعدام ميزان القوى، وإحباط حقيقي من عجز وسائل التغيير السياسي.

نظراً إلى ضخامة القوى العسكرية الأميركية المنتشرة حول كثير من «الدول المارقة» أو قربها، باستطاعة الولايات المتحدة أن تحتوي خطر «أسلحة الدمار الشامل» بتجويع شعوب هذه الدول أو قصفها بحرية تامة. امّا الاحتمال الأكثر إثارة للقلق من المنظور الأميركي، فهو خطر قيام بعض الأفراد بأعمال إرهابية ضد الممتلكات الأميركية في الخارج أو داخل الولايات المتحدة. في عام 1996، برهن الإرهابيون عدم حصانة الجيش الأميركي حتى عندما فجروا مبنى أبراج الخبر (Khobar Towers) في السعودية وتسببوا بمقتل تسعة عشر جندياً أميركياً[98]. في عام 1998، هوجمت السفارات الأميركية في تانزانيا وكينيا، ونتج عن ذلك مئات القتلى وآلاف الجرحى. لم يكن رد الحكومة الأميركية على كل حادث مشجعاً. نقلت القوات الأميركية المتمركزة في السعودية إلى قاعدة جديدة ومحصنة في عمق الصحراء، ولكنّ منفذي العملية ما زالوا مجهولين. في الرد على تفجير السفارتين شنت الولايات

المتحدة هجوماً بالصواريخ البعيدة المدى ضد السودان وأفغانستان وألقي اللوم على رجل أعمال سعودي، أسامة بن لادن، في كل ما حصل[99].

كان الإغراء في الولايات المتحدة مرة أخرى العمل على تجريد الإرهاب من معانيه السياسية وبيع الشعب الأميركي فكرة وجود عقول مخططة مهووسة مسؤولة عن هذه الأعمال الإرهابية، قبل التحضير للقبض عليها أو قتلها باستخدام مكثف للقوة. إن حماقة هذا التوجه لا مثيل لها. في المقام الأول، إن إعطاء صورة شيطانية وشريرة لأشخاص مثل ابن لادن تتجاهل مدى إرتكاز أعمالهم على واقع سياسي. بعد قيامها بمهاجمة ابن لادن في أفغانستان، صرحت الولايات المتحدة أنها قصفت «جامعة إرهابية» عام 1998، كما لو أنّه كان عملاً بسيطاً يسحق فيه الخير الشر[100]. في الشهور اللاحقة، بدأت تقارير إخبارية تظهر في الصحف وتؤكد أن «الجامعة الإرهابية» قد بنيت من قبل الولايات المتحدة في الثمانينات، كجزء من حملة الـ سي آي إي السرية لتسليح وتدريب الثوار الأفغان في قتالهم ضد الإتحاد السوفياتي؛ وأن عميد الدراسة في الجامعة الإرهابية، أسامة بن لادن كان على جدول الرواتب الأميركي في ذاك الوقت[101]. هذه الوقائع هي في غاية الأهمية ليس فقط لتفهم ما حدث في عام 1998، ولكن لإقامة الأسس السياسية (أكثر منها العسكرية أو النفسية) لهذا الخطر الإرهابي بالذات. ولكن معظم الوقائع يجري تجاهلها، خاصة أن الاعتراف بها سيفرض بالضبط نوعاً من النقاش الشامل حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية وهو نقاش يتردد الكثير من الأميركيين بفسح المجال لحدوثه.

إذا كان تحاشي المنطلقات السياسية في رد الولايات المتحدة على الإرهاب فكرة سيئة، فإن المسارعة باللجوء إلى القوة العسكرية (كما حصل في هجوم الصواريخ البعيدة المدى عام 1998) ليس بالفكرة الأفضل. كان قصف الولايات المتحدة الأحادي الجانب للسودان وأفغانستان يتعارض مع القانون الدولي، ولم يبد على الاطلاق كرد مناسب أو موزون على مشكلة كبيرة ومعقدة. من الصعب تخيل ردة فعل الولايات المتحدة لو افترضنا أن الصين قامت بقصف بلدين في أميركا اللاتينية بعد أن أعلنت أنهما أقدما على رعاية أو إيواء إرهابيين. إضافة إلى ذلك، كان لكلا الهدفين اللذين اختارهما مخططو الولايات المتحدة عام 1998 سيئاته المميزة. في أفغانستان،

فشلت الصواريخ بقتل ابن لادن، الهدف المفترض للقصف[102]. في السودان، أعلنت الولايات المتحدة أنها قصفت مصنع أسلحة كيميائية يملكه ابن لادن، هدفه مساندة العمليات الإرهابية. علم بعد ذلك بقليل أن المصنع لم يكن له علاقة بابن لادن ولم يكن متورطاً في صناعة الأسلحة الكيميائية. بدلاً من ذلك، لقد قصفت الولايات المتحدة أهم مصنع أدوية في السودان، وأوقفت انتاج أدوية حيوية يعتمد عليها الشعب السوداني. ولم يكن لوفاة الآلاف من السودانيين في الأشهر اللاحقة لعدم توفر هذه الأدوية أي أثر ملحوظ في الولايات المتحدة. جرى الرد على الخطر الإرهابي، المتمثل بتفجير السفارات، بعرض للقوة، حتى ولو أن الإرهابي الأول لم يصب بأي أذى، وأجبرت مجموعات شعبية مدنية أخرى على المعاناة من الأعمال العسكرية الأميركية[103].

في العقد الأخير، استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر قوتها بهذه الطرق لقاء تكاليف قليلة، وحتى أنها استطاعت أن تحافظ على وهم انعزال الولايات المتحدة الذي يطمئن كثيراً من المواطنين الأميركيين العاديين. سحقت القوى العسكرية الأميركية أخصامها في الخارج، وأدى الاعتماد المتزايد على القوة الجوية والصواريخ البعيدة المدى إلى تضاؤل احتمالات حصول عرقلة أو تعطيل سير العمل في الوطن - أو حتى إلى إيقاظ وعي الناس بهذه الصراعات. لكن نظراً للتغير التكنولوجي المتسارع، من الصعب الاعتقاد أن الولايات المتحدة ستستمر في المحافظة على وضعها المريح دون التعرض لأي إزعاج في العقود القادمة. إن فشل الولايات المتحدة (أو رفضها) في أن تتبنى مساراً سياسياً مع «الدول المارقة» أو الشعوب المستاءة، سوف يشجع في نهاية المطاف أقلية صغيرة للتعبير عن استيائها بطرق مروعة: بمهاجمة المصالح الأميركية في الخارج، وحتى استهداف بعض المدن داخل الولايات المتحدة. في عام 1993، احتج إرهابيون مصريون على مظالم السياسة الخارجية الأميركية بتفجير مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، هدف مدهش في قلب عاصمة العالم المالية. بالرغم من أن الانفجار سبب نسبياً أضراراً طفيفة، فقد أثار احتمال وقوع أعمال إرهابية كارثية، على مقياس لم ير له مثيل في السابق. أتى الرد الأميركي، مرة أخرى، ليشدد على تعصب منفذي العملية، لتجريد عملهم من أي

دافع سياسي، وليقلل من أهمية الخطر، خشية أن يثير أعصاب الشعب الأميركي ويلقي الشك على أمنهم[104].

يمكننا أن نرى إذاً أن النقاش حول الدفاع والمؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة ركز على خطر مفترض وتجاهل بشكل واسع الخطر الآخر. استمرت المؤسسة العسكرية بتسليح نفسها بأحدث الأسلحة، وبتأديب «الدول المارقة»، وبخلق هالة الولايات المتحدة التي لا تقهر لتطمين الشعب الأميركي حيال أمنه، توحي التصريحات الخطابية، متنقلة فوق المدن الأميركية، بأنّ الطائرات والأقمار الصناعية و«مركبات القتل» (Kill vehicles) تستطيع أن تضرب أي صاروخ «مارق» وتضمن أمن الأراضي الأميركية. تعد المؤسسة العسكرية إذاً ببيئة مستقرّة مقابل إنفاق عسكري ضخم: على القوات التقليدية، احتواءً وعرضياً تدمير الخارجين على القانون؛ وعلى تكنولوجيا «حرب النجوم» للحماية من أي مفاجآت خبيثة. يثق الكونغرس الأميركي وإدارة الرئاسات المتتابعة بكلام المؤسسة العسكرية ويخصص مبالغ ضخمة من المال لوزارة الدفاع ومزوديها لإنجاز هذه الصفقة.

في هذه الأثناء، لا يقدم كل هذا الإنفاق أي حماية أو يقدم قليلاً من الحماية ضد الأفراد وأعضاء الجماعات الذين قد يحاولون التسبب بالدمار داخل الولايات المتحدة، مستغلين حرية التحرك النسبية داخل أميركا ومستخدمين تكنولوجيا عالية للتسبب بدمار رهيب. لا تشكل القوى العسكرية الأميركية سلاحاً فعالاً ضد هؤلاء الأفراد، ولن يكون بإمكان نظام دفاع صاروخي ـ مهما كان مدهشاً ومكلفاً ـ احتواء الخطر الذي يجسدونه[105]. يتطلّب الرادع الفعال آلوحيد مجهوداً من قبل الولايات المتحدة لإعادة التفكير جوهرياً في سياستها الخارجية، ولتقليل الحالات العديدة التي تسببت فيها القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية بمعاناة أليمة ومستديمة لشعوب الدول الأخرى. طالما بقيت الولايات المتحدة معزولة عن نتائج أعمالها فلن تدرك مشاعر اليأس الحقيقية التي تسببها للآخرين؛ والأوضاع الصعبة لأولئك ـ في العراق والسودان أو الأراضي الفلسطينية ـ الذين يستطيعون أن يجدوا معنىً ووعداً في أعمال التهور والتدمير.

الهوامش

(1) Delivered on Capitol Hill, Washington, DC, 19 January 1999.

(2) للاطلاع على نموذج من هذه السلسلة من التعليقات، راجع: Charles Krauthammer, 'The Unipolar Moment', *Foreign Affairs*, 70, no. 1 (1991): 23-33. صحّح كروتهامر كلام الذين المحوا إلى أنّ عالم ما بعد الحرب الباردة قد يسيطر عليه التوزيع الواسع للقوة العسكرية والسياسية: «إنّ مركز القوة العالميّة هو بلا منازع الولايات المتحدة بدعم من حلفائها الغربيين».

(3) Michael Klare's *Rogue States and Nuclear Outlaws: America's Search for a New Foreign Policy* (New York: Hill & Wang, 1995); William Greider, *Fortress America: The American Military and the Consequences of Peace* (New York: Public Affairs, 1998); and Sanford Gottlieb, *Defense Addiction: Can America Kick the Habit?* (Boulder, CO: Westview Press, 1997).

(4) بالنسبة إلى دور الجيش في صياغة استراتيجيّة الدفاع ما بعد الحرب الباردة، راجع: Klare, *Rogue States and Nuclear Outlaws*, 6-11.

(5) للاطلاع على التقارير العامة حول العلاقة بين متعهّدي الدفاع والبنتاغون راجع: John. Boies, *Buying for Armageddon: Business, Society, and Military Spending Since the Cuban Missile Crisis* (New Brunswick: Rutgers University Press, 1994); William H. Gregory, *The Price of Peace: The Future of Defense Industry and High Technology in a Post-Cold War World* (Macmillan: New York, 1993); and Ann Markusen and Joel Yudken, *Dismantling the Cold War Economy* (New York: Basic Books, 1992), 33-68. لاحظت دراسة أجرتها شركة راند في العام 1994 أنّ بعض متعهدي الدفاع ذوي الأعمال التجارية السليمة (مثل بوينغ) كانوا أقلّ اعتماداً من الآخرين على البنتاغون، لكن تأثير التكنولوجيا من الجيش في المشاريع المدنية أبقت بوينغ في الأعمال الدفاعية: Ellen M. Pint and Rachel Schmidt, *Financial Condition of US Military Aircraft Prime Contractors* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1994). إنّ الاستيلاء اللاحق على ماكدونل دوغلاس (وقسمها العسكري الكبير) من قبل بوينغ يشير إلى أنّ هذه التأثيرات كانت بمثابة حافز وتعزيز لقطاعي الدفاع والمنتجات الجوية والفضائية في أواخر التسعينات ضمن تمتّع كلّ شركة كبرى بقسم دفاعيّ هام. للاطلاع على مدى هذا التعزيز وتشعّباته راجع: Donald M. Pattillo, *Pushing the Envelope: The American Aircraft Industry* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998), 344-66.

(6) للاطلاع على أولويات ووجهات نظر «مجتمعات الحرب الباردة» في الولايات المتحدة التي تعتمد على قطاع الدفاع، راجع: Markusen and Yudken, *Dismantling the Cold War Economy*, 170-207. بالنسبة إلى السياسات والتأثيرات الاجتماعية راجع: Betty G. Lall and John Tepper Marlin, *Building a Peace Economy: Opportunities and Problems of Post-Cold War Defense Cuts* (Boulder, CO: Westview Press, 1992).

(7) كان هذا بالأساس جوهر رأي تشارلز كروتهامر. راجع الملاحظة الثانية. رغم أنّ حجج كروتهامر حول العالم الأحادي القطب لاقت شعبيّة في بداية التسعينات، فإنّ تحوّلاً قد حصل في أوساط صانعي السياسة منذ وصول بيل كلنتون إلى البيت الأبيض: بسبب عدم تعرّض الولايات المتحدة لأي خطر، وبسبب النزاعات الأثنية والدينية العديدة التي تتطلب رداً دولياً، بات من المألوف التشديد على الضعف النسبيّ للولايات المتحدة، رغم أنّ الجيش الأميركي ما زال يطغى على أيّة قوة قتالية بالنسبة إلى المعدّات والتمويل وهو يواصل التدخل عندما تكون المصالح الأميركية على المحكّ. راجع مثلاً: Robert J. Lieber, 'Eagle Without a Cause: Making Foreign Policy Without the Soviet Threat', in Lieber, ed., *Eagle Adrift: American Foreign Policy at the End of the Century* (New York: Longman, 1997), 3-25; and Richard N. Haass, *The Reluctant Sheriff: The United States After the Cold War* (New York: Council on Foreign Relations, 1997).

(8) للاطلاع على «عقيدة باول» راجع: Rick Atkinson and Bob Woodward, 'Gulf Turning Points', *Washington Post*, 2 December 1990. وقد تحدّث الجنرال عن وجهة نظره في مقالة عام 1992: 'US Forces: Challenges Ahead', *Foreign Affairs* 72, no. 5 (1992): 32-45. تجدر الإشارة إلى أنّه رغم إشارة المسؤولين في واشنطن إلى «عقيدة كلنتون» (تؤكد على الرغبة في التدخّل في نزاعات صغيرة و/أو لأسباب إنسانيّة) مقارنة مع «عقيدة باول»، لم يشكّك الديموقراطيون أو الجمهوريون جدياً في تحديد باول للحاجات العسكريّة، بل فقط الشروط التي ينبغي على الجيش التدخّل بموجبها. بعد الصومال، لم تعد «عقيدة كلنتون» ركناً مقنعاً في السياسة الخارجيّة الأميركيّة. للاطلاع على نظرة حديثة لاستمرارية أفكار كلنتون بين صانعي السياسة. راجع: Eric Schmitt, 'The Powell Doctrine is Looking Pretty Good Again', *New York Times*, 4 April 1999.

(9) Les Aspin, 'Report on the Bottom-Up Review', US Department of Defense Washington, DC, September 1993. لتحليل BUR. راجع: Andrew F. Krepinevich, *The Bottom-Up Review: An Assessment* (Washington, DC: Defense Budget Project, 1994); and Klare, *Rogue States and Nuclear Outlaws*, 111-19. تمّت إعادة تأكيد أهداف BUR عام 1997: The 'Report of the Quadrennial Defense Review'. وقد أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أيار/ماي 1997 أنّ «القوات الأميركيّة يجب أن تكون قادرة على القتال والفوز في حربين كبيرتين في الوقت ذاته تقريباً».

(10) استُبعد موضوع الأسلحة النووية عن BUR التي راوغت في المناظرات حول قيمتها والرغبة في خفض مخزون الرؤوس الحربيّة الأميركية الهائل. راجع: Klare, *Rogue States and Nuclear Outlaws*, 119-25. حينها اختارت الولايات المتحدة الاحتفاظ بترسانة كبيرة من الأسلحة التقليديّة والنوويّة وهي استراتيجيّة يمكن وصفها بالمبالغ فيها. راجع: Lawrence J. Korb, 'Our Overstuffed Armed Forces', *Foreign Affairs* 74, no. 6 (1995): 22-34. تطرق كورب إلى هذا الموضوع بشكل مفصّل في خطاب أمام وكالة المعلومات الأميركية في العاصمة واشنطن في 11 كانون الأول/ديسمبر 1996، وتحدّث عن استبعاد حلفاء الولايات المتحدة من معظم تقييمات البنتاغون لحاجات التخطيط

العسكري: «القوا نظرة إلى الولايات المتحدة، أضيفوا حلف شمالي الأطلسي واليابان وكوريا الشمالية واسرائيل، لدينا 80% من النفقات العسكريّة في العالم. (يضحك) وبالتالي فإنّ فكرة تعرّضنا للخطر غير منطقيّة بنظري».

(11) كولن باول حذّر من ظهور مخاطر جديدة خلال مؤتمر صحافي في وزارة الدفاع ترافق مع إصدار BUR في الأول من أيلول/سبتمبر 1993، ومن المثير للسخرية أنّ باول صرّح لصحيفة «آرمي تايمز» في نيسان/أفريل 1991 بالقول: «بدأ الأشرار والقساة ينفذون لم يعد لديّ سوى كاسترو وكيم إيل سونغ. . وكان ذلك بالطبع قبل ظهور الأسماء المتمرّدة التي تحدث عنها باول واسبن في العام 1993. مثل محمد فرح عيديد، راتكو ملاديتش وصدّام حسين، وقد قال باول للصحافيين «إنّ التاريخ قد زوّدنا باشرار جدد على طول الطريق». للاطلاع على موقف باول المشكّك راجع: Fred Kaplan, 'Powell Says Cuts Can Be Made', *Boston Globe*, 9 April 1991.

(12) بالنسبة إلى إضفاء الولايات المتحدة طابعاً شيطانياً على صدّام راجع: Dilip Hiro, *Desert Shield to Desert Storm: The Second Gulf War* (London: Harper Collins, 1992), 135-6; John Mueller, *Policy and Opinion in the Gulf War* (Chicago: University of Chicago Press, 1994), 40-42. وبالنسبة إلى الطبيعة الثنائية للحملة الأميركية راجع مقالة عضو الكونغرس Stephen J. Solarz's January 1991 essay 'The Case for Intervention', وقد أعيدت طباعتها في: Micah L. Sifry and Christopher Cerf, eds, *The Gulf War Reader: History, Documents, Opinions* (New York: Random House, 1991), 269-83.

(13) للاطلاع على وجهة نظر إدارة كلنتون حيال الدول المتمرّدة (والمعروفة أيضاً باسم المارقة) راجع: the essay by National Security Adviser Anthony Lake, 'Confronting Backlash States', *Foreign Affairs 73, no. 1 (1994): 45-55.* وقد تألفت مجموعة لايك من كوبا، كوريا الشمالية، إيران، العراق وليبيا وتتشارك هذه الدول «ذهنيّة العار» كما قال لايك وقد «أطلقت برامج عسكرية طموحة ومكلفة، لا سيما في مجال أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاقها. وقد أعطى مستشار ريغن السابق لائحة جديدة تضمنت سوريا راجع: Raymond Tanter, *Rogue Regimes: Terrorism and Proliferation* (New York: St. Martin's Press, 1998). ممـا يعـزّز مخـاوف ومبـالغـات إدارة كلنتون. أمّا أفضل دليل إلى الهستيريا المتعلّقة بخطر الدول المتمرّدة يقدّمه: Michael Klare's *Rogue States and Nuclear Outlaws*, especially 130-68.

(14) لا شكّ في أنّ الجانب الآخر لهذا الواقع هو أنّ هذه الدول التي تُحكم بطريقة غير ديموقراطية وتسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل هي دول متمرّدة محتملة في المستقبل. للاطلاع على تحليل لانتشار الأسلحة والدول المرشّحة المحتملة لنيل صفة المتمرّدة راجع: Klare, *Rogue States and Nuclear Outlaws*, 169-231. يشدّد كلار على نقطة مهمّة وهي أنّ الجهود الأميركيّة للسيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل كانت غير حثيثة. وأنّ الرغبة الأميركيّة في استثناء المخزون الأميركي من أيّة مراقبة دوليّة عرقلت الجهود الدوليّة للحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل. إنّ الجدل في الكونغرس الأميركي حول معاهدة الأسلحة الكيميائيّة هو أحد الأمثلة. راجع: Michael Krepon, Amy E. Smithson and John Parachini, *The Battle to Obtain US Ratification of the Chemical Weapons Convention* (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 1997). إنّ الحكومة الأميركية،

تحت وطأة الضغوط من القطاع البيوتكنولوجي الأميركي. أظهرت تردّداً كبيراً في قبول المراقبة الدولية لأسلحة الدمار الشامل البيولوجيّة راجع: Debora Mackenzie, 'Deadly Secrets', *New Scientist*, 28 February 1998.

(15) إنّ اللائحة الأساسيّة للدول المتمرّدة قدّمها كولن باول في الأول من أيلول/سبتمبر 1993 في مؤتمر صحافي في وزارة الدفاع. وتحديد باول لصدّام حسين وراتكو فلاديتش ومحمّد فرح عيديد كالأعضاء المؤسسين لهذا النمط الجديد من التمرّد لم يذكر أيّ اختلاف بينهم أو في علاقاتهم مع الولايات المتحدة (أو خطرهم بالنسبة إليها).

(16) المطالبة الهامة والمميّزة لإقامة علاقات أفضل مع إيران تقدّم بها: Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft and Richard Murphy, 'Differentiated Containment', *Foreign Affairs* 76, no. 3 (1977): 20-31. بالنسبة إلى تسليم القذافي للمشتبه بهم في قضية لوكربي راجع: Marlise Simons, '2 Libyan Suspects Handed to Court in Pan Am Bombing', *New York Times*, 6 April 1999. إنّ الانفراج الجزئيّ في العلاقات بين كوريا الشماليّة وإدارة كلنتون هو موضوع يتطرق اليه Warren I. Cohen's 'Compromised in Korea, Redeemed by the Clinton Adminstration?', *Foreign Affairs* 76, no. 3 (1977): 106-12.

(17) Madeleine K. Albright, 'The Testing of American Foreign Policy', *Foreign Affairs* 77, no. 6 (1998): 50-64. كانت أولبرايت تستخدم هذا التصنيف للدول منذ بعض الوقت قبل صدور هذه المقالة مما يعكس التحوّل في سياسة إدارة كلنتون بعد الصومال وقانون PDD-25.

(18) يشير هذا الرقم إلى عدد الدول التي ساهمت بقواتها في عمليّة عاصفة الصحراء وضعف هذا العدد شارك في عمليّة درع الصحراء أو قدّم مساهمات ماليّة لجهود التحالف. للاطلاع على تفاصيل المشاركين راجع: Alberto Bin, Richard Hill and Archer Jones, *Desert Storm: A Forgotten War* (Westport, CT: Praeger, 1998). xvii.

(19) إنّ الليلة الأولى من الحملة الجويّة ضد العراق حدّدت الدور المسيطر للقوات الأميركية: 93% من الطلعات الـ1300 في الساعات الـ24 الأولى تضمنت طائرات أميركية: راجع Lawrence Freedman and Efraim Karsh, *The Gulf Conflict 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order* (Princeton: Princeton University Press, 1993), 301. خلال الحملة بكاملها شارك الطيارون الأميركيون في حوالي 85% من الطلعات وأسقطوا حوالي 9000 قنبلة «ذكيّة» إضافة إلى 210 آلاف قنبلة «تقليديّة». Bin et al., Desert Storm, 235.

(20) للاطلاع على المناظرات المحيطة بدور حلف شمالي الأطلسي في عالم ما بعد الحرب الباردة، والقرار اللاحق القاضي بالضغط لتوسيع الحلف. راجع Gerald B. Solomon, *The NATO Enlargement Debate, 1990-1997; Blessings of Liberty* (Westport: Praeger, 1998); Piotr Dutkiewicz and Robert J. Jackson, eds, *NATO Looks East* (Westport: Praeger, 1998); and Clay Clemens, ed., *NATO* and the Quest for Post Cold War Security (London: Macmillan, 1997). وكذلك لـ George W. Grayson, *Strange Bedfellows: NATO Marches East* (Lanham: University Press of America, 1999). ويجب التأكيد بأنّ الغالبيّة الساحقة للدراسات حول توسيع الحلف قد رحّبت بالفكرة.

(21) بالنسبة إلى بعض أسباب الاهتمام الأميركي بتوسيع الحلف راجع: Stanley Hoffmann, 'The United States and Western Europe', in lieber, ed., *Eagle Adrift*, 178-92; and Grayson, *Strange Bedfellows*, xxii-xxiii. وتم تقديم قانون توسيع الحلف HR4210، اجتماع الكونغرس 103 الجلسة الثانية، في مجلس النواب في 14 نيسان/أفريل 1994.

(22) استخدمت أولبرايت العبارة 'The Testing of American Foreign Policy'.

(23) عرض كسينجر رأيه خلال جلسة الاستماع حول توسيع الحلف، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في 30 تشرين الأول/أوكتوبر 1997 للاطلاع على آراء روسيا ضمن مؤسسة صناعة السياسة الأميركية راجع Anatol Lieven, *Chechnya: Tombstone of Russian Power* (New Haven: Yale University Press, 1999), 5-6.

(24) إن خطر «إعادة خلق ستار حديدي» مع توسيع الحلف يواجهه هوفمان 'The United States and Wester Europe', 183. وكانت الفكرة واردة في أذهان بعض ممثلي الكونغرس الذين شككوا في توسيع الحلف الأطلسي. راجع: The questioning for Madeleine Albright by Senator Jeff Bingaman at the hearing on NATO enlargement of the Senate Armed Services Committee, 23 April 1997. تطرق بنغامان إلى ملاحظة أولبرايت بأن الستار الحديدي يجب ألا يُعتبر كحجر عثرة في طريق توسيع الحلف. فهذا العمل سيؤكّد خط ستالين الفاصل في أوروبا: «لكنّ (توسيع الحلف) سيؤكد فكرة وجود فاصل. وبدلاً من إزالة الخط الفاصل فإن ذلك يساهم في نقله وكنا نقول إنّنا نركّز على نقل الخط الفاصل بدلاً من إزاحته وهذا ما يقلقني».

(25) إنّ الموجز المفصّل (والمليء بالتعابير التقنية) بشأن التحوّل إلى العمليات العدائية والمهام خارج نطاق تأثير حلف شمالي الأطلسي التقليدي يقدّمه Charles Barry, 'Combined Joint Task Forces in Theory and Practice', in Gordon, ed., *NATO's Transformation*, 203-19.

(26) See Madeleine Albright's statement to the North Atlantic Council, Brussels, 8 December 1998. ومؤتمرها الصحافيّ اللاحق في مقرّ حلف شمالي الأطلسي في بروكسل. وقالت لأحد الصحافيين «نحن لا نحاول تحويل حلف شمالي الأطلسي إلى حلف شامل... ما نريده هو أن يتمكن الحلف من التدخل في الأماكن التي يعمل فيها الآن وكذلك تنفيذ مهام خارج نطاق الأماكن التي تهمّ الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي.

(27) بالنسبة إلى التحفّظات الأميركيّة راجع: William Drozdiak, 'Albright Urges NATO to Take Broader Role', *Washington Post*, 9 December 1998. وللاطلاع المباشر أكثر على القلق الأوروبي حيال النوايا الأميركية راجع:

Jonathan Steele, 'Nuking the Neighbours', *Guardian*, 5 January 1999.

(28) إنّ إطار فشل الاتحاد الأوروبي أو تردّده منذ العام 1990 هو عامل مهمّ بالنسبة إلى توسيع الحلف وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على التحرك بشكل مستقل في البوسنة أو إقناع الولايات المتحدة بإبداء اهتمام قبل العام 1995 لم تعزّز مزاعم الاتحاد الأوروبي بوجود سياسة دفاع أوروبية منفصلة، في حين التركيز المتزايد على المعايير الاقتصاديّة الصارمة للعضوية في الاتحاد الأوروبي أبعدت دول حلف وارصو السابقة عن الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، حوّل هذا الأمر الحلف الأطلسي إلى أفضل خيار

إندماج مع الغرب. بالنسبة إلى العضوية في حلف شمالي الأطلسي كجائزة ترضية راجع: Hoffmann, 'The United States and Western Europe', 183. وبالنسبة إلى عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على تنظيم نفسه بشكل فاعل من دون حلف شمالي الأطلسي راجع: Philip H. Gordon, 'Introduction', in Gordon, ed., *NATO's Transformation,* 4-5.

(29) See for example, the remarks of Professor Jack Matlock of the Institute for Advanced Study, Princeton, at the hearing on NATO expansion of the Senate Foreign Relations Committee, 30 October 1977. في المحادثات التي تلت ظهور هنري كسينجر تحدّث ماتلوك عن احتمال التصرّف بنزعة انتصاريّة بعد الحرب الباردة حيال روسيا: «إن معاملة [الروس] كأنهم عدو مهزوم أو خطر محتمل على المستقبل يعني ارتكاب الغلطة ذاتها التي اقترفناها بعد الحرب العالميّة الأولى عندما ألقينا على ألمانيا حصرياً اللوم بسبب الحرب العالمية الأولى».

(30) رغم أنّ ذلك بارز في لغة الاستراتيجية الأميركية. فإن روبرت جوزف في 'NATO's Role in Counter-Proliferation', in Gordon, ed., *NATO's Transformation,* 235-55. يقدّم صورة محتملة لمستقبل حلف شمالي الأطلسي: «مع أنّه على الحلف الاحتفاظ بخيار الردّ النووي الفاعل [ضد الدول «المتمرّدة» التي يُحتمل أن تستخدم أسلحة الدمار الشامل]، من الضروري إكمال قوة الحلف النووية بخليط من القوى التقليدية والدفاعات الناشطة أو الساكنة، وينصح جوزف بهذا الموقف العدائيّ لمحاربة العديد من المخاطر بما فيها احتمال قصف كوريا الشمالية «لأجزاء هامّة» من أوروبا الغربيّة في «السنوات القليلة المقبلة».

(31) Testimony of Henry Kissinger before the Senate Foreign Relations Committee, 30 October 1997.

(32) أعلن كلنتون سياسته الجديدة في خطاب حالة الأمة عام 1999 «حان الوقت لقلب الانخفاض في الانفاق العسكري بعدما بدأ في العام 1985» وقد رحّب الديموقراطيون بهذا التحوّل وحظي بترحيب أكبر من الجمهوريين الذين كانوا يسيطرون على الكونغرس ويضمنون تأمين الأموال الإضافية. وفي إشارة إلى التأييد الجمهوري للانفاق العسكري نلاحظ المعارضة الواسعة لحرب كوسوفو داخل الكونغرس في أيار/ماي 1999 وقد تلى ذلك على الفور قانون الانفاق الطارئ الجمهوري الذي أمّن 5 مليارات دولار إضافية «لبرامج عسكريّة لم يطلبها البنتاغون قط». Tim Weiner, 'Bill on Emergency Spending Hits $15 Billion at the Finish', *New York Times,* 14 May 1999.

(33) هذه الأرقام مأخوذة من '100 Companies Receiving the Largest Dollar Volume of Prime Contract Awards-Fiscal Year 1998', US Department of Defense.

(34) للاطلاع على الدور الأميركي الرائد في تجارة الأسلحة الدوليّة. راجع: Jane E. Nolan, 'United States', in Andrew J. Pierre, ed., *Cascade of Arms: Managing Conventional Weapons Proliferation* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1997), 131-49; Ian Anthony, 'The United States: Arms Exports and Implications for Arms Productions', in Herbert Wulf, ed., *Arms Industry Limited* (Oxford University Press, 1993), 66-83;

and William W. Keller, *Arm in Arm: The Political Economy of the Global Arms Trade* (New York: Basic Books, 1995), especially 51-96. بالنسبة إلى أهمية المبيعات الأجنبية للمقاولين العسكريين الأميركيين راجع: Greider, *Fortress Amercia*, 61-5. رغم أنّ التسعينات شهدت انتشار بيع الأسلحة حول العالم، فإنّ استخدام المعدّات العسكرية الأميركيّة في النزاعات الحاليّة (إضافة إلى اهتمام مكثف من وسائل الإعلام الدوليّة) كان بمثابة أفضل دعاية للمنتجات الأميركية المعروضة على الدول الأخرى. وقد وصف إيثان بي كابشتاين حرب الخليج عام 1991 بقوله إنّها «أكبر معرض لبيع الأسلحة على الأرض». 'America's Arms-Trade Monopoly', *Foreign Affairs* 73, no. 3 (1994): 13-19 at 15.

(35) بالنسبة إلى الجهود الأميركيّة للسيطرة على مبيعات الأسلحة التقليديّة والعواقب السياسيّة لهذه السياسة راجــع: Stephen D. Goose and Frank Smyth, 'Arming Genocide in Rwanda', *Foreign Affairs* 73, no. 5 (1994-: 86-96. وشهادة Holly Burkhalter, program director for Human Rights Watch, before the Foreign Operations Subcommittee of the Senate Appropriations Committee, 23 May 1995. كان الرئيس جيمي كارتر مسؤولاً عن صياغة القانون في الولايات المتحدة للحدّ من تجارة الأسلحة لكنّ جهوده لاقت معارضة قويّة من البداية والإدارات الرئاسية اللاحقة (والكونغرس) لم تبذل جهوداً كثيرة للالتزام بنصّ القانون راجع: Joanna Spear, *Carter and Arms Sales: Implementing the Carter Administration's Arms Transfer Restraint Policy* (London: Macmillan, 1995). وأشارت بركهالتر في شهادتها أنّه منذ أواخر السبعينات «تتدفق الأسلحة إلى دول تسيء استعمالها كما لو أنّ أحكام القانون غير قائمة، ويعود ذلك بعواقب مأساوية على حقوق الانسان».

(36) أشار وليام د. هارتونغ في شهادته أمام اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية في 23 أيار/ماي 1995 إلى أنّ القوات الأميركية واجهت أسلحة أميركية متطورة. في باناما والعراق والصومال وهايتي وأطلق هارتونغ على هذا العنصر في سياسة التصدير الأميركيّة اسم «أثر البومرنغ»: «تساهم سياسة تحويل الأسلحة التي وضعناها بعناية في ايصال الأسلحة الأميركية إلى أيدي خصومنا في كلّ حرب هامة تورطت فيها هذه البلاد بعد الحرب الباردة». وقد أكدّ لورنس جي كورب رأي هارتونغ في شهادته أمام اللجنة ذاتها «تخيلوا سخط هذه الأمّة إذا قُتل الجنود الأميركيون بأحدث طراز من طائرات إف 15 أو إف/أي 18 أو إف 16 أو دبابات برادلي أو صواريخ باتريوت وهي كلّها قد صُدّرت في السنوات الـ5 الماضية إلى دول ذات تاريخ في عدم الاستقرار».

(37) كما سنرى في الجدال حول مقاتلة إف ـ 22 المقترحة. فإنّ انتشار التكنولوجيا العسكرية الفائقة التطور هو ذريعة قويّة للحصول على معدّات أكثر تقدّماً. للاطلاع على صياغة حديثة لهذه الذريعة راجع مقالة: Oscar Arias Sánchez, former president of Costa Rica, 'Stopping America's Most Lethal Export', *New York Times*, 23 June 1999. تطرق ارياس إلى عنصرين في استراتيجية التعهدات الدفاعية الأميركية: تشجيع الاتفاق العسكري المحليّ والتصدير إلى الأنظمة «الصديقة» ثمّ ربط بين الاثنين: «إنّ هذه المقاربة الثنائية تخدم المصنّع بشكل جيّد: عبر شحن الأسلحة المتطوّرة إلى ما وراء البحار، يخلقون أخطاراً كبرى ينبغي تخطيها، ويمكنهم القول إنّ السيطرة الأميركيّة المستمرّة تتطلب تطوير أنظمة أسلحة أكثر تطوراً وهي أسلحة تؤدّي إلى عقود دفاعيّة مربحة».

(38) للاطلاع على حسّ تناغم المصالح الذي تحفظه هذه السياسة راجع: Gottlieb, *Defense Addiction*, 123-36; at 124, يشير غوتليب إلى أنّ «الكلّ يفوزون من جراء هذا التدبير باستثناء دافعي الضرائب. أمّا غرايدر .Fortress America, 11-13 فذكر أنّ الولايات المتحدة سحبت «جيشاً» من الدبابات في العقد الماضي وأعطتها إلى الدول الأخرى، وشجعت المتاحف المحلية على الاحتفاظ بها حتى أنّها رمتها في البحار «لتشكيل شعاب اصطناعية للأسماك المذهولة. ويقتبس غرايدر عن تقرير لاتحاد العلماء الأميركيين عام 1997، الذي يشير إلى تزامن سحب هذه الأسلحة بشكل مبكر وإنتاج نماذج جديدة بأعداد هائلة: «يبدو أنّ الجيش يتخلّى عن الأجهزة التي ما زالت مفيدة لتبرير الحصول على أسلحة جديدة».

(39) Boies, *Buying for Armageddon*, 27-40.

يقدّم تقريراً مفصّلاً عن التشابك بين الكونغرس والادارة والبنتاغون بشبكة اللجان الاستشارية ومجالس التوصيات السياسية المليئة «بالخبراء» الذين ينتقلون بسهولة من العمل الخاص إلى العام. والمسؤولون الرفيعو المستوى حتى الأعضاء في حكومة الرئيس يطيعون مبدأ «الباب الدوّار» ولا يرون تضارباً في المصالح في المسيرة التي تنقلهم من مجالس شركات المقاولات الدفاعيّة إلى البنتاغون أو الخارجيّة ومنهما يعودون إلى الشركات. غوتليب *Defense Addiction, 113-18.* يشير إلى نقطة هامّة وهي أنّ موظفي الشركات الدفاعيّة حققوا نتائج سيّئة في التسعينات أكثر من المساهمين والمدراء في هذه الشركات. فلم يحظوا سوى بمساعدة ضئيلة من الحكومة وصرفوا بأعداد كبيرة، فيما المساهمون والمدراء حصلوا على مكافآت هائلة مع ازدياد فاعلية الشركات وأرباحها.

(40) Tim Smart, 'Count Corporate America Among NATO's Staunchest Allies', *Washington Post*, 13 April 1999.

(41) تجدر الإشارة إلى أنّ علاقة الجيش الطويلة مع الشركات الأميركية قادت البعض إلى اقتراح حلول الشركات للمشاكل العسكرية، فديفيد ماكورميك، الملازم السابق والمستشار الحالي لدى ماكينسي وشركاه في 'The Draft Isn't the Answer', *New York Times*, 10 February 1999. أشار إلى أنّ القوات المسلحة قادرة على حلّ مشاكل التجنيد عبر دفع الأجور وفقاً للأداء. لكن كيفيّة احتساب ذلك، عبر عدد القنابل التي أُسقطت والأشرار الذين قتلوا والأضرار التي تمّ تفاديها، فكانت أقلّ وضوحاً.

(42) أعرب السيناتور جون هاركين عن شكوكه حيال توسيع حلف شمالي الأطلسي في hearing of the Senate Appropriations Committee, 21 October 1997.

«أخشى ألّا يكون توسيع حلف شمالي الأطلسي بمثابة خطة مارشال لإحضار الاستقرار والديموقراطية إلى الدول الأوروبيّة المحرّرة حديثاً لكنه بالأحرى خطة مارشال مناسبة للمقاولين في مجال الدفاع الذين يسعون إلى الانقضاض على كلّ فرصة ممكنة لبيع الأسلحة وجني الأرباح. إنّ ملايين الدولارات هي على المحكّ في هذا الاتفاق. بالنسبة إلى صفقات المقاولين الخاصة بالدول الأوروبية الشرقيّة الساعية للانضمام إلى الحلف وجهود البنتاغون لمساعدة الزبائن الجدد الساعين وراء الأسلحة الأميركية راجع: Greider, *Fortress America*, 97-101.

(43) بالنسبة إلى تطوير طائرات إف-22 راجع: James P. Stevenson, 'The Long Battle', *Aerospace America*, November 1998; and Greider, *Fortress America*, 40, 44-5.

(44) بالنسبة إلى العمل في الكونغرس راجع: Bradley Graham, 'House Passes Defense Bill, Omits Funding for F-22 Jet', *Washington Post*, 23 July 1999. أكد بيل كلنتون دعمه لطائرات إف-22 في مؤتمر صحافيّ في البيت الأبيض في 21 تموز/جويليه 1999. بالنسبة إلى الجهود الحثيثة التي بذلتها شركة لوكهيد والبنتاغون لإلغاء تجميد الأموال راجع: Elizabeth Becker, 'Lockheed Lobbies Furiously to Restore Financing for the F-22', *New York Times*, 23 July 1999; and 'Air Force Jet in Fierce Fight, in Capitol', *New York Times*, 8 September 1999. قدّمت جمعية القوة الجوية مساهمتها عبر إرسالها إلى أعضاء الكونغرس حملة دعائية تثير الاستفزاز بعنوان إف-22: هل التفوّق الجويّ هام؟ ولاحظ بيكر أنّ لوكهيد مارتن أنفقت أكثر من مليون دولار على مجموعات الدعم في الأشهر الـ6 الأولى لعام 1999 وساهمت بأكثر من مليون دولار للمرشحين السياسيين من كلّ الأحزاب في انتخابات الكونغرس عام 1998.

(45) للاطلاع على تكاليف البرنامج المتزايدة راجع: Tim Weiner, 'House is Prepared to Cut Off Funds for F-22 Fighters', *New York Times*, 17 July 1999. وبالنسبة إلى احتمال بيع طائرات إف-22 إلى اسرائيل راجع: Abdel Monem Said Aly, 'The Middle East and the Persian Gulf: An Arab Perspective', in Pierre, ed., *Cascade of Arms*, 253-83 at 261. أمّا ملاحظات بامبر فقد تطرّق إليها بيكر في: 'Air Force Jet in Fierce Fight'.

(46) Report of the Committee on Appropriations on the Department of Defense Appropriations Bill, 106th Congress, 1st Session, 20 July 1999. إنّ الشكّ الأولي حيال فرص إلغاء برنامج إف-22 جاء من Lawrence J. Korb, 'Why One Vote Won't Kill The F-22', *New York Times*, 26 July 1999; and David A. Fulghum, 'F-22 Headed for Reprieve from Congressional Ax', *Aviation Week and Space Technology*, 9 August 1999. بعد ردّ البنتاغون الساخط على تردّد الكونغرس وجهود لوكهيد المكلفة لجذب الدعم، تمّ التوصل إلى تسوية أكّدت خطة البنتاغون القاضية بالانتقال إلى الانتاج والبيع حتى بعدما اتفق الجيش ولوكهيد على تجربة طائرة إف ـ 22 بشكل أكبر. راجع: Juliet Eilperin, 'Hill Compromise Saves F-22 Fighter Jet, Funds Further Testing', *Washington Post*, 1 October 1999.

(47) أشار العديد من المعلّقين إلى أنّ الجيش والمقاولين والعديد من ممثلي الكونغرس ذُهلوا لعمل لجنة التخصيص في المجلس في تموز/جويليه 1999 وكلام البنتاغون ولوكهيد لم يقر بأنّ المدافعين عن انتاج طائرة إف-22 لم يبذلوا ما بوسعهم لإقناع الكونغرس بفوائد البرنامج. للاطلاع على مفاجأة لوكهيد والبنتاغون حيال قرار اللجنة راجع: Robert S. Dudney, 'Battle of the F-22', *Air Force Magazine*, September 1999. الباحث مايكل أوهانلون أعرب عن شكوكه بشأن الإف-22 وتذمّر من عدد المستشارين في البنتاغون وقطاع الدفاع الذين انهالوا على الكونغرس بالكلام المؤيّد للمقاتلة: «تقول وزارة الدفاع إنّها لا تسعى إلى جذب الدعم لكن هناك نصف دزينة من المفكّرين في العالم مقابل الآلاف منهم يتحدّثون إلى الكونغرس». Becker, 'Air Force Jet in Fierce Fight'.

(48) Report on the Department of Defense Appropriations Bill.

(49) للاطلاع على مثل جيد لخوف الجيش راجع: the op-ed piece by acting secretary of the Air Force, F. Whitten Peters, 'Are We Ready to Lose the Next Air War?', *New York*

Times, 24 July 1999. إنّ احتمال الخطر الروسي على المقاتلات الأميركيّة الموجودة ضئيل للغاية. رغم أنّ الشركة الروسية سوخوي كشفت النقاب عن طائرة إس-37 في العام 1998 أشار أحد المعلّقين إلى أنّ «خبراء الطائرات نظروا إليها بفضول أكثر من الحذر» وأنّ التمويل يحتاج إلى الأموال الهائلة (التي لا تملكها روسيا) وإلى عقد من التطوير: «إنّ الخطر على الغرب يكمن في استغلال طائرة إس-37 كي تحصل القوى الجويّة الغربيّة على الأموال النادرة للتصدّي لها. Rick DeMeis, 'Russia's Golden Eagle Challenges US Raptor', *Design News*, 2 February 1998.

(50) للاطلاع على حماس ريغن حيال حرب النجوم راجع: Philip M. Boffey et al., *Claiming the Heavens: The New York Times Complete Guide to the Star Wars Debate* (New York: Times Books, 1988). نُشر هذا الرأي قبل الكشف عن المبالغات الجديّة والأخطاء في التخطيط التقني لمفاهيم الليزر الأساسية للاطلاع على رأي ناقد للعلم الخاطئ الذي اعتُمد في مشروع حرب النجوم راجع: William J. Broad, *Teller's War: The Top-Secret Story Behind the Star Wars Deception* (New York: Simon & Schuster, 1992). يعطي برود دوراً أساسياً في الدفاع الصاروخي لادوارد تيلر مخترع قنبلة الهيدروجين، الذي أبقى آمال ريغن في نظام يرتكز على الليزر حيّة في الثمانينات قبل أن يحوّل دعمه إلى تكنولوجيا «عربة القتل» في التسعينات. هذا الموقف الجديد ظلّ يتمتّع بمليارات الدولارات لإنهاء الأبحاث في نهاية القرن.

(51) للاطلاع على السياسات في هذا التحول راجع: Eric Schmitt, 'Missile Defenses Leave Fantasy Behind', *New York Times*, 21 March 1999. تكهّن المحللون بأنّ الديموقراطيين كانوا يخشون أن تعرّضهم معارضتهم للنظام الدفاعي للاتهامات بأنهم «غير متشددين في مجال الدفاع»، ومع انتخابات العام 2000 المرتقبة لم يكن بوسعهم السماح بخلق هذه الانطباعات. وواقع فشل التجارب باستمرار لم يزعج أيّاً من الطرفين.

(52) للاطلاع على وصف لعمل شركة بوينغ في مجال الليزر ومشاكل هذا البرنامج: See the United States General Accounting Office report, 'Theater Missile Defense: Significant Technical Challenges Face the Airborne Laser Program', October 1997.

(53) بالنسبة إلى مساهمة رايثيون في البرنامج راجع: Michael A. Dornheim, 'National Missile Defense Focused on June Review', *Aviation Week and Space Technology*, 16 August 1999. من الصعب القول ما إذا كانت «عربة القتل الخاصة بالغلاف الجوي الخارجي» قد حملت هذا الأسم لأن فريق رايثيون الابداعي كان في عطلة أو للتعويض عن الواقع بأن «عربة القتل» تشبه خلّاطة مقلوبة.

(54) للاطلاع على تفاصيل هذا الفشل راجع: Reuters, 'Antimissile Test is Aborted', *New York Times*, 26 May 1999.

(55) بالنسبة إلى هذه الجهود المبكرة لتحضير تجارب حرب النجوم راجع: William J. Broad, 'New Anti-Missile System to be Tested this Week', *New York Times*, 24 May 1999.

(56) للاطلاع على الجهود الآيلة إلى دفع برامج الدفاع الصاروخيّ إلى مجال الانتاج، راجع: Bradley Graham, 'Pentagon Gives THAAD a Boost', *Washington Post*, 20 August 1999. بعد

الابلاغ عن تجربتين ناجحتين لنظام THAAD بعد 7 تجارب فاشلة متتالية، أعلن ناطق بإسم البنتاغون أنّ الجيش الأميركي سيتوقف عن اختبار المزيد من النماذج بدلاً من هدر عدة أشهر وملايين الدولارات على تجربة أخرى لاثبات نقطة واحدة». هذه الثقة تعارضت مع الواقع بأنّه رغم معدّل نجاح بنسبة 30% ما زال على نظام THAAD أن يثبت أنّه بوسعه النجاح باستمرار. ويقدّر برود كلفة نظام الدفاع الصاروخي في العقود الماضية بـ110 مليارات دولار. أمّا روبرت بارك بروفسور الفيزياء في جامعة ماريلاند فيقدّر انفاق البنتاغون على أنظمة الدفاع الصاروخي بـ60 مليار دولار منذ العام 1980 في: 'Another «Star Wars» Sequel', *New York Times*, 15 February 1999.

(57) جوزف سيرينشيوني من مؤسسة هبات كارنيجي للسلام الدولي قال للوس انجيليس تايمز إن مخططي البنتاغون لا يريدون «نظاماً محدوداً» للدفاع الصاروخي، بل «يريدون أكثر بكثير، وها ما أثار لعاب المقاولين» Paul Richter, «Depeloyment of US Missile Shield Looks ever Likelien», *Los Angeles Times*, 21 MArch 1999.

(58) رغم أنّ العديد من المعلّقين لاحظوا في برنامج حرب النجوم تفضيلاً للجيش على المقاربة الدبلوماسية، فإن الحجّة المباشرة تطرق اليها الفائز بجائزة نوبل للفيزياء، العالِم هانس أي بيث الذي لاحظ التجارب العديدة وجهود الأبحاث منذ البداية: يريد هؤلاء القوم إزالة خطر الأسلحة النووية عبر الوسائل التقنية وأظن أنّ لا جدوى من ذلك؛ فالسبيل الوحيد هو اعتماد سياسة حكيمة والحلّ لا يمكن أن يكون إلّا سياسياً. سيشعر الرئيس ووزير الدفاع براحة كبيرة إذا كان الحلّ تقنيّاً لكن هذا الحل لا وجود له». William J. Broad, 'Star Wars is Coming, But Where is it Going?', *New York Times*, 6 December 1987.

(59) ركّز روبرت مكنمارا على الجدال الدائر حول الذكريات الأميركية المتعلقة بفييتنام *In Retrospect* (New York: Times Books, 1995).

للاطلاع على الانتقاد الموجّه لمكنمارا وندمه المشروط راجع: Noam Chomsky, 'Memories', *Z Magazine* 8, no. 7/8 (1995): 28-40. للاطلاع على الدروس التي تمّ تعلّمها في فييتنام وطُبقت في النزاع الأميركي العراقيّ راجع: Bruce Cumings's 'No More Vietnams: The Gulf War', in his *War and Television* (London: Verso, 1992), 103-28.

(60) بالنسبة إلى الدعم الأميركي لصدّام حتى في العام 1990 راجع: Alan Friedman, *Spider's Web: The Secret History of How the White House Illegally Armed Iraq* (New York: Bantam Books, 1993); Bruce W. Jentleson, *with Friends Like These: Reagan, Bush, and Saddam, 1982-1990* (New York: W.W. Norton, 1994); and Mark Phythian, *Aming Iraq: How the US and Britain Secretly Built Saddam's War Machine* (Boston: Northeastern University Press, 1997).

(61) رغم أنّ الكثير من وسائل الاعلام الأميركية تواطأت لتحويل الأزمة العراقية إلى أفكار الطغيان والاجتياح والاستقرار، فإنّ الطبيعة غير الديموقراطية للنظامين الكويتي والسعودي وواقع المنطقة الغنية بالنفط أرغمت الكثير من المعلّقين على قبول حقيقة الاهتمام الأميركي. توماس فريدمان، أكثر مراقب ينتقد السياسة الخارجية الأميركية قال لصحيفة نيويورك تايمز بُعيد اجتياح صدّام والردّ الأميركي إن «المسألة تتعلّق بالمال وبحماية الحكومات الموالية لأميركا ومعاقبة المعارضين لها والاضطلاع بمسؤوليّة

تحديد سعر النفط. - Thomas L. Friedman, 'Confrontation in the Gulf: US Gulf Policy - Vague «Vital Interest»', *New York Times*, 12 August 1990.

(62) بالنسبة إلى خطة صدّام للسلام في 12 آب/أوت 1990 التي كانت تقتضي أيضاً الانسحاب السوري من لبنان راجع: Walid Khalidi, 'Why Some Arabs Support Saddam', in Sifry and Cerf, eds, *The Gulf War Reader*.

(63) للاطلاع على الضغوط الحديثة على بوش لاستخدام جيشه الهائل في الخليج أو سحبه راجع: Rick Atkinson and Bob Woodward, 'Gulf Turning Points', *Washigngton Post*, 2 December 1990. وبالنسبة إلى أهداف البنتاغون الواسعة والاستراتيجية خلال درع الصحراء وعاصفة الصحراء راجع: Klare, *Rogue States and Nuclear Outlaws*, 51-64.

(64) بالنسبة إلى التركيبة الاثنية والدينية في العراق وتأثيرها على السياسة الخارجيّة الأميركية راجع: Hiro, *Desert Shield to Desert Storm*, 400-407; Faleh 'Abd al-Jabbar, 'Why the *Intifada* Failed', in Fran Hazelton, ed., *Iraq Since the Gulf War: Prospects for Democracy* (London: Zed Books, 1994), 97-117; and Yitzhak Nakash, *The Shi'is of Iraq* (Princeton: Princeton University Press, 1994), 274-81.

(65) للاطلاع على رأي معاصر للتحوّل من تصوير صدّام كشيطان إلى التعاطف مع نجاته. راجع: John Pearson et al., 'Gulf Politics Have Bush Treading Softly in Iraq', *Business Week*, 8 April 1991.

(66) حتى بروز المزيد من الوثائق السريّة إلى العيان، من الصعب تقدير الدرجة التي تعمّدت الولايات المتحدة إيصال أحداث آذار/مارس ونيسان/أفريل 1991 إليها. غير أنّ بعض الوقائع واضحة للاطلاع على التحوّل في السياسة الأميركية والخوف من عدم الاستقرار في العراق بعد صدّام. راجع: Freedman and Karsh, *The Gulf Conflict 1990-1991*, 410-21; and Andrew Cockburn and Patrick Cockburn, *Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein* (New York: Harper Collins, 1999), 37-41. نقل فريدمان وكارش عن أحد المسؤولين في وزارة الخارجية قوله (في شباط/فيفريه 1991 قبل الثورة) أنّه «إذا بقي [صدّام] حيّاً وبات ضعيفاً فما الداعي إلى القلق، يمكنه إطلاق كلّ الخطابات التي يريدها. فصدّام الضعيف مع سمعة سياسية ضعيفة قد يكون بالنسبة إلينا أفضل من استشهاده». بالنسبة إلى التشجيع الذي قدّمه الزعماء الأميركيون للمقاومة العراقيّة والانهيار السريع لهذا التشجيع عندما بدأ صدّام هجماته المضادة، راجع: Nakash, *The Shi'is of Iraq*, 274-5; Abd al-Jabbar, 'Why the *Intifada Failed*', *97; Cockburn and Cockburn, Out of the Ashes*, 12-13; and John Simpson, *From the House of War* (London: Hutchinson, 1991), 360-61. للاطلاع على الثورة الكرديّة في شمال العراق. راجع: Michael Kelly, *Martyrs' Day: Chronicle of a Small War* (New York: Random House, 1993), 279-280; and Sheri Laizer, *Martyrs, and Patriots: Kurdistan after the Gulf War* (London: Zed Books, 1996), 30-31. إنّ الاتهام المباشر للولايات المتحدة بالتورط في مقتل آلاف الأكراد والشيعة المسلمين على يد قوات صدّام فيقدّمه Ramsey Clark, *The Fire This Time: US War Crimes in the Gulf* (New York: Thunder's Mouth Press, 1992),

55-8. إنّ الاعتقاد الأميركي بأنّ «الاستقرار» في المنطقة كان يعتمد على القوة العسكرية في العراق عكسه الأمل الأميركيّ في أن يؤدّي «الانقلاب في البلاط» إلى وصول طاغية عسكريّ إلى مكان صدّام راجع: Freedman and Karsh, *The Gulf Conflict 1990-1991*, 415.

(67) للاطلاع على تأثيرات العقوبات راجع: Geoff Simons, *The Scourging of Iraq: Sanctions, Law and Natural Justice* (London: Macmillan, 1996); and Sarah Graham-Brown, *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq* (London: I.B. Tauris, 1999).

(68) بالنسبة إلى التبرير الأميركي لهذا الاعتداء الذي عُزي إلى أحكام الدفاع عن النفس في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. راجع: Bill Clinton's Address to the Nation', The White House, 26 June 1993.

(69) إنّ تفسير فشل السياسة الأميركية يتطرق إليه Caspar Weinberger and Peter Schweizer, 'A Strategy with No End', *USA Today*, 18 December 1998.

(70) يقدم السفير الأميركي السابق لدى العراق ادوارد بيك رأياً جريئاً بهذا الموقف خلال مقابلة تلفزيونية عام 1996: «نتخلّص من صدّام وماذا سيحصل بعدها؟ إنّه ليس الأمر أنه ليس بشخص سيّء. انه مناسب في دوره المستبد والمسيطر على ذلك البلد». وقد استبعد بيك فكرة تشكيل صدّام خطراً خارجيّاً، «لا يشكّل خطراً على أحد في المنطقة. لقد اهتممنا بذلك ونراقب عن كثب لنحرص على عدم تكرار ذلك». واختار بيك رسم صورة «حمام الدم» من جراء العنف الأثني الذي سيتبع إبعاد صدّام عن السلطة. وكما قال بيك، كأنّ الرسالة لم تكن واضحة. 'The World Today', *CNN*, 12 September 1996.

(71) اتفق معظم المعلّقين على أنه بعد قمعه ثورة عام 1991، عزّز صدّام حكمه في العراق فيما أضعفت العقوبات الشعب العراقي. للاطلاع على آراء بشأن هذه النتيجة المؤسفة راجع: Maggie O'Kane, 'The Wake of War', *Guardian*, 18 May 1996; and Graham-Brown, *Sanctioning Saddam*. لا شكّ في أنّ الهدف من ابقاء صدّام «داخل علبته» كما قال المخططون في وزارة الخارجيّة، لا يقتضي بالضرورة أن يعيش الشعب العراقي بسعادة وصحّة بل على العكس. وقد ألمح تقييم حديث لمجلس العلاقات الخارجية إلى أنّ نظام العقوبات منذ العام 1991 «حقق نجاحاً حتى الآن» نظراً إلى احتوائه لصدّام وشلّ قدرته على تهديد جيرانه. إنّ كلفة هذا النجاح، أي وفاة مئات آلاف المدنيين العراقيين، مؤسفة لكن يمكن تحمّلها. على الأقل من وجهة النظر الأميركية. وكما يشير تقرير المجلس: «لم تخلق العقوبات الظروف التي مكّنت القوى داخل العراق من الإطاحة به (لكن هذا الأمر كان بمثابة الرغبة المرجوة من العقوبات ولم يكن هدفها الواضح)» Eric D.K. Melby, 'Iraq', in Richard N. Haass, ed., *Economic Sanctions and American Diplomacy* (New York: Council on Foreign Relations, 1998), 107-28 at 123.

(72) '60 Minutes', *CBSm* 12 May 1996. بالنسبة إلى الجهود الأميركية بعد العام 1994 لتغيير تفسيرات قرارات الأمم المتحدة بشأن العراق للحفاظ على نظام العقوبات، راجع: Graham-Brown, *Sanctioning Saddam*, 79-80.

(73) حول آثار العقوبات المدمّرة. See John Mueller and Karl Mueller, 'Sanctions of Mass Destruction', *Foreign Affairs*, 78, no. 3 (1999): 43-65. نظراً لكون الولايات المتحدة غالباً ما

تستعمل عبارة خطر أسلحة الدمار الشامل لتبرير العقوبات، يشير مولر ومولر إلى أنّ وفاة مئات آلاف المدنيين العراقيين في ظلّ نظام العقوبات تُظهر أنّ هذه العقوبات هي بحدّ ذاتها أسلحة دمار شامل. «إذا كانت التقديرات الأميركية للأضرار البشرية في العراق صحيحة، يبدو لنا، في إطار الجهود غير المجدية لإزاحة صدّام من السلطة والجهود الناجحة بعض الشيء لاحتوائه عسكرياً، أنّ العقوبات الاقتصادية سببت وفاة الناس في العراق أكثر ممّا سبّبته أسلحة الدمار الشامل عبر التاريخ. للاطلاع على تقديرات حديثة للأمم المتحدة تشير إلى أنّ معدلات وفيات الأطفال في العراق تضاعفت منذ حرب الخليج مؤدّية إلى وفاة مئات آلاف الأطفال، راجع: 'Child and Maternal Mortality Survey, Preliminary Report: Iraq', UNICEF, July 1999. وحتى دينيس هاليداي، موظف الأمم المتحدة المسؤول عن السياسة الانسانية في العراق لم يتمكّن من مواصلة دعمه لنظام العقوبات واستقال في آب/أوت 1998 شاجباً «درجة تواطؤنا في المعاناة». Michael Powell, 'The Deaths He Cannot Sanction: Ex-UN Worker Details Harm to Iraqi Children', *Washington Post*, 17 December 1998.

(74) للاطلاع على مقارنة واضحة بين المصالح الأميركية (وفهم هذا الوضع) في الخليج والبوسنة راجع: Wayne Bert, *The Reluctant Superpower: United States' Policy in Bosnia, 19991-1995* (London: Macmillan, 1997), 108-10; and James Gow, *Triumph of the Lack of Will: International Diplomacy and the Yugoslav War* (London: Hurst & Co., 1997), 203-8. يشير غو، 208، إلى أنّ «وصول إدارة كلنتون واستعمالها لغة المبادئ والأخلاق في الشؤون الخارجية لم يكن له أهميّة كبيرة: «انتقلت مقاربة السياسة الأميركية من عدم التدخل إلى تدخّل ضئيل».

(75) شرح ريتشارد هولبروك الطرق المتعدّدة التي ربط فيها اتفاق دايتون الولايات المتحدة بالبوسنة في: *To End a War*, revised edition (New York: Random House, 1999), 360-72.

(76) للاطلاع على وجهة نظر انتقاديّة لدور حلف شمالي الأطلسي في حرب البوسنة والشكوك في مستقبل الحلف كقوّة حفظ سلام. راجع: William G. Hyland, 'Is NATO Still Relevant?' in Clements, ed., *NATO and the Quest for Post-Cold War Security*, 154-61. لا شك في أنّ الحكومات الأوروبيّة شعرت بالاحراج أيضاً لفشل الحلف في البوسنة وسعت إلى التخفيف من شعورها بالذنب حيال العمليات الهجومية في كوسوفو. راجع: Peter Ford, 'Europe's Kosovo Aim: Redress Bosnia Inaction', *Christian Science Monitor*, 4 February 1999. بعد أيام قليلة على بدء القصف في كوسوفو وصربيا في آذار/مارس 1999 نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالة افتتاحية أوضحت فيها فوائد هذا الهجوم بالنسبة إلى الحلف: «إنّ الحملة الجوية ضد يوغوسلافيا تحقق نتيجة لم تتوصل إليها سنوات من الجدال المبهم وبدأت تحدّد الدور الذي سيلعبه حلف شمالي الأطلسي في أوروبا بعد الحرب الباردة. 'Inventing NATO's New Role', *New York Times*, 28 March 1999.

(77) للاطلاع على حملات ما بعد اتفاق دايتون التي شنّها ميلوزيفيتش ضد الألبان في كوسوفو. راجع: Noel Malcolm, *Kosovo: A Short History*, updated edition (New York: Harper Collins, 1999). 353-6; and Noam Chomsky, *The New Military Humanism: Lessons from Kosovo* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1999), 28-37.

(78) بالنسبة إلى النهاية الدبلوماسيّة للقصف راجع: Michael Elliott, 'Getting to the Table', *Newsweek*, 14 June 1999.

(79) أبدت سوزان سونتاغ دعمها لتدخّل حلف شمالي الأطلسي في: 'Why Are We in Kosovo?', *New York Times*, 2 May 1999. ردّاً على النقّاد الذين تحسّروا لغياب الولايات المتحدة عن النزاعات الأخرى وتمركز اهتمام الأميركيين بألبان كوسوفو على الوضع الأوروبي، قالت سونتاغ «لو أنّ عدة دول أفريقيا أبدت اهتماماً كافياً بشأن مجزرة إبادة التوتسي في رواندا (حوالي مليون شخص) للتدخل عسكرياً تحت قيادة نلسون مانديلا مثلاً، هل كنّا لننتقد هذه المبادرة كونها مركّزة على أفريقيا». لا شك في أنّ سونتاغ تغاضت عن واقع أنّ العديد من الجنود الأفريقيين كانوا ينتظرون طوال أشهر كثيرة من العام 1994 وصول المركبات الأميركية. لكنّ تأييدها للحق الأميركي بالتدخل في كوسوفو لم تعرقله هذه التفاصيل. للاطلاع على الآراء اليمينيّة الداعمة لهذا التدخّل راجع: Don Feder, 'Why Right Went Cuckoo Over Kosovo', *Boston Herald*, 14 June 1999.

(80) للاطلاع على أمثلة عن المشاعر المعارضة للحرب لدى اليمين واليسار راجع: Charles Krauthammer, 'We Don't Need to Inflict', *Washington Post*, 26 February 1999; and Chomsky, *The New Military Humanism*.

(81) انقسام اليسار الأميركي حول التدخّل في كوسوفو E.J. Dionne, Jr., 'Not Munich, But the Holocaust', *Washington Post*, 30 April 1999; and Michael Kazin, 'Culture Wars: For Left, It's Finally Post-Vietnam', *Los Angeles Times*, 30 May 1999. See also Patricia Cohen, 'Ground Wars Make Strange Bedfellows', *New York Times*, 30 May 1999.

(82) إنّ دور دايتون في تقوية ميلوزيفيتش يجعل المناشدات الأميركية اللاحقة بقيام «معارضة ديموقراطية» في صربيا تبدو مخادعة أكثر. في كتاباتهما قبل النزاع في كوسوفو، لم تبد لورا سيلبر وآلن ليتل أيّ شكوك في أنّ اتفاق دايتون ربط مستقبل المنطقة بالسلوك السليم لديكتاتور يسعى وراء التوسع: «كان ميلوزيفيتش يسيطر على كلّ أركان السلطة: الشرطة، وسائل الاعلام والمال. في صربيا شخصان مهمان: سلوبودان وميرا [زوجة ميلوزيفيتش]. هذا هو إرث دايتون. لقد أرسى الغرب اتفاق السلام على ميلوزيفيتش ونظيره في كرواتيا معزّزاً ديكتاتوريتهما على حساب أيّ دعم للديموقراطية، هذا جزء من ثمن دايتون. *Yugoslavia: Death of a Nation*, revised edition (New York: Penguin, 1997), 385-6.

(83) قال كلنتون لشرح «مسألة كوسوفو» أمام حشد من المستمعين في آذار/مارس 1999 أن كوسوفو «تمثّل قيمنا. ماذا لو أصغى أحدهم لوينستون تشرشل وتصدّى لأدولف هتلر في وقت سابق»: Remarks by the President to the AFSCME Biennial Convention', Washington, DC, 23 March 1999. تساءل أحد الصحافيين المشكّكين بصوت عال في البيت الأبيض خلال مؤتمر صحافي بشأن ميلوزيفيتش وانتقاله من رجل دولة في دايتون إلى هتلر في كوسوفو: «جو، خلال حرب البوسنة قُتل عدد أكبر من المسلمين، ربّما حوالي 200 ألف شخص أي أكثر بمئة مرّة من عدد القتلى خلال الهجوم على كوسوفو. لكن في نهاية تلك الحرب حضر مليوزيفيتش إلى دايتون وعومل باحترام يليق برئيس دولة ووقّع اتفاق السلام. ويبدو الآن أنّه قتل 2000 شخص ويصفه الرئيس كلنتون وغور بهيتلر

الصغير فكيف توفّق بين الأمرين؟ Press Briefing by Joe Lockhart, The White House, 29 March 1999.

(84) بالنسبة إلى عدم توافق سياسة واشنطن بشأن كوسوفو بعد دايتون وتقلّب هذه السياسة راجع: William G. Hyland, *Clinton's World: Remaking American Foreign Policy* (Westport: Praeger, 1999), 44-7.

(85) للاطلاع على تكتيكات حلف شمالي الأطلسي راجع: Richard J. Newman et al., 'Making War From 15 000 ft', *US News and World Report*, 10 May 1999. رغـــــم أنّ وزارة الخارجيّة حاولت التغاضي عن هذه التكتيكات ـ بما في ذلك حظر التحليق على علوّ منخفض ـ كونها تعكس توتر حلفائهم الأوروبيين في الحلف وقد عزا العديد من المعلّقين في الولايات المتحدة هذه التكتيكات إلى رغبة إدارة كلنتون في تفادي أيّة خسائر بشريّة أميركيّة، مهما بلغت الكلفة في حياة الألبان في كوسوفو. راجع: Blaine Harden and John M. Broder,'Clinton's Aims', *New York Times*, 22 May 1999; and 'Messy War, Messy Peace', *Economist*, 12 June 1999. لاحظت مقالة افتتاحية لمجلة ايكونوميست أنّ «هذه الحرب كانت تهدف إلى وقف التطهير الاثني لكنّ الأثر الأساسي أدّى إلى تكثيف حدّتها. وحملة القصف زادت من حدّة القتل وتشريد الشعب. من الناحية البشريّة. تحوّلت حملة كوسوفو إلى كارثة». راجع أيضاً: the entertaining exchange between Pat Buchanan and Senator Joseph Lieberman, 'Meet the Press', *NBC*, 25 April 1999. بوكانن الذي أقرّ «بأنّنا أشعلنا هذه النيران» لاحظ أنّ «التطهير الأثني الهائل الذي سببه الحلف هو نتيجة الضربات الجويّة ورامبوييّه» (رامبوييه هي المدينة الفرنسية التي اقترح فيها اتفاق السلام الفاشل في كوسوفو في بداية 1999) وتساءل بوكانن «إذا كان يوجد أحد هنا غير مستعدّ لقبول الوضع الراهن على الفور؟» وردّ ليبرمان «هذا زعم مشين فالوضع كان ليساهم في تحرّك ميلوزيفيتش إلى كوسوفو وهذا ما فعله بقتله سكان كوسوفو».

(86) بالنسبة إلى العلاقات الصعبة بين اللاجئين العائدين والمدنيين العرب في كوسوفو. See Karl Vick, 'Rage Fuels Reprisals in Kosovo', *Washington Post*, 1 July 1999. بعد مضي ثلاثة أشهر كان حوالي مئة ألف مدنيّ صربيّ قد غادروا كوسوفو واضطُرّ مفوّض الشرطة الدوليّة سفين فريدريكسن أرغم على الاعتراف بأنّ «الحقد هائل». Jeffrey Smith, 'Grenade Blast in Market Kills 2 Kosovo Serbs', *Washington Post*, 29 September 1999.

(87) بالنسبة إلى الانتقال السريع من الحلف الأطلسي والولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة راجع: William Shawcross, 'The Cleanup Crew', *Newsweek*, 21 June 1999. لم يكتفِ البنتاغون بتحويل مهمّة الحفاظ على الأمن في كوسوفو إلى الأمم المتحدة بل لام المنظمة الدوليّة على عدم التحرّك بسرعة لتوليّ المسؤولية. See, Eric Schmitt, 'UN Drags Feet in Kosovo, Pentagon Leaders Declare', *New York Times*, 21 July 1999. وللاطلاع على ردّ الأمم المتحدة راجع: Judith Miller, 'UN Says it's NATO that Lags in Kosovo', *New York Times*, 22 July 1999. نظراً لكون الولايات المتحدة مع حلفائها في حلف شمالي الأطلسي قد همّشوا الأمم المتحدة قبل عملية التنظيف هذه، لم يتقبّل الكثيرون السرعة التي انتقد بها قادة البنتاغون الأمم المتحدة على

عملها في حفظ الأمن راجع: David Hannay, 'Balkan Scapegoat', *Financial Times*, 16 July 1999.

(88) See Thomas E. Ricks, 'These B-2 Pilots', *Wall Street Journa*, 19 April 1999. أشارت زوجة أحد الطيارين إلى أنّ طريق زوجها الطويلة كانت «غريبة جداً لإلقاء القنابل والعودة إلى المنزل لمشاهدة مباراة كرة القدم التي يشارك فيها ابني». ولاحظ أحد المحللين في مجال الدفاع أنّ تفضيل هذا النوع من العمل الحربي الجوي له سابقة: «تنفذ العمل بطريقة جميلة ونظيفة ولا يلطّخ أحد نفسه. فالطيار يحلّق على ارتفاع 15 ألف متر ويقتل من ينبغي قتله ثم يعود إلى الديار ويحتسي الجعة الباردة مع شابة جميلة. هذا ليس مفهوماً جديداً». Harden and Broder, 'Clinton's Aims'.

(89) للاطلاع على معاني هذا الاستخدام المتواصل للقوات الأميركية راجع: Steven Lee Myers, 'Bomb. Missile, Bomb. Hey, It Looks Like a War', *New York Times*, 21 February 1999; وللاطلاع على تفاصيل الهجوم العسكريّ ضدّ العراق، راجع: Steven Lee Myers and Tim Weiner, 'Weeks of Bombing Leave Iraq's Power Structure Unshaken', *New York Times*, 7 March 1999; and Philip Shenon, 'US Quietly Intensifies Attacks on Iraq', *New York Times*, 5 May 1999.

(90) للاطلاع على السلاح «الغبي» الشائع الاستعمال في الخليج راجع الملاحظة الـ19 السابقة.

(91) برزت الأدلّة بسرعة على مدى فتك هذه الأسلحة بعد القتال: فالمدنيون والعسكريون في كوسوفو ويوغوسلافيا قُتلوا من جرّاء قنابل غير منفجرة في الشهر الأول الذي تلى وقف إطلاق النار. وأكدّ البنتاغون أنّ 11 ألف قنبلة على الأقل لحلف شمالي الأطلسي ربما ما زالت ناشطة في أنحاء كوسوفو ويوغوسلافيا وكلّ واحدة منها قادرة على قتل المدنيين. Mark Fineman and Valerie Reitman, 'The Path to Peace', *Los Angeles Times*, 23 June 1999.

(92) بعدما قصفت طائرات الحلف مجموعة من اللاجئين الألبان داخل كوسوفو وقتلت أكثر من 70 شخصاً، أقرّ بيل كلنتون أنّه «لا يمكن خوض نزاع مماثل من دون وقوع أخطاء من هذا النوع. فالعمل ليس كاملاً». Bill Clinton, 'Remarks to the American Society of Newspaper Editiors', San Francisco, 15 April 1999. قتلت قوات الحلف الألبان في كوسوفو والمدنيين الصرب عن طريق الخطأ (في حالة اللاجئين وقصف القطار في نيسان/أفريل) وعبر الاعتداءات المخطّط لها على بلغراد. للاطلاع على تفاصيل الخسائر المدنيّة. راجع: Chris Bird et al., 'After the Bombs, the Blame', *Guardian*, 15 April 1999; Robert Fisk, 'NATO Stained with Blood of Civilians', *Independent*, 15 April 1999; and Alexander Nicoll, 'The War Intensifies', *Financial Times*, 17 April 1999.

(93) Eric Schmit, 'Bombs are Smart, but People are Smarter; *New York Times*, 4 July 1999. صنعت القوات الصربية دبابات مزيّفة من الخشب ووضعت براميل ماء في داخلها (بحيث تسخن في الشمس) لخداع أجهزة الاستشعار الحراريّة في طائرات حلف شمالي الأطلسي المغيرة، مما قد يفسر معدّل التدمير المتواضع للدبابات اليوغوسلافية في كوسوفو. حوالي 200 دبابة من أصل الـ300 دبابّة التي دخلت إلى كوسوفو لم تتعرض للضرر رغم استهدافها المتواصل من قبل أقوى قوة جويّة في العالم والأكثر تطوّراً.

(94) للاطلاع على الرأي بأنّ النصر الذي حقّقه الحلف تمّ التوصل إليه أخيراً عبر قصف المدنيين اليوغوسلافيين راجع: Paul Richter, 'Crisis in Yugoslavia: Officials Say NATO Pounded Milosevic into Submission', *Los Angeles Times*, 5 June 1999.

(95) اتبّعت الولايات المتّحدة استراتيجيّة مزدوجة المسار بالنسبة إلى أشهر مجرمي الحرب الصربيين - أولئك الذين دانتهم محكمة جرائم الحرب الدولية (بمن فيهم رودوفان كارادينش، راتكو ملاديتش قادة حرب البوسنة خلال الحرب البوسنية) سُمح لهم بالتجوّل داخل محميّة حلف شمالي الأطلسي من دون توقيف، أمّا اللاعبون الأساسيون مثل ميلوزيفيتش الذين لم يُتّهموا بجرائم الحرب فقد عوملوا كرجال دولة ودبلوماسيين. بالنسبة إلى الفشل في توقيف كاراديتش وملاديتش أو في ملاحقة ميلوزيفيتش حتى بعدما أدانته محكمة جرائم الحرب الدوليّة راجع: Michael Scharf, 'Indicted for War Crimes, Then What?', *Washington, Post*, 3 October 1999. الصافيون خلال مؤتمر صحافي في البيت الأبيض في آذار/مارس 1999 وبعد سماعهم المسؤولين في إدارة كلنتون يوجهون اتهاماً غير مباشر لميلوزيفيتش بالنسبة إلى ما حصل في كوسوفو تساءل الصحافيون ما إذا كان قبوله لاتفاق رامبوييه سيبرّئ ساحته (مجدداً): «جو، سأتطرق إلى هذه الملاحظة المثيرة للاهتمام. لو أنّ ميلوزيفيتش انسحب من كوسوفو ووقّع اتفاق رامبوييه لما كان اعتبر مجرم حرب: Press Briefing with Joe Lockhart, The White House, 29 March 1999.

(96) نجا ميلوزيفيتش من قصف حلف شمالي الأطلسي وربمّا عزّز موقعه السياسي وقبضته على يوغوسلافيا في وجه الهجوم الذي تقوده الولايات المتحدة راجع: Scott Peterson, 'Serbia's Fracturing Opposition', *Christian Science, Monitor*, 23 August 1999.

(97) بالنسبة إلى جهل معظم الأميركيين للحرب المستمرة ضد العراق راجع: Myers, 'Bomb. Missile. Bomb'. رغم أنّ الوضع في كوسوفو خضع لنقاشات مطوّلة في وسائل الاعلام في الأسابيع التي أدّت إلى هجوم الحلف، بقيت درجة الوعي الشعبي ضئيلة. وقد تحدّث منتج تلفزيوني في فلوريدا لصحيفة نيويورك تايمز عن فيض من الاتصالات من المشاهدين الذين سمعوا الرئيس كلنتون يعلن الحرب: «تلقّينا اتصالات إلى المحطة من أشخاص يسألوننا متى سينهي الرئيس كلنتون حديثه إلى الأمّة. لقد أرادوا عرض برنامجهم من جديد وكانوا منزعجين للغاية. Rick Bragg et al., 'For Jane and Joe Public, Wariness and Ignorance', *New York Times*, 26 March 1999. إنّ تأثير الرأي العام في الولايات المتحدة سيناقش بتفصيل أكبر في الفصل التالي.

(98) بالنسبة إلى الاعتداء في الخبر راجع: Christopher Dickey, 'Target: America', *Newsweek*, 8 July 1996; and Brian Duffy et al., 'Terror in the Gulf', *US News and World Report*, 8 July 1996.

(99) بالنسبة إلى نقل القوات الأميركية إلى قاعدة معزّزة وسط الصحراء راجع: Douglas Jehl, 'US Military in Saudi Arabia Digs into the Sand', *New York Times*, 9 November 1996. أمّا الاستياء الأميركي لبطء التحقيق الجنائي (السعودي) فكان واضحاً في جلسات الاستماع في الكونغرس عامي 1998 و1999 راجع The remarks of Arlen Specter to the hearing of the Senate Judiciary Committee on US counter-terrorism policy, 105th Congress, 2nd

Session, 3 September 1998. بالنسبة إلى الاعتداءات في تانزانيا وكينيا والهجوم الأميركي ضد السودان وأفغانستان راجع: Madeleine Albright and Samuel Berger, press briefing, The White House, Washington, DC, 20 August 1998.

(100) ساهم عدة مسؤولين في الادارة في تسمية معسكرات بن لادن في أفغانستان «بجامعة الارهاب». راجع مثلاً: the op-ed article by Defense Secretary William Cohen, 'We Are Ready to Strike Again', *Washington Post*, 23 August 1998. بالنسبة إلى مساهمة وكالة الاستخبارات المركزية في بناء هذه «الجامعة» راجع: Tim Weiner, 'Afghan Camps Hidden in Hills', *New York Times*, 24 August 1998.

(101) بالنسبة إلى تمويل الاستخبارات المركزيّة للمجاهدين وبن لادن راجع: Michael Dynes, 'Hunted Leader Trained By the CIA', *Times* (London), 22 August 1998.

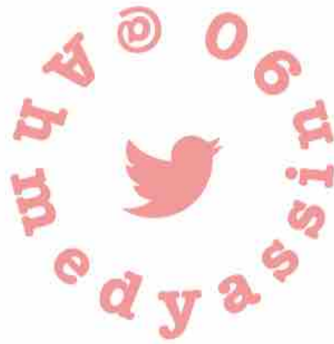
(102) ساهمت عمليات القصف على الأرجح في تقوية بن لادن وتعزيز مزاعمه (التي كانت مهتزّة سابقاً) بتمثيل قوة رادعة للهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط. راجع: John Barry et al., 'Making a Symbol of Terror', *Newsweek*, 1 March 1999. وقد حظيت حكومة السودان بدفع مماثل وكانت غارقة في نزاع داخليّ وحرب أهليّة، راجع: Scott Peteson, 'US Attack is «Best Gift» for Sudan', *Christian Science Monitor*, 31 August 1998.

(103) تمّ الاعراب عن التحفظات الجدية حول استهداف معامل الشفا في الأيام التي تلت القصف راجع: Hassan Ibrahim et al., 'The Missiles, the Bungling Pentagon, and the Nerve Gas Factory that Never Was', *Observer*, 30 August 1998. في منتصف التسعينات أقرت الحكومة الأميركية بأن المعمل ينتج الأيبوبروفين وغيره من الأدوية وليس غاز الأعصاب. راجع: Vernon Loeb, 'A Dirty Business', *Washington Post*, 25 July 1999. بعد سنة على الاعتداء، قدّر الخبراء أن تدمير المصنع الذي ينتج حوالي 90% من أدوية صدّام، أدى إلى النقص في الأدوية وإلى موت الآلاف في الأشهر التالية، راجع: Jonathan Belke, 'Years Later, US Attack on Factory Still Hurts Sud: *Boston Globe*, 22 August 1999.

(104) إنّ «مدبّر» الاعتداء ضد مركز التجارة العالمي رمزي يوسف، قال للمحكمة التي حكمت عليه بالسجن 240 سنة أنّه استعمل العنف ضد الولايات المتحدة «إنّها اللغة الوحيدة التي تفهمونها. من المؤلم بالنسبة إلى الابرياء وأيّ شخص كان خسارة قريب أو صديق، لكن الأمر كان ضرورياً. وهذا ما يقتضيه الأمر كي تفهموا الألم الذي تسبّبونه للآخرين». وقد أشار يوسف بالتحديد إلى الدعم الأميركي لاسرائيل ومعاناة الفلسطينيين، وتأثير العقوبات ضد المدنيين في كوبا والعراق. والقاضي الناظر في القضية كيفن توماس دافي لم يكترث لهذه التعليقات السياسية واعتبر أن يوسف «رسول الشر»، راجع: Benjamin Weiser, 'Mastermind Gets Life for Bombing of Trade Center', *New York Times*, 9 January 1998.

(105) يبدو أنّ المعلّقين الأميركيين يدركون لهذا الخطر لكنهم اختاروا بشكل كبير تهميشه أو تجاهله لا سيما في إطار جهودهم للترويج لأنظمة الدفاع الصاروخية وغيرها من المشاريع العسكرية المتطورة. الناقد في صحيفة نيويورك تايمز وليام سفير في حديثه عن الانفاق الخاص بحرب النجوم عام 1998 قدّم تبريراً غريباً لتجاهل خطر الارهابيين العاملين على الأرض: «حاول مناهضو النظام الدفاعي الصاروخي

تقديم ذريعة أخرى، إنّ الدرع في السماء لن يمنع الارهابيّين من إدخال قنبلة إلى الولايات المتحدة في حقيبة إضافة إلى ذلك، فإنّ وسائل اكتشاف الأسلحة النووية والجرثومية المهرّبة تحتاج إلى التطوير. لكن الدول كالصين وايران والعراق وكوريا الشمالية والهند والباكستان لم تستثمر كثيراً في الحقائب».
William Safire, 'Stop the «Incoming», *New York Times*, 11 June 1998. أمّا ذريعة سفير الأساسية فتعتمد على فكرة أنّ الحكومات المتمرّدة انفقت الكثير من المال على الأبحاث المتعلقة بالصواريخ البعيدة المدى وهو موقف قد يعكس واقعاً على مستوى معيّن. لكنه ينكر الواقع بأنّ خطر «قنبلة الحقيبة» يكمن في سعرها الزهيد وسهولة ادخالها إلى الولايات المتحدة (وبالطبع فإن إحصائيات شراء الحقائب لا تراقبها الاستخبارات عن كثب).


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

المهام الأميركية

رفاقي الأميركيين، هذه هي لحظتنا. لننظر عالياً كأمة واحدة، ومن على قمة جبل «القرن الأميركي»، لنتطلع إلى القرن التالي ـ سائلين الله أن يبارك جهودنا ويبارك بلدنا الحبيب.

وليام جفرسون كلنتون،
خطاب حالة الأمة[1] 1999.

في الفصول السابقة، حاولت أن أعطي فكرة عن طابع واتجاه السياسة الخارجية الأميركية في نهاية القرن العشرين. من أجل رواية هذه القصة المعقدة في مساحة صغيرة، جمعت إلى جانب واحد، التفسيرات الكثيرة والأطر النظرية المطروحة داخل الولايات المتحدة التي تصف مسار العلاقات الخارجية الأميركية. أهدف في هذا الفصل الأخير إلى تعويض النقص، وأعرض بعض التفسيرات (وأصحاب التفسيرات) لسياسة الولايات المتحدة الخارجية. أود أن أعطي فكرة أيضاً عن الأطر التي تتم فيها هذه التفسيرات الأميركية ـ وخاصة المجموعات الأكاديمية، مؤسسات الأبحاث والمؤسسات الحكومية التي تطبع بتوجهاتها السيرة المهنية لكثير من «الخبراء» السياسيين. بالرغم عن أن التفسيرات الطاغية للعلاقات الخارجية الأميركية يشوبها كثير من العيوب، وهي منافية للعقل بعض الأحيان، وقد نصيب إن تمسكنا بهذه المقولات، وسلمنا بواقع أن مؤيديها هم غالباً صادقون بالدفاع عنها.

في القسم الأول، سوف أخصص أغلب اهتمامي لمحللي السياسة الخارجية

الأكاديميين، مع أنه يجب أن نتذكر أن هناك تشابكاً في الحدود بين الأكاديميا والحكومة. سوف أتطرق للأفكار الأكثر شيوعاً والتي لاقت أصداءً واسعة في العقد الأخير، قبل أن أنظر بصورة عامة إلى ما يتشارك فيه ويتفق عليه المحللون المختلفون - في سيرهم المهنية، طرق عيشهم وتفكيرهم. في القسم الثاني، أود أن أنظر بالتفصيل إلى خطاب المسؤولين الحكوميين وإيديولوجيتهم، وأن أتفحص الإطار السياسي (بما فيه العلاقة بين الرئيس والكونغرس) الذي يتم فيه رَسم الخطة السَياسية. سوف أتطرق أيضاً إلى دور ومنظور الإعلام، وفي النهاية إلى تأثيرَ الرأي العام على قرارات السياسة الخارجية. ليس هدفي من كل ذلك إعطاء صورة كاملة عن السياسة أو المجتمع الأميركي فحسب، بل أيضاً تقديم سرد مختصر للعوائق التي تقف بين المعلقين الأميركيين وصورة جلية للأعمال الأميركية في الخارج. لقد تبنّيت حتى الآن وجهة النظر التي تقول إن السياسة الخارجية الأميركية يشوبها كثير من العيوب لجهة التنفيذ؛ لنأخذ فكرة أوضح عن المشكلة، يجب أن نستعرض مشكلات التحليل التي حرمت الكثير من الأميركيين من تقييم رزين لعلاقات الولايات المتحدة بباقي العالم.

نظريات

«الحاجة لأن نكون قادرين على التمييز»: السياسة الخارجية بعد الحرب الباردة

بالرغم من أن آلافاً من الأكاديميين ومحللي الخطط السياسية الأميركيين كانوا متعلقين بهوس الإتحاد السوڤياتي لأكثر من أربعين سنة، تنبأ عدد ضئيل منهم بانهياره في أواخر الثمانينات. وهكذا، فإن ردود الفعل الأولية لـ «نظام عالمي جديد» كانت ساكنة ومتحمسة. التفسير الأكثر شهرة أعطي من قبل فرنسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)، أكاديمي ومستشار في وزارة الخارجية بعض الأحيان. وفقاً لفوكوياما، إن الخاتمة غير المصحوبة بإراقة الدماء للحرب الباردة بشرت بـ «انتهاء التاريخ»، حيث ستتحالف في هذا الوقت جميع دول العالم ضمن نموذج غربي ليبرالي من الرأسمالية الديموقراطية. لقد قال فوكوياما إن الجدل الأكثر أهمية في تاريخ العالم انتهى مع انتهاء المجموعة السوڤياتية: مع أن ذلك يعني أن قضايا العالم ستكون من

الآن فصاعداً عادية، وحتى مملة، فإن كتاب «نهاية التاريخ» يتوقع أوقاتاً هادئة وسلمية في مستقبل سياسة أميركا الخارجية[2].

في الفصل االسابق، نظرنا ببعض التفصيل إلى الطرق التي تعكر بها هذه النظرة التفاؤلية صفو المؤسسة العسكرية الأميركية، وإلى مقاطعة صدّام حسين الفظة لهذه النظرة الجديدة. ولكن منظور فوكوياما كان أكثر اجتذاباً لبعض محللي السياسة. من ناحية، احتفى معلقون مثل شارلز كراوتهامر بـ «اللحظة الوحيدة القطب» (Unipolar Moment)، ناظرين إلى العالم كمسرح خالٍ من الممثلين المنافسين، يمكن جلبه بسهولة ليرضي الاستخدامات والأفضليات الأميركية[3]. من ناحية ثانية، عهد بروس راسيت وطوني سميث وآخرون إلى الولايات المتحدة بمسؤولية نشر الديموقراطية عبر العالم، مشيرين إلى أن احتمال خوض الدول الديموقراطية أي حرب هو أقل بكثير من خوض الدول غير الديموقراطية لهذه الحرب[4]. لقد حظيت أطروحة «السلم الديموقراطي» بانتشار واسع وبالتأييد الشعبي لإدارة كلنتون؛ أثار بعض المعلقين ذكرى وردو ويلسون (Woodrow Wilson) وتحدّث عن عالمية جديدة بقيادة الولايات المتحدة، مع التزام بنشر الديموقراطية في الخارج كحجر الزاوية في سياسة أميركا الخارجية[5]. شعر مؤيدو «الويلسونية» الجديدة بالثقة من «اللحظة الوحيدة القطب»، التي توحي بأن الولايات المتحدة أصبحت الآن في وضع يسمح لها بتشكيل العالم بأي طريقة ترتضيها. ساهم الإنتصار السريع والشامل في حرب الخليج بتعزيز هذه النظرة، خاصة أن جورج بوش كان قد وضع الصراع في إطار الديموقراطية وحكم القانون، وليس في إطار مصالح أميركا النفطية الملموسة واستقرار الشرق الأوسط[6].

ولكن مع مرور الزمن، تبددت هذه النشوة، ورسم محللو السياسة الخارجية دوراً أميركياً أكثر تواضعاً على المسرح العالمي، مقللين من أهمية القدرة الأميركية على حل قضايا العالم. ليس من المفاجئ كلياً أن يكون المعلقون قد عَدَّلوا توقعاتهم حسب هذه الاتجاهات. إذا كانت الولايات المتحدة فعلياً القوة المسيطرة في عالم القطب الواحد، فإن حكومات ومجموعات أخرى من الناس قد تُعَوِّلْ على الولايات المتحدة لمعالجة قضاياها. وبصورة مشابهة، فإن مقولة «السلم الديموقراطي» قد ترغم الحكومة الأميركية على مساندة الديموقراطية في أجزاء من العالم ـ مثل أفريقيا ـ

حيث تأثر القليل من المصالح الأميركية بصورة سلبية. كلا المنظورين تحدث عن خطر الالتزام بإرسال أموال ووحدات عسكرية أميركية إلى مناطق قليلة الأهمية من الناحية الاستراتيجية، من دون أي ربح واضح للولايات المتحدة. ولكن مع انبعاث الشعارات «الويلسونية» في نشر الديموقراطية والإيثار الغيري، تمكنت تيارات أقوى من المصالح الخاصة والإنعزالية من أن تلغي سريعاً التصورات لحقبة جديدة من العلاقات الخارجية[7].

بعد التدخل الأميركي في الصومال عام 1993، اشتكى ريتشارد بيتس من أنه جرى تحريف السياسة الخارجية الأميركية بواسطة «وهم التدخل غير المنحاز»، واقترح أنه على الولايات المتحدة إما أن تتدخل بقوة في الصراعات الأجنبية، أو أن «تدع القوى المحلية تتقاتل حتى ينتصر أحدها على الآخر»؛ يمكن للقوى الأميركية عند ذلك أن تدخل المنطقة فقط بعد أن تشعر القوى المتقاتلة «بالإرهاق من جراء الاقتتال الدموي الطويل». قدم بيتس من حيث الجوهر تبريراً للإنعزال الأميركي والإقتتال الدموي المحلي بعد لمسه أن إدارة كلنتون معلقة بوضع غير مريح بين السعي الحصري وراء المصالح الأميركية والمبادرات الإنسانية المفترضة. حاول بعض المحللين الآخرين وضع صيغة معينة لهذا التفويض بالإنعزال، داعين إلى الحذر حيال فكرة تعميم الديموقراطية المحتفى بها سابقاً. في مقال به نشر عام 1997، هاجم توماس كرازرز الفكرة القائلة إن نشر الديموقراطية يجب أن يكون المنارة الهادية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، مدعياً بأن أولئك الذين تبنوا هذه الفكرة (بما فيهم أعضاء من إدارة كلنتون) بالغوا في تقدير القوة الأميركية:

> فقط في بعض الحالات المحدودة، يمكن للولايات المتحدة أن تعبئ قدراً كافياً من الموارد السياسية والاقتصادية لتؤثر بقوة على المسار السياسي للبلدان الأخرى.

إذا كان بيتس قد شكك في قدرة الولايات المتحدة على التأثير في الصراعات الأجنبية، فقد دافع كاروزرز عن فكرة تجنب التدخل الخارجي مرتكزاً على صعوبة حل قضايا البلدان الأخرى. دعمت هذه الأفكار بعضها البعض وأضعفت وجهات النظر الأكثر تفاؤلاً حول الدور الأميركي بعد الحرب الباردة: بأن «لدى الولايات المتحدة الوسائل الكافية للتدخل في الخارج، وأنّه سيكون للتدخّل أثر فعّال»[8].

أشار كاروزرز إلى أن نهاية الحرب الباردة خلقت في الولايات المتحدة «فكرة جذابة» بأن «المصالح الأخلاقية والبراغماتية للولايات المتحدة في الخارج أصبحا في حالة انصهار»، ورَدَّ على ذلك بأن الديموقراطية غير مقدرة لباقي العالم، وليس من المحتمل أن تستجيب باقي الدول بالضرورة لتشجيع الولايات المتحدة في هذا المجال. في مقالة له، نالت ثناءً عالياً من قبل زملائه المحللين، توصل فريد زكريا، إلى القول إنّ الديموقراطية نفسها هي المشكلة. أشار زكريا إلى قيام أنظمة ديموقراطية فقط بالاسم، ولكن قمعية وجامحة بالفعل، وأوحى بأن «الديموقراطية الليبرالية» سيطرت بصورة متزايدة على العالم، هذه الديموقراطية التي شكلت أنظمة سياسية تسمح بالانتخابات الشعبية ولكنها لا تضمن حكم القانون. بالنسبة إلى زكريا، إنّ سعي الولايات المتحدة إلى نشر «الديموقراطية غير الليبرالية» هو عمل أحمق؛ في الواقع، لقد أشار إلى أن بلداناً غير ديموقراطية مثل سنغافورة وماليزيا وتايلندا وحتى الصين تعطي مواطنيها فرصاً أكثر من تلك البلدان التي تسمح بانتخابات حرة وعادلة تعيش مناخاً قضائياً واجتماعياً سريع التقلب. تبعاً لهذا المنطق، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد فعلياً بعض المناطق أو الدول بحرمانها من الحكم الديموقراطي، وهي سياسة قد تبدو مألوفة لموظفي وزارة الخارجية المتمرسين الذين يتذكرون مساندة الولايات المتحدة للأنظمة غير الديموقراطية خلال الحرب الباردة. في مقالة زكريا، دارت مفكرة الولايات المتحدة الأميركية دورة كاملة، وقد زال كلياً المبرر لتبني سياسة خارجية أميركية جديدة وديناميكية[9].

أظهرت تحليلات بيتس وكاروزرز وزكريا أن تفاؤل فوكوياما كان في غير محله: ولكن هؤلاء المحللين، صرحوا بصورة قاطعة أن الظروف العالمية فرضت دوراً أكثر تواضعاً على الولايات المتحدة في الخارج. عبر المبالغة في مخاطر التدخل، وخاصة بالطعن بإمكانيات ونوعية الديموقراطية في البلدان الأخرى، حاول هؤلاء المحللون أن يحولوا المناظرة من تقويم لمصالح الولايات المتحدة إلى تقويم لقدرات الولايات المتحدة: بعد أن فصلوا أنفسهم عن «الآونة الوحيدة القطب» و«نهاية التاريخ»، قلل المحللون من أهمية إمكان التدخل الأميركي في الوقت نفسه الذي كانوا يشددون فيه على النزاع وعدم الاستقرار اللذين ميزا عالم ما بعد الحرب الباردة. وهكذا فإن المنظورات الأكثر تفاؤلاً وعالميةً أفسحت في المجال أمام استراتيجيات «واقعية»

لسياسة الولايات المتحدة الخارجية تدور في أغلبيتها حول السعي وراء المصالح الأميركية فقط. في مقال كتب عام 1996، انتقد مايكل ماندلبوم بعنف فكرة الـ «السياسة الخارجية كعمل اجتماعي»، مشيراً إلى أن «العالم مكان كبير مليء بالبؤساء»، وحذّر من أي التزام أميركي بالتخفيف من معاناتهم. وفقاً لوجهة نظر ماندلبوم، يؤيد الشعب الأميركي مساعدة الدول «الفقيرة البعيدة» «خدمة لمصالح أميركية قومية تقليدية» فقط، وهذا تصور يؤدي إلى «خلاصة لا مفر منها»: «ترويج المصالح الداخلية هو استراتيجية ثابتة للسياسة الخارجية الأميركية»[10]. في هذه الأثناء، طبق زّميل ماندلبوم في جامعة جون هوبكنز، جون هاربر، مبدأ «الواقعية» على قضية التحالفات والشراكات الأميركية في الخارج، واستخلص أن «العامل الوحيد الذي لا يمكن الاستغناء عنه في تشكيل شراكات يمكن الاعتماد عليها ليس الديموقراطية أو عدم وجودها، بل «المصالح الخاصة»، وليس هناك أي سبب للاعتقاد بأن هذا الواقع سيتغير». استخدم ماندلبوم وهاربر هذا التصور المتشائم لقضايا العالم لتبرير المصالح الأميركية الخاصة، مع تداعيات يمكن توقعها بالنسبة لغير الأميركيين: يمكن لسياسة هاربر التوسعية القائمة على المصلحة الخاصة أن تضفي الشرعية على المساندة الأميركية للأنظمة غير الديموقراطية أو الديكتاتورية، بينما تؤكد كراهية ماندلبوم «للعمل الاجتماعي» تخلي الولايات المتحدة عن الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، إلّا إذا أدى ذلك مصادفة إلى تهديد «المصالح الداخلية»[11]. تمثّل بلوغ الذروة لهذا الخط الفكري في كتاب ريتشارد هاس: رئيس الشرطة المتردد: الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة. يدعي هاس أن انتهاء تنافس القوى العظمى وخطر الحرب النووية خلق عالماً «متحرراً من القيود التنظيمية»، حيث تتمتع دول عديدة بحرية أكبر لتسعى وراء مصالحها، أو لِتُسوِّي أحقادها المتبادلة. يقول هاس إنّه يجب على الولايات المتحدة أن تحاول «تنظيم» هذا العالم تبعاً لطريقتين: بردع العدوان بين الدول، وبتشجيع المشاركة في الاقتصاد العالمي. لكن مفتاح أطروحة هاس، هو مصطلحاته. لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون شرطياً عالمياً، تعمل على صيانة النظام والقانون حيثما يتعرضان للخطر، بل يجب أن تقبل بدور أكثر تواضعاً:

يجب أن يفهم رئيس الشرطة عدم تمتعه بصلاحية واضحة في كثير من

الحالات، وحاجته للعمل مع الآخرين، وقبل كل ذلك، حاجته ليكون مميزاً للظروف التي يتدخل فيها وطريقة تدخله[12].

بالرغم عن أن توصيات هاس المختلفة تبدو رزينة ومتعقلة، فإنها ترتكز إلى فكرة كون الولايات المتحدة وسيطاً نزيهاً، وتصور لعالم ما بعد الحرب الباردة الذي يشبه الغرب المتوحش (Wild West): تُعرَضْ علينا صورة رئيس شرطة (sheriff) لطيف يواجه مناطق خارجة على القانون (وفرضياً، جموعاً من الهنود الحمر الهائجين)، معتمداً على أفضل تقديراته الحدسية وصديق عرضي للحفاظ على السلم عندما يكون ذلك ممكناً. من دون أي خجل من التعبير المجازي، يمتدح هاس حرب الخليج عام 1991 كمثل عن سياسة أميركا الخارجية بواسطة مجموعة مطاردة (Posse)، موصياً بميليشيات محلية (Vigilante Oautfits) في النقاط الساخنة والصراعات المقبلة. في الواقع، إن إطار عمل هاس لا يتحدى تصنيف المحاولات الأخيرة لتبرير المصالح الخاصة للولايات المتحدة بالمبالغة بعدم الاستقرار الذي يسود العالم. النتيجة هي توصية لإتباع سياسة خارجية «قادرة على التمييز» تتجاهل حالات المعاناة والعوز، وتضمن السعي التقليدي وراء المصالح الأميركية[13]. يجب أن نأخذ علماً بطريقتين نقديتين لم تساهما بإعادة رسم سياسة الولايات المتحدة والمحيط العالمي. في المقام الأول، كان المعلقون الأميركيون غير راغبين بتفحص فكرة «السلم الديموقراطي»، ومترددين خاصة بالشك في صحة مدى إخلاص كلنتون في تطبيق هذه السياسة.

كما رأينا، تشير الأدلة إلى التزام أميركي هش وضئيل إلى أقصى الحدود «بناء الدولة» والمساعدة الإنسانية في البوسنة والصومال؛ ولكنّ النقّاد الأميركيين استغلّوا الإخفاق الأميركي في الحالتين بشكل واسع كدليل على حماقة التدخل، وليس على حماقة الاهتمام الضئيل والمحدود بإنجاز المهمة[14]. وهكذا، فإن الجهود الأميركية المتسمة بالفوضى أعطت دفعاً لمحاولات المعلقين للتشديد على سرعة تقلب نظام العالم الجديد وعدم قدرة الولايات المتحدة النسبية على تغيير هذا الواقع. وبصورة مشابهة، فإن عمليات الأمم المتحدة غير الممكنة والتي ينقصها التمويل في التسعينات والتي كانت تتعثر تكراراً نتيجة لقرارات النقض الأميركية والتقييدات على الميزانية المسببة من قبل الولايات المتحدة، استخدمها المعلقون الأميركيون لتهميش دور الأمم المتحدة في القضايا العالمية، وللإيحاء بأن أي توجه تعددي حيال عدم الاستقرار

والصراع في العالم سيكون مصيره الفشل. وهكذا يمكننا ملاحظة تردد المعلقين بالتحقيق في دوافع الحكومة الأميركية على صعيد التعاون الدولي، أو جهودها على الصعيد الخارجي لإيجاد حلول تعددية لمشاكل العالم. هذا ما قَوَّى «واقعية» جديدة في دوائر صنع القرارات السياسية، وضمن تبخر تفاؤل عام 1989 خلال عقد واحد.

«السوق الصاخبة»: بيع الرأسمالية العالمية

خلال الحرب الباردة، كان يتم انتقاء خبراء السياسة الخارجية في الولايات المتحدة من أقسام علم السياسة والعلاقات الدولية في الجامعات: كان هؤلاء المحللون منغمسين في أفكار الديبلوماسية وتوازن القوى، ميالين للإستشهاد بالمؤرخ الإغريقي ثوسيديديس، الفيلسوف السياسي بوبس أو النظام الويستفالي، ومعتمدين على إطار فكري تقليدي لفهم التفاعل بين الدول القومية المستقلة. كما رأينا أَبْعَدَ هؤلاء المحللون أنفسهم بسرعة في التسعينات عن التصورات الأكثر تفاؤلاً وتقدميةً لنظام ما بعد الحرب الباردة، وأعادوا ترتيب أفكارهم بموازاة خطوط تقليدية: العالم مؤلف من دول قومية ـ منها الأفضل ومنها الأسوأ؛ بعضها هام جداً بالنسبة للولايات المتحدة، البعض الآخر أقل أهمية. مهمة السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي تحديد المصالح الأميركية ضمن هذه الخلفية المتعددة الألوان، وليس التشبث بتحسين حالة الجميع[15].

ولكن هذه التحليلات التقليدية كانت موضوع تحدٍ من قبل معلقين من حقل خبرة جديد: الرأسمالية العالمية. لم يكن كتاب نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما تنبؤاً بعدالة اجتماعية بقدر ما كان إيحاءً بأن دول العالم الجديد كانت متجهة للمشاركة بنظام اقتصادي واحد متشابك. برز نوع جديد من المحللين في السنوات الأخيرة، متمثلين بفوكوياما، ينبنون منظورات وميول مختلفة عن تلك التي يتبناها الحرس القديم الذي كان يقدم الاستشارة تقليدياً للحكومة الأميركية. يتألف هؤلاء العالميون (Globalists) ليس فقط من أساتذة علم السياسة ولكن أيضاً من صحافيين ومحامين دوليين ومستشارين وخبراء في الإدارة وعلماء اقتصاد. نظراً للتقدم المتواصل للرأسمالية العالمية في التسعينات، تبنى أتباعها موقفاً أكثر تفاؤلاً (وحتى انتصارياً) من المعلقين التقليديين. بينما رسم هاس وآخرون سياسة تدخل أميركية حذرة وانتقائية مع باقي

العالم، تبنى أتباع النظرية العالمية التورط الأميركي المعقد والمكيف في الاقتصاد العالمي واحتفوا به.

الزعم الأول للرأسمالية العالمية هو أن فكرة الدول القومية المتنافسة للسياسة الخارجية القديمة قاربت الزوال. بعد قرون من التبادل، التفاعل والصراع المرتكز على المنافسة القومية،فإن ما يحدد العالم اليوم هو المصالح والمبادرات العالمية والمتعددة القوميات. في مقالة لها عام 1997 بعنوان «تحول في القوى»، دافعت جيسيكا ماثيوز عن فكرة «إرتقاء المجتمع المدني الدولي»، مشيرة إلى أن شعوب العالم ستتطلع إلى أبعد من حكوماتها القومية ليس فقط من أجل السلع والخدمات، بل من أجل تحديد الهوية الذاتية ومحاولة تحسين مكانتها. الدول القومية، كما إرتأت ماثيوز، «لا يمكن بكل بساطة أن تكون بعد الآن المقياس الطبيعي لحل المشاكل». تداعيات هذا الزوال للدول القومية واضح: يجب ألّا تستحوذ فكرة الحكومات القومية كلياً على عقول صانعي القرار السياسي الأميركيين (والرؤساء المنفذين للشركات المساهمة) كالمدخل إلى المجتمعات الأجنبية، بل يجب التركيز على مراكز العبور والنفوذ غير الحكومية المختلفة بدلاً من ذلك. تطلعت ماثيوز بأمل إلى قطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية وبعض الفعاليات الأخرى غير الحكومية للإلتفاف على الحكومات الأجنبية وللتكلم مباشرة مع الطامحين للرأسمالية في العالم، التواقين للمشاركة في الاقتصاد العالمي(16).

انطلاقاً من التعرف على التغيير الاقتصادي كأكبر قوة محركة في العالم، طالب مؤيدو الرأسمالية العالمية ببساطة الحكومة الأميركية بتخصيص موارد سياستها الخارجية لترويج قطاع الأعمال الأميركي في الخارج. جيفري غارتن، الذي تولى منصب نائب وزير التجارة في إدارة كلنتون، وصف إعادة توجيه الأهداف الديبلوماسية التقليدية التي تبناها مع رئيسه، وزير التجارة رون براون:

> كان لدينا مهمة: سماها براون «الديبلوماسية التجارية»، تقاطع السياسة الخارجية، قوة الحكومة والصفقات التجارية. استخدمنا قوة واشنطن الرسمية لمساعدة الشركات بفتح أسواق خارجية. كان الجو مثيراً للمشاعر: نجهز «غرفة حرب» اقتصادية ونبني «قاعة تبادل تجاري» تتبع أضخم المشاريع التجارية في العالم.

ادعى غارتن، مستخدماً عبارات قد تثير من دون شك قلق خبراء السياسة

التقليدية، أن ترويج قطاع الأعمال هو ركيزة منطقية للسياسة الخارجية «الآن بما أننا لا نواجه أي عدو عسكري». إضافة إلى ذلك، لقد ثبت على موقفه حتى أمام الذين شككوا بنزاهة الصفقات التجارية (يشمل الكثير منها مسؤولين حكوميين على مستوى عال) التي شجعها أثناء توليه منصبه: «إذا افتتحتَ سوقاً صاخباً، كما فعلنا، يجب أن نتوقع بعض عمليات النشل»[17].

إلى جانب الفكرة القائلة إنّ السياسة الخارجية الأميركية يجب أن تركز على «الديبلوماسية التجارية» بطريقة ثابتة، فقد حاول مؤيدو الرأسمالية العالمية بجهد تصوير مصالح المواطنين العاديين في العالم على أنها متلاقية مع مصالح الشركات الأميركية. يزعم جوزيف جافي أن السيطرة الأميركية المستمرة في السنوات التي تلت عام 1989 هي خير دليل على ذلك: مع أن الولايات المتحدة لها المصلحة الكبرى في الاقتصاد العالمي، فإن الدول الأخرى تحترم واقع «أن الولايات المتحدة هي الضامن الأول والأخير لنظام التجارة الحر في العالم». كما رأينا في الفصل الأول، لا يرتكز هذا الربط إلي الواقع؛ ولكنّ جافي وآخرين يستمرون في الدفاع عن فكرة التوافق بين مصالح الشركات الأميركية الكبرى والناس في جميع أنحاء العالم، والاعتقاد الذي يؤدي إلى أقوال مأثورة مقتضبة كعبارة جافي «القوى العظمى تبقى عظمى عندما تعتمد على ترويج مصالحها بخدمة مصالح الآخرين»[18]. ولقد أظهر جيفري غارتن هذا الرابط بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح الغير بصورة أكثر اكتمالاً:

> إن مصلحة أميركا الاقتصادية في تحسين أحوال الناس المعيشية في الأسواق الناشئة تذهب أبعد بكثير من زيادة دخلهم حتى يتمكنوا من شراء عدد أكبر من السلع والخدمات ـ بالرغم من أهمية ذلك. القضية هنا هي حكم القانون. إذا كانت الحكومات الأجنبية لا تسعى إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية، فمن المحتمل جداً أنها ستتجاهل قوانين أساسية أخرى ذات أهمية تجارية كبرى أو تتحايل عليها، كتلك القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية، التي تحارب الفساد، والتي تفرض الكشف عن معلومات مالية هامة[19].

من الجدير بالاهتمام ملاحظة النقلة التجريدية المزدوجة لأي احترام لحقوق الإنسان. المقولة أنه يجب احترام حقوق الإنسان كغاية بحد ذاتها ـ وأنه قد تترافق مع هذا الاحترام فائدة خلف عدد أكبر من الزبائن في بلد معين ـ هي مقولة مألوفة. ولكن بالنسبة لغارتن فإن الاحترام المجرد يعني خلق عدد أكبر من الزبائن، وخلق

مناخ قانون أفضل يسمح للشركات الأميركية بتسيير أعمالها. نظراً لعدم ممانعة إدارة كلنتون في التبادل التجاري مع دول تنتهك حقوق الإنسان الأساسية ـ مثل الصين ـ يمكن الافتراض بحق أن «عدد أكبر من المنتوجات والخدمات» لن يكون له أي أثر ملحوظ على الظروف السياسية في «الأسواق الناشئة»؛ وأن تركيز غارتن على توليد المدخول والمحافظة على معايير تؤمن الشفافية في التعاطي التجاري لن تتطرق إلى مشكلات التوزيع غير العادل للثروة والقمع المزمنة. لقد عجز غارتن وآخرون عن تفهم هذه الافتراضات المنطقية، وكانت النتيجة المؤسفة أن «العولمة» (Globalism) في نظر الكثير هي نوع من المهمة التبشيرية، كمسعى أميركي لتنوير المناطق الرجعية من العالم التي لم تعتنق السوق العالمي حتى الآن[20].

من منظور تاريخي، قدم دانيال يرغن وجوزيف ستانيلسو سرداً تاريخياً للعالم منذ عام 1945 يفهرسان فيه انتشار عقيدة السوق الحرة. في كتاب لهما عام 1998 التلال المهيمنة (The Commanding hights)، يحاول يرغن وستانيسلو كتابة تاريخ العالم في السنوات الخمسين الأخيرة كمعركة بين أدارة الدولة للاقتصاد الوطني وتوجه السوق الحرة. بالنسبة إليهما، الرواد في هذه القصة هم عالما الاقتصاد (فريدريك فان هايك وميلتون فريدمان) والسياسيّان (مارغريت تاتشر وورونالد ريغان) الذين انقلبوا على القوانين التنظيمية والمطالبة العمالية ودولة رعاية المحتاجين، تاركين وراءهم العديد من الخيارات، المسؤولية الفردية والحريات المتعددة ـ بما فيها حرية الفشل الذريع والعيش تحت خط الفقر. التلال المهيمنة هو نص أساسي في أدب العالمية المعاصر، خصوصاً بسبب شموليته وخلاصته السهلة أن رأسمالية السوق الحرة قد انتصرت حول العالم. يشكل الكتاب أيضاً إهانة للمعاهد التقليدية لدراسة السياسة الخارجية، خاصة وأن يرغن وستانيسلو يدعيان بصورة معقولة أنه بالإمكان كتابة تاريخ العالم في نهاية القرن العشرين على أساس العلاقات الاقتصادية كلياً، بدلاً من الملزمات الاستراتيجية. في ختام الكتاب، يمكن مسامحة القارئ إذا ظن أن أطروحة فوكوياما عام 1989 قد أعيد الاعتبار إليها بفخر في التسعينات. وفقاً ليرغن وستانيسلو، إن بلدان العالم أكثر التصاقاً ببعضها البعض من السابق، وهي تواجه قليلاً من التجاذبات من أي أيديولوجية منافسة قد تفرقها أو تضعف عزمها على تبني السوق الحرة[21].

توماس فريدمان، كاتب عمود القضايا الخارجية في جريدة النيويورك تايمز والمناصر للعولمة (Globalism)، يحظى بأكبر عدد من القراء في هذا المجال. كتاب فريدمان عام 1999 الليكسس (Lexus) وشجرة الزيتون يمكن قراءته كتأمل أكثر توسعاً في الأفكار التي ناقشها يرغن وستانيسلو. فريدمان هو من مناصري العولمة الذين لا يعتذرون عن آرائهم؛ ولكنه يتوخى الحذر عندما يقر بأن العولمة قد تواجه بعض المعارضة، وقد تحتاج إلى دعاتها والمدافعين عنها ليكتب لها النجاح. عنوان كتاب فريدمان مستمد من تحسسه للقضايا المرهونة بالسياسات العالمية في هذا الوقت: من ناحية، الليكسس (Lexus)، وهي سيارة فخمة تمثل منتجاً استهلاكياً لا يمكن للمؤيد الحقيقي لفكرة العولمة إلّا أن يرغب به. من الناحية الثانية، ترمز شجرة الزيتون إلى الإخلاص لقطعة معينة من الأرض أو الايديولوجية التي يتحقق المؤيد الحقيقي لفكرة العولمة على وجه الصحة، أن قيمتها زهيدة (ويمكنها أن تلهيه عن السعي الجدي لإقتناء سيارة الليكسس). بالنسبة لفريدمان، يجب أن يكون الهدف الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية ترويج سيارة الليكسس على حساب شجرة الزيتون ـ أن تشجع جميع بلدان العالم على اعتماد أحدث نماذج رأسمالية السوق الحرة، وأن تزجر النقاش والصراع حول الأرض أو العقيدة. النتيجة ستكون عدداً أكبر من مؤيدي الرأسمالية العالمية، عدداً أكبر من سيارات اللكسيس، وربما حتى دوراً «لشجرة الزيتون» لتكون نوعاً من الرفاه التابع، آخذة مكانها ليس في مواجهة العولمة، ولكن كعبدة لآثارها القاسية[22].

حصيلة أخرى مفيدة ومتفرعة من العولمة ستكون مناخاً عالمياً أكثر استقراراً. مشيراً إلى النقاشات حول فكرة «السلم الديموقراطي» في دوائر القرار السياسي الأكثر تقليدية، يقدم فريدمان «نظرية الأقواس الذهبية في منع الصراع» الخاصة به، والتي تزعم أن الدول التي لديها امتياز لإقامة مطاعم «ماكدونالدز» لا تخوض أي حرب فيما بينها. قد يبدو للبعض أن مساواة مطعم للهمبرغر مع احتمالات السلم العالمي هو أمر مبتذل وسخيف. ولكن فريدمان جدي إلى أبعد الحدود في اعتقاده أن التكامل الاقتصادي الذي سينتج عن توسيع حلقة مطاعم ماكدونالدز، قد يثني عزم الدول على محاربة بعضها البعض. إن إيمان فريدمان بإمكانيات السلام المتمثلة «برونالد ماكدونالد» بقي حياً حتى بعد حرب كوسوفو، حيث قامت قوى الحلف الأطلسي التي

تأكل الهمبرغر بمهاجمة المدن اليوغسلافية بالرغم من عدم وجود أي حماية أو حراسة لوجبات الـ Big Macs أو الـ McNuggets في هذا البلد. تبعاً لفريدمان، استسلم الصربيون لشروط الحلف الأطلسي لأنهم «كانوا يريدون إعادة فتح مطاعم ماكدونالدز أكثر من إعادة احتلال كوسوفو». هذا التفسير بلغة الوجبات السريعة (Fast-food interpretation) لاستسلام الصربيين لا يأخذ بعين الاعتبار إمكانية كون المدنيين الصربيين لم يتمتعوا برؤية باقي مدنهم تتعرض للدمار، ولكنه يحمي على الأقل نظرية «الأقواس الذهبية» من هجوم بوقائع ما حصل في يوغوسلافيا[23].

كتاب فريدمان مكتوب بطريقة جذابة، مليء بتعابير مجازية سهلة واعتماد مكثف على اللغة المشتقة من التكنولوجيا[24]. وهو يستند إلى افتراضين عامين. أولاً، فريدمان ملتزم بشغف بالفكرة القائلة إن الرأسمالية غير المقيدة تؤمن أفضل فرصة للإزدهار العالمي، وهو لذلك يشكك في أي نموذج بديل:

> أنا أشك بأننا سنرى ردة فعل أيديولوجية عالمية جديدة ومتماسكة حيال العولمة ـ لأني لا أعتقد أن هناك أي ردة فعل قادرة فعلياً على تليين وحشية الرأسمالية وانتاج مستويات معيشة مرتفعة باستمرار في الوقت نفسه[25].

افتراض فريدمان الثاني، والأكثر طموحاً هو أن أغلبية الناس في العالم توافقه الرأي. وهو يوصل رأيه برواية بعض القصص عن بروز مؤيدين للرأسمالية العالمية في دول مختلفة: السياسيون المحليون في الصين يتصارعون لهزم بعضهم البعض بالدعوة لتبني أحدث التكنولوجيا في قطاع الاتصالات؛ الناس العاديون في هانوي يحتشدون في الشوارع لبيع سلعهم أملاً في أن يقودوا سيارة ليكسس (في أحد الأيام)؛ بائعة متجولة في بانكوك تتحدث لفريدمان عن محفظة أسهمها التجارية[26]. برأي فريدمان، هؤلاء الناس هم دليل على المكانة المقدسة لرأسمالية السوق الحرة: «العولمة تنبثق من الأسفل، على مستوى الشارع، من أرواح الناس ومن أعماق طموحاتهم»[27]. يجب ألّا تفاجأ إذن، إذا كان تقديم فريدمان للعولمة مصبوغاً بحماس تبشيري: ويستخلص أنه من أجل أن تنجح العولمة، «ليس بوسع أميركا أن تكون منارة لكل العالم فحسب بل يجب أن تكون كذلك»[28]. مقابل التوصيات المحافظة للمعلقين التقليدين الذين قد يطلبون من الشرطي الأميركي (American sheriff) أن يتدخل بأقل قدر ممكن في القضايا العالمية، يتبنى فريدمان ومؤيدو العولمة هدفاً أكثر نبلاً هو إضفاء التمدّن على البريّة، مستقطباً باقي العالم إلى مثال الرأسمالية الأميركية.

«الكراهية هي شعور إنساني»: صراع الحضارات

الصورة الأخيرة في كتاب «الليكسس وشجرة الزيتون» تقدم مدرساً أميركياً من أصل أفريقي مرتدياً زي «بابا نويل» يقود مجموعة من الأطفال (من مختلف الأعراق والديانات) في إحدى أغنيات الأعياد اليهودية. هذا المنظر يبلل أعين فريدمان بالدموع، وهو يقدم هذا المشهد لقرائه كدليل على إمكانية التناغم الثقافي والتقدم (السوق الحرة مثلاً) الاجتماعي: مشاركة الأميركيين بنظام اقتصادي واحد مكنهم من التلاقي بالرغم عن اختلافاتهم الأثنية والثقافية، وحتى التفاف بهذه الاختلافات في تظاهرات احتفالية[29]. عين حادة قد تلتقط تفاصيل هذه الرواية وتنظر إلى هذا المشهد بكثير من الشك ـ المدرس والتلامذة يؤدون هذه الأغنية في منطقة باثارذا، ولاية ماريلاند، إحدى أغنى الضواحي في الولايات المتحدة، ومحل إقامة مفضل للأثرياء الذين يتنقلون من العاصمة واشنطن وإليها. على نفس المقياس، يمكن أن ننظر بحذر إلى اجتماع قادة العالم في سويسرا للمشاركة في ندوة دافوس الاقتصادية السنوية، خاصة وأن نبل أخلاق هذه النخبة الحاكمة الشامخ لا يمكن أن ينسب إلى الشعوب البعيدة التي يمثلها هؤلاء القادة. كما رأينا في الفصل الأول، يجعل التوزيع غير المتكافئ لمغانم العولمة من السهل على أحد المعلقين أن يجد تناغماً عالمياً أو تعاوناً ما بين الثقافات، على شرط أن يحصر بحثه في مواقع القوة والامتياز. ولكن الصورة العامة لا تتطابق مع هذا النمط.

يمكن لنا بسهولة أن نجد إذن أسباباً للخلاف مع مؤيدي العولمة، كما يمكننا أن نتساءل ما إذا كانت رؤيتهم لألفية رأسمالية تكنولوجية قابلة للتطبيق. بالإضافة إلى ذلك، إن لدى محللي السياسة التقليديين مصلحة خاصة في أن يفعلوا ذلك. محاولتهم لتحديد «واقعية» جديدة بعد الحرب الباردة تتعرض لتحدٍ مباشر من قبل منظور فريدمان وزملائه، الذين يعتقدون أن القوة المحورية للأسواق الحرة تعني ضمناً زوال عهد التوجهات الاستراتيجية الأكثر إجلالاً لدراسة العلاقات العالمية. لقد اعتمد خبراء السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، في المواقع الحكومية والأكاديمية، على المشاحنة بين المصالح الأميركية ومصالح الدول الأجنبية في صياغة مشورتهم: إذا كان مؤيدو العولمة على حق، لا وجود لهذه المشاحنة الآن (أو هي على الأكثر جزء بسيط مما كانت عليه)، وهكذا فإن أفضل مسار للسياسة الأميركية واضح: يجب على

الولايات المتحدة أن تبقي الأسواق مفتوحة، أن تبقي رؤوس الأموال متدفقة، وأن توصي بالتبادل التجاري الحر. التحدي للمفكرين «الواقعيين»، كان إذاً مهاجمة التصورات الخياليّة لمؤيدي العولمة من دون التهجم على الرأسمالية الأميركية، التي تساند خطاب العولمة بقوة. المفكرون «الواقعيون» يواجهون المعضلة ذاتها التي يواجهها مؤيدو نظام الحماية اليمينيين: يريدون أن يعززوا تصوراً قومياً للعالم في وقت تكاملٍ عالمي غير مسبوق، ولكنهم غير قادرين على تقديم نقد جدي للرأسمالية، أو جلب الانتباه إلى نقائصها[30].

بنجامين باربر، أستاذ علوم سياسية في جامعة راتغرز، رسم في كتابه عام 1995 الجهاد مقابل عالم ماكدونالد (Jihad vs Mcworld) طريقاً ممكنة لمؤيدي «الواقعية»[31]. كما يوحي به العنوان، فإن رؤية باربر للعولمة قطبية: قوى الرأسمالية الأميركية التي تعمل على إحلال التجانس في مواجهة الحلفاء الرجعيين للثقافة المحلية والعداوات التقليدية. بالرغم من عنوانه المبتذل، فإن كتاب باربر يتحاشى تأييد أي من الجهات، ويقدم نقاشات مفيدة حول فراغ الرأسمالية العالمية التي تميز منظوره عن منظور فريدمان. يعبر باربر بالأخص عن شكوك جدية في قدرات الرأسمالية التبشيرية على تحقيق الديموقراطية، ويشير إلى أن منافع تحرير الاقتصاد لن تتوزع بصورة متكافئة في تلك المجتمعات التي تتحول إلى أسواق حرة. ولكن تفاصيل مخططة رهينة لإطاره الفكري المثير الذي يروي من خلاله قصته، وخاصة، مفهومه «للجهاد». ينتزع باربر كلمة لها دلالات خاصة في الإسلام، ويستخدمها ليصنف عدداً كبيراً من الاعتراضات على الرأسمالية العالمية: بالنسبة لباربر كلمة جهاد تدل على «صيغة عامة للمعارضة الأصولية للحداثة والتي يمكن أن نجدها في أغلب ديانات العالم»[32]. بالرغم من أنه يبدو مهتماً بالتفاصيل والفروقات الدقيقة في نقاط مختلفة من تحليله، يصهر باربر هنا مختلف أسباب وأشكال الإستياء في حركة «أصولية» واحدة، ومن ثم يعطيها اسماً يكرس تعذر الوصول إليها ومنافاتها للعقلانية (وخاصة عندما تقابل بالحداثة). إن الإرث الذي سيخلفه باربر لمؤيدي «الواقعية» الآخرين غير مقصود: نوع من الشعور بأن المعركة ضد الرأسمالية العالمية ليست مبنية على عدم العدالة الاقتصادية للأسواق الحرة وإلغاء الخدمات الحكومية، بل على الميول الأصولية التي تعارض الحداثة والتي تحددها الثقافة.

لقد اعتمدت الولايات المتحدة منذ نشأتها على مفاهيم ثقافية في رسم سياستها الخارجية وإضفاء الشرعية عليها. لقد استند تجريد المواطنين الأميركيين الأصليين من ملكيتهم على المفهوم الذي يعتبر طرقهم في الصيد والزراعة منافية للتقدم، ولا تستحق الأرض التي كانوا يشغلونها؛ في أربعينيات القرن التاسع عشر، شجعت المشاعر الأميركية حيال دونية العرق المكسيسكي التوسع الأميركي ثم حدّت من مداه؛ وأصحاب النظريات العرقية في التسعينيات من القرن التاسع عشر نصحوا الأميركيين بأن يستعدوا لحرب عرقية، حيث تنخرط مختلف الأنماط العرقية في العالم بصراع داروينى لتقرير مصير العالم[33]. بالرغم من أن هذه المفاهيم فقدت الكثير من قوة إقناعها في القرن العشرين، فإن الإغراء لوصف مستقبل العالم بتعابير عرقية لا يزال مستمراً. يجب ألّا نفاجأ إذاً، بأن المفكرين «الواقعيين» قد سارعوا باللجوء إلى الفروقات الثقافية (وهي كناية تستخدم للتلطيف بدلاً من الفروقات العرقية) ليصفوا حتمية الصراع بين القوميات، ولينصحوا بدفاع قوي للولايات المتحدة حتى بعد انهيار الإتحاد السوفياتي. منذ عام 1990، نشر خبراء مثل فؤاد عجمي وبرنارد لويس تقارير ملحة عن «المأزق العربي» أو أخطار «الإسلام السياسي»[34]؛ ولقد نظر أرون فريدبرغ وجاكوب هايلبرون نحو الصين بارتياب متزايد، ملقين الشكوك حول قدرتها على اعتناق الرأسمالية والديموقراطية[35]؛ وأوصى مخضرمون مثل هنري كيسنجر باعتماد الحذر بالتعاطي مع روسيا، متجاهلين تعهد شعبها الفقير بإحياء الشعار القديم لـ «الميول الامبراطورية الروسية القديمة»[36]. هذه المنظورات الأميركية المختلفة خلقت مشكلات واستياء في جميع أنحاء العالم كأشكال من التصلب الثقافي الذي يدعو إلى التخفيف من التبشير بالعولمة وإلى تقييم أميركي أكثر موضوعية للعالم.

الصحافي روبرت كابلن هو أحد مناصري وجهة النظر القائلة إن المنافسات الأثنية والدينية تهدد بجلب الفوضى إلى مناطق واسعة من العالم. في عام 1991 نشر كتاب كابلن «أشباح البلقان» الذي هو عبارة عن رواية لرحلاته في يوغوسلافيا وحولها، ولاقى ترحيباً كبيراً في الولايات المتحدة؛ إضافة إلى ذلك، أشار تفكك يوغوسلافيا اللاحق إلى أن نظرته المظلمة كانت فعلاً متبصرة، وأنه يجب على أصحاب القرار السياسي أن يراعوا هذه النظرة المتشائمة الجديدة عند صياغة أي حل (أو توضيب عدم اكتراثهم) لأزمة البلقان[37]. كلنتون، الذي شدد خطابه عام 1993

على «الأحقاد القديمة» التي منعت أي دور أميركي مجدٍ في المنطقة، توصل إلى خلاصات بعد قراءة «أشباح البلقان» ووقفت الولايات المتحدة وقفة المتفرج بينما كان الصربيون والكرواتيون يتقاسمون البوسنة، محققين بذلك التنبؤات المريعة في كتاب كابلن[38]. كابلن بنفسه، مع إقراره بأن تأثير كتابه المفترض على إدارة كلنتون كان «محبطاً»، تابع بتوليد تصورات بحصول كوارث مبنية على رحلات حول العالم. في عام 1994، كتب مقالة لمجلة أتلانتيك الشهرية (Atlantic Monthly) بعنوان «الفوضى القادمة»، أشار إلى أن الصراعات الأثنية في أفريقيا الغربية «تعطي مقدمة مناسبة عن القضايا التي ستواجه حضارتنا في وقت قريب والتي يسبب نقاشها مشاعر أليمة». مشيراً إلى أن هؤلاء الناس الذين لم يتأثروا «بالتنوير الغربي» قد يميلون «للشعور بالتحرر من خلال العنف»، ألمح كابلن وبطريقة غير قابلة للتفسير إلى أن مشكلات أفريقيا الغربية سوف تعم حتماً باقي العالم. يبدو أن كل ما يمكن للولايات المتحدة عمله هو أن تحضر نفسها لهذا التحدي لحضارتها، مثنية على كابلن في هذه الأثناء من أجل تحذيراته الحسنة التوقيت[39].

الرواية الأكثر كمالاً وتأثيراً لهذه «الواقعية» العرقية ـ الثقافية هي «صراع الحضارات» (1996)، لصامويل هانتنغتون، كتاب مميز كان يمكن أن يكتب (ويلاقي الترحيب) قبل مائة سنة في الولايات المتحدة. هانتنغتون يقسم العالم إلى ثماني (أو من الممكن تسع) «حضارات»، كل منها تغطي بقعة جغرافية معينة وتملك قيماً وأولويات معينة تعتبرها هامة. هذه «الحضارات» هي عبارة عن كنايات مقنعة لثقافات وأعراق: في مخطط هانتنغتون، سكان منطقة معينة من العالم سيشرّبون معايير وأهداف تلك «الحضارة» وسوف يبرهنون على أنّهم منيعون ضد محاولات الإقناع أو القسر من قبل حضارات أخرى. خلال الحرب الباردة، اقترح هانتنغتون، أن المواجهة المتوترة والطويلة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوڤياتي أخفت هذه الفروقات الحضارية؛ ولكن في التسعينات وبعدها، سوف تحدد هذه الفروقات العلاقات الدولية والوقائع الأساسية لأي سياسة خارجية معقولة[40].

بعد أن نظرنا إلى مقولة هانتنغتون وكيف استقبل كتابه، فمن الصعب معرفة دهشتنا الكبيرة المتوجبة بفكرة الكتاب أم بتقبله الظاهر في دوائر صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة. القراء المعجبون، أمثال كيسنجر وفوكوياما، أثنوا على «إحاطته

بتعقيدات السياسات العالمية المعاصرة» و«إطار فكري مثير»[41]. نظراً للإلى ادائح الكثيرة، يجب أن نحدد بعض نواقصه الواضحة. أولاً، إن تحديد هانتنغتون «للحضارة» هو ذاتي إلى حد كبير، مستنداً إلى سلسلة من التخمينات التاريخية والقراءات الخاطئة وبعض الاختراعات العرضية. مؤرخو البرازيل، مثلاً، قد يفكرون ملياً قبل تصنيفه في كيان يدعى «الحضارة اللاتينية الأميركية»؛ كثير من الدول الأوروبية، إضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا، قد تشكّك في صحّة تكامل وتجانس «الغرب» الذي يفترض أن تنتمي إليه. الأكثر وقعاً، أن هانتنغتون يرسم خارطته العرقية ـ الثقافية وكأن تحركات المجموعات السكانية الضخمة في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين لم تحصل أبداً. نظراً إلى عدد أفريقيي جزر الكاريبي الضخم في بريطانيا، أو مسلمي شمالي أفريقيا في فرنسا، أو الآسيويين (الجنوب الغربي) في الولايات المتحدة، هل من المنطقي أن نتكلم عن أوروبا أو أميركا الشمالية على أنها «غربية»؟ إذا كانت حركات النزوح هذه تمثل نماذج للحضارات المختلفة، فلماذا حصلت إذن[42]؟

هانتنغتون يتحاشى عامة هذه الأسئلة، أو يلجأ إلى تنبؤات مثيرة (وملهبة للمشاعر) عن حروب عرقية داخل هذه البلاد التي تحتوي مجموعات كبيرة من المهاجرين. وهذا يقود إلى التصريح الهادئ «بينما يطرح المسلمون المشكلة الحالية في أوروبا، يطرح المكسيكيون المشكلة في الولايات المتحدة». الحل هو ضمّ المخاوف العرقية إلى السياسة الداخلية والخارجية: يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لمحاربة مواطنيها اللاتينيين من أجل السيطرة على جنوب غرب الولايات المتحدة الذي تقطنه أكثرية لاتينية؛ ويجب على وزارتي الدفاع والخارجية أن تهيّئا القوات الأميركية «لصراع الحضارات» في الخارج، ممثلتين لتحذيرات هانتنغتون بأن «العلاقات بين مجموعات من حضارات مختلفة لن تكون أبداً وثيقة، ستكون فاترة عادياً، وعدائية في أغلب الأحيان»[43]. رؤية هانتغتون شديدة التشاؤم، وتدعو صانعي القرار السياسي الأميركيين بالتخلي عن تقويمهم المتفائل للمناخ العالمي طالما أنه لا يزال هناك متسع من الوقع لتحضير المواجهة. ثمة في أساس تفكيره الفرضية المثيرة للكآبة حول «تواجد الصراع في كل مكان» التي تحدد كل توقعات التفاعل الاجتماعي:

الكراهية هي شعور إنساني. من أجل تحديد الذات والحفز على العمل، يحتاج الناس إلى أعداء: المتنافسون في التجارة، المتبارون في الإنجازات، الأخصام في السياسة؛ لا يثقون بالطبع بهؤلاء الذين يختلفون عنهم ولديهم القدرة على إيذائهم، ويعتبرونهم مصدراً للحظر عليهم. يولد حل صراع معيّن واختفاء عدو واحد قوى ذاتية واجتماعية، وسياسية تسبب في قيام صراعات جديدة[44].

من مهازل القدر أنّ الكراهية هي الميزة الإنسانية الوحيدة التي يحاول هانتغنتون إعطاءها بعداً عالمياً في تحليله؛ في جميع إقراراته بالفروقات الحضارية، يعتمد تفسيره على المفهوم القائل إنّ الكائنات الحية تميل بلا استثناء إلى كره بعضها البعض. كما هو متوقع إذاً، فإن تنبؤات هانتنغتون المتعلقة بالقرن الحادي والعشرين لا تشبه على الاطلاق تنبؤات مؤيدي العولمة، وتوصياته بإعادة رسم السياسة الخارجية الأميركية هي عميقة ومتطرفة.

إن بروز مجموعات أكثر هستيرية من الأفكار «الواقعية» في الولايات المتحدة، مبنية على مفاهيم الفروقات الثقافية وصراع الحضارات، هو رد فعل غاضب ومعاكس على عولمة المحللين المتفائلين مثل فريدمان، وعلى التعاون الدولي المشهور لإدارة كلنتون. إحدى النتائج الأكثر غرابة «للواقعية» الجديدة هي أنها تضع مزاعم غير مألوفة عن حرب حضارية مقبلة إلى جانب هجمات دقيقة ومثيرة للأعصاب على العولمة. مقالة هانتنغتون «القوة العظمى المتوحدة» التي نُشِرت في مجلة القضايا الخارجية (Foreign Affairs) عام 1999، شنت هجوماً كاسحاً على سياسة الولايات المتحدة الخارجية في التسعينات. يزعم المقال أن «الولايات المتحدة وجدت نفسها وحيدة، مع شريك واحد أو قلة من الشركاء، في مواجهة باقي دول وشعوب العالم». هاجم هانتنغتون بحدة وصراحة غير متوقعتين في مجلات السياسة الخارجية الأميركية، الولايات المتحدة لمحاولتها:

فرض القوانين الأميركية خارج حدودها على مجتمعات أخرى؛ تقويم الدول تبعاً لالتزامها بالمعايير الأميركية في مجالات حقوق الإنسان، المخدرات، الإرهاب، انتشار الأسلحة النووية، انتشار الصواريخ الباليستية، والآن الحرية الدينية؛ فرض العقوبات على الدول التي لا تتقيد بالمعايير الأميركية في هذه المجالات؛ ترويج مصالح الشركات الأميركية تحت شعارات التبادل التجاري الحر والأسواق المفتوحة؛ رسم سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

لخدمة مصالح هذه الشركات؛ التدخل في النزاعات المحلية حيث ليس لها مصالح خاصة مباشرة؛ إكراه الدول الأخرى على اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية تفيد المصالح الاقتصادية الأميركية؛ ترويج بيع الأسلحة الأميركية في الخارج في الوقت الذي تحاول فيه منع مبيعات مماثلة من قبل الدول الأخرى، الإزاحة القسرية للأمين العام للأمم المتحدة والإملاء بتعيين خليفته؛ توسيع الحلف الأطلسي ليشمل مبدئياً بولندا، هنغاريا والجمهورية التشيكية فقط؛ القيام بأعمال عسكرية ضد العراق والإبقاء على العقوبات القاسية بحق النظام العراقي؛ وتصنيف بعض الدول كـ «دول مارقة» وإقصائهما عن المنظمات العالمية لرفضهما الخضوع للرغبات الأميركية[45].

يعطي هذا الهجوم غير الاعتيادي فكرة واضحة عن خيبة أمل عدد كبير من محللي السياسة الخارجية الأميركية في خطابات ودوافع الولايات المتحدة في التسعينات. ولكن البديل المقلق، «صراع الحضارات»، لا يقترح طرقاً أفضل لرؤية العالم أو توجيه السياسة الأميركية. الانتقاد الأكثر وضوحاً «للعولمة» ـ أن منافعها تتراكم في قطاع ضيق من المجتمع، وأنها تحرم عدداً أكبر من الناس من حقوقهم بدلاً من تقوية إمكاناتهم ـ هو غالباً غير متواجد في ساحة النقاش، مخلفاً تقسيماً منحرفاً يشمل «مثاليي» السوق الحرة و«الواقعيين» الذين يتملكهم «رهاب الأجانب». بما أن أياً من الجانبين لا يلعب دوره بطريقة مقنعة، يحقق كل منهما ضربات سهلة ضد الآخر: مؤيدو العولمة يسخرون من اعتماد الإثارة في صراع الحضارات، بينما يشير «الواقعيون» إلى زيف إدعاءات السوق الحرة وإمكاناتها المحدودة[46]. مع كل ذلك، فإن انتقادات أكثر إقناعاً وتوازناً للسياسة الخارجية الأميركية تبقى محجوبة عن محور الواقعية والمثالية، ويستمر المعلقون الأميركيون باتباع أسلوب ضيق ومربك في نقاشاتهم.

«القانع، الغني، واللامبالي»: «الخبراء» الأميركيون ومحيطهم

في تتبعنا لبعض النقاشات والمشاحنات المتعلقة بتحليل سياسة أميركا الخارجية، يجب أن نلاحظ بعض الافتراضات والمنظورات الهامة المشتركة التي تؤثر على المعلقين من جميع الألوان. في المقام الأول، يتفق المحللون الأميركيون عامة على الطبيعة التبشيرية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وحتى وإن كانوا يشككون

بفعالية هذه المهام على الصعيد التطبيقي. تصرّ حقيقة من التاريخ الأميركي على أنّ الولايات المتحدة كانت المبشرة بالمسيحية، الحرية والديموقراطية لعالم فقير، وكانت تعمل دائماً بدافع من الإيثار الغيري وليس من المصلحة الخاصة. بالرغم من أن السجل التاريخي لا يدعم هذا التفسير الرومانسي، يجب ألّا نستخف بتأثير هذه الفكرة في الحياة السياسية الأميركية، وحتى بالتوصيات الهادئة لبعض الخبراء. أن نصرف النظر عن مؤيدي «المهمة الأميركية» على أنهم مزيفون أو متوهمون يعني الإنسحاب من أهم نقاش حول تاريخ العلاقات الخارجية الأميركية وغايتها.

إذا أعرنا اهتماماً شديداً للاعتقاد الواسع الانتشار بالمهمة الأميركية، يمكن لنا أن نرى بوضوح السياق الغريب الذي تتفاعل فيه تصورات المثاليين والواقعيين بالنسبة للسياسة الخارجية. كتاب هنري كيسنجر «الديبلوماسية» (1994) مفيد في هذا الشأن. في عمله السياسي والأكاديمي، انتمى كيسنجر إلى «الواقعية» في القضايا الدولية: «ستتنافس الدول القومية على السلطة والنفوذ، وستحتوي أو تتحدى بعضها البعض من خلال التحالفات والمواجهات». في «الديبلوماسية»، وهو نوع من كتب التدريس في العلاقات العامة، يقدم كيسنجر بعناية ثيودور روزفلت وَوودرو ويلسون كممثلين عن مدرستي الواقعية والمثالية في السياسة الخارجية الأميركية؛ مناصرين للسياسة التوسعية والمهمة الغيرية الإنسانية، كما كانت الحال. في فصل بعنوان «المفصلة»، يشير كيسنجر إلى أن الحكومات الأميركية المتتالية في القرن العشرين قد انتقلت من رؤية إلى الأخرى، ولكن كلاهما أميركي وقيّم حقيقةً. إضافة إلى ذلك، حتى أن أي مثالي (كما يصف كيسنجر نفسه) سوف يعجب بأهداف وودرو ويلسون، ويحاول بلوغها في أي وقت ممكن: «يجب أن نسعى إلى تحقيق المثل العليا الأميركية بالتجميع المتأني للنجاحات الجزئية»، كما يعبر عن ذلك كيسنجر. وهكذا فإن مزيجه الواقعي يضفي على المصلحة الخاصة والسياسة التوسعية بعداً أخلاقياً، الشعور بأن الولايات المتحدة ستتصرف دوماً بأكثر من السخاء إذا كان باقي العالم يستحق هذه المعاملة[47].

تهتم المناظرات حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية عادة بحجم المثالية الأميركية أكثر من وجود أي حوافز تبشيرية: المهمة الأميركية هي أمر مسلم به. لا يقوم «واقعيون» مثل ريتشارد هاس وهنري كيسنجر بأي سعي جدي للتشكيك بنوايا الولايات المتحدة الطيبة، ولكن للتشكيك فقط بامتلاك الحكومة الأميركية للموارد

الكافية لتحقيق هذه النوايا في الخارج. طرح صامويل هانتنغتون فكرة أكثر راديكالية تقول إنّ بقية دول العالم غير مؤهلة لتقدير الهبة الأميركية، ولكن تصويره للرفض الحضاري شديد التطرف لدرجة أن قليلاً من الأميركيين سيعمدون لاختبار قيمهم في وجه هذه النسبية المفترضة. «المثاليون»، في الوقت الحاضر، هم أولئك الذين يؤمنون بأن الولايات المتحدة تملك قدراً كافياً من القوة والقدرة على الإقناع لتجعل العالم على صورتها. حتماً، هؤلاء المعلقون ـ مثل جيفري غارتن أو توماس فريدمان ـ يتحمسّون للرأسمالية العالمية، التي كانت مرادفة في أذهان صانعي القرار السياسي الأميركي لحقوق الإنسان، تحسين مستوى المعيشة، والديموقراطية.

ما ينقص في كل ذلك هو إنهماك جوهري في «المثالية» الأميركية، وتقييم أساسي للمسار والأسس المنطقية للسياسة الأميركية. القبول الأعمى لوودرو ويلسون كرمز للغيرية الأميركية يشكل نقطة انطلاق جيدة لعملية التقييم هذه: وخاصة ارتباك ويلسون الكارثي بين المهمة الأميركية وخير العالم[48]. أحد طروحات هذا الكتاب كان علاقة الولايات المتحدة الإنفصامية مع الأمم المتحدة، وفهم لانتشار التفكير التبشيري الأميركي قد يلقي ضوءاً على فهم هذه العلاقة. السياسيون الأميركيون يظهرون مداورة مواقف مساندة ورافضة للأمم المتحدة لأنهم ينظرون إلى الولايات المتحدة ليس فقط كبلد عضو، ولكن كقوة موازية أو منافسة من أجل الخير: قوة عالمية مكرسة لتحسين أوضاع العالم، عاملة بدافع من الإيثار الغيري أكثر من المصلحة الخاصة. بهذا المعنى تعتقد الولايات المتحدة أنها الأمم المتحدة، ويمكن فهم إنزعاجها عندما يصدر مجلس الأمن أو الجمعية العامة قرارات تفضح هذا الافتراض الخاطئ. تظهر الأمم المتحدة، بمجرد وجودها كمنظمة لعدة دول، مغالطة النظر إلى الولايات المتحدة كقوة تعددية و«كوسيط عالمي نزيه»؛ وهكذا فإن الحكومات الأميركية ردت بقسوة، مكتفية بإبقاء الأمم المتحدة في وضع هامشي إن لم يكن محتضراً. في كل هذه الأثناء، قدم الخبراء الأميركيون السلاح الفكري الضروري للدفاع عن هدف الغيرية الأميركية: حتى عندما تختار الولايات المتحدة البقاء خارج صراع معيّن، فإن عدالة قضيتها ـ وحقها في التدخل في صراعات مستقبلية ـ مضمونان.

السياق الآخر لفهم الخبراء الأميركيين أكثر واقعية ولكن ليس أقل أهمية. من دون أي استثناءات عملياً، تنتقل الأصوات الرئيسية في خبرة السياسة الخارجية بين

الأكاديميا والمؤسسات الحكومية وعالم الشركات المساهمة، والذين يتمتعوا بحياة متشابهة ومليئة بالامتيازات لا تمثل حياة المواطن الأميركي العادي، فضلاً عن مواطني دول أقل ثراءً وقوةً. يمكن العودة إلى بعض هذه الشخصيات التي قُدِمَتْ سابقاً كأمثلة عن هذا المسار المهني. فرانسيس فوكوياما هو أستاذ في جامعة جورج واشنطن في مدينة واشنطن، ولقد أجرى أبحاثاً لمؤسسة راند (RAND comporation) الممولة من قبل الحكومة في عدة مناسبات، وخدم في إدارة ريغان وبوش. ريتشارد هاس عمل في مؤسسات أبحاث (مؤسسة بروكينجز، مجلس العلاقات الخارجية) وكان مستشاراً خاصاً للرئيس بوش. هنري كيسنجر ترك منصبه الأكاديمي ليعمل لأجل ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، قبل أن يعود إلى الأكاديميا وإلى متابعة مهن مشابهة في حقل النشر والإستشارة. جيفري غارتن عمل في وال ستريت لمدة ثلاثة عشر عاماً في حقل الاستثمار المصرفي وسرقة الموظفين من الشركات المنافسة (corporate raiding)، خدم في إدارة كلنتون في التسعينات، وفي النهاية أصبح عميد كلية الإدارة في جامعة يال (Yale). صامويل هانتنغتون ترك جامعة هارفرد في السبعينات ليعمل في إدارة الرئيس كارتر، قبل أن يعود إلى كامبريدج، ماساتشوستس، ليدير مؤسسة جون أولين للأبحاث الاستراتيجية[49].

روايات الإنجازات المهنية هذه تبرهن أن الأكاديميا، المؤسسات الحكومية والشركات المساهمة الأميركية مرتبطة بباب دوار ـ كل محلل رئيسي، تقريباً، للسياسة الخارجية الأميركية كان (أو هو حالياً) على جدول رواتب الحكومة، إما في البيت الأبيض أو وزارة الخارجية، أو في مؤسسة أبحاث ممولة من قبل الحكومة. بالرغم من أنه يمكن القول إنّ هذه الخبرة في مواقع السلطة قد أغنت عمل المعلقين المتنوعين، فإن الانتقال السهل من ممارسة المهام الحكومية إلى تحليل أعمال الحكومة يشير إلى تضارب جدي في المصالح[50]. إذا كانت المناصب الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية مرتبطة بمراكز في داخل الحكومة الأميركية، هل من المحتمل أن يجازف تلامذة السياسة الخارجية الأحداث (وحتى المتمكنين) بمستقبلهم المهني بالتشكيك بصحة افتراضات «الخبراء» الأساسية؟ المنظور المحايد ظاهرياً لأحد أساتذة الجامعة قد يقنع حتى الحكومة الأميركية أنها أصغت إلى انتقاد هادئ وجدي لمجرد توظيفها شخصية كمادلين أولبرايت، التي كانت تدرس

العلاقات الدولية في جامعة جورج تاون. لذلك قد تبدو العلاقة القريبة بين الأكاديميا ومراكز صنع القرار السياسي طبيعية ومناسبة للمسؤولين الحكوميين، مع النتائج البائسة التي تسمح فقط لقلة من أصحاب الامتياز في المجتمع الأميركي بالتكلم في ما بينهم عن اتجاه سياسة الولايات المتحدة الخارجية[51].

يجدر أيضاً أن نتذكر أن «الخبراء» يتمعتون بالمستوى المعيشي الذي يميزهم عن غالبية المواطنين الأميركيين، ولا يحمل أي وجه شبه لمستوى معيشة غالبية شعوب العالم. هذا له صلة بالموضوع خاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار أن تصورات خبراء السياسة الخارجية لها دائماً نتيجة فرعية على الصعيد المحلي: سوف يزيد على الأرجح ترويج الأسواق الحرة في الخارج، على سبيل المثال، من ثراء هؤلاء الأميركيين الميسورين الذين حالفهم الحظ في سنوات كلنتون. ولكن الأمر المفاجئ، هو قلة الحرج والقلق اللذين يترافقان مع إقرار الخبراء العرضي بامتيازاتهم. بدا على فريد زكريا، رئيس تحرير القضايا الخارجية، قليل من التوتر أثناء مقابلة أجراها معه محرر في جريدة النيويورك تايمز عام 1999، تحدث فيها عن امتيازاته المعيشية ورؤيته عن الحياة.

> [زكريا] محرر زاوية خاصة عن النبيذ في مجلة سليت (Slate) الإلكترونية، أنيق الكلام والمظهر، يتحلى بطريقة أميركية في التقارب وعنده حلم أميركي. قال زكريا «المهاجر داخلي يريد أن يذهب إلى أحد أرصفة الموانئ في شمال شرق الولايات المتحدة ويبحر في ملابس مريحة».

زكريا، من طبقة المجتمع العليا، استفاض في الحديث ليعترف بشعوره بالغربة من «الهند الهندية، الأكثر أصالة»، في التسعينات، مفضلاً نوعاً ما هند الستينات والسبعينات «المتأنجلزة» (Anglicized) التي ترعرع فيها. لحسن الحظ، هذا الإنسلاخ عن الهند الحديثة لم يحل دون تقدمه في دوائر صنع القرار السياسي الأميركي، ولقد استرسلت النيويورك تايمز بإعطاء تكهنات ترجح اختيار زكريا في وقت قريب لحملة الجمهوريين الرئاسية كمستشار في القضايا الخارجية[52].

إن اعتبار توماس فريدمان لطريقة عيشه المريحة كطريقة عالمية لأمر نرجسي ومضحك. عندما قبل فريدمان دعوة النيويورك تايمز لكتابة عمود «القضايا الخارجية» عام 1994، أصبح أول كاتب في الستين سنة من تاريخ العمود يتمركز داخل

الولايات المتحدة بدلاً من الخارج[53]. بالرغم من أن فريدمان قام برحلات عديدة، فإن الأدلة من كتابه الليكسس وشجرة الزيتون تشير إلى أنه قلما غامر خارج «ثقافة الماريوت» (Marriott culture)، معتمداً في أكثر الأوقات على مشورة نخبة العولمة ومنظورها[54]. فريدمان قلما يعتذر عن ذلك: في صفحة الشكر والإهداء من كتابه، يشكر فريدمان أصحاب مصارف الاستثمار، أساتذة كليات إدارة الأعمال، علماء الاقتصاد، مديري شركات الاستثمار القصير الأمد، فريد زكريا، وحتى فريق كلنتون في وزارة المال روبرت روبن ولورنس سومّرز. يلقي إهداؤه الضوء أيضاً على كون أكثر الفصول في كتابه تبدو وكأنها دعاية مباشرة للعولمة وكبار مؤيديها:

> سوف يلاحظ القارئ أنني استشهدت كثيراً بمصدرين. الأول هو مجلة الأيكونوميست (Economist)، التي كانت حتى الآن سباقة وسباقة جداً لباقي المؤسسات الإعلامية في فهم أخبار العولمة ونشرها. الثاني هو إعلانات من جادة ماديسون (Madison Avenue). لسبب أو لآخر يبدو أن كتاب الصفحات الإعلانية يتمتعون بعمق نظر هائل في مجال العولمة، وإني لم أتردد في مقاربة عملهم[55].

هناك سذاجة لذيذة المذاق حول ذلك: إن تقدير فريدمان الرائع «العمق النظر الهائل» للأشخاص الذين يحاولون تسويق العولمة لا يضاهيه إلّا قبوله السريع لحملاتهم الدعائية. مرة ثانية، يمكن القول إن لائحة علاقات فريدمان الطويلة تعطيه منظوراً من الداخل عن التغيير الاقتصادي والسياسة الخارجية؛ ولكن تقارب هذه العلاقات يضعف قوة أي تحليل نقدي، محيلاً مواضيع أبحاث فريدمان إلى أصدقائه وبالعكس[56].

من الصعب قراءة فريدمان من غير الشعور بأنه يؤمن بحماس برؤيته للعالم؛ وأنه وكثير من المعلقين في السياسة الخارجية يشكون من قصر نظر شخصي ومهني لم تؤثر فيه زيارة لمعمل سيارات ياباني، أو فنجان قهوة في مقهى (إنترنت) أردني[57]. يسعد فريدمان التباهي بسيارة الليكسس خاصته، أو رواية أخبار رحلاته في التزلج على الثلج، لأنه يبدو غير مدرك أن هذا الواقع يبعد كل البعد عن الظروف الحالية والتوقعات المستقبلية لغالبية سكان العالم[58]. يواصل مؤيدو العولمة أمثال فريدمان بالنصح بإصلاح اقتصادي عن طريق الأسواق الحرة حتى بعد حالات التفكك في آسيا، روسيا والبرازيل عام 8/1997. يعتقد «الواقعيون» أمثال ريتشارد هاس

وصامويل هانتنغتون، بالمقابل، أنه باستطاعة الولايات المتحدة أن تختار ارتباطاتها مع باقي دول العالم بتعقل، وحماية نفسها من الفوضى العامة التي تسببها النزاعات الأثنية والكراهية المستشرية. بشكل عام، تتأرجح دراسة السياسة الخارجية الأميركية بين الشعور بالاكتفاء الذاتي واللامبالاة، مدعومة بثراء وامتيازات «الخبراء». ستانلي هوفمان جلب الانتباه لهذه الظاهرة:

> نحن نعيش في عالم حيث اللامبالاة بما يحصل في «دول بعيدة لا نعرف عنها شيئاً» قد تؤدي بسهولة ـ من خلال العدوى، من خلال الرسالة التي يبعث بها التراخي الأخلاقي إلى مثيري الشغب والحكام المستبدين، والمطهرين العرقيين في كل مكان ـ ليس إلى معركة الخير والشر كما تخوفنا خلال الحرب الباردة ولكن إلى تصاعد مستمر في الإخلال بالنظام العام والوحشية التي ستصل، عاجلاً أم آجلاً، إلى شواطئ القانعين، الأغنياء، واللامبالين[59].

بالرغم من أن هوفمان يأمل بوضوح أن يتغلب صانعو القرار السياسي والمحللون الأميركيون على اكتفائهم الذاتي ولامبالاتهم، فإن الاستعراض المختصر الذي قدمناه يشير إلى أنه من غير المتوقع حصول أي تحول حقيقي في السياسة الأميركية من قبل مجموعة «الخبراء» الحاليين وبيئتهم المريحة.

المنظورات

كما رأينا، انتقل كثير من الأكاديميين ومحللي السياسة الخارجية إلى المؤسسات الحكومية في أوقات مختلفة من سيرتهم المهنية ويجب أن نكون محترسين لألّا نفرق كثيراً بين صانعي القرار السياسي والمحللين السياسيين في الولايات المتحدة. يؤدي هذين الدورين عامة أشخاص من الخلفية نفسها، تلقوا تدريباً متشابهاً وعاشوا في المناطق نفسها وفي الظروف نفسها. في هذا القسم الأخير، على أي حال، أود ليس فقط أن أشير إلى الطرق التي يفكر ويعمل فيها رجال السياسة في العاصمة واشنطن (أعضاء الكونغرس والرئيس ومستشاروه أيضاً)، بل أن أوسع النطاق ليشمل الإعلام والرأي العام فيما يتعدى واشنطن والمنطقة التي تحيط بها. مع أن هذه مواضيع دراسة متنوعة وشديدة التعقيد، أود (مع المجازفة بالتعميم) على الأقل أن أعطي فكرة عن مساهمتها بتشكيل السياسة الخارجية، وتأثيرها عليها.

رجال السياسة

الواقع الرئيسي للحياة السياسية الأميركية هو المال. بالرغم من أن الولايات المتحدة تفاخر بطول عمر مؤسساتها الديموقراطية وبحيويتها، فلقد تم اختطاف الانتخابات الفدرالية ـ رئيس الجمهورية والكونغرس ـ من جراء الحاجة إلى جمع أموال طائلة من هبات الأفراد والشركات الكبرى ومكافأة الواهبين[60]. في الانتخابات الرئاسية لعام 1996، أنفق بل كلنتون ومنافسه بوب دول أكثر من 40 مليون دولار على حملاتهما الانتخابية، ضامنين واجباتهم الإلزامية تجاه مموليهما وينتظر منهما أن يفيا بها عند تولي الرئاسة[61]. بالنسبة لبل كلنتون، كان بعض هذه الإلتزامات لواهبين أجانب، بما في ذلك رجال أعمال من الصين وأندونيسيا، مما روج الفكرة القائلة إن الرئيس قد عَرَضَ سياسة الولايات المتحدة الخارجية للبيع. ادعى أخصام كلنتون السياسيون مراراً أن سياسة إدارته ـ وخاصة سعيها للتعامل الاقتصادي مع الصين ـ كانت مرتبطة بقبوله بأموال من مصادر خارجية لتمويل حملته الانتخابية، ولقد كافح كلنتون مع نائب رئيسه آل غور طويلاً لدحض هذه التهمة[62].

بالرغم من أن قضية النفوذ الأجنبي من خلال تمويل حملات الانتخاب الفدرالية هامة، فإن تأثير المال الضار على الحياة السياسية الأميركية لا ينحصر فقط في إشكالية عام 1996[63]. لقد أُجبر مرشحا انتخابات الرئاسة والكونغرس في العقود الأخيرة على جمع مبالغ ضخمة من المال ليكون لهما فرصة في انتخابات «ديموقراطية»، آملين أن يشتروا إعلانات ويقيموا مهرجانات واحتفالات سياسية ليوصلوا رسالتهم للناخبين. وهكذا، فإن كل رجل سياسة في واشنطن تقريباً يدين بالفضل لإحدى مجموعات «المصالح الخاصة»، وسيخدم هذه المصالح بعد الانتخابات متوقعاً أن يجمع كمية أكبر من الأموال في الحملة القادمة لإعادة انتخابه. تختلف المصالح الخاصة نوعاً ما ولكنها تتمحور جوهرياً حول حاجات الشركات الكبرى وأولوياتها. بالرغم من أن بعض المصالح القومية والأيديولوجية ـ مجموعات الضغط المساندة لإسرائيل مثلاً ـ لديها قوة ضخمة للتأثير في الانتخابات (وخاصة انتخابات الكونغرس)، فإن اللاعبين الرئيسيين في تمويل الحملات الانتخابية هي الشركات الكبرى. أغلب جداول أعمال هذه الشركات محلية بالتأكيد، ولكن مع توسع الأسواق العالمية أصبح للكثير منها مصالح في السياسة الخارجية. شركتا بوينغ

ولوكهيد مارتن، كما يُتَوقع، هما من كبار المساهمين، ومن الواضح أن أموالهما تقنع ممثليهما في الكونغرس بالنظر بعين العطف على الإنفاق العسكري. الشركات الأميركية الكبرى التي لديها أعمال ضخمة في الخارج ـ مثلاً، صناعات النفط، التعدين والفاكهة ـ نجحت خاصة بتركيز اهتمام الكونغرس والرئيس على مصالحها الخارجية، مقنعة الحكومة الأميركية بأن تدير أذناً صماء عندما تتعرض مصالح الشركات للخطر من جراء انتقادات لتعاملها مع بعض الأنظمة الديكتاتورية[64].

ربما كان أهم مصدر لتمويل الحملات الانتخابية في عهد كلنتون هو قطاع الخدمات المالية. تعرضت سياسة كلنتون الخارجية بحق للإنتقاد على أنها تعمل من خلال ردود الفعل وبصورة غير متسقة، ولكن إخلاصه لتصدير السياسات النيوليبرالية عبر العالم لم يعرف التردد. بالرغم من أن كلنتون ومسؤولي إدارته كانوا يؤمنون بالنيوليبرالية إلى حد كبير، فإن العلاقة بين وال ستريت والحزب الديموقراطي كانت مضمونة بواسطة الهبات المالية[65]. الشركات المصرفية. المصارف الاستثمارية وشركات التأمين سكبت الأموال في خزائن الحزب الديموقراطي، والحزب الديموقراطي نفذ الجانب المتعلق به من الصفقة: لم يعمدوا فقط إلى إلغاء التشريعات المحلية التي تعيق دمج الشركات المساهمة والضغط على الحكومات الأجنبية لفتح اقتصادها للشركات الأميركية؛ بل لقد سمحوا لأحد قادة وال ستريت ـ روبرت روبن ـ أن يشرف على التغييرات شخصياً[66]. تجدر الإشارة إلى أنه رغم كون نفوذ المصارف والمؤسسات المالية ظاهرة قديمة في تاريخ الولايات المتحدة، فإن الديموقراطيين الجدد بقيادة كلنتون قد أزالوا أي شك من قبل الحزب الديموقراطي السابق ذي الميول اليسارية حيال المصالح الأكثر ثراءً في الولايات المتحدة. بينما كان عدد من الديموقراطيين القدامى يتباكى على تسلم روبن وأصدقائه الأثرياء لحزبهم، بدا الإنفلات الداخلي مضموناً: المنافس الديموقراطي الوحيد لخليفة كلنتون المكرس، آل غور، في انتخابات سنة 2000 كان بل برادلي، الذي تدبر جمع مبلغ أكبر من المبلغ الذي جمعه منافسه من وال ستريت لحملته الانتخابية[67]. يشير وَعْد المؤسسات المالية بمبالغ أكبر من الأموال إلى أن أيّاً من الحزبين الرئيسيين لن ينفصل عن التوافق النيوليبرالي، وهكذا فإنه من غير المحتمل أن يلقى تقدم العولمة المتواصل أي مقاومة تذكر من داخل دوائر واشنطن السياسية. في هذه الأثناء، تقدمت عملية

إصلاح تمويل الحملات الانتخابية بخطى مترددة وغير واثقة، مع عدم رغبة أي من الحزبيين الرئيسيين بإبعاد نفسه عن مموّليه[68].

بالإضافة إلى المال، فإن العلاقة بين الرئيس والكونغرس لها تأثير هام على تشكيل السياسة الخارجية. عملاً بالدستور الأميركي، يجب على الكونغرس أن يلعب دوراً هاماً في صناعة القرار السياسي الأميركي، ويعتمد الرئيس على موافقة الكونغرس بشأن أي مبادرة هامة في السياسة الخارجية[69]. ولكن على صعيد التطبيق، كان تدخل الكونغرس في القضايا الخارجية متقطعاً. باستثناء أولئك السياسيين المرتبطين بشركات تعمل في الحقل العسكري أو بعض المجموعات التي لها مصالح خاصة، فإن أغلب أعضاء الكونغرس يركزون اهتمامهم على القضايا المحلية ويسلمون للرئيس أمر السياسة الخارجية[70]. كانت لهذا التوجّه نتائج غير مرضية منذ نهاية الحرب الباردة: لقد سارع الرئيس إلى الدخول في أوضاع عسكرية من دون أي نقاش أو موافقة من قبل الكونغرس، واتخذ الكونغرس مواقف مشككة وعدائية ضد مؤسسات واتفاقات دولية تتطلب مساندة السلطة التشريعية. في عام 1999، بادر كلنتون إلى قصف يوغوسلافيا وكوسوفو بالرغم من تحفظات الكونغرس العميقة حول شرعية العمل الأميركي وأهدافه؛ لاحقاً في تلك السنة، رفض الكونغرس اتفاقية حظر التجارب الشاملة، المعدة لحظر التجارب النووية ولوقف سباق تسلح عالمي جديد. إن تهميش الكونغرس فعلياً في أوقات الحرب يساهم مباشرة بارتيابه حيال الإتفاقات الدولية التي قد تدعم السلام: لقد عزل الرؤساء (وخاصة كلنتون) الكونغرس عن عملية أخذ القرار حول التدخل الخارجي، وأظهروا بعد ذلك إندهاشاً في ردود فعلهم عندما أبدى الكونغرس ارتيابه، لِنَقُل، حيال اتفاقية حظر التجارب النووية أو تمويل الأمم المتحدة[71].

بما أن أعضاء الكونغرس ينتخبون من قبل مقترعين في مناطق محددة في الولايات المتحدة، من السهل الاستنتاج أن تركيزهم هو على القضايا المحلية، أو أن مقاربتهم للسياسة الخارجية هي إنعزالية انعكاساً لذلك. في الواقع، من الأفضل لنا أن نفكر بالكونغرس كمتبنٍ لما كان يدعى «العولمة المستقلة»: وهي الفكرة التي تقول إن الولايات المتحدة تستطيع ويجب أن تتنقل بين العولمة والمصلحة الخاصة، وفقاً لتقييمها الذاتي لمصالحها الفضلى[72]. لقد صاغ رجال السياسة الأميركيون اعتراضهم

على اتفاقية حظر التجارب على أساس مسؤولية الولايات المتحدة الخاصة وحتى الفريدة في إنقاذ باقي العالم:

> لا نريد أن ترسم دول المجتمع الدولي سياسة الدفاع الوطني للولايات المتحدة. إن أهدافها ليست أهدافنا. نحن لدينا واجب إلزامي، كقادة العالم الحر أن نضمن أن قوة ردعنا النووية آمنة ويمكن الاعتماد عليها. وهذا ليس واجبها. قد نحتاج للقيام بأعمال لا يمكن لها أن يأمل القيام بها، بما فيها التجارب النووية لنضمن سلامة مخزوننا من الأسلحة النووية وفعاليتها. ليس عليها أن تقلق لهذا الشأن كما هو الحال بالنسبة لنا[73].

بينما يتفهم بيل كلنتون وحكومته تردد «العالم الحر» بتقديم هذه التنازلات لسياسة أميركا الخارجية، هناك عدد كبير من أعضاء الكونغرس جدي وصادق في اعتقاده أن لدى الولايات المتحدة مهمة استثنائية لحماية نفسها والدول الأخرى، وأنه من الأفضل أن تحدد الولايات المتحدة بمفردها المسؤوليات والواجبات المرتبطة بهذه المهمة.

يمكن القول إن الكونغرس يعمل عن بعد في تشكيل السياسة الخارجية، ولذلك فإن تلك التصورات «المسيانية» لدور الولايات المتحدة في إنقاذ العالم يعتمد على العزلة عن إملاءات ونتائج السلوك الأميركي في الخارج. وفقاً لهذا النهج في التفكير، فإن الفكرة التي تقول إن الولايات المتحدة تقود حقا «العالم الحر»، أو تستجيب لمسؤولية خاصة لإشاعة السلم والعدالة خارج حدودها، يمكن الأخذ بها فقط إذا أشحنا بنظرنا بعيداً عن النتائج الكارثية لسياسة الولايات المتحدة في كوسوفو، العراق، رواندا، ومناطق أخرى. من دواعي السخرية أن نذكر إذاً أن هؤلاء المسؤولين في إدارة كلنتون الذين كان لهم خبرة مباشرة بنتائج قراراتهم يعتنقون هذه اللغة التبشيرية ذاتها. إضافة إلى ذلك، إن الفكرة التي تقول إنه من الممكن الجمع بين الاهتمام التبشيري وبراغماتية أكثر واقعية أصبحت نوعاً من شارة فخر في واشنطن، وخاصة للديموقراطيين. يكمن وراء كل ذلك الإفتراضات نفسها حول «الواقعية» و«المثالية» التي رأيناها في السابق، والمحاولة نفسها لمزج «ويلسونية» بعيدة عن الأنانية مع «صلابة» تيدي روزفلت، ولتجاهل الواقع أنه لا يمكن لأي من الرئيسين أن يغزو بلداً آخر أو يسيطر على حكومات أخرى من غير قصاص.

في مقابلة مع النيويورك تايمز عام 1995، اعترف أنطوني لايك، مستشار كلنتون للأمن القومي «بنوع من الدافع التبشيري» في توجيهاته للسياسة الخارجية. تلقي سيرته المهنية الشك على نجاح أي من مهامه الغيرية (Altruistic Mission): خَدَمَ لايك في السفارة الأميركية في فيتنام في منتصف الستينات، وكان مساعداً لهنري كيسنجر خلال القصف السري لكمبوديا ولاوس في أوائل السبعينات. بالرغم من أنه استقال في النهاية (ومن دون أي ضجة) بسبب توسيع كيسنجر لرقعة الحرب في الهند الصينية، لا يوجد أي دليل على غيريته في مشورته لكلنتون: تصادفت ولاية لايك مع التدخل الكارثي في الصومال والتذبذب الأميركي حول البوسنة والإبادة الجماعية في رواندا. وصف لايك في مقابلة النيويورك تايمز حياته المهنية وآرائه على أنها «نيوويلسونية براغماتية»، وهذا وصف مربك ولكن بالرغم من ذلك يعبر عن أمل لايك في أن يكون قد مزج «الواقعية» مع «المثالية». لقد صاغ لايك مع بعض الأعضاء في إدارة كلنتون آراءه حول دور الولايات المتحدة في العالم مع فكرة صلبة عمّا هو ممكن وما هو بغير ممكن. ردَّ «المثالي البراغماتي» على تهمة التدخل بطريقة غير عادلة أو التزم موقف المتفرج بقوله إنّ الولايات المتحدة قامت بكل ما في وسعها. إذا كان المناخ السياسي لبلد آخر قد تأثر بصورة سلبية من جراء التدخل الأميركي، أو أن مئات أو آلاف الأشخاص قد قتلوا لعدم توفر المساندة الدولية، فإن الولايات المتحدة أكثر ميلاً لأن تقبل هذه الخسارات كأمر «واقعي» من أن تتساءل عن دورها في التسبب بها[74].

بعد أخذنا بعين الاعتبار دوافع وسيكولوجية صانعي القرار السياسي الأميركي، يجب أن نتذكر عند ذلك أنهم قد طوروا طريقة معقدة للتخلص من النتائج المروعة لسياسة الولايات المتحدة الأميركية وحتى لوصف أنفسهم «بالمثاليين» أو «الويلسونيين» (بالرغم من قناعاتهم البراغماتية) عند قيامهم بذلك. قدم جورج ستفانوبولوس، أحد مساعدي كلنتون، في مساهمته برسم شخصية لايك (زميله السابق) للنيويورك تايمز رؤية ثاقبة لهذه العقلية:

> أفضل طريقة لقول ذلك هو أنه أخلاقي من غير أن يكون واعظاً أخلاقياً.
> هناك عبارة لكامو (Camus)، ربما تقول إنه لا يمكننا التوقف عن قتل الأطفال

ولكن يمكننا أن نحد من عدد القتلى الأطفال. لقد دهشت دائماً أن يكون أنطوني لايك قد استلهم هذه الرسالة. هو أخلاقي وواقعي إلى حد بعيد في الوقت نفسه.

إن تحديد المثال البراغماتي واضح إذن: هي أو هو يدرك منذ البداية أن الأطفال يجب أن يقتلوا، ويحاول فقط أن يحد من عدد الضحايا نوعاً ما. بالرغم عن أن الولايات المتحدة أظهرت قدرتها على التدخل بطريقة حاسمة حول العالم، فلقد استلهم البراغماتيون المثاليون الفكرة التي تقول إن المدى الذي تبلغه الولايات المتحدة محدود؛ ومن الممكن أنّها تعتقد بضرورة «قتل الأطفال»، إذا أردنا أن نحافظ على نظرة «شديدة الواقعية» عن العالم[75].

بالطبع، غالباً ما يصبح صانعوا القرار السياسي منتسبين إلى وجهات نظر وفلسفات، قد تبدو الأساس الراسخ لإدراكهم وأفكارهم. كانت مادلين أولبرايت مثلاً، مولعة بتمييز نفسها عن باقي موظفي وزارة الخارجية بالتشديد على إيمانها بالتدخل الأخلاقي: «إطاري الفكري هو ميونخ. إطار أغلب زملائي الفكري هو فييتنام»[76]. ولكن النمط الاعتيادي، هو أن تخفت هذه المزاعم الجارفة في وجه «الواقعية» التي تتبعناها حتى الآن؛ أو للتعبير عن ذلك بلغة أولبرايت، لقد هدف المسؤولون الأميركيون إلى مزج «المبادئ البراغماتية»[77]. ما هو ملفت للنظر بشكل خاص في السياق الأميركي هو أن صانعي القرار السياسي لا يزالوا يصرون على أنهم يتصرفون بطرق مراعية للأخلاق والمبادئ حتى عندما يقرون بتأثيرات البراغماتية المخففة. أولئك الذين هم أقرب إلى مراكز القوة قد يعانون بشكل أكثر حدة من هذا الوهم: ديك موريس، مستشار رئيسي لبل كلنتون، وصف الرئيس الأميركي عام 1996 بـ «بالبابا المدني العالمي» (secular, global pope)، وهو منظور يشير إلى أن موريس أمضى القسم الأكبر من وقته في دوائر صنع القرار السياسي الأميركي وليس مع الناس العاديين في العالم[78]. بالرغم من أنه يمكننا بوضوح أن نتتبع تناقضاتها وتقلباتها الفكرية والأخلاقية، يجب أن نشير إلى أن «البراغماتية المثالية لا تزال الإطار الفكري النموذجي لصانعي القرار السياسي الأميركي ومجمل آرائهم؛ وأن هذا الإطار الفكري أثبت متانته ومناعته القوية ضد الوقائع الكريهة التي خلقها خارج الولايات المتحدة[79].

الإعلام

كما أن الحياة السياسية الأميركية قد أصبحت خاضعة لسيطرة المال بصورة متزايدة، فإن الإعلام الأميركي هو الآن مدمج كلياً ضمن إطار الربح والملكية التجارية. الصحف ومحطات التلفزة ملزمة برفع مداخيلها إلى الحد الأقصى، والإعلانات الدعائية التي تعتمد عليها تتطلب اعتماد سياسة متحفظة والتعاطي بحذر مع المواضيع الشائكة. إضافة إلى ذلك، إن دمج وسائل الإعلام مع مختلف الشركات الترفيهية خلق نوعاً من الرصف غير المريح بين مؤسسات إخبارية جدية وكيانات سريعة الزوال (مع أنها شديدة الغنى): الـ ABC، إحدى أكبر شبكات التلفزة الأميركية، تملكها شركة ديزني الآن؛ Fox، شبكة أخرى، هي جزء من News International، وهي شركة عملاقة في عالم الترفيه والإعلام وتتألف من استديو للأفلام ومن شركات رياضية بالإضافة إلى صحف وأقنية تلفزة إخبارية؛ CNN، التي قد تُعتبر مصدر الأخبار الأميركي الأكثر شيوعاً بالنسبة للمشاهدين في دول العالم، هي جزء من شركة Warner، التي اندمجت مؤخراً مع عملاق الانترنت AOL, america on - line. إن جبابرة الشركات المساهمة الجديدة يميلون إلى بيع الأخبار وكأنها أي سلعة أخرى. هذا حتماً يولد نتائجاً، ليس فقط من ناحية التخفيف من أهمية بعض القضايا الحساسة بالنسبة لقطاع الأعمال، ولكن من ناحية التقديم الأحمق والسطحي لبعض القضايا السياسية الدقيقة والمعقدة في الداخل وفي الخارج(80).

التلفزة الرسمية، التي أنشئت في السبعينات كدرع واقٍ ضد تحويل الإعلام إلى شركات تجارية كبرى، كافحت مطولاً حيال تردد الحكومة بتقديم التمويل، واستسلمت تدريجياً للشركات الكبرى التواقة لتسديد العجز، مقابل إعلانات دعائية وعدم تعريضها للتدقيق من قبل الجمهور. في نهاية القرن، أصبح الراديو والتلفزة الرسمي مشبعاً بالإعلانات التجارية للشركات الممولة، وفقد محتوى ونبرة الإعلام الرسمي الكثير من قوته النافذة. بالرغم من أن بعض المنظمات الصغيرة استمرت بتقديم الأخبار من منظور أكثر تقدمية، فإن غالبية الأميركيين لا تزال ترجع إلى الشبكات التجارية الرئيسية (أو الإعلام الرسمي الممول من قبل الشركات التجارية) لسماع النشرات الإخبارية(81).

بالإضافة إلى جدول أعمال الشركات الكبرى، فإن المؤسسات الإخبارية في

الولايات المتحدة تعتمد أيضاً على الوصول إلى المؤسسات الحكومية، وعرضياً، إلى مراقبين حكوميين للحصول على روايتها الإخبارية. مع أن الصحافة حرة إسمياً أن تكتب أي شيء حول السياسة الخارجية الأميركية، في الواقع يشكل المراسلون الأجانب كادراً يسافر ويعمل إلى جانب المسؤولين الحكوميين. بقدر ما يكون الصحافيون متجاوبين، يسمح لهم بالوصول إلى الرئيس ومستشاريه، وهذه صفقة قد تقدم للمراسل مناسبةً حصرية، مع أنها تقضي على قدرته على الكتابة بطريقة نقدية حولها. الوضع هو أكثر كارثية خلال النزاعات المسلحة: أثناء حرب الخليج، كانت جميع التقارير الإخبارية في الولايات المتحدة (ودول غربية أخرى) تخضع للمراقبة العسكرية، وكان المراسلون يجبرون على العمل ضمن مجموعات الحدّ من انتقاداتهم للحرب، أو المؤسسة العسكرية[82]. في كوسوفو، كانت عمليات الحلف الأطلسي تقدم بعناية إلى الصحافيين، مع فريق من مسؤولي العلاقات العامة دائم الحضور في مقر قيادة الحلف الأطلسي في بروكسل لتجميل أي أخطاء حمقاء (كقصف السفارة الصينية) أو «أضرار جانبية» (قصف طوابير اللاجئين). مكّن التقدم التكنولوجي القادة الأميركيين من أن يقدموا حربهم لوسائل الإعلام من مسافة آمنة، ناقلين صور القصف والدمار بواسطة السلايدز (Slides)، الكومبيوترات النقالة وأشرطة الفيديو التي تزيد من نقاوتها ودقتها. بعد أن أسمنته وليمة المعلومات المعلبة، أصبح الإعلام الأميركي غير متحرك وأحد مستهلكي بيانات وزارة الدفاع الإخبارية بدلاً من أن يكون جامعاً للأخبار[83].

عندما يهتم الإعلام بقصة معيّنة، فإن بإمكان ضغوطات الوقت والشعور بالحاجة إلى تسوية بعض التفاصيل المعقدة أن تخلق تقارير غامضة ومضللة. النمط الإعتيادي لتورط الإعلام مترسخ: يتتبع المراسلون القصة بطريقة مكثفة في بدايتها، جاعلين منها خبراً هاماً ودافعين بها إلى مقدمة الأخبار؛ بعد ذلك يتخلى المحررون والمنتجون بسرعة عن القصة، حتى ولو أنها تستمر في التطور والتحول بعيداً عن أنظار العالم. التغطية التلفزيونية للتدخل في الصومال هي خير مثل على ذلك: قدم المراسلون الأميركيون الصوماليين كشعب يائس، متضور من الجوع بحاجة لإنقاذ أميركي؛ عندما وصلت القوات الأميركية، تركز الاهتمام بشكل خاص على مساعي الإنقاذ أكثر منه على استراتيجيتهم الطويلة المدى. بتشديده فقط على معاناتهم، جرد تقديم الإعلام

الأولي الصوماليين من أي عمل سياسي وصورهم في أذهان الكثير من الأميركيين كأبرياء معوزين سيظهرون كل الامتنان لاحقاً. عندما عادت الصومال إلى احتلال عناوين الأخبار الرئيسية بعد سنة تقريباً، لم يتمكن الأميركيون من فهم الانتقال من الإمتنان إلى الرفض (المصحوب بالعنف): الحملة الإعلامية الأولية ثبتت الصوماليين في إطار معيّن، ولقد أهمل المحررون بشدة الوضع المتغير في الوقت الذي بدأ فيه «جنود حفظ السلام الأميركيون حربهم ضد محمد عيديد»[84].

أود أن أقدم مثلين للتدليل على بعض تلك النقاط حول دور الإعلام في رسم السياسة الخارجية. المثل الأول هو مقال طويل من مجلة تايم (التي هي جزء من الامبراطورية AOL - Time - Warner، بالإضافة إلى CNN) يعطي لمحة شخصية عن مادلين أولبرايت ودورها في أزمة كوسوفو. كان القصد من عنوان المقال ـ «حرب مادلين» ـ إظهار مصلحة أولبرايت الخاصة في حملتها ضد ميلوسوفيتش. كاتب المقال والتر إيساكسون (محرر في التايم) يكثر التبجيل بأولبرايت لدرجة أن كلماتها النثرية تصبح كلماته، ويردد موقف إدارة كلنتون حول كوسوفو مثل الببغاء:

> وهكذا فإن الحرب في كوسوفو، ورؤية أولبرايت الثانية حيالها، أصبحت أكثر من مجرد نزاع إقليمي آخر. لقد أصبحت نقطة الإنطلاق في المناظرة حول ما إذا كان يتوجب على أميركا أن تلعب دوراً جديداً في العالم، دور الأمة التي لا يستغنى عنها في تأكيد أخلاقيتها ومصلحتها في تأمين الاستقرار، توقيف المجرمين ومنع الأعمال الوحشية[85].

بالطبع، المشاعر هي مشاعر أولبرايت، كذلك بعض اللغة المستعملة («الدولة التي لا يستغنى عنها»). ولكن إيساكسون يمحو الخط بينه وبين موضوع بحثه، فيتبنى رؤية أولبرايت وحتى مخاوفها. في إحدى الفقرات المثيرة للمتعة، يراقب أيساكسون بإعجاب بينما تحاول أولبرايت تهميش كوفي أنان والأمم المتحدة في رسم سياسة كوسوفو.

> كان الأهم نداءان لأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان. كانت هناك مشكلة محتملة على وشك الحصول: أنان الذي بقي في موقع المتفرج، كان يقترح تعيين فريق من المفاوضين للتعامل مع بلغراد. كان يُعتمد على أنان منذ البداية في مساندة موقف الحلف الأطلسي، ولقد كان ذلك موضوع تقدير أولبرايت. ولكن آخر ما كانت تريده أولبرايت هو الحث على بعض التسويات من قبل

مجموعة من الديبلوماسيين الذين تكرّسهم الأمم المتحدة. قالت أولبرايت: «كوفي، نحن لا نريد مفاوضين يرتعون في أرجاء المكان».

لم يجد أيساكسون «الناقد» أي صعوبة في رؤية كوفي أنان كمشكلة أخرى يجب التعامل معها، أو مشاركة خوف أولبرايت من أن الأمم المتحدة قد تساوم مع بلغراد بطريقة قد تضعف موقع الحلف الأطلسي. في محاولته لفهم منظور أولبرايت، أيساكسون يتبناه فعلياً ويتحاشى بهذه الطريقة الأسئلة الأكثر وضوحاً حول حملة الحلف الأطلسي.

إضافة إلى قبول أيساكسون الجوهري بالتبرير الذاتي من قبل أولبرايت، فإن مقاله يشجع القراء بلباقة على التعاطف مع موضوعه لناحية التصميم والعرض. الصور منتقاة بعناية لتبرز مزايا أولبرايت (الجذابة) المتنوعة: تبسط يدها لتحيي مبتسمة الجنود الأميركيين؛ ترسم ابتسامة خاطفة على وجهها في أحد الاجتماعات بينما ينظر الجنرال ويسلي كلارك، قائد قوات الحلف الأطلسي، بإعجاب؛ تخدم نفسها بجلب وقعة طعام من كافيتيريا في قاعدة جوية أميركية، وتتهيأ لمشاركة الجنود في تناول الطعام؛ وتنظر بانتباه كلي فيما يكلم أحد الجنود صاروخاً «ضخماً» (ويربت عليه بطريقة مطمئنة). تبدو الصور وكأنها تخص إعلاناً دعائياً لأولبرايت؛ جزء من حملة منظمة بعناية لتستهوي الجمهور. في أعلى كل صفحة، ليحافظ على اهتمام القارئ العادي على الأرجح، طبع محرروا مجلة التايم أرقاماً ووقائع: رقم 6: «عدد اللغات التي تفهمها»؛ رقم 4؛ «عدد المرات التي تلقت فيها جائزة 'مدرس السنة' في جامعة جورج تاون». كما يتوقع، جميع الإحصاءات هي لصالح أولبرايت: 500 000 يعود إلى عدد الأميال التي قطعتها بالطائرة منذ توليها منصب وزيرة الخارجية، بدلاً من عدد الذين قتلوا في رواندا بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض وألغت إمكانية أي رد دولي على الإبادة الجماعية. إن تأثير هذا المونتاج الفني المتوقع هو لجعلنا نشعر أكثر قرباً من أولبرايت إدارة كلنتون، ونرى فيهما ضخامة وروعة التمثال وإنسانية الإنسان. عندما يظهر بل كلنتون في النهاية، فهو «يسترخي في مكتبه الطائر مرتدياً كنزة من صوف الشتلاند، من دون شك مستعداً ليسكب لنا بعض المشروب وهو يشرح لنا كيف أن قصف كوسوفو «يخدم مصالحنا كما يخدم قيمنا».

يقدم مقال مجلة التايم أدلة كافية عن محاذير الإقتراب الوثيق من موضوع

بحثنا: عندما تسافر برفقة رئيس البلاد أو وزير الخارجية، هناك دائماً إغراء لالتقاط صورة لهما وهما يسترخيان في مقعد الطائرة، أو يشاركان الجنود تناول وقعات الطعام، أو لكتابة مقال يظهر الجانب المرهف الحس لأحد مسؤولي الحكومة. عندما يتواجد الصحافيون ورجال السياسة في نفس المكان، تبدأ مصالحهم بالانصهار، وتغيب المنظورات النقدية كما رأينا، يميل المسؤولون في الحكومة الأميركية إلى رواية قصص متفائلة عن تطابق المصالح والقيم الأميركية، ويميل الصحافيون إلى تصديقها. توماس فريدمان، محرر عمود «القضايا الخارجية» لجريدة النيويورك تايمز، يقدم عن غير قصد مثلاً عن عدم فعالية الإعلام وعن تقييمه لذاته في الفصل النهائي من كتاب الليكسس وشجرة الزيتون. ينتقي فريدمان حادثة منفردة من زيارة أولبرايت إلى رواندا عام 1996، مناسبة تصوير لموظفي وزارة الخارجية في مطار كيغالي، ويفيض بالكلام عن معانيها:

> كمراسل في هذه الرحلة، لم أعتقد أن لي مكاناً في هذه الصورة، وهكذا وقفت جانباً وشاهدت فريق العمل الرواندي يشاهد جلسة التقاط الصور الأميركية. كانت نظرة الروانديين متسائلة بعض الشيء، لم أستطع سوى التساؤل عما كان يدور بخلودهم حول هذا المشهد، الذي كان يمثل أميركا في أفضل حالاتها: روح المجتمع، انصهار الحضارات، الرغبة في مساعدة أغراب معوزين في أماكن بعيدة، الحرية والفرصة لكل فرد أن يصعد بجهوده إلى أعلى المراتب، والأهم، مفهوم مواطنية مبني على الولاء لفكرة وليس لقبيلة. كصورة، لقد مثلت كل شيء لم تكنه رواندا. رواند خلصت للتو من حرب قبلية مجنونة - الروانديون الهوتو ضد الروانديون التوتسي - قتل فيها مليون شخص، بعضهم قتل بوحشية بالسواطير. رواندا كانت كلها شجر زيتون ولكن من دون ليكسس، بلد كلها جذور متشابكة تخنق بعضها البعض من غير أغصان مزهرة[86].

بالرغم من أن فريدمان لا يظهر في الصورة، فإن منظوره محدود بالتأكيد: المارة الروانديون، المنغمسون في كراهيتهم القبلية من دون شك، لا يمكنهم فهم بعثة أميركية تمثل «كل شيء لم تكنه رواندا». هناك عجرفة وعدم إحساس غير اعتيادي في هذه الملاحظات، مقرونة بتقبل مغتبط «لرغبة الأميركيين بمساعدة غرباء معوزين في أمكنة بعيدة»، وهي رغبة تبدو كلياً في غير موضعها، نظراً للاستجابة الأميركية للإبادة

الجماعية. هل من المحتمل أن الفريق الرواندي يتأمل السخرية المتمثلة بوصول الأميركيين متأخرين ثمانية عشر شهراً؟ أم أنه يتأمل مظاهر الأهمية والعظمة البادية على هذه البعثة، ويعبر بتهكم عن الاهتمام الأميركي المفاجئ ببلده؟ كان بإمكان فريدمان أن يسألهم؛ ولكن بدلاً من ذلك يضع أفكاره الخاصة في رؤوسهم، مؤكداً رواية «المهمة الأميركية» ولو أن الأدلة التي تدعم وجودها يجب أن تذكر أن فريدمان نال «جائزة بوليستر» (Pulitzer Price) للمراسلة العالمية في مناسبتين، وهو المعلق الرئيسي على السياسة الخارجية الأميركية لأهم صحيفة في الولايات المتحدة[87].

الرأي العام

قبل أن نعطي صورة عامة حول الرأي العام في أميركا، قد يكون من المناسب أن نشير إلى أنه من الصعب إعطاء صورة واضحة وقياساً دقيقاً في هذا المجال. المجموعات السكنية في الولايات المتحدة شديدة التنوع، مع علاقات متوترة وعلاقات متجانسة حسب الخطوط العرقية والطبقية والمناطقية. إن كثرة المهاجرة في التاريخ الأميركي حملت الكثير من الأميركيين إلى الحفاظ على اهتمام نشيط في باقي أنحاء العالم، ولكن حدة هذا الاهتمام ومجال تركيزه يختلفان كثيراً. في هذا القسم الأخير سوف أذكر بعض المساهمات الرئيسية لعامة الشعب في مناظرات السياسة الخارجية، وأوزان الصورة العامة لشعور شعبي لامبال أو رجعي مع نموذج حديث وأكثر نجاحاً للمشاركة الشعبية[88].

لم تعزّز موارد الولايات المتحدة الطبيعية، حجمها وموقعها تقليدياً فكرة المهمة الأميركية في باقي العالم فحسب، بل أيضاً الشعور بأن الولايات المتحدة قادرة على التخلي بنجاح عن التعاطي في السياسة الخارجية والبقاء في حالة جيدة بمفردها. لقد ساعدت مادلين أولبرايت على تلخيص هذين الدافعين التوأمين ـ الرسالة والانعزال ـ في مقابلة عام 1998:

> الأميركيون سعيدو الحظ بصورة لا تصدق لأن يكونوا بين محيطين وأن يكون لهم جاران صديقان. في أسفاري العديدة حيث يردد الرئيس هذه العبارة كثيراً، غالباً ما أتخيل كيف تكون الأحوال عند التعرض للغزو من قبل نابليون أو هتلر. لقد خلق هذا الأمر إطاراً فكرياً

مختلفاً عند عدد كبير من شعوب العالم. لم يتعرض الأميركيون للغزو أو الإحتلال أبداً. أقول ذلك لأني لم أولد في الولايات المتحدة: هذا يجعل الأميركيين يشعرون أنهم محصنون بطريقة لا يمكن أن تشعر بها الدول الأخرى[89].

ينبع من هذه الحصانة شعور بأن الولايات المتحدة تستطيع أن تختار متى، أين وكيف تتدخل مع العالم الخارجي؛ وهذا مصدر للخطاب التبشيري وللإنعزال، حسب الأحداث الخارجية والأولويات الأميركية.

الفكرة أن الولايات المتحدة قادرة بسهولة على عزل نفسها من العالم الخارجي، وعلى العيش بسلام وازدهار مع ذلك، تميل إلى تعزيز المفهوم أن أي عمل في الخارج يجب أن يكون مبنياً على الغيرية. بالرغم من أن الولايات المتحدة مرتبطة بشكل وثيق (وبصورة مناسبة) في أذهان الكثيرين بانتشار الرأسمالية العالمية، فقد قدمت هذه الظاهرة كهدية للعالم، قوة للتقدم الحضاري والتطور الاجتماعي. أولئك الذين هم أقل تفاؤلاً حيال قدرة باقي العالم على تقبل هذه الأفكار يميلون إلى التركيز على المهمة الأميركية المحلية: لقد استقطب بات بيوكانان وآخرون عدداً كبيراً من الأتباع لوجهة النظر التي تدعو الأميركيين إلى العمل على إرضاء النزعات الغيرية داخل حدود الولايات المتحدة. وهكذا فإن عامة الشعب مدعوة إما لتكوين صورة إيجابية عن باقي العالم ـ الدول الأخرى التي تستحق العروض الأميركية وستنقاد بسهولة إليها ـ وقطع الأمل من ذلك، أو أن تعتبر العامة، الولايات المتحدة في كلتا الحالتين كقوة سخية، حتى وإن لم تكن مهتمة في القضايا العالمية، وهي واثقة من مكانتها في العالم وسعيدة بمساعدة الدول الأخرى إذا كانت راغبة[90].

لئن كان هذا يعطينا فكرة عن المناخ الأيديولوجي الذي يعيش فيه الأميركيون، فإن الإعلام يلعب دوراً حاسماً في توجيه انتباه عامة الشعب نحو مناطق وأوضاع معينة. إن مستوى الوعي الشعبي لدول أو قضايا عالمية معينة متدنٍ مبدئياً؛ الإعلام يؤكِّد إذا وفرة من المعلومات عن الوضع الذي هو قيد التداول، ويعرض القضايا للشعب بصورة مبسطة. هذا يخلق عادة القاعدة للتأييد الشعبي، ويعمل الرئيس طبقاً لذلك. الحلقة تبدأ وتنتهي مع الحكومة: وزارة الخارجية والرئيس يصوغان عادة

المعلومات المنقولة بواسطة الإعلام، والتي ترتد عائدة من قبل عامة الشعب وتعكس نفسها في استطلاعات الرأي العام المدبرة من قبل الحكومة لتبرير بعض الأعمال الحاسمة. في العراق، في ذاك الوقت، كانت وزارة الخارجية مستفيضة في نشراتها الصحفية عن جرائم صدّام؛ في ما خص رواندا، من الناحية الثانية، أصدر المسؤولون في وزارة الخارجية تصريحات حذرة ومراوغة بقدر ما استطاعوا، مترددين في تسمية أسماء أو إلقاء اللوم على أي جهة خشية أن يطالب الشعب الأميركي بوقف الإبادة الجماعية. رغم أنه يجب أن نكون حذرين من إعطاء صورة أن الأميركيين ممتنعون كلياً عن المعلومات التي تشرف عليها الحكومة، فإن دينامية تأثير الدولة على إدراك الشعب للقضايا الخارجية هي حجر زاوية في السياسة الأميركية[91].

يعطينا قصف يوغوسلافيا عام 1999 فكرة عن كيفية عمل الرأي العام. لقد عرضنا في الفصل الأسبق الوقائع خلف التورط الأميركي في كوسوفو، ولكن يمكننا تلخيص الصعوبات الأساسية في كسب التأييد الشعبي لعمل الحلف الأطلسي على النحو التالي: كان من الصعب تصوير ميلوسوفيتش كحاكم مستبد بما أنه تم الاعتراف به من قبل الولايات المتحدة كقوة للاستقرار والسلام في مباحثات دايتون عام 1995؛ كان من الصعب الدفاع عن تورط أميركي بعدما أرست إدارة كلنتون سابقة بعدم التدخل في البوسنة وخاصة في رواندا، منتحبة جانباً حتى أثناء المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان التي جعلت تلك التي حصلت في كوسوفو تبدو صغيرة؛ كان من الصعب إلقاء اللوم كلياً على ميلوسوفيتش لما حصل في الأسابيع الأولى من الحرب لأن الترحيل لعب دوراً في تسريع النزوح الجماعي، كان من الصعب المحافظة على حماسة الرأي العام بعدما دخلت الحرب شهرها الثالث، بالرغم من التوقعات الأميركية الأولية بأن القصف سيؤدي إلى نتائج سريعة.

وما كان بعض الأميركيين ليحتاجوا إلى الحث للتخلي عن النقاش كلياً. كما قال أحد العاملين في المتاجر الكبرى للـ نيويورك تايمز، «لا أحب أن أشغل بالي بقضايا العالم. أنا أشعر أكثر بالسعادة إذا حصرت اهتمامي بنفسي». كان الأكثر شيوعاً هو الشعور بحصول التطهير العرقي، ومساندة المساعي الأميركية المفترضة للرد عليه. أخبر أحد مزارعي التفاح من نيوهامشر مجلة التايم أنه بالرغم من مخاطر التدخل، «تطهير القرى، قتل الرجال وجعل النساء والأطفال لاجئين - يبدو أن ذلك شيء

رهيب للسماح لأي كان أن يفلت من غير عقاب». تحت تأثير حملة إعلامية تصور العائلات المهجرة في كوسوفو، ولاستخدام حكومتهم خطاباً حماسياً عن القيم والمسؤوليات الأميركية، تجاهل الكثير من الأميركيين أنّ ميلوسوفيتش كان «يطهّر» القرى من دون عقاب قبل اتفاقية دايتون؛ وأن مشكلة اللاجئين في كوسوفو كبر حجمها بصورة هائلة فقط بعد بدء قصف الحلف الأطلسي[92].

ربما كان العنصر الأكثر غرابة في ردة الفعل العامة في تصفية كوسوفو هو الطريقة التي غابت فيها هذه القضية عن الصحف والبرامج المتلفزة بعد أسابيع قليلة من بدء القصف. بالرغم من أن الجموح العرَضي لأسلحة الحلف الأطلسي كان يتصدر أخبار الصحف، فإن جولة القصف اليومية أصبحت بسرعة عملاً روتينياً[93]. أجرت جريدة النيويورك تايمز في فترات زمنية مختلفة أثناء حملة القصف على كوسوفو، مقابلات مع مجموعة من سكان وايت بلاينز، من ضواحي نيويورك، أظهرت إجاباتهم فيها بوضوح نفاد صبرهم ليس فقط من الصربيين ولكن من القضية برمتها، وخاصة بوجود شعور بقدرة الولايات المتحدة على قتل ميلوسوفيتش إذا حاولت ذلك فعلياً. دافيد غامونز، فنان، عبر عن هذا الواقع بدقة:

> لقد توقفت عن مشاهدة التلفزة... الحرب لا تزال مشتعلة: أنا أعلم ذلك؛ ولكن اقتلوا هذا الرجل فحسب وضعوا نهاية لهذه الحرب. لقد حصل ما فيه الكفاية. هي أخبار تتكرر وتتكرر إلى ما لا نهاية وما هو الجديد في ذلك[94]؟

بالرغم من أن هذا التوق لحل نهائي لمشكلة ميلوسوفيتش لم يتفوه به الكثيرون، فإن مشاعر مماثلة حول الإنزعاج المستمر من صدّام حسين تشير إلى أن الرأي العام الأميركي غير مزود بالمعلومات الكافية وبالتالي غير مجهز للتعامل مع عدد كبير من مشكلات السياسة الخارجية المعقدة وطويلة الأمد[95]. بالرغم من تدمير الولايات المتحدة السريع للعراق عام 1991، حصل جورج بوش على نسبة عالية من التأييد (ولو عابرة) في استطلاعات الرأي العام، لكن الضرب المتواصل والروتيني للصربيين أنتج لامبالاة و«نفاذاً» للصبر عند الشعب الأميركي: أقل من 50%، وفقاً للاستطلاعات التي أجريت في نهاية الحرب، شاطروا مباهاة كلنتون بـ «نصر لعالم أكثر أماناً ولقيمنا الديموقراطية ولأميركا أكثر قوة»[96].

لقد رسمت حتى الآن صورة متشائمة عن استطلاعات الرأي العام الأميركية، موحياً بسهولة التلاعب بنتائج التأييد الشعبي للأعمال الخارجية من قبل الحكومة

والإعلام؛ أو بأن الشكوك تساور عامة الشعب حيال الأعمال الأميركية فقط من خلال مزيج من إنعزالية أنانية وفسحة انتباه قصيرة. أود أن أصل إلى خلاصة أكثر تفاؤلاً بالإقرار أن الكثير من الأميركيين، بالرغم من روايات الحكومة وإعلام متملق، لا يزالون قادرين على التفكير بطريقة ناقدة في السياسة الخارجية، وعلى تبيان التناقضات وعدم الاتساق في الرواية الرسمية للأحداث. أحد سكان نيويورك أعرب عن شكوكه في الأيام الأولى من حملة القصف الجوي على كوسوفو حول المنطق في الدور الأميركي:

> أنا لا أعتقد أنه يجب أن نقف وقفة المتفرج. ولكن لقد حصلت انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان في كل مكان ـ التيبيت، رواندا، ساحة تيانانمن. يقولون إننا بحاجة لأوروبا مستقلة من أجل أمننا القومي، ولكنني غير واثق لماذا لا تكون أفريقيا مستقرة أو آسيا مستقرة بالأهمية نفسها[97].

ينظر رجال السياسة الأميركيون إلى الأميركيين الذين يظهرون اعتراضات مماثلة على أنهم سذج أو هواة، غير مدركين تعقيدات الوضع الذي يتولون الحكم عليه. كما عبرت عن ذلك مادلين أولبرايت، عندما سئلت لماذا تتدخل الولايات المتحدة في كوسوفو ولا تتدخل في رواندا، قائلة: «لا أعتقد أنه يمكن تنظيم جدول حسابي بسيط في هذا الشأن». لكن في الحقيقة، تحاول الولايات المتحدة دائماً على وجه التقريب أن تكسب تأييداً شعبياً في الأوضاع الخارجية بعرض جدول حسابي بسيط، ولدى عدد كبير من الأميركيين الإدراك الكافي ليشير إلى الهوة بين الخطابات المبسطة والواقع المعقد[98].

نجحت إدارة كلنتون في خوض الحرب في كوسوفو من دون خسارة كبيرة في الرأي العام، ولكن الخوف من أن يفقد الشعب اهتمامه بالحرب، أو أن يشكك بأبعادها وشرعيتها، يبدو مبرراً إذا نظرنا إلى ردة الفعل الشعبية المتضاربة حيال نصر الحلف الأطلسي. إلى جانب صفوف الأميركيين الذين لا يهتمون بما يجري في الخارج، أو يتجمعون بصورة آلية حول العلم حيال أي نزاع خارجي، هناك عدد كبير من المواطنين العاديين الذين يحرصون على تقييم دوافع حكومتهم ومنطق سياساتها المعلنة. ربما أفضل مثل على ذلك أثناء إدارة كلنتون حصل في شباط/فيفريه 1998، بينما كانت الحكومة الأميركية تهيء الإعلام والشعب لجولة جديدة من القصف في العراق. لقد أدرك فريق كلنتون للسياسة الخارجية عن حقّ أن الشعب ـ الذي يدرك

آثار العقوبات الأميركية على المدنيين العراقيين، ولكنه يشك بتأثيرها على صدّام ـ كان غير مقتنعاً إلى الحاجة لمزيد من الأعمال العسكرية العقابية، وهكذا فقد أُرسِل المسؤولون الكبار في الإدارة إلى مناطق مختلفة لحشد التأييد. نظراً لحماسة إدارة كلنتون للروايات الإعلامية والتعابير الشعبية الضيقة والعولمة، كان الحدث الذي تمخض عن حملة العلاقات العامة هذه برنامج خاص لمدة ساعة على قناة الـ CNN: «مبارزة مع العراق»: اجتماع حوار إعلامي عالمي عقد في كولومبس، أوهايو، وقدم من بين المحاورين مادلين أولبرايت ووليم كوهن ومستشار الأمن القومي ساندي برغر. كان الجمهور يتألف من ستة آلاف شخص من السكان المحليين، جمعوا في قاعة رياضية لكرة السلة في جامعة ولاية أوهايو، يضاف إليهم مشاهدون ومتصلون بالهاتف من الولايات المتحدة وباقي العالم. وضعت الإدارة الأميركية ثقتها في ممثليها النجوميين، نظراً للحاجة إلى تسليم رسالة إيجابية للمشككين الأميركيين ـ ولقد وعد الحدث بجمهور تلفازي واسع ونظرات غيرة من باقي شبكات التلفزة، تحسد الـ CNN على تغطيتها الحصرية[99].

لقد تميز الاجتماع منذ اللحظات الأولى لافتتاحه وحتى الختام باحتجاجات صاخبة من قبل بعض المتظاهرين من الموجودين، وأيضاً بطرح أسئلة عديدة من سكان أوهايو الذين أحرجوا فريق كلنتون وأوضحوا سياسته الخاطئة. لقد هيأ السؤال الأول الجو للأسئلة الثانية: «الإدارة الأميركية تملك القوة والوسائل لمهاجمة الدولة العراقية، ولكن هل تملك الحق الأخلاقي لمهاجمة الشعب العراقي؟» حتى نصوص الإجتماع تظهر الرعب المتزايد في أصوات «الخبراء» وتفاجؤهم وانزعاجهم لتجرؤ هؤلاء «المواطنين العاديين» على تحدي مسؤولي واشنطن. كما يتوقع، كانت إجاباتهم مضطربة:

س: أنا طبيب في غرفة الطوارئ هنا في كولومبس. سؤالي هو التالي، لقد عبرت هذه الإدارة عن مخاوف حيال تهديد العراق لجيرانها، ولكن لا يبدو أن أحد هؤلاء الجيران مهدد بالخطر. لم يطلبوا المساعدة، وفي الواقع، لقد صرحوا علانية أنهم ضد قصف العراق (هتافات) ـ إضافة إلى ذلك، لقد عارض المجتمع الدولي عمليات القصف. إذا لم يطلب أحد مساعدتنا، كيف يمكنكم تبرير أعمال أميركية عدائية إضافية في المنطقة؟ (تصفيق وصراخ).

أولبرايت: من الواضح أن المشكلة هنا هي مشكلة المنطقة (كذا). لقد غزا

صدّام حسين بلداً آخر قبل ذلك، وهو يحاول تطوير أسلحة الدمار الشامل، (صراخ من المشاكسين) ولقد قمت بزيارة المنطقة. لقد تكلمت إلى مسؤولي الدول المجاورة. هم قلقون لما يجري في المنطقة[100].

الطريقة التي طرحت فيها الأسئلة مزجت كثيراً من التحديات العدائية للسياسيين مع بعض الأسئلة البسيطة ظاهرياً: لماذا أبدى مجلس الأمن بعض الشكوك حيال أعمال القصف الأميركية المنوي تنفيذها؟ لماذا لم تزح الولايات المتحدة صدّام بكل بساطة من السلطة؟ إذا لم يكن للولايات المتحدة معرفة بمواقع أسلحة صدّام للدمار الشامل المزعومة، ماذا سيحقق المزيد من القصف؟ لماذا استخدمت الولايات المتحدة سياسة ضد صدّام تسببت بكثير من الألم للمدنيين العراقيين الأبرياء؟ على خلفية من الهتافات المعادية للحرب والاحتجاجات العدائية، برزت الأسئلة المباشرة بوضوح شديد؛ وبدا عدم قدرة المسؤولين الأميركيين على الإجابة عنها مطبقاً.

لقد تم نقل إحدى المواجهات الحامية بين أولبرايت وأحد الحاضرين على نطاق واسع على برامج أخبار متلفزة أخرى، كما نقلت في الصحافة. كان مضيف حلقة الحوار في الـ CNN مستاءً من استمرار الاحتجاج بين الحضور، فاستقبل سؤالاً فورياً لم يتم فحصه مسبقاً:

س: لماذا تقصفون العراق، ولاسيما أن دولاً أخرى ارتكبت تعديات مماثلة؟ تركيا، على سبيل المثال ـ (مقاطعاً بالهتافات والتصفيق). هل لي بالمتابعة؟ مثلاً، تركيا قصفت المواطنين الأكراد. السعودية استخدمت التعذيب مع المنشقين السياسيين والدينيين. لماذا تطبق الولايات المتحدة معايير مختلفة من العدالة مع هذه الدول؟ (هتاف وتصفيق).

أولبرايت: دعني أقول إنه عندما توجد مشكلات كالتي تقدمت بوصفها، نشير إليها ونظهر بوضوح معارضتنا لها. ولكن ليس هناك أي شخص فعل بشعبه وجيرانه ما فعله صدّام حسين ـ أو ما يفكر بفعله. أنا شديدة (مقاطعة بالمشاكسين).

س: ماذا عن أندونيسيا؟ حسناً، لقد أطفأتم مذياعي.

جواب أولبرايت المعهود عن هذا النوع من الأسئلة ـ أن النظرة النسبية أو المشككة تضمنت دفاعاً عن صدّام ـ رفض بشدة من قبل السائل، عندما أعيد تشغيل مذياعه في النهاية:

س: أنا لا أدافع أبداً عن صدّام. ما أقوله إنه يجب أن نشهد تطبيقاً منسقاً للسياسة الخارجية الأميركية (تصفيق وهتاف). لا يمكننا مساندة الأشخاص الذين يرتكبون نفس التعديات لأنهم حلفاؤنا السياسيون. هذا غير مقبول. لا يمكننا خرق قرارات الأمم المتحدة عندما يناسبنا ذلك. أنت لا تجيبين على سؤالي، أيتها السيدة أولبرايت (هتاف وتصفيق).

هذا الإفصاح غير الاعتيادي عن الآراء المخالفة سبّب إحراجاً لإدارة كلنتون، وترددت أصداؤه في واشنطن وفي كل البلد. وصفت جريدة النيويورك تايمز مسؤولي إدارة كلنتون «بالمتصلبين والتائهين»؛ جريدة الـ غلوب بوسطن أشارت إلى أن «مبارزة مع العراق» تحولت بسرعة إلى مبارزة مع فريق كلنتون؛ كانت مجلة الـ نيوزويك أكثر صراحة: «كانت كارثة في العلاقات العامة»[101]. بالرغم من أن إدارة كلنتون كانت تأمل باستخدام اجتماع أوهايو كنقطة إنطلاق للحرب، فإن الاحتجاجات والشكوك المتعلقة قوضت هذا المخطط أمام حضور تلفازي واسع. ومن الممكن أنها ساهمت بقرار عدم إطلاق الهجوم. (حصل العراق على مهلة لغاية كانون الأول/ ديسمبر، عندما ابتدأ القصف في النهاية) بعدما أولوا اهتماماً كبيراً لقدرتهم على حشد التأييد الشعبي من خلال حدث إعلامي بارز، تعرض مستشارو كلنتون للتأنيب القاسي من قبل جمهور قادر على التفكير باستقلالية، وعلى التساؤل عن الاستخدام الأعمى للقوة الأميركية[102].

بالرغم من أن حادث أوهايو هو مثل ملهم (ولو منعزل) على رد شعبي مشارك وناقد لسياسات الحكومة، يجب أن نتذكر أن صانعي القرار السياسي سوف يحاولون تحاشي مثل تلك المجابهات إذا كان ذلك ممكناً. علقت على حادث أوهايو، وعرضت الفايننشل تايمز باختصار المأزق بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة:

إنها ليست بقبضة من الناشطين العدائيين المعادين للحرب تلك التي أثارت أعصاب إدارة كلنتون. الخلاصة الأكثر إثارة للقلق من محاولة شرح سياسة الولايات المتحدة حيال العراق للشعب هذا الأسبوع هي أن لدى المواطنين الأميركيين العاديين أسئلة صعبة وذكية حول الهدف والنتائج المتوقعة للصدّام الوشيك[103].

بالطبع، أن نرى الوعي والمساءلة الشعبية أمراً مقلقاً هو شيء منطقي جداً من المنظور الحكومي، وخاصة إذا بدأ الجمهور المستعيد لحيويته بتحدي بعض الخرافات الأكثر دواماً وفعالية عن الرسالة والقيم وغيرها. إن دل ارتباك مضيف الـ CNN في اجتماع أوهايو على شيء فهو يدل على أن الإعلام سيقف إلى جانب الحكومة في المعركة حول المعلومات وصناعة القرار السياسي. المقال الافتتاحيّ في مجلة النيوزويك استعرض هذا الموضوع بعد فادحة أوهايو:

> لا يمكن فقط أن نخبر الجمهور ما هو في صالحه. يجب أن نقنعه بذلك. هذا هو السبب لإرسال مسؤولين كبار ليعانوا من التهكم وصفير الاستهجان في ملعب كرة السلة. السؤال المعقد هو ما إذا كانت الحقيقة تجعل العالم مكاناً أكثر أمناً. من ناحية، إن الديبلوماسية المستندة إلى الرأي العام تجعل القادة السياسيين مسؤولين عن قراراتهم ـ تعمل كلجام لما قد يكون، لولا ذلك، عدواً خطراً نحو الحرب. من الناحية الثانية، إن المصالح القومية لأي بلد ستتطلب استخدام القوة بعض الأحيان، وأنه خطر جوهري أن تكون القوة العظمى الوحيدة معَرْقَلة دائماً بسبب الحاجة لإقناع الرأي العام ـ سلفاً ـ بأن هذه القوة ضرورية[104].

إن ضخامة المهمة واضحة إذاً. على الجمهور الأميركي ليس فقط التخلص من لامبالاته واعتماده على الإعلام (والحكومة) للحصول على معلومات عن العالم؛ يجب على الأميركيين أيضاً أن يتوقفوا عن الظن أن معارضتهم تشكل خطراً جوهرياً، وأن يذكّروا قادتهم بأن الحاجة لإقناع الرأي العام غير قابلة للتفاوض في دولة ديموقراطية.

الهوامش

(1) كلمة ألقيت في: Capitol Hill, Washington, DC, 19 January 1999.

(2) قدّم فوكوياما نظريّته أساساً في: 'The End of History', *National Interest* 16 (1989): 3-18. وأعاد العمل على مقالته الأساسيّة ووسّعها إلى *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992). للاطلاع على وجهات نظر انتقاديّة لهذه النظريّة راجع: Timothy Burns, ed., *After History? Francis Fukuyama and His Critics* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1994).

(3) Charles Krauthammer, 'The Unipolar Moment', *Foreign Affairs* 70, no. 1 (1991): 23-33.

(4) See, Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace* (Princeton: Princeton University Press, 1993); Tony Smith, *America's Mission: The United States and the Worldwide Struggle for Democracy in the Twentieth Century* (Princeton: Princeton University Press, 1994), and 'In Defense of Interventionism', *Foreign Affairs 73, no. 6 (1994): 34-46*.

(5) إنّ أوضح تعبير عن اهتمام إدارة كلنتون بنظريّة «السلام الديموقراطي» جاء من نائب وزير الخارجية ستروب تالبوت 'Democracy and the National Interest', *Foreign Affairs*, 75, no. 6 (1996): 47-63.

(6) نظرية «السلام الديموقراطي» ترتكز على عنصر تاريخيّ وفلسفي: يميل الفلاسفة السياسيون إلى العودة إلى كنت بحثاً عن أساس فكريّ لهذه النظريّة فيما يبحث المؤرّخون عن وودرو ويلسون. للاطلاع على وجهة نظر فلسفيّة راجع: Michael W. Doyle, 'Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs', in Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller, eds, *Debating the Democratic Peace* (Cambridge, MA: MIT Press, 1996), 3-57. Tony Smith's *America's Mission* frames 'Wilsonianism' in quasi-historical (albeit wildly upbeat) terms at 84-109, then returns in conclusion to describe a 'Wilsonianism Resurgent' at 311-45. بالنسبة إلى اعتماد إدارة كلنتون لنظريّة «السلام الديموقراطي» راجع: Russett, *Grasping the Democratic Peace*, 127-9.

(7) تجدر الإشارة إلى أنّ أكبر المتفائلين المؤيّدين لنظريّة «السلام الديموقراطي» توخّوا بعض الحذر في حماسهم الأوّلي. ونلاحظ إشارة طوني سميث إلى أنّ اعتماد العالم على «القيادة الأميركيّة العازمة» يجب ألّا يدع الأميركيين ينسون قول مكيافيل: «يرتكب الناس دائماً خطأً بعدم معرفة حدود أملهم وعند الوثوق بها بدلاً من مواردهم يتدمّرون عادة» *America's Mission*, 345.

(8) Richard K. Betts, 'The Delusion of Impartial Intervention', *Foreign Affairs* 73, no. 6 (1994): 20-33; Thomas Carothers, 'Democracy Without Illusions', *Foreign Affairs* 76, no. 1 (1997): 85-99.

(9) Fareed Zakaria, 'The Rise of Illiberal Democracy', *Foreign Affairs* 76, no. 6 (1997): 22-43. أمّا الشرح الأكثر تفصيلاً للذريعة ذاتها فيقدّمه: Edward D. Mansfield and Jack Snyder, 'Democratization and the Danger of War', in Brown et al., eds, *Debating the Democratic Peace*, 301-34.

(10) Michael Mandelbaum, 'Foreign Policy as Social Work', *Foreign Affairs* 75, no. 1 (1996): 16-32.

(11) John L. Harper, 'The Dream of Democratic Peace], *Foreign Affairs 76*, no. 3 (1997): 117-21.

(12) Richard N. Haass, *The Reluctan Sheriff: The United States After the Cold War* (New York: Council on Foreign Relations, 1997), 6.

إضافة إلى مصطلحاته الخاصة بالغرب الوحشي لا بد من الإشارة إلى الإطار الثانويّ الاقتصادي، فصورته عن العالم «غير المنتظم» سياسياً وحتميّة حركته يمكن إضافتهما إلى أدب النيوليبراليّة والعولمة اللتين تطرقنا إليهما في الفصل الأوّل.

(13) للاطلاع على نقد لمصطلحات هاس والاقتراح بأنّ نموذج «الشريف المتردّد» «مفيد فقط في جزء من اهتمامات السياسة الخارجيّة». راجع: Gaddis Smith, 'Saddle Up!, *New York Times*, 3 August 1997. اعتمد هاس في منصبه فلسفة «الفصل» ذاتها التي نادى بها في تعليقاته السياسية. ويروي آندرو كوكبرن وباتريك كوكبرن قصّة عن رفض هاس لقاء قادة أكراد بعد حرب الخليج عندما دُفع الشعب العراقي للاعتقاد أنّ إدارة بوش تدعم الثورة الديموقراطية. هاس الذي كان حينها مدير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القوميّ عنّف موظفاً في مجلس الشيوخ قائلاً: «أنت لا تفهم، إنّ سياستنا تقضي بالتخلّص من صدّام وليس من نظامه» *Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein* (New York: HarperCollins, 1999), 37.

(14) إنّ «حلم السلام الديموقراطي» لجون هاربر يهاجم بشكل خاص «الديموقراطية والمصلحة الوطنية» لتروب تالبوت، من دون التطرّق إلى تفاصيل سياسة إدارة كلنتون والتساؤل عمّا إذا كانت أنشطة الحكومة الأميركيّة في التسعينات ناجمة عن مصدر آخر مختلف عن الغيريّة.

(15) حول انتقادات النظريات السائدة حول العلاقات الدوليّة: Justin Rosenberg, *The Empire of Civil Society: A Critique of the Realist Theory of International Relations* (London: Verso, 1994), especially 1-8; and Jim George, *Discourses of Global Politics: A Critical (Re) Introduction to International Relations* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1994).

يشير جيم جورج إلى أنّ العلاقات الدولية «ما زالت تتميّز بتمحورها حول مجموعة من الشخصيات التاريخيّة ذات الطابع الكاريكاتوريّ».

(16) Jessica T. Matthews, 'Power Shift', *Foreign Affairs* 76, no. 1 (1997): 50-66.

(17) Jeffrey E. Garten, 'The Root of the Problem', *Newsweek*, 31 March 1997. دافع غارتن عن ملاحظاته في مقابلة لاحقة مؤكداً أنّ الرئيس كلنتون اقترح بنفسه أنّه «علينا تحويل سياستنا الخارجيّة بشكل أكبر نحو العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة» وأنّ العواقب المحتمة هي بعض «الفضائح»، «في بيئة تجارية حيث تُبرم الصفقات وتُفتح أسواق جديدة، لا شكّ في أن يحاول البعض الصعود إلى القطار الذي تقود وهم ليسوا الأشخاص الذين تريدهم». Interview with Jeffrey Garten, 'All Things Considered', *National Public Radio*, 25 March 1997.

(18) Josef Joffe, 'How America Does It', *Foreign Affairs* 76, no. 5 (1977): 13-27.

(19) Jeffrey E. Garten, 'Business and Foreign Policy, *Foreign Affairs* 76, no. 3 (1997): 67-79 at 75.

(20) في الواقع إنّ غارتن هو الاستثناء لقاعدة مؤيدي العولمة وهو يميل إلى إظهار استيائه من الاقتصاد الأميركي وضعف القطاع المحليّ في إطار جهوده لإقناع الأميركيين بالتدخّل في «الأسواق الكبرى

البـارزة». راجـع: *The Big Ten: The Big Emerging Markets and How They Will Change Our Lives* (New York: Basic Books, 1997).

(21) Daniel Yergin and Joseph Stanislaw, *The Commanding Heights: The Battle Between Government and the Marketplace that is Remaking the Modern World,* updated edition (New York: Touchstone Books, 1999). رغم أنّ منظورهما انتصاريّ بالإجمال، فإن النسخة الحديثة لـThe Commanding Heights يحتوي بعض الإشارات السريعة إلى الحاجة إلى «الحذر المعتدل» و«الشرعية» في نظام السوق بفعل الأزمات المالية الكارثية في آسيا وروسيا في العامين 1997 و1998. واعتراف يرغين وستانيسلو. 398. بأنّ «بعض الناس قد يموتون وعلى شفاههم عبارة السوق الحرة» يشير إلى أنّهما غير واثقين بعد من نصرهما.

(22) Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 1999). The eponymous metaphor is introduced at 25-9.

(23) Ibid., 195-217.

(24) يصّر فريدمان على استخدام عبارات خاصة بالكومبيوتر ويتحدث عن «نظام» البلاد (المصانع والقاعدة الاقتصادية) و«برامجه» (سياسات الاقتصاد الشامل). 'DOS capital 6.o'. Ibid., 128-9.

(25) Ibid., 273.

(26) Ibid., 60-61, 285-6, 288.

(27) Ibid., 285.

(28) Ibid., 378.

في هذا الأمر أكثر من إشارة إلى الوثيقة المؤسسة للبعثة التبشيريّة الأميركية، وهي عظة جون وينثورب عام 1630 «نموذج الإحسان المسيحي» الذي كُتب على متن سفينة أرابيلا الآتية من انكلترا إلى أميركا. وينثورب أول حاكم لماساشوستس قال «سوف نجد إله اسرائيل بيننا عندما يستطيع 10 من مقاومة ألف شخص من أعدائنا... علينا الاعتبار بأنّنا سنكون مدينة فوق تلة. وأعين الناس علينا».

(29) Friedman, *The Lexus and the Olive Tree,* 378.

(30) إنّ نقطة الضعف الواضحة في التصوّر الشامل لأميركا والعالم هي أنّ الولايات المتحدة ليست المروّجة القويّة للتجارة الحرّة في تعاطيها مع الاقتصاد المحليّ في ما يتعلق باستثمار الحكومة المكثّف في قطاعي التكنولوجيا والملاحة الجوية والقيود الجمركية على السلع الأجنبيّة الرخيصة والمساعدات الضخمة المقدّمة إلى قطاع الزراعة على المستوى الفدرالي وإلى مجموعة واسعة من الأعمال على مستوى الولاية والمستوى المحليّ. غير أنّ «الواقعيين» تفادوا بشكل كبير انعدام التوافق الأساسي في اللغة الأميركيّة المتعلّقة بالتجارة الحرّة.

(31) Benjamin R. Barber, *Jihad vs. McWorld* (New York: Times Books, 1995).

(32) Ibid., 205.

(33) للاطلاع على المبدأ الفكري الأساسي بشأن طرد الأميركيين الأصليين راجع: Barbara Arneil, *John Locke and America: the Defence of English Colonialism* (Oxford: Clarendon Press, 1996). بالنسبة إلى تأثير الأحكام المسبقة العرقية والنظريات المتعلّقة بتوسّع الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. راجع: Reginald Horsman, *Race and Manifest Destiny: The Origins*

1981). *of American Racial Anglo-Saxonism* (Cambridge, MA: Harvard University Press, يناقش والتر لافيبر الامبريالية العرقية في: *The American Search for Opportunity,* 1865-1913 (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), 43-4. والمثل الجيّد على التوسع العرقي الانغلوساكسوني يقدّمه: Josiah Strong, *Our Country* (1885), edited by Jurgen Herbst (Cambridge, MA: Harvard Univeristy Press, 1963).

(34) يعتمد برنار لويس تمييزاً واضحاً بين الحضارتين «الغربية» و«الاسلامية» في: *Islam and the West* (New York: Oxford University Press, 1993). أمّا فؤاد عجمي فقد ركّز مسيرته المهنية الناجحة في الولايات المتحدة على التطرق إلى مقاومة العديد من العرب لظاهرة يعتبرها عجمي من المسلّمات في الشرق الأوسط: السلطة الأميركية، التوسع الاسرائيلي والاقتصاديات الليبراليّة. راجع مثلاً: *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967,* updated edition (Cambridge: Cambridge University Press, 1992); and *The Dream Palace of the Arabs: A Generation's Odyssey* (New York: Pantheon Books, 1998). وغالباً ما يتلقى لويس وعجمي المديح (من قبل الأميركيين) على تبصّرهما «للميزة» العربية أو «الذهن» العربي. للاطلاع على نقد لهذه الممارسة راجع: Bruce Cumings, *War and Television* (London: Verso, 1992), 107.

(35) See Aaron L. Friedberg, 'Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia, *International Security 18, no. 3 (1993): 5-33; and Jacob Heilbrunn,* 'The Next Cold War, *New Republic,* 20 November 1995. يتوقع المعلّقان نهاية مماثلة للتنمية الاقتصادية في الصين: «بحلول العام 2010 ستنتقل الصين على الأرجح من كونها رابع أكبر اقتصاد في العالم إلى الاقتصاد الأكبر إذا بقيت العلاقة التاريخية بين النمو الداخلي السريع والتوسع الخارجيّ قائمة. فإنّ العواقب على الاستقرار الآسيوي ستكون مربكة بالفعل» (فريدبرغ)، «لكن ما من سبب وجيه يدفع إلى الاعتقاد بأنّ التقدم الاقتصادي سيجعل الصين أكثر هدوءاً. بل على العكس فإنّ النمو الاقتصادي السريع أدّى تقليدياً إلى التوسع السريع في الخارج (هايلبرن). للاطلاع على أبحاث مكثفة توصلّت إلى النتائج ذاتها راجع: John Bryan Starr, *Understanding China: A Guide to China's Economy, History, and Political Structure* (New York: Hill & Wang, 1997); and Richard Bernstein and Ross H. Munro, *The Coming Conflict with China* (New York: Alfred Knopf, 1997). هذه المخاوف بلغت ذروتها في العام 1999 عندما نسّقت القيادة الجمهوريّة في الكونغرس الأميركية حملة ساخطة زعمت فيها أنّ الصين سرقت أسراراً نوويّة حيويّة من المختبرات الأميركية.

(36) See, The sources in note 23 of Chapter 3, and 'Beware: A Threat Abroad', *Newsweek,* 17 June 1996; and 'The New Russian Question', *Newsweek,* 10 February 1992.

(37) Robert D. Kaplan, *Balkan Ghosts: A Journey Through History* (New York: St. Martin's Press, 1993).

(38) للاطلاع على تأثير كتاب كابلن على تفكير كلنتون. راجع: Elizabeth Drew, *On the Edge: The Clinton Presidency* (New York: Simon & Schuster, 1994), 157-8.

(39) للاطلاع على ملاحظة كابلن «المربكة» راجع: 'After *Balkan Ghosts*', *Weekly Standard*, 18 December 1995. وراجع أيضاً: 'The Coming Anarchy', *Atlantic Monthly* 273, no. 2 (1994): 44-76 at 46, 72, 76. ووضع كابلن تعليقات حادة في: *The Ends of the Earth: A Journey at the Dawn of the 21st Century* (New York: Random House, 1996). ربما بعد الأزمة البوسنية أدرك كابلن أنّ السبيل الأساسي إلى تحقيق نجاح ككاتب يكمن في الاشارة إلى المشاكل الفعلية (كعدم توازن الثروات والتنافس على الموارد). والإشارة إلى أنّ الولايات المتحدة والأمم المتحدة عاجزتان عن إيجاد الحلول بهذا الصدد تؤدي إلى مقولات مثل «نحن العالم والعالم هو نحن» أو «لا يمكن لأحد التكهّن بوجهة التاريخ الدقيقة وما من أمّة أو شعب في مأمن من غضبها». *The Ends of the Earth*, 437, 438.

(40) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996), 26-7, 33, 40-55.

(41) طبعت هذه التعليقات على طبعة العام 1997 من الكتاب.

(42) شكّك الكثير من المعلّقين في فائدة الفئات التي أشار إليها هانتنغتون لا سيّما في «حضارات أميركا اللاتينية». راجع: Bruce Nussbaum, 'Capital, Not Culture', *Foreign Affairs* 76, no. 2 (1997): 165; and 'The Man in the Baghdad Café, *Economist*, 9 November 1996. عدد قليل من النقاد، حتى الذين ينتقدون عادة نظرية هانتنغتون، لفتوا الانتباه إلى جهوده الآيلة إلى استثناء شرائح كبيرة من المهاجرين المستقرّين منذ زمن في أوروبا وأميركا الشمالية واستراليا، من تحديده «للحضارة الغربية» وتمكّن بعض المعلّقين على الأقل من جمع هانتنغتون مع الجيل الحالي من السياسيين اليمنيّين المعارضين للهجرة في الدول «الغربية». وللمقارنة بين نظرية هانتنغتون والجدل الراهن حول الهجرة في استراليا راجع: 'A National Identity Crisis', *Economist*, 14 December 1996.

(43) Huntington, *The Clash of Civilizations*, 206, 204.

(44) Ibid., 130. يبدو أنّ هذا التحول القائم في الفلسفة لم يلفت انتباه نقاد هانتنغتون.

(45) Huntington, "The lonely superpower' Foreign affairs 78, no.2 (1999): 35-49 at 38.

(46) ردّ مؤيدو العولمة بشكل لاذع على هانتنغتون من خلال سبل متوقعة راجع: 'In Praise of Davos Man', *Economist*, 1 February 1997. (قد يجعل رجال الأعمال العالم أكثر أمناً بشكل عرضي)، Christopher Power, 'Hatfields and McCoys- On a Global Scale', *Business Week*, 25 November 1996. (المشكلة الأخرى هي رفض هانتنغتون لعالم الأعمال كقوّة تغيير).

(47) Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), 29-55, 835.

(48) منذ الحرب العالمية الثانية ومعظم مؤرّخي «الولسونيّة» يشمئزون من دراسة موضوعهم بعين انتقادية. وعلى الرغم من أنّ دراسة تاريخية سابقة عرضت عدم التوافق والخطأ في الحسابات الاستراتيجية في «الأفكار الدولية» التي اعتمدها ولسون، فإن تجربة حرب عالميّة أخرى قمعت هذا الميل الانتقادي إلى

حدّ كبير. أمّا الدراسة الحديثة التي نالت قسطاً كبيراً من الترحيب فهي: Thomas J. Knock's *To End All Wars: Woodrow Wilson and the Quest for a New World Order* (Princeton: Princeton University Press, 1992). وهي تشير إلى أنّ العولمة (كالحرب الباردة وما بعدها) هي وريث «غير شرعيّ» للويلسونية. يصف فوك، 274، السياسة الخارجية الأميركية منذ العام 1945 بأنّها معارضة للويلسونية بما أنّ اهتمامها بالطابع الدولي يبدو منصبّاً على المصالح الذاتية. يشير ف. غوردن ليفين الابن في كتابه: *Woodrow Wilson and World Politics: America's Response to War and Revolution* (New York: Oxford University Press, 1968), 3. بإقناع إلى أنّ السياسة الأميركية بعد الحرب الباردة صيغت وفقاً للشروط الويلسونيّة: «بالنسبة إلى ويلسون كانت القيم الوطنيّة الأميركيّة حينها مماثلة للقيم الليبرالية التقدميّة الكونية، ومهمّة أميركا الاستثنائية تقضي بقيادة البشرية إلى مجتمع دولي منظّم في المستقبل».

(49) إنّ تفاصيل السيرة الحياتية لهانتنغون وغارتن وفوكوياما مأخوذة من الموقع الإلكتروني لجامعات يال وهارفرد وجورجوان وقد استقطبت مسيرة كيسنجر الزاهية اهتمام عدد من المؤلّفين آخرهم Walter Isaacson, *Kissinger: A Biography* (New York: Simon & Schuster, 1993). أمّا المعلومات الموجزة والوصف الحديث لكيسنجر فيقدمه: Nigel Farndale, 'Regarding Henry', *Jerusalem Post*, 12 February 1999; and Simon Hattenstone, 'Cold Warrior', *Guardian*, 1 July 1999.

(50) يجب أن نتذكّر أيضاً أنّ مال الشركات قد يخلق الظروف المؤدّية إلى تضارب في المصالح، وأحد أبرز الردود على نظرية «السلام الديموقراطي» تشير إلى أنّه على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة «لتحديات كبيرة على السلطة من دول كاليابان وألمانيا» ويجب ألا تسمح لنفسها بالتخلّي عن حذرها العسكري. والكاتب كريستوفر لاين هو «حالياً مستشار المجموعة المسؤولة عن العقود الحكوميّة في شركة هيل، واين، تروب ومايسينغر القانونية التي تمثّل العديد من الشركات الكبرى في قطاع الدفاع». Layne, 'Kant or Cant: The Myth of the Democratic Peace', in Brown et al., eds, *Debating the Democratic Peace*, 157-201.

(51) للاطلاع على وصف «المنتدى جورجتاون للسياسة الخارجية» الخاص بأولبرايت وبعض التكهنات حول مسيرتها بعد جورجتاون. راجع: Molly Sinclair, 'Woman On Top of the World', *Washington Post*, 6 January 1991. إنّ مسيرة أولبرايت المهنية، على الرغم من موقعها الأكاديمي تبقى متمحورة حول واشنطن، إستناداً إلى واضع سيرتها الذاتية. Michael Dobbs, 'Becoming Madeleine Albright', *Washington Post*, 2 May 1999. وينطرق دوبس إلى ممتلكات أولبرايت الجديدة: بعد طلاقها من القطب الاعلامي جوزف اولبرايت «حصلت على منزل جورجتاون، ومزرعة مساحتها 370 أكراً قرب مطار دولس الدولي ومحفظة اسهم تُقدّر قيمتها بـ3,5 ملايين دولار عند انضمامها إلى ادارة كلنتون عام 1993».

(52) Elizabeth Bumiller, 'At 34, Worldly-wise and on His Way Up', *New York Times*, 24 September 1999.

(53) للاطلاع على تفاصيل تاريخ ركيزة «الشؤون الخارجيّة في التايمز راجع: Patrick Smith, 'Globalism's Pen Pal', *Nation*, 14 June 1999. يلاحظ سميث أنّ فريدمان «يسافر مع حقيبة ثقيلة

من الملاحظات الجاهزة، وأنّ قراره اتخاذ قاعدة له في الولايات المتحدة يعود بعواقب مباشرة على نظرته إلى العالم: «نقل فريدمان الركيزة إلى واشنطن واستغنى عن الاستماع إلى الآراء تقريباً باستثناء صوت النخبة الأميركية وصوته الخاص».

(54) «ثقافة الماريوت» اسم اعتمدته جنين ويدل لوصف البيئة الغربيّة التي نشأت حول (وبسبب) «الخبراء» الذين روّجوا للنيوليبراليّة في دول حلف وارصو السابق في أواخر الثمانينات والتسعينات. وفريدمان هو بمثابة ضيف مسرور راجع: The Lexus and the Olive Tree, 35. إنّ عدم قدرة فريدمان على ذكر فندق من دون التعريف عن صاحبه يساهم في زيادة الشعور بأنّ كتابه هو إعلان كبير لفورتشن 500: للاطلاع على بعض الأمثلة راجع: Ibid., 207-8, 220.

(55) Ibid., 381.

(56) بعض النقّاد على الأقل خاب أملهم لاقتباس فريدمان «المذهل» والدقيق لنسخة ماديسون آفنيو. راجع: David Rieff, 'The View from Davos', *Los Angeles Times*, 23 May 1999.

(57) The Lexus the Olive Tree, 26, 279-81. حتى الناقد في الفايناننشال تايمز المتحمس لمشروع العولمة، فقد صبره مع التسميات التي اعتمدها فريدمان والتشبيهات «والاستعارات الشعبية»: «أقرّ أنّني منذ الفصل الثاني بدأت أشعر بالاستياء من توماس ل. فريدمان، بعد عرض الخصائص العامّة لاقتصاد السوق الشاملة. بدأ يحدّثنا عن والدته المذهلة التي تلعب البريدج على الانترنت مع رجل في سيبريا. ثمّ تأتي قصّة قويّة عن صعوبة إرضاء شغفه بحبات البرتقال الكامل في أحد فنادق طوكيو. ومن هنا يستنتج أن «الحياة هي كخدمة الغرف» Max Wilkinson, 'Global Warnings' *Financial Times*, 15 May 1999.

(58) *The Lexus and the Olive Tree, 378, 320-21, 377.*

(59) Stanley Hoffman, 'In Defense of Mother Teresa: Morality in Foreign Policy', *Foreign Affairs*, 75, no. 2 (1996): 172-5.

(60) للاطلاع على تقارير عامة حول تمويل الحملة وتأثير أموال الشركات في الانتخابات راجع: Elizabeth Drew, *The Corruption of American Politics: What When Wrong and Why* (Secaucus, NJ: Carol Publishing, 1999); Dan Clawson, Alan Neustadtl, and Mark Weller, *Dollars and Votes: How Business Campaign Contributions Subvert Democracy* (Philadelphia: Temple University Press, 1998); and Robert K. Goidel, Donald A. Gross and Todd G. Shields, *Money Matters: Consequences of Campaign Finance Reform* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1999).

(61) إنّ المبلغ الأجمالي الفعليّ الذي أُنفق على الحملتين الرئاسيتين لدول وكلينتون بلغ أضعاف هذا المبلغ لكنّ القواعد الصارمة المتعلّقة بالتمويل تحول دون تقدير الرقم الدقيق. رغم أنّ المرشحين جمعا حوالي 30 مليون دولار من المساهمات الشخصية، فإنّ حملتيهما ارتكزتا على الاعلانات والدعم اللوجستي من حزبيهما ومن «الأموال الطرية» المزعومة (خاصة من الشركات). للاطلاع على دليل لتمويل حملة العام 1996 التي حطّمت كلّ أرقام الإنفاق القياسيّة. راجع: Brooks Jackson, 'Financing the 1996 Campaign: The Law of the Jungle', in Larry J. Sabato, ed., *Toward the Millemium: The Elections of 1996* (Boston: Allyn & Bacon, 1997), 225-60.

قدّرت النيوزويك المال الإجمالي الذي جمعه وأنفقه كلنتون والديموقراطيون خلال حملة عام 1996 بـ200 مليون دولار: Howard Fineman et al., 'Strange Bedfellows', *Newsweek*, 10 March 1997.

(62) للاطلاع على موجز مختصر «الفضائح الديموقراطيين للعام 1996»، بما في ذلك قبول المال من مصادر آسيوية. راجع: Clawson et al., *Dollars and Votes*, 199-202; Jackson, 'Financing the 1996 Campaign', 246-8.

(63) أحد الأسباب التي القت بمسألة التمويل الأجنبي إلى الواجهة في العام 1996 هو أنّ الجمهوريين شعروا أنّه بوسعهم مهاجمة الديموقراطيين بسبب هذه النقطة من دون أن يبدو بمظهر خبيث وأيّ انتقاد شامل لتمويل الحملات سيورّط الطرفين على حدّ سواء.

(64) بالنسبة إلى الصلات المباشرة بين أموال الشركات «الطرية» والتأثير السياسي. راجع: Clawson et al., *Dollars and Votes*, 107-38. استمرت التحقيقات في فضائح الانتخابات للعام 1996 طوال السنة التالية، وبالنسبة إلى مسألة التأثير الصيني (ورغبة بوينغ في استغلال المعارف السياسيين لزيادة مبيعاتها في الصين). راجع: Paula Dwyer et al., 'The Boeing Connection?', *Business Week*, 31 March 1997; and Owen Ullmann, 'A China Connection that Could Trip Clinton Up', *Business Week*, 1 June 1998.

(65) للاطلاع على تأثير روبن وشركائه في إدارة كلنتون راجع: John B. Judis, 'The Second Rubin Adminstration', *New Republic*, 10 February 1997; and Karen Breslau', Clinton Goes Corporate', *Newsweek*, 17 February 1997. كان زملاء روبن السابقين، شركاء غولدمن ساكس من أسخى الواهبين لقضيّة كلنتون خلال رئاسته. راجع: Howard Fineman et al., 'It's Dole Inc. vs. Clinton Inc.', *Newsweek*, 8 April 1996. قد يرسل غولدمن ساكس المزيد من موظفيه لتطبيق «الديموقراطيّة الجديدة» شخصياً، وقد أطلق جون كورنين الذي يرعاه روبن داخل الشركة حملة مكلفة وممولة ذاتياً للاستئثار بمقعد نيوجيرسي في مجلس الشيوخ عام 1999. وقد وصفت النيوريبابليك كورزين بأنّه «غير عادي» لكنّه «جزء من تقليد للطبقة العليا التقدميّة وهو تقليد يعود إلى 9 عقود ماضية». Judis, 'Gold Man', *New Republic*, 15 November 1999. تلقت شركة غولدمن ساكس ومقابل دعمها «للديموقراطية الجديدة»، ضمانات بالحصول على أرباح هائلة من جراء عمليّة تطبيع العلاقات الأميركية مع الصين التي أطلقتها إدارة كلنتون لا سيما وأن مصارف الاستثمار الأميركية تلقّت دعوة الحكومة الصينية للمساعدة في عمليّة الخصخصة الهائلة للمؤسسات التي كانت تملكها الدولة في الصين. راجع: Mark L. Clifford and Brian Bremner, 'Goldman's Big Bet on China', *Business Week*, 6 December 1999.

(66) أحد أبرز انتصارات روبن، أي سحب تشريع غلاس ـ ستيغال الخاص بالمصارف والآيل إلى السيطرة على المؤسسات الماليّة ومنعها من تعزيز نشاطاتها والعمل بطريقة متهوّرة (كما حصل قبل الانهيار الكبير)، أعيد طرحه في الكونغرس بعد عودة روبن إلى وال ستريت، ليرأس أكبر مؤسسة ماليّة في العالم، سيتيغروب. وعندما سألته النيويورك تايمز إذا كان سيجني في هذا العمل الجديد أكثر مما كان يكسب في عمله كوزير خزينة قال ببساطة: «هذا افتراض عادل». أمّا التقدير الأكثر دقة لثروته الشخصيّة فيتراوح بين 10 ملايين و27 مليون دولار سنوياً، رغم أنّ خدماته للقطاع المالي خلال توليه

منصبه في إدارة كلنتون أشارت إلى أنّه كسب مكافآته. Joseph Kahn, 'Former Treasury Secretary Joins Leadership Triangle at Citigroup', *New York Times*, 27 October 1999. حتى صحافة الأعمال لاحظت أنّ دور روبن ترك «رائحة غير زكية»: «أيّد روبن إلغاء قانون غلاس - ستيغال عندما كان في السلطة ويبدو الآن أنّه يستفيد شخصياً من إبطاله». Robert Kuttner, 'A Requiem for Glass-Steagall', *Business Week*, 15 November 1999.

(67) استقال بل برادلي من مجلس الشيوخ عام 1996 زاعماً أنّ «السياسة قد تحطمت» وانطلق على الفور لتحسين حسابه المصرفيّ عبر قبول استشارة بـ327 ألف دولار من مصرف الاستثمار جي. بي مورغن. ومن غير المفاجئ أن يجتاح وال ستريت في حملته للرئاسة عام 2000 راجع: John M. Broder, 'Bradley Relies on Wall Street to Raise Funds', *New York Times*, 24 Octover 1999. هذا وقد تفاجأت التايمز لدعم وال ستريت القوي لبرادلي نظراً إلى اعتماده السابق للسياسات التي لا تعزّز مصالح العمل مثل زيادة ضرائب الأرباح الرأسماليّة. في هذه الأثناء، ذكّر المصرفيّ لويس سوسمان «بلومبرغ نيوز» أنّ برادلي كان لاعباً يمكن الاعتماد عليه في اللعبة الكبرى للعولمة النيوليبراليّة، «لقد تابعت مسيرة برادلي المهنيّة وهو يتمتع ببعد نظر حيال الاقتصاد على أساس شامل؟». Holly Rosenkrantz, 'Street Bank-rolls Bradley', *Bloomberg News*, 8 November 1999.

(68) حطّمت الحملة الرئاسية للعام 2000 الأرقام القياسيّة التي سُجّلت عام 1996 لجهة تمويل الحملات والانفاق. وكان المرشح الجمهوري جورج بوش الابن يحطم الأرقام السابقة بحوالي 300% في العام 1999. 'The Costliest Race in the World', *The Economist*, 31 July 1999. وأشارت مجلة بيزنس ويك عام 1997 إلى أنّ إصلاح تمويل الحملات قد يأتي على الأرجح من المانحين المستائين لأنّ شبكات «الأموال الطرية» الهائلة إلى الأحزاب السياسية قد تخرج على سيطرتهم بعد صرفها. «إن نقص المساءلة هو سبب الشكوى الكبيرة بشأن الأموال الطرية»، كما قال أحد الناشطين في هذا المجال. فيما وعد أحدهم «بأننا نستكشف طرقاً أخرى لإنفاق أموالنا». Mary Beth Regan and Amy Borrus, 'The Fed-Up Golden Goose', *Business Week*, 23 June 1997.

(69) إنّ الاستثناءات الكبرى لهذه القاعدة هي الأوضاع التي تتطلّب ردّاً سريعاً والأحداث البسيطة التي تُعتبر حكراً على الرئاسة، راجع: Bruce W. Jentleson, 'Who, Why, What, and How: Debates Over Post-Cold War Military Internvention', in Robert J. Lieber, ed., *Eagle Adrift: American Foreign Policy at the End of the Century* (New York: Longman, 1997), 39-70.

(70) See, Barbara Hinckley, *Less Than Meets the Eye: Foreign Policy Making and the Myth of the Assertive Confress* (Chicago: University of Chicago Press, 1994): and Stephen R. Weissman, *A Culture of Defence: Congress's Failure of Leadership in Foreign Policy* (New York: Basic Books, 1995).

(71) بالنسبة إلى يوغوسلافيا والتصويت المتقارب حيال الحرب في كوسوفو راجع: Alison Mitchell, 'Deadlocked House Denies Support for Air Campaign', *New York Times*, 29 April 1999. بالنسبة إلى فشل معاهدة خطر التجارب الشاملة راجع: Eric Schmitt, 'Senate Kills Test Ban Treaty in Crushing Loss for Clinton', *New York Times*, 14 October 1999.

(72) «الدولية المستقلة» عبارة أطلقتها Joan Hoff Wilson in her *American Business and Foreign Policy, 1920-1933* (Boston: Beacon Press, 1973), x-xi. وقالت اميلي روزنبرغ أنّ المفهوم متّصل بالسياسة الخارجية الأميركية في العشرينات والثلاثينات راجع: *Spreading the American Dream: American Economic and Cultural Expansion, 1890-1945* (New York: Hill & Wang, 1982), 115-17. لكن في الآونة الأخيرة أعادت جوان هوف تأكيد ثقتها بأن السياسة الأميركية خلال «القرن الأميركي» كانت خاضعة لإرشاد النزعة الدولية المستقلة: 'The American Century: From Sarajevo to Sarajevo', *Diplomatic History* 23, no. 2 (1999): 285-319.

(73) أدلى جون كايل، السيناتور الجمهوري من أريزونا بهذه الملاحظات في مجلس الشيوخ وأُعيد طبعها في: 'Beyond Testing: Five Senators' Views on US Role in World', *New York Times*, 9 October 1999.

(74) Jason DeParle, 'The Man Inside Bill Clinton's Foreign Policy', *New York Times*, 20 August 1995.

(75) قد يفسّر هذا الأمر كلام لايك الغريب والمربك (أو حسب تعبير صحافيّ التايمز «المفرط في الحساسية» بأنّ «الأم تيريزا ورونالد ريغن يحاولان القيام بالأمر ذاته، فالأولى تساعد المعوزين والثاني يقاتل امبراطوريّة الشرّ ومن أجمل الأمور في هذا الاطار هو أنّه يمكن تأدية العملين في الوقت ذاته وعدم اعتبارهما متناقضين. DeParle, 'The Man Inside Bill Clinton's Foreign Policy'.

(76) Owen Harries, 'Madeleine Albright's «Munich Mindset», *New York Times*, 19 December 1996.

(77) John F. Kennedy, Jr., 'Interview with Madeleine Albright', *George*, 21 January 1998.

(78) Dick Morris, *Behind the Oval Office: Getting Reelected Against All the Odds*, updated edition (Los Angeles: Renaissance Books, 1999).

(79) تجدر الإشارة إلى النتيجة الطبيعيّة لهذه العقيدة في عرض السياسة الداخليّة. فآل غور خليفة بل كلنتون المختار، قدّم متغيّرة جديدة لهذا الموضوع عندما افتتح حملته الرئاسية عام 1998: «المثاليّة العمليّة». أمّا المرشّح الجمهوري جورج بوش الابن فتحدّث عن «المحافظة الرؤوفة» Katharine Q. Seelye, 'Gore Floats 2000 Theme: «Practical Idealism», *New York Times*, 3 December 1998.

(80) بالنسبة إلى إنشاء مجموعات هائلة للترفيه والاعلام راجع: Dan Steinbock, *Triumph and Erosion in the American Media and Entertainment Industries* (Westport, CT: Quorum Books, 1995), and Edward S. Herman and Robert W. McChesney, *The Global Media: The New Missionaires of Corporate Capitalism* (London: Cassell, 1997). بالنسبة إلى الصلات بين جدول الأعمال الخاص بالأنباء في وسائل الاعلام وتوفير العائدات (بما في ذلك الاعلان) راجع: Bartholomew H. Sparrow, *Uncertain Guardians: The News Media as Political Institution* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), 73-104. تبرّعت شركات الاعلام بمبالغ هائلة إلى الحملات السياسيّة والأحزاب في السنوات الأخيرة، بلغت أكثر من 31 مليون دولار بين عام 1995 و1998 Sheila Kaplan, 'Payments to the Powerful',

النظرة العامة إلى انخفاض التغطية للأنباء *Columbia Journalism Review* 37, no. 3 (1998): 54-6. الدولية وتأثير ملكية الشركات لوسائل الإعلام يقدّمها Garrick Utley, 'The Shrinking of Foreign News', *Foreign Affairs* 76, no. 2 (1997): 2-10.

(81) للاطلاع على وجهة نظر عامة راجع: James Ledbetter, *Made Possible By...: The Death of Public Broadcasting in the United States* (London: Verso, 1997), especially 154-9. لمعرفة تأثير الشركات في تغطية الأنباء في مؤسسات الارسال العامة.

(82) Cumings, *War and Television,* 103-28.

(83) في كوسوفو استناداً إلى باتريك جاي سلويان من النيوزواي «طُلب إلى وسائل الاعلام مرّة أخرى استخراج بعض الوقائع من مجموعة الحقائق المشوّهة والناقصة التي يطلقها المتلاعبون بالمعلومات في الحكومة». 'The Fog of War', *American Journalism Rewiew* 21, no. 5 (1999): 32-4. وبالنسبة إلى دخول اليستير كامبل رئيس «أطباء» طوني بلير إلى مقرّ حلف شمالي الأطلسي، راجع: Edward Stourton, 'Spinning for Victory', *Observer*, 1 October 1999. ويشير روبرت فيسك من صحيفة انديبندنت في لندن إلى أنّ «معظم الصحافيين في مقرّ حلف شمالي الأطلسي تأثّروا بقادة الحلف بحيث أنّ أسئلتهم ربما كانت مطبوعة لهم مسبقاً 'Taken In by the NATO Line', *Independent*, 29, June 1999.

(84) بالنسبة إلى دور وسائل الاعلام في الصومال راجع: Michael Maren, *The Road to Hell: the Ravaging Effects of Foreign Aid and International Charity* (New York: The Free Press, 1997), 212-14; Warren P. Strobel, *Late-Breaking Foreign Policy: The News Media's Influence on Peace Operations* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1997), 131-42; and Peter Young and Peter Jesser, *The Media and the Military: From the Crimea to Desert Strike* (London: Macmillan, 1997), 204-25. رغم أنّ هذه المصادر تختلف حيال مدى تأثير تقارير الاعلام في التدخّل الأميركي (يشير ستروبل بشكل خاص إلى أنّ غالبية التقارير بشأن الصومال انجزت بعد مبادرات الحكومة الأميركية)، يتّفق هؤلاء الكتاب على أنّ التغطية الاعلامية ركّزت على العناصر الانسانية بدلاً من السياسية في المحنة الصومالية. ويشير يانغ وجيسر .The Media and the Military, 224 إلى أنّه «منذ البداية وحتى النهاية. أحتّل الترفيه الأولوية في الصومال قبل التحليلات العميقة. فالتفاؤل الأول الذي أبدته وسائل الاعلام وفقاً لنظرتها الضيّقة إلى الوضع والتوقعات الأميركيّة غير الواقعيّة للحلول السريعة، تحوّل بسرعة إلى إلقاء اللوم على الأمم المتّحدة عندما لم تتمّ تلبية التوقعات». للاطلاع على الجهود الاعلاميّة لتحويل أوضاع السياسة الخارجيّة المعقّدة إلى قصص «ذات اهتمام انسانيّ» راجع: Susan Moeller, *Compassion Fatigue: How the Media Sell Disease, Famine, War and Death* (New York: Routledge, 1999).

(85) Walter Isaacson, 'Madeleine's War', *Time,* 17 may 1999.

(86) Friedman, *The Lexus and the Olive Tree,* 349-50.

(87) لم تبتعد مجلّة نيويورك تايمز عن كتاب فريدمان، فهي لم تكتفِ بنشر مقتطفات طويلة في نسخة يوم الأحد مكرسة ('A Manifesto for a Fast World', *New York Times,* 28 March 1999).

الغلاف لفريدمان (ثمّ تقديم مقالته، من دون أيّة سخرية ظاهرة على صفحة كاملة تصوّر قبضة يد بألوان العلم الأميركي)، لكنّها نشرت مقالتين ناقدتين: Josef Joffe, 'One Dollar, One Vote', 25 April 1999 ('a brilliant guide'); Richard Eder, 'The Global Village is Here', 26 April 1999 ('a breathtaking tour').

(88) للاطلاع على تأثير الهجرة والمهاجرين في السياسة الخارجيّة الأميركيّة راجع: Alexander DeConde, *Ethnicity, Race and American Foreign Policy* (Boston: Northeastern University Press, 1992).

(89) Kennedy, Jr., 'Interview With Madeleine Albright'. أنا ممتن لآندرو غرايبل لتصحيحه ما قالته أولبرايت ـ الأميركيون الأصليون بالطبع تعرّضوا «للاجتياح والاحتلال» على نطاق كبير من المستوطنين الأوروبيين من أواخر القرن الـ15 وحتى الآن.

(90) للاطلاع على أمثلة عن فكرة «أميركا أوّلاً». راجع: Patrick J. Buchanan, 'America First - and Second, and Third', *National Interest* 19 (1990): 77-92; and his *A Republic, Not an Empire: Reclaiming America's Destiny* (Washington, DC: regnery, 1999). لقد أثار الأخير جدلاً كبيراً في وسائل الإعلام الأميركيّة لإشارته إلى أن الولايات المتحدة ربما بقيت خارج الحرب العالميّة الثانية؛ لكن بوكانن المعادي للشيوعيّة دعم التدخّل الأميركي في فيتنام.

(91) للاطلاع على تقرير حول تضليل الرأي العام بشأن السياسة الخارجيّة، راجع: Eric Alterman, *Who Speaks for America? Why Democracy Matters in Foreign Policy* (Ithaca: Cornell University Press, 1998). للاطلاع على تصوير صدّام بسرعة كوحش في النصف الثاني من العام 1990، راجع: William a. Dorman and Steven Livingston, 'News and Historical Content: The Establishing Phase of the Persian Gulf Policy Debate', in W. Lance Bennett and David L. Paletz, eds, *Taken by Storm: The Media, Public Opinion, and US Foreign Policy in the Gulf War* (Chicago: University of Chicago Press, 1994), 63-81. بالنسبة إلى تهرّب وزارة الخارجيّة بشأن رواندا راجع الفصل الثاني والملاحظتين 93 و94 والنصّ المرفق بهما.

(92) الاقتباس الأول هو عن تود هانتر رايس والثاني عن مايك كروس. راجع: Rick Bragg, Carey Goldberg and Barbara Stewart, 'For Jane and Joe Public, Wariness and Ignorance', *New York Times*, 26 March 1999.

(93) تذمّر بل كلنتون وطوني بلير في أيّار 1999 من انّ الصحافيين تجاهلوا أزمة اللاجئين في كوسوفو بعد أيام قليلة من التغطية؛ ورأت سوزان مولر في ذلك دليلاً على قصر اهتمام وسائل الاعلام: «يمكن التكهّن بما يحصل في كوسوفو كما هي الحال مع أيّة أخبار أخرى وعندما يحصل ذلك تختفي عن الهواء كما لو أنّها لم تكن موجودة قط». 'Compassion Fatigue', *Christian Science Monitor*, 24 May 1999. للاطلاع على صعوبة الترويج لحملة كوسوفو وابقاء الرأي العام مهتمّاً راجع: Michael Powell, 'How to Bomb in Selling a War', *Washington Post*, 27 May 1999. ويقتبس باول كلام مدير في مجال الاعلانات في سان فرانسيسكو حيال استمرار النزاع المؤسف:

«الأمر أشبه بنهائيّات بطولة الهوكي الوطنية: يتأذى الناس وتستمرّ البطولة طويلاً».

(94) Susan Sachs, 'While Some Americans are Saying, «Just Shoot the Man», *New York Times*, 25 May 1999.

(95) أشار استطلاع للرأي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 1997 إلى أنّ 61% من الأميركيين يدعمون الحل العسكريّ لمشكلة صدّام حسين راجع: Charles Laurence, 'Tired of Words, Americans Want End to «Beast of Baghdad», *Daily Telegraph*, 13 November 1997. إنّ أكثر المؤيدين لقتل صدّام حسين كان توماس فريدمان: «نظراً إلى طبيعة السياسات العالميّة اليوم، ونظراً إلى حلفاء أميركا الضعفاء، ستتسنّى لأميركا فرصة عسكريّة واحدة ضد صدّام قبل أن يسارع الكلّ في الأمم المتحدة إلى الدفاع عنه. وعندما يتخطى صدّام الحدود، وإذا فعل ذلك، وحظينا بهذه الطلقة، لنحرص على أن تصيبه في رأسه». 'Head Shot', *New York Times*, 6 November 1997. وقد ذكر أحد قرّاء التايمز أنّ اقتراح فريدمان هو انتهاك للقانون الدولي: «نعم إنّ صدّام حسين رجل سيّئ والسياسة الدوليّة مليئة بالأشخاص السيّئين لكن ثمّة قانون ضد القتل». 'Letters to the Editor' (Stanley N. Futterman), *New York Times*, 12 November 1997.

(96) John M. Broder, 'laurels Elude President as Public Judges a War', *New York Times*, 22 June 1999.

(97) أدلى بهذا التعليق Bill Burrows, interviewed in Bragg et al., 'For Jane and Joe Public'.

(98) إن مسألة أهميّة التدخل الأميركي أثارها والتر ايزاكسون في كتابه «حرب مادلين». وقد تطرق إلى ردّ أولبرايت. لكنه لم يشر إلى تصريحها عن تعدّدية الأطراف الجزئية لديها: «إنّ عجزك عن التدخّل في كلّ مكان لا يعني أنّه لا يمكنك التدخّل في أيّ مكان».

(99) بالنسبة إلى إدارة حكومة كلنتون للحدث واستياء شبكات الانباء الأخرى حيال التغطية الحصريّة لشبكة سي إن إن راجع: Howard Kurtz, 'CNN Alone to Air Town Meeting on Iraq Policy', *Washington Post*, 18 February 1998. على ضوء الأداء الكارثيّ للمسؤولين في إدارة كلنتون فإنّ أحد دوافع الإدارة لاختيار هذه الشبكة الوحيدة ربما كان له الأثر العكسيّ: «الرئيس العراقي صدّام حسين ومساعدوه يشاهدون شبكة سي إن إن».

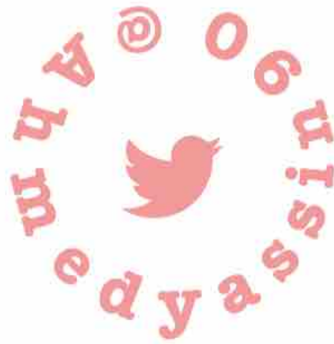
(100) 'Showdown with Iraq: An International Town Meeting', *CNN*, 18 February 1998.

(101) Walter Goodman, 'Critic's Notebook', *New York Times*, 21 February 1998: David L. Marcus, 'Top Officials Take Heat at Iraqi Forum', *Boston Globe*, 19 February 1998; Michael Elliott, 'Cheers and Jeers', *Newsweek*, 2 March 1998.

(102) للاطلاع على اجتماع أوهايو وأهميته بالنسبة إلى تشكيل السياسة في العراق راجع: Alterman, *Who Speaks for America?*, 1-4.

(103) Bruce Clark, 'Middle America Reserves Judgment on Use of Force', *Financial Times*, 21 February 1998.

(104) Elliott, 'Cheers and Jeers'.



@Ahmedyassin90

الكلمة الأخيرة

«القرن الأميركي القادم»؟

نهاية سياتل

في الأشهر الأولى من عام 1999، بدأ المعلقون الأميركيون يوجهون أنظارهم نحو قرن أميركي آخر، بانين رؤيتهم على تقييم متفائل للحاضر والماضي الحديث. منذ مقالة هنري لوس عام 1941، تغلبت الولايات المتحدة على القوى النوتاليتالية والإشتراكية، منتصرة في الحرب الباردة وفاسحة المجال مع ذلك لعقد من العولمة النيوليبرالية - وهي العملية التي وطدت النصر الأميركي في أرجاء العالم. أشار خطاب حالة الأمة لبل كلنتون عام 1999 إلى أن الولايات المتحدة أحرزت تقدماً ملحوظاً في تهيئة المناخ «للقرن الأميركي القادم»؛ شاركه أميركيون آخرون تفاؤله متوقعين القليل من العقبات أمام السيطرة الأميركية على مائة سنة أخرى من تاريخ العالم[1].

بينما كان بعض المعلقين الأميركيين المؤثرين يحضّرون تأملاتهم حيال الألفية الجديدة في نهاية السنة، جرت مقاطعتهم من مصدر احتجاج غير متوقع. في مطلع السنة، قررت منظمة التجارة العالمية (WTO)، المنظمة التي ترعى مفاوضات التجارة الدوليّة، بدء جولة محادثات جديدة في سياتل. وقبلت المدينة برحابة صدر تحدي استضافة المؤتمر، ولكن مجموعات مختلفة من المعترضين أعلنت طوال السنة أنها ستتخذ من سياتل مركزاً للإحتجاج ضد منظمة التجارة العالميّة. كانت هذه المجموعات تمثل مصالح شديدة التنوع. نظر البيئيون إلى المنظّمة كقوة طليعية خلف تغير المناخ العالمي والالتفاف حول المعايير البيئية، وخاصة في الدول السائرة على طريق النمو. اتهم مؤيدو العمال المنظّمة باستغلال عمال الأجور المتدنية في عدد من

الدول. حملت الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة شكواها الخاصة من أن اقتصاد الأجور المتدنية الذي شجعته المنظمة في الدول السائرة على طريق النمو قد أخذ الوظائف الصناعية من العمال الأميركيين. احتجت مجموعات التنمية حيال مديونية العالم الثالث والفقر العالمي، متهمة منظمة التجارة بتشجيع التبادل التجاري الحر حتى في الوقت التي تتسع فيه الهوة بين الدول الفقيرة والغنية[2].

كانت هذه المجموعات متشابهة من عدة نواحٍ. كان غالبها مرتكزاً على قواعد شعبية، ومعتمداً على المنظمين المحليين، وكانت لقاءات مسؤوليها تتم غالباً بواسطة الإنترنت. كانوا جيدي التنظيم، يفهمون القضايا المطروحة أمامهم والحاجة لإقامة تحالفات (والحصول على الدعم الشعبي) لإحداث أي تغير. ولكن الأهم من ذلك أنهم كانوا يمثلون أفكاراً وقيماً استبعدت بشكل واسع من التوجه السياسي العام في الولايات المتحدة وأوروبا ومعظم باقي الدول في العالم. وسط محادثات ثورة السوق الحرة، أو صورتها البديلة الوسطية، ما يدعى «الطريقة الثالثة»، لم يكن هناك تقريباً أي فسحة في النقاش السياسي للتركيز على قضايا حماية البيئة العالمية والحاجة إلى ظروف عمل جيدة وأجور كافية، ومشكلة عدم التكافؤ الاقتصادي العالمي. بالرغم من أن منظمة التجارة كانت مجرد منبر يجري فيه رجال السياسة والأعمال جولة جديدة من النقاش حول تحرير التبادل التجاري، فلقد تبين لهذه المجموعات أن اجتماع سياتل سيضم عدداً كبيراً من أولئك الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن المظالم الملحة على الكرة الأرضية. حتى قبل أن تبدأ وفود المنظمة بالوصول، أطلقت الصحافة على الإجتماع عنوان «معركة في سياتل»، إحدى اللحظات النادرة حيث يلتقي قادة الاقتصاد العالمي وجهاً لوجه مع معارضة منظمة وذكية[3].

والمفاجأة الأكيدة للمسؤلون في سياتل وفي إدارة كلنتون، الذين نظموا مؤتمر منظمة التجارة العالميّة، أن المعترضين قاطعوا أعمال المؤتمر منذ اليوم الأول لبدايته. يوم الثلاثاء الواقع فيه 30 تشرين الثاني/نوفمبر، تجمع عشرات الألاف للقيام بمسيرات في الشوارع، لتشكيل سلاسل بشرية حول المباني التي ستعقد فيها أعمال المؤتمر، ولتسجيل شكاويهم حيال المنظمة ومظالم الإقتصاد العالمي. عزلت بعثات المنظمة في غرف فنادقها، غير قادرة على التحرك بحرية في الشوارع المليئة بالمعترضين. بعد أن تبين للشرطة أن اليوم الإفتتاحي للمؤتمر سيتحول إلى فوضى

عارمة، بدأت باستخدام تكتيكات شديدة القسوة ضد الحشود الغفيرة. جرى تفريق المعترضين بواسطة قنابل الغاز، القنابل الصوتية والرصاص المطاطي. خاضت الشرطة معارك متنقلة في الشوارع، عاملة بجهد لصد العدد الهائل من المشاركين في المسيرة، الذين كانوا يتجمعون بعد كل هجوم بقنابل الغاز ويتابعون المسيرة من جديد. بثت مشاهد الاحتجاج والقمع في جميع مناطق الولايات المتحدة وجميع أنحاء العالم، مظهرة التباين البارز مع النبرة المتفائلة لإدارة كلنتون حيال القضايا الاقتصادية. وسط ازدهار إقتصادي أميركي مدهش، تجمع ما يقارب 35 000 معترض في سياتل ليرفضوا خط الرئيس كلنتون للإقتصاد العالمي(4).

قدّم الرئيس شخصياً مساهمة متناقضة بطريقة نموذجية للمؤتمر. بعد أن وصل ليلة الثلاثاء، حَضّر الرئيس لكلمته في اليوم التالي بإعطاء تعليمات للسلطات في سياتل بفرض الأحكام العرفية، وسد منافذ منطقة كبيرة من وسط سياتل لمنع أي شخص من دخولها من دون وثائق تثبت مساهمته بالمؤتمر(5). مع تعليمات للحرس الوطني بالتمركز في شوارع سياتل، ذهب الرئيس إلى اجتماع غداء مع البعثات العالمية الرئيسية، وتكلم عن تعاطفه مع المعترضين الذين تم إبعادهم للتو. أعلن كلنتون إدانته للأقلية الصغيرة (قدرت بالعشرات من قبل جميع المراقبين تقريباً) التي قامت بأعمال العنف، وتابع، وبطريقة غير قابلة للتفسير، بالثناء على الآلاف الآخرين الذين اختنقوا بغاز الشرطة المسيل للدموع في اليوم السابق:

> ولكني سعيد بأن الآخرين قد حضروا لأنهم يمثلون الملايين من الناس الذين يتساءلون الآن عما إذا كان هذا المشروع سيوصلنا إلى المكان الذي نريد الوصول إليه. ويجب أن نرحب بأسئلتهم، ونكون جاهزين لإعطاء الجواب، لأنّنا إذا لم نكن قادرين على خلق إقتصاد عالمي مترابط يعمل على زيادة الإزدهار والفرص الحقيقية للناس في كل مكان، عندها ستكون جميع مبادراتنا السياسية أقل نجاحاً(6).

قد يكون كلنتون، السياسي المعلم، قد اتبع خط التفكير هذا على أمل تحسين أوضاع نائب الرئيس مع الاتحادات العمالية الأميركية، وخاصة مع اقتراب الانتخابات

الرئاسية لعام 2000[7]. إضافة إلى ذلك، إن التسامح الذي أبداه حيال المعترضين أصبح أمراً سهلاً بعد أن تم إبعاد هؤلاء المعترضين أنفسهم بعناية من المدينة في اليوم الذي ألقى فيه كلمته. مع ذلك، فإن رد بعض قادة البعثات وقطاع الأعمال الغاضب على تعليقاته يشير إلى أن ملاحظاته المتواضعة أثارت قلق مستمعيه من المسؤولين الحكوميين وممثلي الشركات الكبرى. نظراً إلى انهيار العلاقات التام بين الحشد الغاضب وبعثات منظمة التجارة العالمية الغاضبة، هل كان هناك أي أمل للتسوية بين الاثنين؟ إذا كان هذا الإحتجاج التمهيدي قد أثار هذه المعارضة الحادة وهذه الحشود الواسعة، فهل مثلت سياتل سابقة للتعبير عن الرأي الشعبي بالعمل المباشر، بدلاً من العمل من خلال نظام سياسي ممول ومسيطر عليه من قبل النخبة؟

تستأهل قصة ما حصل في سياتل فحصاً دقيقاً، ليس لأنّ الكثير من المعلقين الذين تعرفنا عليهم في الفصل السابق حاولوا أن يتولوا إدارة القصة بأنفسهم، أو أن يصوروا القضايا بأفضل طريقة ممكنة لإحداث تباعد بين المعترضين وملايين الأميركيين الذين شاهدوا المظاهرات على شاشات التلفزة أو في الصحف. حذّر جيفري غارتن، في مقالة له في البنزنس ويك قارئة فعلياً قبل بدء المؤتمر بأن سياتل «من المحتمل أن تكون مسرحاً لإختبار كبير للرأسمالية العالمية». بمهاراته الإبداعية المؤثرة، أعطى غارتن قوى الرأسمالية العالمية صورة الضعيف والمهدد بالخطر، وصور المنظمات غير الحكومية والمجموعات المعترضة على أنها القوى الظالمة في معركة الرأي العام:

> بينما أضجرت الحكومة ورؤساء الشركات المنفذين والشعب والإعلام بالأفكار التجريدية العقيمة عن الأسواق الحرة، كانت المنظمات غير الحكومية تبعث برسائل متنوعة متحسسة لمخاوف المجتمعات المحلية حول العالم. في الوقت نفسه تحضّر استراتيجيّة بارعة للتأثير على شبكات التلفزة والصحف والمجلات. هناك دلائل كثيرة على تعاظم نفوذ المنظمات غير الحكومية. في السنوات الأخيرة، غيروا سياسات الشركات العالمية الكبرى مثل نايك (Nike) (حول معاملة العمال في الخارج)، شركة مونسانتو (Monsanto) (حول المنتوجات المعدلة جينياً)، وشركة رويال داتش شلّ (Royal Dutch Shell) (حول قضايا بيئية)... إذا لم تتحرك واشنطن والشركات الأميركية الكبرى بطريقة حاسمة، من الممكن أن تسيطر المنظمات غير الحكومية على الرأي العام المتعلق بالتبادل التجاري والاستثمار المالي العالمي[8].

قد تبدو هذه الأمثلة على ضغط المنظمات غير الحكومية لعدد كبير من القراء، كمساهمات إيجابية، ومراقبة مناسبة لمصالح الشركات الكبرى من قبل الرأي العام. ولكن بالنسبة إلى غارتن، أنذرت هذه الإنجازات المتواضعة بخضوع قطاع الأعمال المتزايد للضغط الشعبي، وهي النتيجة التي أدت إلى الإيحاء الهستيري بأن المنظمات غير الحكومية قد تجد وسائل للتأثير على الإعلام العالمي الذي يملكه بعض أكبر الشركات العالمية. حتى قارئي مجلة بزنس ويك وجدوا أنه من الصعب التعامل مع تحذير غارتن، مشتكين في مراسلات لاحقة أن رؤيته السوريالية برهنت فقط عن أنه، بدلاً من «اقتصاد عالمي مفتوح»، «الشيء الوحيد الذي يحتاجه العالم هو عمليات سياسية مفتوحة»[9]. كانت مقالة غارتن مفيدة ربما، بإظهار قلق النخبة المالية حول أنواع الأسئلة التي طرحها المعترضون في سياتل، وتأثيرها على قاعدة أوسع من الرأي العام.

أقر فريد زكريا استجابة لرغبة قرار مجلة نيوزويك، بعد مسيرات الاحتجاج، أن سياتل كانت «فشلاً ذريعاً»، «كارثة مطبقة». مع ذلك، فإن مقالته دافعت عن الاقتصاد العالمي والآلية الحالية للتبادل التجاري العالمي بصورة متساوية. بعد أن تجاهل بطريقة تناسب قصده واقع أن عدم التكافؤ بين الفقير والغني قد ازداد بضخامة في العقود الأخيرة، أوحى زكريا بأن شعوب العالم الثالث المغلوب على أمرها كانت تلح بطلب منظمة التجارة العالمية ووسائلها المتعددة للتحرير التجاري. إضافة إلى ذلك، حاول زكريا عدم تحميل منظمة التجارة العالمية أي مسؤولية في تطبيق أدنى المعايير على ظروف العمل، الأجور والهموم البيئية. وأعلن بطريقة سفسطائية، أن «هناك طرق أخرى وإتفاقات ومنظمات تسعى لتحقيق هذه الأهداف القيّمة»، وكأن التبادل التجاري والظروف الاجتماعية يستثني أحدها الآخر. كان السلاح الأخير في ترسانته هو اتهام المعترضين بالنفاق في شكواهم ضد المنظمة:

> إدعى المتظاهرون بأنهم يقومون بهذه الأعمال باسم الديموقراطية... ولكن بالطبع، لا تخضع أي من هذه المنظمات للمحاسبة من أي جهة. معظمها يمثل مصالح صغيرة وضيقة لم تتمكن من كسب أي تأييد لمطالبها من قبل الأكثرية الشعبية. الحقيقة هي أن الإتحادات العمالية، والناشطين البيئيين وغيرهم من الناشطين يحاولون أن يفرضوا قواعد تنظيمية من خلال المنظمة لم يتمكنوا من إقناع الكونغرس الأميركي بقبولها[10].

فيما عدا السطحية الواضحة لهذه التهمة، نظراً لبنية وطبيعة المشاركة الديموقراطية لعدد كبير من هذه المنظمات المعترضة، هناك نوع من اللاعقلانية في امتعاض زكريا. يبدو التهليل لالتزام المنظمة بالديموقراطية بعد أسابيع قليلة من قبولها الصين كدولة كاملة العضوية فارغاً؛ كما يبدو أيضاً التباهي الصارخ بأنه ليس باستطاعة المعترضين الحصول على مساندة الكونغرس الأميركي الذي كان أكثر اعتماداً، في نهاية القرن العشرين، على الوسطاء (Lobbyists)، وتمويل الحملات الانتخابية ونفوذ الشركات الكبرى، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الولايات المتحدة[11]. بدلاً من التساؤل عن فعالية وموثوقية هذه الممارسات الديموقراطية المفترضة في الحياة الأميركية، أقدم زكريا فقط على تشويه سمعة المعترضين الذين اختاروا أن يسلموا رسالتهم في سياتل بدلاً من العاصمة واشنطن.

كما هو متوقع كان المحلل الأكثر غضباً حول ما حصل في سياتل هو توماس فريدمان، الذي لم يتوقع إنجيله الخاص عن العولمة الليكسس وشجرة الزيتون هذا النوع من الثورة الشعبية في الولايات المتحدة. لقد احتاج فريدمان فعلياً إلى عمودين كاملين في جريدة النيويورك تايمز لينفث لجام غضبه وكراهيته حيال المعترضين ـ «فاقد الرشد في سياتل»، والتتمة، «فاقد الرشد في سياتل رقم 2». لم يكن باستطاعة فريدمان إحتواء غضبه: «هل هناك أي شيء أكثر سخافة في الأخبار هذا اليوم من الاحتجاج على منظمة التجارة العالمية في سياتل؟ أشك في ذلك»[12]. كان تكتيك فريدمان مختلفاً عن غارتن وزكريا، ولكن روايته لقصة سياتل تصور المحتجين «كمحطمين لماكينات الصناعة» في القرن العشرين، معترضين ليس على عدم التكافؤ العالمي أو استغلال اليد العاملة، بل على فكرة التبادل التجاري بين الدول بحد ذاتها[13]. ممّا مكن فريدمان من التوصل إلى خلاصات غريبة حول دوافع المحتجين وطرقهم.

> الأمر الجنوني هو أن المحتجين يريدون أن تصبح منظمة التجارة العالمية تماماً كما اتهموها ـ حكومة عالمية. يريدونها أن تضع عدداً أكثر من القواعد ـ قواعدهم، التي تفرض معايير اليد العاملة والبيئة الأميركية على جميع الدول. أنا أؤيد هذه المعايير العالية، ومع الزمن قد تكون منظمة التجارة العالمية الوسيلة للإشراف على تطبيقها، ولكنها لن تكون الوسيلة الرئيسية لتحقيقها.

بما أن فريدمان رفض أن يتصور عالماً «معولماً» يصار فيه إلى تنظيم وتحسين

معايير الأجور، ظروف العمل والمشاكل البيئية، لم يتمكن من الاعتراف بالرؤية العالمية الحقيقية للمحتجين؛ ولم يتمكن أيضاً من فهم استهدافهم لمنظمة التجارة العالمية، الهيئة التي يفترض بها أن تنظم التجارة العالمية، إذا أعطي مفهوم التنظيم صورة جد سلبية. كانت مقالاته الإفتتاحية جديرة بالذكر لعدم قدرتها التامة على تقبل مطالب المحتجين، أو اعتبار مجرد وجودهم في سياتل أمراً مشروعاً. بالنسبة لفريدمان (كما بالنسبة لغارتن وزكريا)، إن مهمة منظمة التجارة العالمية هي تدمير المعايير البيئية والاجتماعية التي تمنع حرية تنقل السلع والأموال، حتى ولو كان نتيجة ذلك إسراع الحكومات وأرباب العمل إلى استخدام الطبقة السفلية في الأبنية، مع الحرص على إنتاج أرخص السلع بغض النظر عن آثارها على العمال والبيئة.

بدت إفتتاحية فريدمان الأولى، المكتوبة في أوج غضبه، غير معتدلة وفظة. في مقالته التالية، اعترف أن «حلفائه البيئيين» (توضيح: بيئيون سابقون يعملون لدى الشركات الكبرى الآن) أشاروا إلى أن انتقاده للمحتجين في سياتل كان شديد التعميم[14]. بطريقة مشابهة لكلنتون بعض الشيء، قدم فريدمان الفكرة المبهمة أنه يمكن جعل منظمة التجارة العالمية «منفتحة»، مع أنه يقطع الطريق هنا على أي تضمين راديكالي بالإشارة فقط إلى أنها لم تكن بحاجة لإتباع السرية في مشاوراتها[15]. كانت رغبة فريدمان بفتح باب منظمة التجارة العالمية للتدقيق مرتبطة بتكتيك حاسم، متعلق ببرنامج عمل المعترضين في سياتل. كان المعترضون يقولون إنّ معايير اليد العاملة والأجور والبيئة يجب أن تكون مضمونة عالمياً. من الناحية الثانية، كان فريدمان يدّعي أن المستهلك هو الذي يجب أن يقرر هذه الأمور - إذا كان المستهلكون مستائين بما فيه الكفاية من الأجور المتدنية في الخارج، أو من آثار نشاطات الشركات الكبرى على البيئة، يجب أن ينظموا احتجاجات لهذا الغرض وأن يغيروا السياسة بسلوكهم عند صندوق المحاسبة (Cash Register). أثناء كل ذلك، يستمر التبادل التجاري بتحديد الاقتصاد والبيئة العالمية، مع مقاطعات متفرقة من القضايا الشهيرة لمجموعات المستهلكين.

تتبادر إلى الذهن إعتراضات كثيرة على حل فريدمان. أولاً، قلّما تعمم الشركات الكبيرة انتهاكاتها وممارسات خفض الكلفة على الرأي العام، والرأي القائل إنّ المستهلكين سيأخذون علماً بهذه الانتهاكات من إعلام تسيطر عليه الشركات الكبرى

لهو رأي متفائل على أفضل تقدير. كانت التغطية الصحفية والمتلفزة تشير مراراً إلى أن المعترضين كانوا أعداء لأي نوع من التبادل التجاري، وأن قسماً كبيراً منهم شارك في النشاطات العنفية خلال التظاهرات. على عكس ذلك، لم ينتقد الصحافيون شرطة سياتل، حتى بعد وصول صور استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي إلى غرف الأخبار وسط المسيرات في الشارع وتدابير «مكافحة الشغب». أنهى لو واترز من شبكة CNN مقابلة مع ناطق باسم شرطة سياتل بوداع مرح: «ادعوا لكم بالتوفيق في مهامكم». نظراً لهذا النوع من التستر والمسايرة، فالادعاء بأن الشركات الكبرى والحكومة شديدة القلق من أن يضخم الإعلام رسالة المعترضين في سياتل إلى جمهور أوسع هو أمر خيالي(16).

إضافة إلى ذلك، يملك المستهلكون في البلدان الغنية مقداراً أكبر بكثير من المدخول الجاهز للاستعمال من مواطني الدول الفقيرة، ويزودهم هذا الغنى بقدرة أعظم على التأثير في أي نظام يعتمد السوق الحرة(17). لا يمكن أن يرقى التنظيم بواسطة المستهلك إلى مراقبة ديموقراطية، بل إلى إقامة مبدأ دولار واحد ـ صوت واحد، في صميم النظام السياسي العالمي. هل يجب أن يتوقف مصير غالبية الناس في العالم كلياً على اختيارات أقلية صغيرة من المستهلكين في الدول الغربية؟ بالتأكيد، وفقاً لرأي فريدمان. أخيراً، إن تأثير الصناعة واستهلاك الطاقة على البيئة العالمية يقاس بواسطة التغيرات المناخية طوال عقود أو حتى قرون. بالرغم من أن معظم الخبراء العالميين يوافقون على أن الكرة الأرضية متجهة نحو تغير مناخي كارثي، فإن الحكومات والأفراد سيعمدون إلى إغفال نتائج هذا التغير إلّا إذا أجبروا على التفكير ملياً بذلك. إنّ الكثير من قرارات المستهلكين هي عابرة ومتقلبة، وتبدو فكرة بناء سياسة بيئية مرتكزة على اهتمامات فورية كأسعار الوقود الرخيصة؛ قصيرة النظر للغاية إذا نظرنا إلى القضايا البيئية من منظور أكثر شمولاً(18).

تبدو فكرة التنظيم في غاية الضرورة إذاً لمحاربة الكوارث البيئية والبشرية التي تلوح في أفق القرن القادم. لكن فريدمان استبق هذه الطريقة في التفكير في افتتاحيته، وأحيا شيطاناً قديماً لإحباط هذه الأفكار:

> يريد عدد كبير من الإتحادات والناشطين علاجاً سريعاً للعولمة: كل ما يلزم هو أن تشيّدوا بعض الجدران بسرعة وتفرضوا طريقة عيش معينة على الجميع.

قامت إحدى الدول بهذه التجربة. ضمنت وظيفة لكل مواطن، حافظت على حماية السوق وفرضت طريقة عيش معينة على الجميع. كانت تدعى الاتحاد السوڤياتي. لم تكن التجربة ناجحة. في النهاية يحتمل أنها تسببت بمقدار أكبر من الضرر لبيئتها وعمالها من أي دولة أخرى في التاريخ[19].

خلف الإحتجاجات في سياتل يطرح اختيار بسيط إذاً: إما عولمة جامحة على طريقة فريدمان، أو الخضوع للتنظيم الذي قد يؤدي فقط للعودة إلى الشيوعية والاستبداد السوڤياتي. في تحذيرات غارتن حول قوة المنظمات غير الحكومية والاحتجاج الشعبي، مقولات زكريا أن المعترضين كانوا ديموقراطيين لأنهم لم يتمكنوا من التأثير على الكونغرس، وإحياء فريدمان الصريح للخطر الأحمر، تظهر نفس الرسالة: في نهاية القرن العشرين، البديل الوحيد لرأسمالية غير مقيدة، مع كل أخطائها ومظالمها المعترف بها، هو إرهاب شيوعي؛ وهكذا لا يوجد حقيقة أي بديل على الإطلاق.

مع أنه يجب أن نتحاشى إصدار حكم نهائي على العقود الستة التي تلت فكرة لوس عن «القرن الأميركي»، يصعب علينا ألّا نلاحظ أن المعركة ضد الشيوعية كانت موضوعاً ثابتاً في السياسة الأميركية خلال هذه الحقبة؛ وحتى أن النقاش السياسي اليوم، بعد عقد من انهيار الاتحاد السوڤياتي، لا يزال مطبوعاً بخطر الشيوعية أو الاشتراكية المفترض. بالرغم من أن الحكومة الأميركية تدخلت بشدة في اقتصادها خلال هذه الحقبة، بمساندة الصناعات العسكرية بشكل خاص وعبر إعفاءات ضريبية للشركات الكبرى بوجه عام، فالاقتراح أنه يجب على الولايات المتحدة أن تتشدد أكثر في التنظيم الاقتصادي لتضمن الحد الأدنى من المعايير في مجال الصحة، التربية والدخل كان أمراً محرماً بالنسبة إلى أجيال من السياسيين والإيديولوجيين. إضافة إلى ذلك، لقد فرض انتشار الأيديولوجية النيوليبرالية في العقدين الأخيرين هذا النوع من التفكير على دول حول العالم، لدرجة أن فلسفة السياسة والاقتصاد الأميركية أصبحت بذاتها على درجة عالية من الدوغماتية والأصولية. لقد اقتضت المساواة الفورية للرأسمالية المتفلتة من كل قيود، والتدخل الحكومي بالقمع الشيوعي، عبر جيل كاملٍ؛ اقتضت أن مظالم ومشاكل العالم الذي نعيش فيه غير قابلة للحل، حتى في الوقت الذي تزداد فيه هذه المظالم والمشاكل سوءاً حول العالم.

لقد حققت عولمة متعجرفة، تعتمد نموذجاً وحيداً من التنمية العالمية، ما يقارب الموافقة الاجماعية في واشنطن؛ ولكن مجرد وزن الأدلة التي تناقض إدعاءاتها، أجبر بعض الملتزمين بهذا النموذج على الانفصال عن الفكرة العامة. أيام قليلة قبل الأحداث في سياتل، استقال جوزيف ستيغليتز من منصبه كرئيس القسم الاقتصادي في البنك الدولي. ستيغليتز، الخبير الاقتصادي الأكاديمي الذي خدم في إدارة كلنتون والبنك الدولي خلال فترة النيوليبرالية التي تزعمها كلنتون، لا يمكن إدراجه في خانة الاشتراكية. ولكن استقالته كانت مرتبطة بإحساسه أن الإلتزام الأميركي بالنيوليبرالية، المطبَّق بكل أمانة من قبل البنك الدولي، أصبح غير مقبولاً سياسياً وأخلاقياً[20]. في تقريره عن روسيا عام 1999، الذي انتقد الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لتأييدهما اعتماد «العلاج بالصدمة» (الذي اعتبره الكثيرون سبب مغادرته للبنك الدولي)، تطرق ستيغليتز إلى هذه النقطة مباشرة:

> كانت بقايا الحرب الباردة من الحماس الأخلاقي والشعور الانتصاري أحد الجذور العميقة لما أصبح معروفاً بطريقة «العلاج بالصدمة» لتحويل الاقتصاد الروسي. يبدو أن بعض المحاربين الاقتصاديين في فترة الحرب الباردة أخذوا على عاتقهم مهمة تهديم مؤسسات الشيوعية «الشيطانية» وإبدالها على الصعيد الاجتماعي (مستخدمين الكتب التدريسية الصحيحة هذه المرة) بمؤسسات نظيفة وجديدة تعتمد بأمانة اقتصاد السوق الحرة والملكية الخاصة. من منظور هذه الحرب الباردة، يجب اعتبار أولئك الذين أبدوا أي نوع من التعاطف مع النماذج الاقتصادية المرحلية التي انبثقت من الماضي الشيوعي والتي لا تزال تحمل بعض آثاره، مذنبين بالتعاطف مع الشيوعية. أسلوب الهجوم المفاجئ والسريع الذي تسمح به ضبابية المرحلة الانتقالية، هو الأساس الوحيد الذي يحظى بأي فرصة لتنظيم وحماية المكتسبات والمصالح الشعبية التي تم إنجازها سابقاً. هذه العقلية هي إحياء العقلية وروحية البولشفية واليعقوبية[21].

ليس بالمفاجئ أن يكون هذا النوع من الحديث قد جعل ستيغليتز قليل الشعبية في واشنطن. وفقاً للفاينننشال تايمز، بالرغم من أن ستيغليتز كان ودوداً على الصعيد الشخصي مع وزير المالية الأميركي الجديد، لورنس سامّرز، فإن هذا الأخير كان مجبراً على الاهتمام بمصالح أتباعه في وال ستريت». كانت تقديرات الإعلام المالي أن ستيلغيتز قد استقال فعلياً تحت ضغط من رئيسه، جايمس ولفنسون؛ وبطريقة غير

مباشرة، بناء على أمر من سامّرز، الذي يتحكم بإعادة تعيين ولفنسون ـ التي هي قيد البحث ـ كرئيس للبنك الدولي[22]. بغض النظر عن مدى التورط الأميركي في استقالة ستيغليتز، فإن مغادرته للبنك الدولي أزاحت خصماً آخر «للتوافق واشنطن»، ومهدت الطريق لاستئناف المهمة العالمية لإدارة كلنتون، بتدمير المؤسسات الشيطانية التي تقف في طريق الانتصار النهائية لحرية السوق[23].

إمكانات

تحرينا في الفصول الأربعة لهذا الكتاب، عن علاقة الولايات المتحدة مع باقي العالم من منظورات مختلفة. في الفصل الأول، درسنا ظهور المنظور الأميركي الإقتصادي الذي شكل العالم، وخاصة عبر مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. في الفصل الثاني، نظرنا إلى العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، والاحترام الأميركي المتقلب للقانون الدولي، والتدخلات الأميركية غير المتسقة والكارثية بعض الأحيان في مجال حفظ السلام بعد الحرب الباردة. في الفصل الثالث قمنا بتحليل الاستراتيجيات العسكرية الأميركية منذ انهيار الاتحاد السوڤياتي، والتشجيع المعطى من قبل الحكومة الأميركية لأكبر صناعاتها العسكرية، والنتائج الفعلية للأعمال العسكرية الأميركية في العراق وكوسوفو. أخيراً، في الفصل الرابع، تفحصنا نظريات ومنظورات مختلفة لصانعي القرار السياسي الأميركي، والإطار الذي يتم من خلاله اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال السياسة الخارجية (أو عدم القيام بأعمال) وتبريرها. بعد تتبع هذه التطورات الأخيرة، يمكننا فقط أن نستخلص أن الولايات المتحدة خلقت ورعت عالماً يؤدي ويشجع الظلم وعدم المساواة، حيث تجابه أي مساعي لمعالجة المظالم النظامية والأزمات الوشيكة الوقوع بواسطة القوة العسكرية الأميركية أو القوة الاقتصادية.

بالرغم من أن العالم أشد ارتباطاً من أي وقت مضى، فإن عدم المساواة بين الفقير والغني بلغ مستويات قياسية. وهذا ما خلق وضعاً خطيراً ومتناقضاً ـ إن المضطهَدين والمحرومين من حقوقهم الشرعية أكثر قدرة على التعرف وفهم القوى التي تصطف في مواجهتهم، حتى ولو أن القوة السياسية حول العالم يزداد تركيزها في أيادي الشركات والأفراد الأثرياء الذين يمنعون أي بديل للنظام الاقتصادي العالمي.

حتماً، إن الاحتجاجات ضد النظام الحالي ستستمر، مظهرة نفسها في نوع العمل المباشر الذي شهدناه في سياتل، أو في أعمال العنف ضد النخبة الثرية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى. رد الولايات المتحدة على هذه الاحتجاجات هو أقل وضوحاً. كما أوضحت تظاهرات سياتل، لا يتوافق الإحتجاج الديموقراطي ضد الزحف المستمر للرأسمالية العالمية مع التبادل التجاري الحر أو تحرير الرأسمالية - في أحد الأيام، احتجزت بعثات منظمة التجارة العالمية في فنادقها، بينما كانت الحشود المحتجة تسير في الشوارع؛ اليوم التالي، تنقلت البعثات بحرية، وأبعدت الحشود بفرض الأحكام العرفية. بالرغم من أن المدافعين عن الوضع الراهن سيقومون بأي محاولة لصرف الانتباه عن هذه المواجهات أو تطويقها، فإن شكاوى المحتجين ستجبر الحكومة في النهاية على أن تختار: هل يجوز السماح لرؤوس الأموال أو الأفراد بالتحرك بحرية؟ ما هو الثمن الذي يجب أن يدفع من أجل المحافظة على النظام القائم؟ كما لاحظ أحد المعلقين، سوف تحاول الولايات المتحدة أولاً أن «تعولم» هذه المشكلة بنقل مكان اجتماع منظمة التجارة العالمية مجدداً إلى الدول السائرة على طريق النمو، حيث لن تثير استراتيجية بوليسية أشد قسوة أي استياء ملحوظ[24]. ولكن نظراً إلى خطر قيام الأقلية المتنورة في الولايات المتحدة بحشد احتجاجات مماثلة، داخل الحدود، يبدو من المحتمل أنه على الولايات المتحدة أن تختار ولاءاتها بأقرب وقت وأن تعمل بمقتضاها.

ربما لم يكن مفاجئاً أن نكون قد وصلنا في نهاية بحثنا إلى نفس التمييز الذي أشار إليه هنري والاس عام 1942 - بين قرن أميركي آخر وإمكانية مرحلة من التعاون الدولي، وعند الضرورة، التنظيم. بالرغم من عولمة الإقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة، تبقى القوة العسكرية والسياسية بصلابة مع الولايات المتحدة، التي تساند التعاون الدولي بالكلام فقط والتي أظهرت قليلاً من الاحترام للمنظمات الدولية، باستثناء منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. بالرغم من أن الولايات المتحدة قد تكون قادرة على المحافظة على سيطرتها على القضايا العالمية طوال عقود عديدة، فإن الاتجاهات التي تتبعناها - في التطورات الاقتصادية، ليس من الضرورة أن تُظهِر هذه المعارضة نفسها على شكل خطر عسكري بسيط أو احتجاج سياسي مقيّد. إن التزاماً حقيقياً وصلباً بالأمم المتحدة قد يذهب

بعيداً في تلقيح الولايات المتحدة (والعالم) ضد هذه الأخطار، وقد يزيل على الأقل الشعور العالمي بأن الولايات المتحدة تدير أعمالها بطريقة متكبرة لا يضاهيها سوى نظرتها الذاتية لنفسها.

إن تغيراً جوهرياً في سياسة الولايات المتحدة قد يتطلب، بالطبع، ارتباطاً أكثر عمقاً مع تاريخها الحديث، وإعادة تقييم لرهانات ومعنى المعركة الأميركية ضد الاشتراكية في عقود الحرب الباردة. كما حذر جوزيف ستيغليتز، فسّر السياسيون الأميركيون هذه المعركة ضمن إطار الخير والشر المبسط، المنظور الذي شجع الشعور الانتصاري، والقناعة الذاتية، ونوعاً من عدم المرونة السياسية التي لا تبشر بالخير في القرن القادم. التنظيم السياسي والاقتصادي هو أسهل مما كان عليه في أي وقت مضى، نظراً للترابط ما بين أجزاء الكرة الأرضية وتزايد المشكلات المشتركة التي تهدد كل بلد. ولكن احتمال حصول هذا التنظيم يبدو ضئيلاً في المدى القريب. لكي يكون القرن الحادي والعشرين أقل دموية ودماراً من سابقه، يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها ومواردها التي تحسد عليها لإعادة توزيع الثروات، وترفع مستويات المعيشة حول العالم، وتضع الحاجات السياسية والبيئية قبل الربح الإقتصادي. على الصعيد التطبيقي، يتطلب هذا الأمر إعادة بناء منظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لفسح المجال في إلغاء الديون، وحماية الخدمات الأساسية كالصحة والتربية من «قوى السوق». كما أن صندوق النقد الدولي يحدد الإطار البنيوي لاقتصاد عدد كبير من دول العالم، يجب أن يضمن في المستقبل أن الحد الأدنى من معايير تقديمات الخدمات العامة مكفول لكل شخص. في الماضي، فشلت محاولات كفالة هذه الخدمات الأساسية غالباً تحت ضغط العولمة ـ حاولت بعض الدول أن تحسن ظروفها الخاصة فكانت النتيجة أن خسرت تجارتها لصالح دول أخرى تنافسها بالأسعار من خلال أجور متدنية، حد أدنى من تعويضات الصحة والخدمة وقطاع عام مشلول.

في القرن الحادي والعشرين، يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها، نفوذها وثروتها لإرساء هذه المعايير حول العالم، وأن تجبر شركاتها الجبارة على احترامها كأساس لاقتصاد عالمي أكثر عدالة في المستقبل.

المعوقات الرئيسية لهذه التغيرات في السياسة الأميركية مألوفة، وقد يقول الكثير

من المحللين إنّه لا يمكن تحاشيها ـ المصالح الخاصة، الحرية الفردية (وحرية الشركات)، صعوبة ضمان التعاون على صعيد عالمي. لكن إذا تابعت الولايات المتحدة مسارها، هناك خطر حقيقي بتزايد عدم المساواة، ونشوب اضطرابات عنيفة وكوارث بيئية. تحت الخطاب الإنتصاري «للقرن الأميركي» ترقد مجموعة من التصورات غير السارة، وحتى الكارثية للعقود القادمة. التحدي لرجال السياسة والمواطنين الأميركيين هو أن يروا هذه التصورات حتى في لحظة السيطرة الأميركية، وأن يمنعوا وقوعها بتوجيه قوة الولايات المتحدة نحو التغيير الإقتصادي والإجتماعي حول العالم، بدلاً من السعي الضيق وراء المصالح الأميركية.

الهوامش

(1) أشار المسؤولون في إدارة كلنتون إلى «القرن الأميركي القادم» منذ العام 1996. راجع: Anthomy Lake, 'Defining Missions, Setting Deadlines', Address delivered at George Washington University, Washington, DC, 6 March 1999. وقد اختار كلنتون هذه الجملة في ختام خطابه إلى الأمّة، الذي ألقاه أمام الكونغرس في 19 كانون الثاني/جانفيه 1999 وقد استخدم النقّاد أيضاً هذه الجملة راجع: Mortimer B. Zuckerman, 'A Second American Century', *Foreign Affairs* 77, no. 3 (1998): 18-31.

(2) للاطلاع على أصل المتظاهرين راجع: David Postman et al., 'Why WTO United So Many Foes', *Seattle Times*, 6 December 1999; Robert A. Jordan, 'Battle in Seattle Sent a Message', *Boston Globe*, 7 December 1999; and Todd Gitlin,'From Chicago to Seattle', *Newsweek*, 13 December 1999.

(3) بالنسبة إلى تركيبة المتظاهرين والنمط المبتكر للعمل الديموقراطي الذي أوحوا به راجع: Michael Byers, 'Woken Up in Seattle', *London Review of Books*, 6 January 2000. وللاطلاع على تنوير مسبق من التظاهرات راجع: 'Storm Over Globalization', *Economist*, 27 November 1999.

(4) للاطلاع على الأحداث وتسلسلها في سياتل راجع: 'Countdown to Chaos in Seattle' *Seattle Times*, 5 December 1999. بالنسبة إلى تكتيكات الشرطة راجع: Sam Howe Verhovek and Steven Greenhouse, 'National Guard is Called to Quell Trade-Talk Protests', *New York Times*, 1 December 1999. تراوح عدد الحشود في وسائل الاعلام بين 35 ألفاً و50 ألفاً.

(5) استناداً إلى النيويورك تايمز «بدّلت مدينة سياتل تكتيكاتها جذرياً للتعاطي مع المتظاهرين» بعد وصول

كلنتون عشية 30 تشرين الثاني/نوفمبر «وفقاً لتلميحات قويّة من السلطات الفدراليّة». David E. Sanger, 'In Stormy Seattle, Clinton Chides World Trade Body', *New York Times,* 2 December 1999.

(6) Remarks by the president, Four Seasons Hotel, Seattle, 1 December 1999.

(7) بالنسبة إلى تعاطف كلنتون المتميّز مع رثاية الاتحادات النقابيّة العماليّة حيال منظمة التجارة العالمية راجع: Joseph Kahn and David E. Sanger, 'Seattle Talks on Trade End with Stinging Blow to US', *New York Times,* 5 December 1999. بما أنّ كلنتون كان المشرف على نشوء منظمة التجارة العالمية وتحوّلها من نظام الغات السابق في العام 1994، فإن شكه المفاجئ طرح أسئلة واضحة عن صدقه راجع: Walter Russell Mead, 'Skewered in Seattle', *Los Angeles Times,* 5 December 1999. وقد أشار ميد إلى أنّ «منظمة التجارة العالمية التي لدينا الآن، هي، في السرّاء والضرّاء المنظمة التي صممتها إدارة كلنتون، ومسؤولو الإدارة دانو سابقاً الأشخاص الذين حذّروا من المخاطر التي يسعى كلنتون الآن بلا جدوى لمواجهتها».

(8) Jeffrey E. Garten, 'A Sophisticated Assault on Global Capitalism', *Business Week,* 8 November 1999.

(9) 'Letters to the editor' (Gerald Cavanaugh and Phillip Gordon), *Business Week,* 29 November 1999.

(10) Fareed Zakaria, 'After the Storm Passes', *Newsweek,* 13 December 1999.

(11) للاطلاع على الآفاق الحساسة لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالميّة وهو موضوع استقطب على اهتمام وسائل الاعلام الأميركية، راجع: Jim Mann, 'WTO Deal: Wisdom or Folly?', *Los Angeles Times,* 17 November 1999; John Sweeney, 'Why China Should Not Be Admitted to the WTO', *Boston Globe,* 20 November 1999. بالنسبة إلى تأثير أموال الشركات في انتخابات الكونغرس راجع: الفصل الرابع والملاحظات 60، 61، و68.

(12) Thomas L. Friedman, 'Senseless in Seattle', *New York Times,* 1 December 1999.

(13) نلاحظ وصف فريدمان المزدري للمتظاهرين: «سفينة نوح مليئة بمؤيدين لمبدأ الأرض المسطحة، وحماية النقابات العمالية وأشخاص يتوقون للعودة إلى الستينات».

(14) Friedman, 'Senseless in Seattle II, *New York Times,* 8 December 1999. في مقالتين افتتاحيتين متعلّقتين بسياتل، هاجم فريدمان الناشطين في مجال البيئة الذين يعيشون في عالم العمل المباشر القديم وأثنى على الجيل الجديد من المدافعين عن البيئة وهم كما قال أحد حلفائه بول غيلدينغ، ويفهمون أنّ السوق والاندماج العالمي هما المسيطران الآن» استقال غيلدينغ من منصبه كرئيس منظمة غرينبيس الدولية عام 1993 متذمّراً من أنّ المنظمة لم تكن مهتمّة بشكل كافٍ بالعمل مع المؤسسات. ثم انتقل للعيش في سيدني في استراليا كمستشار بيئي لشركات كبيرة مثل بي بي استراليا، دو بون ومونسانتو، للاطلاع على تفاصيل تغيير مسيرته المهنيّة راجع: Donna Shaw, 'Foes Become Former Activist's Clients', *Philadelphia Inquirer,* 13 June 1997; and Sharon Bender, 'Through the Revolving Door: From Greenpeace to Big Business', *PR Watch* 6, no. 3 (1999): 1-4. غالباً ما يذكر فريدمان غيلدينغ في مقالته؛ ومن دون سخرية

ظاهرة، يستعمل فريدمان استشارات غيلدينغ الاسترالية البيئية لإظهار فائدة الانترنت ومن دونه كما يقول غيلدينغ «لا يمكن القيام بعمل شامل من هنا» Friedman, 'Honey, I Shrunk the World', *New York Times*, 12 September 1999.

(15) Friedman, 'Senseless in Seattle 11'.

(16) للاطلاع على تأثير الشركات في وسائل الإعلام، راجع الفصل الرابع والملاحظتين 80 و81. وللاطلاع على تشويه وسائل الاعلام لتغطية الأحداث في سياتل، لا سيّما الميل إلى تصوير المتظاهرين كأعداء. راجع: 'WTO Coverage: Prattle in Seattle', a report by Fairness and Accuracy in Reporting (FAIR), 7 December 1999. قدّم لو واترز التشجيع لشرطة سياتل في مقابلة مع كريستين لين – بونر. 'CNN Today', CNN, 1 December 1999.

(17) للاطلاع على تفصيل مفيد حول التوزيع غير العادل للدخل وعدم التوازن في الاستهلاك بين الدول الأفقر والأغنى: United Nations Development Programe, *Human Development Report 1998*. (New York: Oxford University Press for UNPD, 1998), 25-30, 45-60. ويشير واضعو التقرير إلى أنّ عدم المساواة الشاملة أصبحت أكثر حدة في العقود الحديثة: «عام 1960 كان دخل 20% من الناس الذين يعيشون في أغنى دول العالم يتخطى دخل الـ20% الأفقر بـ30 مرّة وأصبح المعدّل 82 مرّة في العام 1995. Ibid., 29.

(18) للاطلاع على أدلّة إضافيّة وحديثة لخطر التغيير في المناخ والكارثة البيئيّة المرتقبة: See Konstantin Y. Vinnikov et al., Global Warning and Northern Hemisphere Sea Ice Extent; Science. 3 December 1999; and William K. Stevens, 'Arctic Thawing May Jolt Sea's Climate Belt', *New York Times*, 7 December 1999.

(19) Friedman, 'Senseless in Seattle II'.

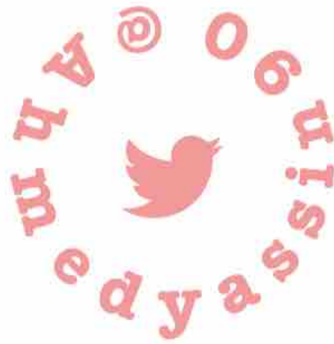
(20) Louis Uchitelle, 'World Bank Economist Felt He Had to Silence His Criticism or Quit', *New York Times*, 2 December 1999.

(21) Joseph E. Stiglitz, 'Whither Reform? Ten Years of the Transition', paper prepared for the Annual Bank Conference on Development Economics, Washington, DC, 28-30 April 1999, 22-3.

(22) Nancy Dunne, 'Knives Out in Washington for a free Spirit', *Financial Times*, 25 November 1999.

(23) يجتمع منتقدو ستيفليتز ومؤيدو محاولة ادارة كلنتون لتصدير النيوليبرالية للقول إنّ روسيا تحتاج في الواقع إلى علاج نيوليبرالي وأنّه يمكن تفادي المشكلات «بالتحرير السريع» راجع: Anders Aslund, 'Russia's Collapse', *Foreign Affairs* 78, no. 5 (1999): 64-77; and Martin Wolf, 'Transition Proves Long and Hard', *Financial Times*, 10 November 1999.

(24) أدلى مارك كوبر بهذه الملاحظة المضحكة: «بعد المعركة هذا الأسبوع في سياتل بات أحد الأمور أكيداً: إنّ اجتماع منظمة التجارة العالميّة المقبل سيُعقد في مكان مثل سنغافورة أو جاكارتا» 'Teamsters and Turtles', *Los Angeles Times*, 2 December 1999.


@Ahmedyassin90



قرن أمريكي آخر

تصوير

إحمد ياسين

نيكولاس غايات



ترجمة

رياض حسن